

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة جيلالي ليابس / سيدي بلعباس



كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية  
قسم: العلوم الإنسانية

## مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1939-1900

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

إشراف الأستاذ:

أ.د : محمد مجاود

إعداد الطالب:

سحولي بشير

لجنة المناقشة :

- أ.د : ولد النبية عبد الكريم جامعة سيدي بلعباس رئيساً
- أ.د: مجاود محمد جامعة سيدي بلعباس مشرفاً و مقرراً.
- أ.د: لونيسي رابح جامعة وهران مناقشا.
- د : بلوفة عبد القادر جيلالي جامعة تلمسان مناقشا.
- د : تيزي ميلود جامعة سيدي بلعباس مناقشا
- د : سلطانة عابد جامعة معسكر مناقشا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة جيلالي لياس / سيدي بلعباس



كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية  
قسم: العلوم الإنسانية

## مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1939-1900

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

إشراف الأستاذ:

أ.د : محمد مجاود

إعداد الطالب:

سحولي بشير

لجنة المناقشة :

- |                  |                   |                             |
|------------------|-------------------|-----------------------------|
| رئيساً           | جامعة سيدي بلعباس | أ.د : ولد النبية عبد الكريم |
| مشرفاً و مقرواً. | جامعة سيدي بلعباس | أ.د: مجاود محمد             |
| مناقشاً.         | جامعة وهران       | أ.د: لونيسي رابح            |
| مناقشاً.         | جامعة تلمسان      | د : بلوفة عبد القادر جيلالي |
| مناقشاً          | جامعة سيدي بلعباس | د : تيزي ميلود              |
| مناقشاً          | جامعة معسكر       | د : سلطانة عابد             |

السنة الجامعية: 2014 – 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة شكر

أحمد الله على نعمة الصبر، الذي وفقني في انجاز بحثي.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محمد مجاود الذي أشرف على هذا البحث وما قدمه لي من التوجيهات و النصائح.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من وجه لي النصيحة، خاصة أساتذة قسم العلوم الإنسانية بجامعة سيدي بلعباس، كما لا أنسى بتقديم الشكر الجزيل للمشرفين على قسم السمعي البصري في المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة على ما قدموه لي من مساعدة.

## الكلمات المختصرة

التسمية الكاملة	الكلمات المختصرة
Archives Nationales d'outre mer	ANOM
Gouvernement Général de l'Algérie	GGA
La Section Française de l'International Ouvrière	SFIO
Parti Social Français	PSF
Parti du Peuple Français	PPF
Parti Communiste Français	PCF

مقدمة

يعتبر موضوع النخبة الجزائرية من جملة المواضيع الهامة التي تناولتها الدراسات التاريخية، إذ ساهمت هذه الدراسات في إبراز هذه الفئة ضمن إطارها العام، لكن الشيء الجدير بالاهتمام في هذا الجانب؛ موضوع الآراء والمواقف التي أبدتها هذه النخب لإدراك مدى التأثير والترابط في تشكل الحركة الوطنية وبلورة اتجاهاتها، وتعتبر النخبة المفرنسة الاندماجية التي تكونت في المدرسة الفرنسية، من النخب الجزائرية التي كان لها حضورا في الساحة الجزائرية، وهي أحد حلقات التسلسل التاريخي الذي عرفته الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، وإلى جانب انتساب هذه النخبة إلى الثقافة الفرنسية، فقد كانت هذه الفئة تؤمن بالدور الاجتماعي المنوط بها، لأنها تعتبر نفسها طبقة قيادية تمتلك الشرعية الثقافية والاجتماعية التي تؤهلها وتمنحها المكانة العليا في هرم السلم الاجتماعي للأهالي، وبالتالي تتحدث باسمهم.

من هذا المنطق وقع اختيارنا لموضوع بحثنا المعنون بـ: >> **مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية 1900-1939** << محاولة منا للكشف عن جانب مهم بالنسبة لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر والتعرف على جذور هذه الفئة من النخبة الجزائرية من خلال التعرف على جذورها وأسباب نشأتها والعوامل التي أثرت في تطورها وتبلور فكرها ومساهمة السياسة الفرنسية في تشكلها وكذا طبيعة المواقف التي كانت تبديها إزاء العديد من القضايا التي كانت تهم الأهالي (الجزائريين).

وقد حددنا الموضوع في فئة النخبة المفرنسة الاندماجية التي برزت مع بداية القرن العشرين، هذه الفئة التي تناولتها الكتابات الفرنسية آنذاك كظاهرة سياسية-اجتماعية ظهرت في الجزائر، كما وضعنا موضوع دراستنا ضمن إطار زمني يمتد من 1900 وهي السنة التي تتفق حولها الكتابات التاريخية في ظهور النخبة الجزائرية

المفرسة الاندماجية، أما 1939، فهي السنة التي اندلعت فيها الحرب العالمية الثانية، هذه الحرب التي ستترب عنها نتائج في الساحة السياسية في الجزائر المستعمرة، أين سيخفت صوت تيار النخبة المفرسة الاندماجية.

وكان اختيارنا للموضوع للأسباب ذاتية وموضوعية، فعن الأولى فتعود إلى الرغبة التي تتناوبني في الإطلاع عن الكتابات والمقالات التي كانت تعبر من خلالها النخبة الجزائرية المفرسة عن مواقفها من القضايا التي تعتبر جوهر اهتمامات الأهالي (الجزائريين) خلال فترة الاحتلال الفرنسي، خاصة وأن الكثير منها تكشف عن مساهمة أفكار النخبة المفرسة في بلورة اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية، أما عن الأسباب الموضوعية فتكمن في محاولة دعم البحث التاريخي الأكاديمي بموضوع يساهم في الكشف عن بعض الحقائق التاريخية المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بشكل خاص، وتاريخ الجزائر بشكل عام.

ولمعالجة الموضوع، طرحنا الإشكالية التالية:

1 - كيف كانت مواقف النخبة الجزائرية المفرسة من القضايا الوطنية ؟

2 - إلى أي مدى أثرت تلك المواقف على :

أ - علاقاتها بالتيارات الوطنية الجزائرية.

ب - علاقاتها بالتيارات السياسية الفرنسية، الجمعيات والمستوطنين

الأوروبيين.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وحفاظا على أهمية الموضوع اتبعنا منهجية بحث قائمة على طريقة التحليل والاستنتاج والمقارنة في بعض الأحيان مع احترامنا للتسلسل الزمني الذي فرضته علينا الفترة الزمنية المحددة في دراستنا، كما استوجب

علينا الإطلاع على مجموعة هامة من المصادر، منها الوثائق التي تناولت الجوانب الهامة من إشكالية بحثنا، والمتوفرة في مراكز الأرشيف خاصة منها الموجودة في الخارج، كما وجدنا في بعض الكتابات التي تعود إلى الفترة المدروسة، المادة الخام لدراستنا خاصة، المذكرات، الصحف.

وقد شملت مصادر مادتنا البحثية على ما يلي:

**المادة الأرشيفية :** اطلعنا في أرشيف الوطني ما وراء البحار بفرنسا على مادة أرشيفية هامة، وكانت مصنفة بالشكل التالي:

1 التسلسلة الفرعية 9H : جمعت في عنوان " مراقبة الأهالي" و قد تضمنت هذه الأخيرة على المعلومات التي وردت في التقارير الصادرة عن الجهات المسؤولة في الإدارة المحلية في الجزائر، و تقارير وردت من مراكز الشرطة، وغيرها من الجهات التي كانت لها الصلاحية لمراقبة الأهالي.

2 التسلسلة الفرعية H12: الإصلاحات للأهالي

3 التسلسلة الفرعية H15: الصحافة الأهلية

كما اعتمدنا على مجموعة هامة من الجرائد والمجلات الأهلية، التي كانت تصدرها النخبة الجزائرية المفرنسة، سواء المنتمية إلى الشبان الجزائريين، أو النواب الفيدراليين أو المعلمين من أصل أهلي، كانت الجرائد بالنسبة لنا مصدرا رئيسيا لدراستنا، نظرا للكتابات والمقالات التي تعتبر بمثابة منجم غني بالمادة البحثية الخام، حيث يكفي بعضها لطرح مواضيع جديدة جديرة بالبحث والاهتمام، ووجدنا فيها من المقالات، التي كتبت في شتى المجالات، خاصة الحقبة التي يتعرض لها موضوع بحثنا، ومن هذه الجرائد:

1 -جريدة الراشيدي.

- 2 - جريدة الاسلام.
- 3 - جريدة التقدم.
- 4 - مجلة صوت المستضعفين.
- 5 - جريدة صوت الأهالي.
- 6 - جريدة الوفاق.

كما استعملنا مجموعة من المصادر، التي استطعنا تحميلها من الشبكة المعلوماتية للموقع: **GALLICA**، و المتمثلة في المداولات والمناقشات التي كانت تجرى في المندوبيات المالية الجزائرية، وكذلك الجلسات التي جرت في المجالس العامة، خاصة منها المجلس العام لقسنطينة.

واطلعنا على مجموعة هامة من المصادر - الكتابات - لعناصر من النخبة الجزائرية المفرنسة في الفترة المدروسة منها:

- 1 - عباس فرحات، الشاب الجزائري، الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة، متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان، ترجمة: أحمد منور، مطبوعات المسك 2010.
- اعتمدنا على هذا المصدر (نسخة مترجمة) في دراستنا ، لأن صاحبه أحد عناصر النخبة المفرنسة التي عاشت خلال الفترة التي تعرضنا لها في دراستنا، وتضمن المصدر المادة التي عبر من خلالها عن مواقفه إزاء قضايا عديدة كانت ضمن بؤر اهتمامات المجتمع الجزائري، مثل التعليم - الصحة - الاقتصاد و الإسلام.

Benhabyles Cherif, l'Algerie française vue par un indigène, Alger imprimerie orientale Fontana frères 1914

اعتمدنا على المصدر، باعتباره منتج فكري لأحد عناصر النخبة المفرنسة التي أنتجتها المدرسة الفرنسية، وتعرض صاحب المصدر إلى قضايا عديدة عالجه من منظوره الشخصي، كانت من الاهتمامات الجوهرية للنخبة في تلك الحقبة المدروسة.

Mekaci Kaddour, la faillite de la naturalisation individuelle en Algérie et l'octroi des droits politiques aux musulmans dans le statut personnel, imprimerie de l'Ain sefra Mostaganem, 1936.

مثل هذا الكتاب أحد المصادر الهامة لدراستنا، حيث يشير صاحبه إلى قضية جوهرية التجنس عند الأهالي (الجزائريين) وأسباب فشله، وقد ظلت مسألة التجنس من القضايا التي شغلت النخبة الجزائرية المفرنسة خلال الحقبة المدروسة

Kessous, Mohamed Al Aziz, La vérité sur le malaise Algérien, Bone Algérie 1935.

اعتمدنا على هذا المصدر لأنه يشير إلى الحقبة التي يتمحور حولها موضوع دراستنا، إذ يتطرق صاحب المصدر إلى الكثير من المسائل منها مسألة التمثيل الانتخابي، و التجنس، وواقع الإدارة المحلية في الجزائر، وبشكل عام تعرض الكاتب إلى حقيقة الألم الجزائري.

MCF.8-F-18978, Fekar, Ben Ali, l'usure en droit musulman et ses conséquences pratiques, thèse pour le doctorat en sciences politiques et économiques, université de Lyon, faculté de droit, 17 juin 1908, Lyon.

مثلت هذه الأطروحة أحد المصادر لدراستنا، خاصة أن صاحبها تعرض إلى موضوع الربا الذي كان أحد القضايا التي شغلت اهتمامات الأهالي (الجزائريين) وكذلك النخبة على اختلافها، حيث أشار المصدر إلى الأسباب المؤدية إلى مصادرة أراضي الأهالي.

Bouveresse (Jacques), un parlement colonial ? les délégations financières Algérienne ( 1898- 1945) le déséquilibre, tome I. publications des universités de Rouen et du havre 2010

اعتمدنا في دراستنا على هذا المرجع، باعتباره يشير بالدراسة إلى أهم مؤسسة سياسية وجدت في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية مع بداية القرن العشرين، إذ يشير المرجع إلى المندوبيات المالية الجزائرية، و تعرض صاحب الكتاب الى المناقشات والقضايا التي كانت تثيرها هذه المندوبيات المالية.

Ihaddaden Zoheir, l'histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Enal entreprise nationale du livre.

اعتمدنا على هذا المرجع، باعتباره هاما بالنسبة لموضوع دراستنا، حيث يتناول المرجع بالدراسة الدقيقة، للصحافة الأهلية من بداية ظهورها إلى غاية 1930، وجدنا فيه ما يفيدنا في دراستنا.

إلى جانب المصادر و المراجع، فقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة هامة من الرسائل الجامعية متنوعة من دكتوراه إلى ماجستير.

من أهمها :

-بختاوي خديجة ، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران 1870-1939، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران 2012-2013.

-بلحاج ناصر، مواقف الجزائريين من التجديد، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية بوزريعة 2004-2005.

2 -بوهند خالد، النخب الجزائرية 1892-1942، نسبها نشأتها و حركتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، الوطنية و الثورة الجزائرية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس 2010-2011.

3 - لونيبي رابح، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف،  
1920-1954 دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية  
والإنسانية الجزائر 2003-2004

ولمعالجة البحث: بدأنا بحثنا بمقدمة ثم مدخل وسبعة فصول وخاتمة متبوع بملاحق  
وقائمة البيبليوغرافيا.

-المقدمة : تعرضنا فيها إلى الإطار العام للموضوع، حيث أشرنا فيها إلى أهمية  
الموضوع، الإطار الزمني، و الإشكالية المطروحة للمعالجة، ثم أسباب ودوافع  
اختيار الموضوع، النهج المتبع، عرض وتقسيم لأهم المصادر والمراجع المعتمد  
عليها.

-المدخل : طرحناه بعنوان، التعليم الفرنسي ومشروع تكوين نخبة جزائرية  
مفرنسة، وقد تعرضنا فيه إلى السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، وأظهرنا  
دوافع اعتماد السلطات الفرنسية على تلك السياسة والوسائل والناهج التي  
اتبعتها، لأجل تكوين فئة من المفرنسين لأجل القيام بدور الوسيط بين الأهالي  
والفرنسيين وبالتالي تحقيق الاندماج للمجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي،  
وهو ما اصطلح عليه بتمازج العرقي.

➤ **الفصل الأول:** وضعنا له عنوان النخبة المفرنسة- ظهورها- معالمها، حاولنا في  
هذا الفصل، أن نشير إلى ظهور النخبة في المجتمع الجزائري وقد قسمنا الفصل  
إلى أربعة عناوين فرعية.

➤ **العنوان الفرعي الأول :** ظهور النخبة المفرنسة، أشرنا فيه إلى بروز النخبة  
المفرنسة في المجتمع الجزائري.

- **العنوان الفرعي الثاني** : تطورات النخبة وتشكيلاتها، حيث عرضنا فيه الفئات التي انتمت إليها النخبة الجزائرية المفرنسة ونشطت ضمنها منها ما عرف بالشبان الجزائريين، ثم المنتخبون الفيدراليون للعمليات الثلاث، ثم الفئة الأخرى من النخبة المفرنسة المنتمية إلى جمعية المعلمين من أصل أهلي.
- **العنوان الفرعي الثالث** : صحافة النخبة المفرنسة، تعرضنا إلى الصحافة التي أنشأتها، والتي اتخذتها كمنبر للتعبير عن اهتماماتها.
- **العنوان الفرعي الرابع** : نوادي وجمعيات النخبة المفرنسة، حاولنا في هذا التعرض إلى النوادي والجمعيات التي أنشأتها، التي كانت بمثابة الحاضنة لهؤلاء، أين كانوا يبرزون مواقفهم من القضايا التي كانت تهم المجتمع الأهلي.
- **الفصل الثاني** : جاء بعنوان المواقف من القضايا السياسية، حاولنا في هذا الفصل التعرض إلى أهم القضايا السياسية التي شغلت الساحة السياسية الجزائرية، وكانت موضوع اهتمام الأهالي ( الجزائريين ) وقد قسمنا الفصل إلى أربعة عناوين فرعية.
- **العنوان الفرعي الأول** : مسألة التجنيد الإجباري ، أشرنا فيه إلى مواقف النخبة من التجنيد الإجباري الذي فرض بموجب قرار 03 فيفري 1912، و تداعيات تلك المواقف.
- **العنوان الفرعي الثاني** : مسألة التجنس، حاولنا الإشارة إلى المواقف التي أبدتها النخبة الجزائرية المفرنسة من مسألة التجنس، خاصة أن القضية كانت من القضايا الجوهرية التي شغلت الساحة الجزائرية طيلة الفترة المدروسة.
- **العنوان الفرعي الثالث** : التمثيل الانتخابي، تعرضنا إلى القضية السياسية التي كانت من بين أهم القضايا التي حصل حولها جدل سياسي، وأشرنا إلى المواقف التي أبدتها عناصر النخبة المفرنسة التي تطالب بالتمثيل العادل للأهالي في

المجالس الانتخابية المحلية ( مجالس البلديات، المجالس العامة، المندوبيات المالية الجزائرية) والبرلمان الفرنسي في باريس.

➤ **العنوان الفرعي الرابع :** مسألة الوطنية الجزائرية، حاولنا فيه، التعرض إلى المواقف التي أبدتها عناصر النخبة إزاء القضية الجوهرية وهي مسألة الوطنية، علما أن هذه الأخيرة كانت محل جدل بين عناصر النخبة المفرنسة الداعية إلى الاندماج في المجتمع الفرنسي، وكذلك عناصر أخرى كانت تعارضها في الطرح.

➤ **الفصل الثالث:** وضعنا له عنوان، المواقف من القضايا الاجتماعية، حاولنا في هذا الفصل التعرض إلى الآراء التي عبرت من خلالها عناصر النخبة عن مواقفها تجاه العديد من القضايا الاجتماعية علما، أنها سخرت وسائلها الإعلامية للتبليغ عن تلك المواقف والآراء. و للإحاطة بهذا الفصل و وضعنا له خمسة عناوين فرعية.

➤ **العنوان الفرعي الأول :** التعليم للأهالي، خصصناه للمواقف و الآراء التي كانت تعبر من خلالها النخبة المفرنسة عن اهتماماتها بقضية التعليم.

➤ **العنوان الفرعي الثاني:** قضايا المرأة، تعرضنا في هذا العنصر إلى هذه القضية الاجتماعية التي كانت خلال الفترة المدروسة، تمثل إحدى القضايا التي اهتمت بها عناصر النخبة المفرنسة، وكان لهم رأي فيها، إلى جانب قضايا أخرى لها صلة بالمرأة الجزائرية آنذاك ( خلال الفترة التي يهتم بها موضوع دراستنا) مثل دعوتهم إلى ضرورة تعليم المرأة الجزائرية، و كذلك إثارتهم لمسألة دواعي زواج عناصر النخبة بفرنسيات وهو ما عرف بالزواج المختلط، ومسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية.

- **العنوان الفرعي الثالث:** مسألة الهندام، عالجننا في هذا العنوان قضية الالتزام باللباس أو الهندام (التقليدي والأوروبي)، حيث كانت المسألة من جملة الاهتمامات التي عالجتها وتعرضت لها النخبة الجزائرية المفرنسة، في الكتابات والمقالات الصحفية، باعتبارها أحد القضايا التي كانت تثار في المجتمع الجزائري خاصة في أوساط النخبة الجزائرية على اختلافها.
- **العنوان الفرعي الرابع:** مسألة اللغة والدين، تعرضنا في هذا العنوان إلى ما كانت تكتبه عناصر النخبة المفرنسة حول مسألة اللغة العربية التي كانت محل اهتمام من طرف فئات المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة، وقد أشرنا إلى المواقف التي عبرت من خلالها النخبة عن رأيها حول مسألة اللغة العربية، وكذلك مسألة الدين الإسلامي.
- **الفصل الرابع :** جاء بعنوان، المواقف من القضايا الاقتصادية، أشرنا في هذا الفصل الى المواقف التي عبرت من خلالها عناصر النخبة المفرنسة عن مواقفها من القضايا الاقتصادية التي كانت من جملة الاهتمامات المعبر عنها خلال الفترة التي تعني موضوع دراستنا، وقد قسمنا الفصل الى أربعة عناوين فرعية، منها :
- **العنوان الفرعي الأول:** الاهتمام بالملكية العقارية للأهالي (للجزائريين)، حاولنا التعرض، إلى المواقف التي أبدتها عناصر النخبة، حول القضية التي كانت من القضايا الجوهرية بالنسبة للأهالي (الجزائريين) و كان للنخبة آراء عبروا من خلالها على مسألة المحافظة على أراضي العرش.
- **العنوان الفرعي الثاني :** التنديد بنظام الخماسة، أشرنا الى ما كتبه النخبة المفرنسة في الموضوع، باعتبارها أحد المواضيع التي لها علاقة بالجانب الاجتماعي، وهي النتائج التي ترتبت عن السياسة المنتهجة من قبل الاستعمار الفرنسي بفعل تفكيك أراضي العرش ومصادرة الأراضي.

- **العنوان الفرعي الثالث:** وضعنا له عنوان، المطالبة بالقروض للفلاحين الأهالي (الجزائريين) تطرقنا الى أحد المسائل وهي المطالبة بتطبيق سياسة إصلاحية زراعية تهتم بتحسين وضع الفلاحين الأهالي (الجزائريين).
- **العنوان الفرعي الرابع :** الدعوة إلى إصلاح نظام الضرائب، اشرنا في هذا العنوان ما كان تطالب به عناصر النخبة المفرنسة، حيث كثيرا ما كانت تثار هذه القضية في الكتابات، وحتى خلال المناقشات التي كانت تحصل خلال اجتماع الهيئات الانتخابية المحلية، حيث كانت النخبة المفرنسة تتخذ هذه المنابر للتعبير عن موقفها من قضية ظلت تمثل جوهر الاهتمامات الاقتصادية لجميع فئات المجتمع الأهلي (الجزائري).
- **الفصل الخامس:** وضعنا له عنوان، المواقف من النظامين الإداري والقضائي في الجزائر، حاولنا في هذا الفصل التعريف بمواقف النخبة المفرنسة من الجهازين اللذين حكم بهما المجتمع الأهلي الجزائري، إذ كانا محل انتقاد، برزت المواقف في المقالات المنشورة في صحافة النخبة وكذلك من خلال المناقشات التي كانت تجرى في المجالس الانتخابية المحلية على اختلافها ، ووضعنا لهذا الفصل عناوين فرعية منها:
- **العنوان الفرعي الأول :** التنديد بالنظام الإداري والمطالبة بإصلاحه، و اشرنا فيه، إلى المواقف والآراء المعبر عنها من طرف النخبة المفرنسة، التي كانت تشتكي تجاوزات النظام الإداري، وكانت تطالب بإجراء إصلاح جذري للنظام الإداري للجزائر المستعمرة، إذ دعت إلى إلغاء البلديات المختلطة، القياد، المندوبيات المالية الجزائرية ومنصب الوالي العام.
- **العنوان الفرعي الثاني:** التنديد بالنظام القضائي الفرنسي والدعوة إلى إصلاحه، تطرقنا فيه، إلى مواقف النخبة المفرنسة إزاء النظام القضائي الفرنسي في

الجزائر ( الجزائريين)، إذ كانت تطالب من خلال المقالات والكتابات المنشورة و العرائض بوجوب إعادة النظر في النظام القضائي وجعل الأهالي الجزائريين، يتمتعون بالحق العام، ومعاملتهم كغيرهم من الفرنسيين. كما اعترضت النخبة على نظام المحاكم ودعت إلى إلغاء قانون الانديجينا ، وتعديل قانون الغابات.

➤ **الفصل السادس:** جاء بعنوان، العلاقات بالتيارات الوطنية الجزائرية، حاولنا في هذا الفصل الإشارة إلى علاقات النخبة المفرنسة بمختلف الأطياف السياسية الأهلية ( الجزائرية) التي وجدت في الساحة الجزائرية خلال الحقبة التي يتعرض لها موضوع دراستنا، ثم قسمنا الفصل إلى خمسة عناوين فرعية، منها :

➤ **العنوان الفرعي الأول:** النخبة التقليدية، حاولنا في هذا العنوان التطرق إلى العلاقة التي كانت تربط عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة من النخبة التقليدية الذين عرفوا آنذاك بأصحاب العمام. و قد أظهرنا المواقف التي أبداهما الطرفان من بعضهما البعض، خاصة مع ظهور النخبة ضمن ما كان يسمى بالشبان الجزائريين.

➤ **العنوان الفرعي الثاني:** العلاقة مع الأمير خالد، تعرضنا فيه إلى طبيعة العلاقة التي كانت بين الطرفين؛ العلاقة التي تسميها بعض الدراسات التاريخية بالعلاقة بين النخبة الليبرالية، والنخبة المحافظة، حاولنا في هذا العنوان البحث في المواقف التي كان يبديها الطرفان من بعضهما البعض.

➤ **العنوان الفرعي الثالث:** التيار الاستقلالي ( نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب الجزائري) تطرقنا بالدراسة في هذا العنوان الى طبيعة العلاقة التي كانت بين

الطرفين، كون أن النخبة المفرنسة، كانت لها مواقف من القضايا المختلفة، فبديهي جدا، أن تكون ردود من التيار الاستقلالي من تلك المواقف المعبر عنها.

➤ **العنوان الفرعي الرابع :** جمعية العلماء المسلمين، حاولنا في هذا العنوان التعرض الى تلك العلاقة التي كانت بين النخبة المفرنسة والحركة الإصلاحية، باعتبار أن الفئة الأولى- النخبة- قد عبرت عن مواقفها من قضايا عديدة، جعلت الفئة الثانية- الحركة الإصلاحية- تبدي رأيها حول ما كانوا يبدونه.

➤ **الفصل السابع:** وضعنا العنوان التالي، العلاقات بالتيارات السياسية والجمعيات الفرنسية، والإدارة المحلية، والمستوطنين، تطرقنا في هذا الفصل إلى العلاقات التي كانت تربط عناصر النخبة باعتبار أن مواقفها وأراء تجاه القضايا التي كانت محل جدل في الساحة السياسية، وقد وضعنا أربعة عناوين فرعية لهذا الفصل منها :

➤ **العنوان الفرعي الأول:** أحزاب اليسارية و أحزاب اليمين، عرجنا في هذا العنوان على العلاقة التي كانت تربط النخبة الجزائرية المفرنسة بمختلف الأطياف السياسية الفرنسية من أحزاب اليسار، و أحزاب اليمين وحاولنا في هذا العنوان الإشارة إلى أسباب ودوافع التقارب بين النخبة المفرنسة و تيار اليسار الممثل في الحزب الاشتراكي SFIO، والحزب الراديكالي الاشتراكي وعلاقة النخبة المفرنسة بالحزب الشيوعي الفرنسي PCF وكذلك أحزاب اليمين منها حزب الاجتماعي الفرنسي PSF وحزب الشعب الفرنسي PPF.

➤ **العنوان الفرعي الثاني:** الجمعيات الفرنسية، تطرقنا إلى علاقة النخبة المفرنسة بالجمعيات الفرنسية المعروفة بالجمعيات المتعاطفة مع الأهالي (الانديجينوفيليين) وهي الجمعيات المهمة بقضايا الأهالي (الجزائريين)، التي نشطت ضمنها عناصر النخبة، ووجدتها منبرا للتعبير عن مواقفها إزاء العديد من القضايا.

➤ **العنوان الفرعي الثالث :** الإدارة الفرنسية المحلية، تعرضنا في هذا العنوان إلى علاقة الإدارة الفرنسية المحلية بعناصر النخبة، علما أن هذه كانت لها مواقف متشددة إزاء تجاوزات الإدارة المحلية، مما جعل هذا الأخيرة تنظر إليها بنظرة الريب والشك، وجعلتها تعارضها من خلال التقارير التي كانت تصدرها في حقهم، مما جعل النخبة المفرنسة تدخل في جدال معها.

➤ **العنوان الفرعي الرابع :** المستوطنون الأوروبيون، اخترنا هذا العنوان لأجل تبيان العلاقة بين النخبة المفرنسة والمستوطنين الأوروبيين، إذ تميزت العلاقة بالتوتر بين الطرفين، كون الطرف الثاني، كان يقف حجرة عثرة أمام مرور أي مشروع إصلاحي، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا كان، مما جعل النخبة المفرنسة تشير بأصبع الاتهام إليهم بأنهم أحد الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق اندماج الأهالي (الجزائريين) في فرنسا وبالتالي عدم تمازج العرقين الفرنسي والجزائري، وهو المسعى الذي كانت تعمل على تحقيقه عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة.

➤ **الخاتمة:** تضمنت الاستنتاجات العامة التي توصلنا إليها من دراستنا للموضوع.

➤ **الملاحق :** وضعنا في هذا القسم بيوغرافية للشخصيات البارزة ضمن هذه النخبة المفرنسة تبدأ بتسلسل كرونولوجي للذين انتموا إلى هذه الزمرة، منهم من انتمى إلى ما عرف آنذاك بحركة الشبان الجزائريين إلى المنتخبين من الفيدراليات للعمالات الثلاث و كذلك الفئة الثانية التي انتسبت إلى المعلمين من أصل أهلي. ووضعنا مجموعة الوثائق الأرشيفية التي اعتمدنا عليها في بحثنا.

مدخل

## التعليم الفرنسي في الجزائر

عمدت الإدارة الفرنسية إلى تبني التعليم وسيلة ضمن سياستها الاستعمارية في الجزائر مع علمها، أن الأهالي الجزائريين سيواجهون تلك السياسة بالرفض وحتى لا يطول أمد المشروع، ركزت جهودها في اتجاه يحول الشباب الجزائري إلى متعلمين ورجالا يشبهون الفرنسيين، وجعلهم يرغبون في الاقتراب بهم من خلال المشاعر والأفكار<sup>1</sup>

إن ما يكشف حقيقة مشروع التعليم، أنه كان يهدف إلى خدمة مصلحة فرنسا، وليس الأهالي، قد ورد في كتاب إيفان تورين Ivan Turin: >> إن الهدف المنشود ليس تكوين موظفين خاصين (...). ولا حتى إعداد معلمين للتعليم العام، فهؤلاء لن يكونوا متعلمين بشكل جيد بحيث يتسنى لهم تدريس العربية للفرنسيين، ولا ذو واء كفاءة لتعليم اللغة الفرنسية للعرب (...). انه من أجل إعداد رجال يساعدوننا من خلال نشاطهم مع المواطنين من بني جلدتهم على تغيير المجتمع العربي وفقا لمتطلبات حضارتنا < <sup>2</sup>، وهذا يعني أن الإدارة الفرنسية بحثت عن السبل، لتحقيق المصلحة لطرف واحد هو المستعمر لا المستعمر.

ومنذ بداية الاحتلال بدأت الإدارة الفرنسية تهتم بمسألة التعليم ففي سنة 1836 أوجدت مؤسسة تعليمية، لأجل إحداث تقارب بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين، منها المدرسة العربية- الفرنسية في الجزائر العاصمة،<sup>3</sup> وكان هدف المدرسة تمكين الأهالي الجزائريين من تعلم اللغة الفرنسية، وقد تأسست سنة 1841 مدارس عربية- فرنسية في

<sup>1</sup> إيفان تورين، المواجهات الثقافية في الجزائر، المستعمرة المدارس و الممارسة الطبية و الدين 1830-1880، ترجمة محمد عبد الكريم أورغلة المراجعة و الإشراف مصطفى ماضي، دار القصة للنشر الجزائر 2005، ص: 79  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 80

<sup>3</sup> Maurice Poulard, l'enseignement pour les indigènes en Algérie, Alger imprimerie administrative Gojosso 1910, p :84

الجزائر وعنابة وهران، وبحلول سنة 1857 أنشأت السلطات الفرنسية مدرستان عربية- فرنسية في الجزائر وقسنطينة وكانتا تستقبلان أبناء الأهالي بصفة داخليين، خارجين<sup>1</sup>.

وتشير المصادر التاريخية، أن الإدارة الفرنسية أدركت أهمية نشر اللغة الفرنسية في وسط المجتمع الجزائري وأن الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك الهدف ، وجوب إنشاء مدارس<sup>2</sup>. وعبر جول كامبو Jule Cambon عن رأيه قائلاً: >> قبل ثلاث سنوات خلت عندما اهتمت السلطات العمومية بشؤون المستعمرة انصب اهتمامها قبل كل شيء على البحث عن الدواء لذلك الداء، لقد أرادوا غزو الشعب العربي من جديد و احتلاله معنويًا، ومن ثمة جاءتنا فكرة احتواء الأهالي فكريًا؛ بنشر التعليم بينهم خاصة التعليم الابتدائي " و قال أيضا: " أظن أنه من الأهمية بمكان، توظيف نخبة من الأهالي ليقوموا مثلما صرحت بذلك قبل قليل بمهمة وساطة طبيعية ولازمة بين الحكومة والسكان. <<<sup>3</sup>

وقد أبدت جريدة لوطنان « Le temps » سنة 1904 في أحد مقالاتها تأييدا للسياسة التعليمية في الجزائر، معتبرة وجود طبقة من الأهالي ميسورة الحال ماديا ومتعلمة ضرورة ملحة بالنسبة إلى فرنسا إذا أرادت أن يسود بين الطائفتين تقارب، و تواجد يقبله الطرفان.<sup>4</sup> ولأجل تحقيق المسعى عمدت إلى منح فئة من الجزائريين تعليما ، وهذا ما أعلنه المارشال فايان Vaillant وزير الحربية الفرنسي >> إن أنجع وسيلة التي تضمن لنا التأثير عليهم، وتوجيههم نحو الوجهة التي تتوافق مع مصالحنا دون تعارض، هو التعليم «<sup>5</sup>، وقال ألفريد رامبو Alfred Rimbau >> لقد تم الاحتلال

<sup>1</sup> Ismail Hamet, les musulmans français du nord d'Afrique, librairie Armand colin, paris 1906, pp : 183-184

<sup>2</sup>- Ismail Hamet, les musulmans français, op. cit, p :86

<sup>3</sup> - محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية، نشأتها و تطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، بوشعيب عبد العزيز، منشورات دحلب، ص: 209

<sup>4</sup> - قي برفيلي، النخبة الفرنكونية 1880-1962، ترجمة: حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بلعربي، دار القصبية للنشر الجزائر، 2007 ص ص : 118-119

<sup>5</sup>- Gustave Benoist, de l'instruction et de l'éducation des indigènes dans la Provence de Constantine, paris librairie hachette Gle, éditeurs 1886, p : 32.

الأول بقوة السلاح وانتهى عام 1871 (...). ويتضمن الثاني قبول إرادتنا من قبل أهل البلاد، أما الثالث فسيتم من خلال المدرسة، فالاحتلال سيؤكد التسلط على اللغة بمختلف لهجاتها المحلية، وإدخال الفكرة التي تحملها نحو أنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم إلى المسلم؛ وذلك بإبدال الأحكام المسبقة << <sup>1</sup>

## 1 - دور المدرسة في تنفيذ السياسة التعليمية

ولكي تؤدي سياسة التعليم إلى نتائج ايجابية تخدم الاستعمار الفرنسي، تم تأسيس مدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة- المدرسة النورمالية- والتكفل بتنشئتهم وتعليمهم، وتكوينهم لمهمة التبشير والتربية الاستعمارية، <sup>2</sup> وقد أكد ديمونتس Démontes ، أن المدرسة هي الوسيلة القوية والفعالة لتحقيق الاندماج، ولا يوجد شيء يضاهي فعاليتها وتأثيرها؛ لأنها تؤثر على نفسية الطفل منذ السن المبكرة، وتصل ذهنيته وتقضي على الأفكار المناهضة للفرنسيين.<sup>3</sup>

كما حث أرنست مرسيي Ernest Mercier ، قائلا « >> يجب أن تلعب المدرسة دورا كبيرا في عملية التحول للأهالي الجزائريين، وهذا بجلبهم إلينا من خلال منحهم الثقة، ومنحهم تسهيلات وامتيازات << <sup>4</sup>. ودعا المشجعون لسياسة التعليم الهادفة في وسط الأهالي الجزائريين، السلطات الفرنسية بالتشجيع على إقامة المدارس العربية- الفرنسية التي تستجيب للغرض والحاجة في المدن، ومنطقة القبائل، في الواحات، وأن تعمل هذه المدارس على جلب المزيد من الأهالي الجزائريين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - عبد الله بوقرن، دور المدرسة الاستعمارية في الاستلاب الحضاري، مجلة المعيار، دورية علمية تعنى بالدراسات الإسلامية و الاجتماعية، تصدرها كلية أصول الدين و الشريعة و الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، العدد 10، ص 314.

<sup>2</sup> - عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 256.

<sup>3</sup> - Victor Démontes, le peuple algérien essais de démographie Algérien, Alger imprimerie algérienne 1906, p : 477

<sup>4</sup> - Ibid, p : 197

<sup>5</sup> - Ernest Mercier, op, cit, p : 200

وهناك من نصح السلطات الفرنسية بالاعتماد على المدرسة، حيث أشار موريس بولار Maurice Poulard أستاذ القانون إلى الوالي العام الفرنسي للجزائر شارل جونار، بأن المدرسة لوحدتها يمكن أن تعمل على تغيير ذهنية الأهالي، ويمكن اعتبارها عنصرا أساسيا في نشر الحضارة في الجزائر، وهي سلاح في عملية الغزو الفكري والوسيلة الأساسية في تقارب الأجناس والأعراق.<sup>1</sup> وأوضح موريس بولار، أن مسألة تعليم الأهالي ليست قضية تهم المعلمين فقط، وإنما هي قضية يجب ألا تغفل عنها الإدارة الفرنسية. وهذا ما جعل شارل جونار Charles Jonart، يؤكد بأن تعليم الأهالي قضية سياسية، وأن مستقبل فرنسا كقوة عظمى، مرتبطة بمسألة التعليم.<sup>2</sup>

وما يؤكد اعتبار السلطات الفرنسية المدرسة؛ وسيلة ناجعة لتحقيق مشروعها في الجزائر المستعمرة، قد ورد في كتاب أشيل دولاسوس Achille Delasous الذي رد فيه على المعارضين الأوروبيين لسياسة تعليم الأهالي، قائلا >> نحن نعلمهم لأجلنا أكثر من أجل أنفسهم، لأجل أن يفهمونا، وأن يتعرفوا على قوتنا وعلى عظمتنا وكرمنا، وأن يقتنع الأهالي، ألا خيار لهم غيرنا، ويدركوا أن مصيرهم ومصالحتهم مرتبطين مع مصالحتنا ومصيرنا << وقال أيضا >> يجب أن نمارس عليهم ضغوطا لأجل أن يرتادوا مدارسنا، إذا ما رفضوا أن يقوموا بذلك طواعية <<<sup>3</sup> وأضاف أيضا >> عليهم أن يتعرفوا على الوجه الآخر لفرنسا، فرنسا التي يتعرف عليها في المدرسة هي فرنسا المفكرين، الشعراء، العلماء، أبطال التاريخ، ولأجل تحضير الأهالي لذلك، يجب أن يؤدي المعلم مهمته << كما حث أشيل دولاسوس Achille Delasous ببناء المدارس، ودفع

<sup>1</sup> - Maurice Poulard, op. cit, p : 05.

<sup>2</sup> - Maurice Poulard, op.cit, p : 08

<sup>3</sup> - Achille Delasous, métropole et colonies, la conquête morales des indigènes, Alger librairie pour tous,1913,p :49

الأهالي للمجيء إليها، والقيام بكل ما يمكن تقريب الأهالي الجزائريين من الفرنسيين، ويدخلهم في الوسط الأوروبي.<sup>1</sup>

وهناك من المنظرين الفرنسيين لسياسة التعليم، من دعا إلى وضع التعليم ضمن الأولويات، وأن يكون في المقام الأول؛ لأنهم يعتقدون أنه وسيلة هامة لأجل التقارب والتعايش بين الجزائريين والفرنسيين،<sup>2</sup> لأن المدرسة قادرة وكفيلة بمهمة التحويل للمجتمع الأهلي الجزائري، ومن خلالها يمكن أن تعمل فرنسا على التأثير على العقول والقلوب<sup>3</sup> وبالموازاة للسياسة المؤيدة لتعليم الأهالي، تعالت مواقف معارضة، أظهرت عناصر أخرى معارضتها للمشروع، للأسباب التالية:

- 1 أن أي محاولة لتقريب الأهالي من الفرنسيين عن طريق المدرسة، هي غير ناجحة ومحكوم عليها بالفشل؛ لان مسلمي شمال إفريقيا ضد أي تطور، فتقاليدهم، ديانتهم، ومعتقداتهم، تبعدهم وتمنعهم عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة.
- 2 أن المدرسة تنتزع الأهالي من وسطهم الاجتماعي وتجعلهم يهجرون الزراعة والأعمال الحرفية ويضايقون الإدارة الفرنسية بمطالبتهم بمناصب عمل.
- 3 التعليم يحول المتعلمين (المتقنين) إلى معارضين ورافضين لوضعهم، وبالتالي يصعب السيطرة عليهم.<sup>4</sup>

وأوضح المعارضون لسياسة التعليم الموجهة للأهالي، بأنها لن تؤدي إلى التطور، بل ستشكل طبقة من المتعلمين (المتقنين)، يدفعهم الوضع إلى هجرة الدواير وينتقلون إلى المدن، مما ينجم عن ذلك بطالة وتنتشر السلوكات المنحرفة، وهناك من المتعلمين من سيبقى في أوساطهم، مما سيؤدي بهم إلى مضايقة ممثلي الإدارة وربما

<sup>1</sup> - Achille Delasous, op, cit, p :68

<sup>2</sup> - Maurice poulard, op, cit, p :32

<sup>3</sup> - Ibid, p :36

<sup>4</sup> - Ibid, pp :40-46

حتى التمرد عليها. واستشهد المعارضون لسياسة التعليم، بأن الكثير من الانتفاضات التي اندلعت، حركها المتعلمون، ولم يستبعدوا حدوث ثورات يحركها المتعلمون الذين درسوا في المدارس الفرنسية، ويؤكد هؤلاء المعارضون، أن الأهالي غير المتعلمين أقل اهتماما وانتباها للقضايا التي تهمهم، واستنج المتطرفون من موقفهم <> «أن أعداء متعلمين هم أكثر خطرا من أعداء غير متعلمين»<sup>1</sup>.

ونفس الحكم صدر عن شخصيات سياسية، منهم الحاكم العام تيرمان Tirman الذي قال عام 1886 <> «إن التجربة قد أظهرت، أن العناصر التي لقناها تعليما في مدارسنا هم من وجدنا فيهم معارضة شديدة تجاه فرنسا» وقال أيضا «أنا لست من مؤيدي التعليم الثانوي ولا حتى التعليم العالي المفتوح للأهالي، ولكن على العكس من ذلك فأنا من مؤيدي التعليم الابتدائي» وقال كذلك «بالنسبة للجزائر، أضن يجب أن نحول التعليم إلى أبسط معانيه»<sup>2</sup>، ونفس الموقف أبداه شافري Chavariat وهو أستاذ بجامعة باريس، في كتابه <> «من خلال منطقة القبائل» إذ قال: <> «إن معارضة الأهالي تقاس حسب درجة تعلمهم، فكلما كان الأهالي متعلما كان تحديه لنا أكبر»<sup>3</sup>

لقد ظلت فئة من الفرنسيين المتطرفين تعارض كل فكرة من شأنها أن تخدم الأهالي، كما ندد أحد الممثلين في المندوبيات المالية بسياسة التعليم خلال سنة 1907 معارضا مشروعا داعيا إلى الرفع من الميزانية لصالح تعليم الأهالي داخل غرفة النواب، وبعد سنة ذهب المستوطنون المتطرفون إلى أبعد حد، دعوا إلى إلغاء التعليم خلال مؤتمر المستوطنين، لأنه يؤدي إلى أخطار على الاستعمار، وجاء في بيانهم: <> «نعتبر أن

<sup>1</sup> - Achille Delasous, op. cit, pp : 32-33

<sup>2</sup> - Ahmed Lanasri, op, cit, p :37.

<sup>3</sup> - Louis Vignon, un programme de politique coloniale les questions indigènes, paris librairie plon-nourrit et cle imprimeurs éditeurs 1919, 472.

التعليم للأهالي يجلب المشاكل، فهو يشكل خطرا محققا بالمصالح الفرنسية في الجزائر لا على الاقتصاد والمستوطنين فحسب بل على المستعمرة ككل << وذهب أحد المعارضين لسياسة التعليم إلى حد التطرف، إذ اعتبر من الخطر أن نكون المُستَعْمَرُ بلغة المُستَعْمَرِ، لأن تمكينه من مفاهيم؛ كالوطن، الأمة، الحرية، لن يتوافق ذلك مع المشروع الاستعماري، وجاء التأكيد لهذا الموقف على لسان أحد الصحفيين في جريدة لوطن « Le temps » >> اليوم هم رعايا - يقصد الجزائريين- وحين يفقهون معنى الحقوق السياسية سيعتبرون أنفسهم مقهورين (...). لغتنا ليست وسيلة توضع بين أيدي الأهالي الذين نريد أن نحكمهم دون رغبتهم <<<sup>1</sup>.

وعلى عكس المعارضين لسياسة التعليم، فقد اعتبرها المؤيدون، وسيلة تقارب؛ لان من خلال المعرفة والإطلاع على الأفكار الفرنسية وانجازاتها ، سيقضى على الأحكام المسبقة، وأكد موريس بولار Maurice poulard على دور المدرسة والمراهنة على فعاليتها في تغيير ذهنية الأهالي الجزائريين، قائلا: >> يجب أن يتعلم الأهالي في المدرسة أن وجودنا- فرنسا- في شمال أفريقيا يمثل الحضارة الأوروبية << وقال >> إن المدرسة تقضي على الفكر الديني الذي يعد العنصر الخطير والمهدد لوجودنا وسيطرتنا في المنطقة <<وأضاف أيضا: >> أن الطفل الذي يرتاد المدرسة وبتعلمه للغة الفرنسية، سيتمكن من الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، وبالتالي التأثير به <<<sup>2</sup>

وأوضح موريس وال Maurice Wahl ، ألا شيء يمنع الإدارة الفرنسية للعمل، لأجل المستقبل لتغيير ذهنيات الأهالي، من خلال تغيير الأفكار والعادات، مؤكدا أن فرنسا قادرة على إحداث هذا التغيير، لأنها تملك الإمكانيات والوسائل القوية، وهذه

<sup>1</sup> -Ahmed Lanasri, op, cit, p :38

<sup>2</sup> -Maurice poulard, op, cit, p :50

الأخيرة مضمونة النتائج، إذ قال : <<علينا أن نهتم بالشباب لنجعلهم مثلنا، فبعد جنودنا والمعمرين، فمعلمونا هم من سينهون عملية الاحتلال >><sup>1</sup>.

كما أشار أيضا موريس وال Maurice Wahl إلى الجمع بين أبناء الأهالي والفرنسيين في المدرسة الواحدة، خاصة في المدن والمناطق التي يتواجد فيها الأوروبيون والأهالي؛ لان من مصلحة فرنسا السياسية، أن تقرب وتجمع بين الأطفال ؛ لأن التعليم المشترك يقضي على الأحكام المسبقة التي يحملها هؤلاء عن بعضهم البعض وبالتالي يصبحون مواطنين لوطن واحد، بعد أن كانوا تلاميذ في مدرسة واحدة.<sup>2</sup>

وقد حث موريس وال Maurice Wahl على التعليم المنظم؛ لأنه القاعدة الأساسية التي يمكن الارتكاز عليها، لتكوين مجموعة من المتفوقين من الأهالي، وأن تعمل فرنسا على انتقاء المتفوقين من التلاميذ، البعض منهم يوجهون إلى المدارس الزراعية، والبعض الآخر يوجهون إلى المدارس الحرفية، وأن توجه النخبة الحقيقية إلى التعليم العالي أين يتوجون بشهادات للمهن الحرة، وينجم عن ذلك طبقة برجوازية من النخبة التي يكون لديها التأثير التدريجي على الأهالي، وبالتالي يكون لفرنسا متعاونين في الجزائر.<sup>3</sup>

كما شجع أعضاء من البرلمان الفرنسي وشخصيات سياسية فرنسية على ضرورة نشر التعليم في أوساط الأهالي الجزائريين، وتسهيل دخول أبناء العائلات التي تعاونت مع فرنسا إلى المدارس والأكاديميات العسكرية، فأصبح بعضهم مترجمون، وحتى يتحقق الإقبال على المدارس الفرنسية لجأت الإدارة إلى غلق مدارس الزوايا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> -Maurice Wahl, l'Algérie, paris librairie Germer baillère 1882, p : 251

<sup>2</sup> -Ibid, p : 253

<sup>3</sup> - Ibid, p :255

<sup>4</sup> - Ernest Mercier, la question indigène en Algérie au commencement du XX siècle, paris Augustin Ghailamel éditeur 1901, p : 192

## 2 دور المعلمين الفرنسيين في تحقيق المشروع:

اعتمدت الإدارة الفرنسية في سياستها التعليمية على العنصر البشري الذي يمثله المعلم الفرنسي، إذ أصبح عنصرا أساسيا في المعادلة، لحساسية المهمة التي يقوم بها، حيث أنه لا يمثل فقط فرنسا وإنما الحضارة، لذا يجب عليه أن يكون مثالا حيا، وقال موريس بولار Maurice poulard >> إن هؤلاء المعلمين إلى جانب تعليمهم للأهالي الكتابة والقراءة، فإنهم يقدمون لهم النموذج الحقيقي عن الفرنسي الذي يجب أن يحبوه <<<sup>1</sup>، وفي تقرير موجه من طرف وزير الحربية راندون Randon إلى الإمبراطور نابليون الثالث Napoléon III في 4 مارس 1865 أعلن فيه أن التعليم الابتدائي للأهالي، قد عرف تطورا ملحوظا (مدارس عمومية، مدارس حرة، مدارس مختلطة) وأن الأهالي يدفعون بأبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وقال أيضا: >> إذا كنا نريد من المدارس الموجهة لاستقبال الأهالي أن تساهم في نشر اللغة الفرنسية وأفكارها، فإنه من الضروري أن نضع معلمين متمكنين، ويتكلمون اللغة العربية المستعملة- الدارجة- وأن يكون هؤلاء المعلمون على دراية بعادات وتقاليد الأهالي <<<sup>2</sup>. وهذا ما أكد عليه بارتيلو Barthelot خلال حفل افتتاح مدرسة البلدية سنة 1857 >> إن المدرسة تمثل الحليف الطبيعي لجيش الاحتلال إن العسكري، الفلاح والمعلم يمثلون الانجاز الحضاري للاستعمار (...). المعلم هو خادم قضية الاحتلال، وأعتبر دوره جد مهم بالنسبة للمؤسسة العسكرية؛ لأنه يعمل على نشر الثقافة الفرنسية في أوساط الأهالي<<<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Maurice Poulard, l'enseignement pour les indigènes en Algérie, Alger imprimerie administrative Gojoso 1910, p :35

<sup>2</sup>Ibid, p :92

<sup>3</sup>- Ahmed Lanasri, la littérature de l'entre deux guerre, publisud 1995, p34

في ذات السياق، دعا ديموننتس Démontes إلى توجيه التعليم، لأجل غايات تتفع فرنسا، مؤكدا أن مهمة المعلم في المدرسة لا تعني تكوين متعلمين، وإنما يجب أن تعمل على تكوين فرنسيين، ولهذا يجب على المعلمين أن يحبوا فرنسا إلى الأهالي ، من خلال تعليم يتوجه إلى قلوب الأطفال لا إلى عقولهم، ويجب أيضا على المعلمين أن يبينوا الدور الحضاري الذي لعبته فرنسا في العالم، وكذلك العمل على تلقينهم الأفكار التي نشرتها وحاربت لأجلها، من خلال الحديث عن الثورة الفرنسية ومبادئها. <sup>1</sup> لقد حرص ديموننتس Démontes على أن يقوم المعلمون الفرنسيون بدورهم في جلب المتمدرسين من الأهالي (الجزائريين) وممارسة عليهم التأثير الفكري.

وقد جاء على لسان الساسة الفرنسيين، ما يؤكد حرص الإدارة الفرنسية بالاعتماد على الدور الذي سيقوم به المعلم في المدرسة باعتباره عنصرا رئيسيا في المهمة التعليمية، وأحد العناصر الثلاثة للمهمة القومية للاستعمار، وهذا ما أكده النائب الفرنسي ألبان روزي Albin Rozet: >> اسمحو لي أن أخبركم أن للمهمة التي يقوم بها المدرس الذي بعثتموه إلى هناك- الجزائر- دوران مختلفان، الأول يحمل طابعا تعليميا محضا، أما الثاني فهو الذي أسميه بالمهمة الدعائية ذات التأثير الفرنسي<< <sup>2</sup>.

### 3- دور الشخصيات الجزائرية البارزة في التأثير على الأهالي (الجزائريين)

لم تكتف الإدارة الفرنسية في الترويج والدعوة إلى سياستها التعليمية بالاعتماد على الفرنسيين المؤيدين فقط، بل اعتمدت على عناصر جزائرية التي كان لها وزنها العلمي والثقافي في المجتمع الجزائري، ومن هؤلاء الجزائريين، مصطفى بن السادات الذي اشتعل مدرسا في قسنطينة، ونشر مقالات صحفية في جريدة المبشر، داعيا من خلالها الجزائريين إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وما يذكر عن هذا الرجل

<sup>1</sup> - Victor Démontes, op. cit, p : 484

<sup>2</sup> - عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، طبعة 2010 ص 255

أنه نشر مقالة عنوانها << النصيحة الدرية في تأنيب الذرية >> تحدث من خلالها إلى الجزائريين داعيا إياهم إلى ضرورة تعلم اللغة الفرنسية، لأنها أصبحت ضرورية لتحصيل العلوم والمناصب، وقد حرص على الدفع بالجزائريين إلى الإقبال على تعلم اللغة الفرنسية، وحذرهم بأنها ستصبح جواز سفر الوحيد للحصول على مناصب عمل، وأن الذي يجهلها لن يتمكن من الحصول على وظيفة، وأشاد بالذي يتعلمها ويتقنها<sup>1</sup>.

وهناك شخصيات جزائرية أخرى ساهمت في الدعاية للسياسة التعليمية ودعوة الأهالي الجزائريين إلى الإقبال على المدارس الفرنسية، وكان الشيخ محمود بن الأمين قد سخر قلمه لتلك المهمة، ومما دعا إليه، وجوب تعلم اللغة الفرنسية لان اللغة العربية لا تتسع لكل المصطلحات، واعتبر الفرنسيين متفوقين ليس فقط على الجزائريين وإنما على الأجناس الأخرى، وحثهم على الأخذ بأسباب التقدم من فرنسا مثل ما فعل المصريون عهد محمد على باشا، و في تأكيده للجزائريين بتعلم اللغة الفرنسية، ذكر الشيخ محمود بن الأمين مثالا: << إذا كان الأبعدون يذهبون إلى فرنسا لطلب العلم فيها، فكيف بنا نحن الذين نقيم معهم لا نفقه لسانهم؟ فهذا هو غاية الحماسة و شدة البلادة، إن فرنسا لحنانها على الجزائر قد فتحت المدارس لتعليم لغتها والكتابة بها (...). إن الواجب على أولياء التلاميذ عدم ترك أولادهم نهبا للإهمال والضياع لان إرسالهم إلى المدارس الفرنسية وتعلم العلوم بها سيضمن لهم حياة سعيدة >><sup>2</sup>

#### 4- أهمية البرامج في مشروع التعليم الفرنسي :

يمكن الوقوف على المشروع في الجزائر، الساعي إلى تكوين نخبة مفرنسة، من البرامج التعليمية، حيث جاء في الكثير من المصادر، أن السلطات الفرنسية اعتمدت

<sup>1</sup> إبراهيم لونيبي، بحوث في التاريخ الاجتماعي و الثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومه 2013، ص 127.

<sup>2</sup> - إبراهيم لونيبي ، مرجع سابق، ص 215

مشروعاً فرنسياً خالصاً يحقق الهدف المنشود من السياسة التعليمية، فمثلاً في مادة التاريخ، حث الذين وضعوا البرامج والمناهج، على تدريس تاريخ فرنسا منذ النهضة الحديثة، والتعريف بالأسباب التي أوصلتها إلى التفوق الحضاري، وأن يتعرف الأهالي على الشخصيات مثل هنري الرابع، روشيليو، وقيم الثورة الفرنسية 1789 التي أعلنت عن حقوق الإنسان، ونابليون بونابرت، وتأسيس الجمهورية التي طبقت مبادئ الثورة الفرنسية، وتحدث أحد المنظرين عن هدف البرامج التعليمية الواجب تعميمها وتلقيها للأهالي الجزائريين خاصة مادة التاريخ، قائلاً: " من شأن ذلك أن يجعل المتعلمين الأهالي يتأسفون على سقوط الإمبراطورية العربية الإسلامية \*، ويتمنون نهضتها الغير ممكنة، ولكن ما عساهم إلا أن يشكروا الله الذي جاء بفرنسا إلى هذه الأرض " <sup>1</sup>

وفي ذات السياق تشير أحد الدراسات التاريخية، أن البرامج كانت ذات طابع فرنسي، في الشكل والمضمون، هدفها العام غرس فكرة القومية الفرنسية لدى الأهالي (الجزائريين) بتلقيهم دروساً في التاريخ تشير إلى عظمة فرنسا مع تجاهلهم الكلي لتاريخ الجزائر فيما يتعلق بالفتوحات الإسلامية، والتركيز على الفترة الرومانية. <sup>2</sup>

وقد تحدث بول برنار Paul Bernard عن أهداف مناهج وبرامج المدرسة الفرنسية في الجزائر، قائلاً: >> ليس من باب الكرم أن ترغب الجامعة في نشر التعليم في بلاد القبائل ولكن ولنجهر وبصوت عال؛ من باب تحقيق مصلحة فرنسا، إن هذه المصلحة الحاضرة دوماً في الأذهان هي التي أكسبت تعليمنا روحه الحالية وحددت

\* الكثير من كتابات النخبة المفرنسة أشارت إلى هذه العبارة مثل : شريف بن حبيلس في كتابه الجزائر الفرنسية من منظور أهلي و فرحات عباس في كتابه الشاب الجزائري و محمد العزيز كسوس، الحقيقة حول مآسي الجزائريين.

<sup>1</sup> - Gustave Benoiset, op, cit, p 144

<sup>2</sup> - عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 152.

لمعلمينا مناهجهم وطرق تدريسهم ولبرامجنا أشكالها << وقال أيضا: >> الحقيقة أننا نقوم تحت غطاء تدريس التاريخ بتقديم دروس في الوطنية التي تمجد فرنسا<sup>1</sup>

ويعرف أن البرامج، تضمنت بالدرجة الأولى تمكين الأهالي من اللغة الفرنسية، بمنحها الحصة الكبيرة من الحجم الساعي. وهذا ما تحدث عنه بيار Pierre نائب عن محافظة أورليان فيل (الشلف حاليا) « أعتقد أن الغاية المنشودة لا تهدف فقط إلى إدخال بعض المعارف في أدمغة الأطفال الأهالي وعقولهم وإنما غرس بذرة العقلية الفرنسية فيهم » وقال أيضا « أحبذ أن أرى عددا قليلا من الأطفال المتعلمين ولكنهم يملكون الذهنية المتطورة، وفي هذه الحالة فقط يستطيعون التأثير على محيطهم »<sup>2</sup> ولعل أهم شيء في البرامج هو تعليم اللغة الفرنسية باعتبارها أساس تلقين المواد الأخرى، وهي وسيلة اتصال بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين (المستعمر والمستعمر) وعبر عن ذلك الدوق دو روفيقو Duc De Rovigo: >> أرى أن نشر التعليم ولغتنا هما الوسيلة الأكثر نجاعة لتحقيق التقدم لسيطرتنا في هذا الاتجاه <<<sup>3</sup>

#### 4 - اعتماد سياسة الترغيب والترهيب.

وما دل على حرص الإدارة الفرنسية على إشاعة اللغة الفرنسية في وسط الأهالي، ودفعهم إلى قبولها واعتبارها الوسيلة الوحيدة للتواصل ؛ جاء في كتاب إيفان تورين Ivan Turin: « إذا كانت دراسة اللغة العربية بالنسبة للعرب هي الوسيلة لبلوغ كل شيء، سيكرسون كل جهودهم لها و سيهجرون دراسة اللغة الفرنسية التي يبدو إزاءها أقل قدر من الرغبة، ربما يكون من الأجدى ولو لتشجيع دراسة لغتنا أن نترك العرب يعتبرونها الوسيلة الوحيدة لاكتساب العظمة والتهذيب وبالتالي من المفيد أن

1 - غي برفيلبي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية، دار القصة للنشر الجزائر 2007، ص: 389-391  
2 - صبيحة بخوش، الدور الاستعماري للمدرسة الفرنسية في الجزائر، ضمن مجلة حوليات التاريخ و الجغرافيا، مجلة محكمة تصدر عن مخبر التاريخ و الجغرافيا التطبيقية بالمدرسة التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة الجزائر العدد رقم 3 - ماي 2011، ص 84  
3 - نفس المرجع، ص 85.

نتركها على الأقل في المؤسسات التي تدعمها الدولة كموضوع رئيسي لتعليم المعارف وفي نهاية الدراسات التي يقوم بها الشباب الجزائري كحجة أولى في صالح الحكومة الفرنسية وإن أمكن الأمر في صالح قيادة البلاد»<sup>1</sup>.

ولأجل تشجيع الأهالي الجزائريين على التمدرس والولوج إلى المدارس الفرنسية (مدرسة ترشيح المعلمين)، قررت الإدارة أن تأخذ المتفوقين من مدرسة بوزريعة في سفر إلى فرنسا حتى يطلع هؤلاء على غنى حضارة فرنسا، واعتبر المشجعون للتعليم في وسط الأهالي، أن من وراء تلك السفريات، ستفتح آفاق جديدة، وتعمل على إلهامهم نحو فرنسا شعور الافتخار والاحترام والعرفان وأنهم - الطلبة الأهالي - سيقومون بنقل هذا الشعور وهذا التأثير إلى ذويهم ونشره داخل المجتمع الأهلي.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق، اعتمدت الإدارة الفرنسية على الترغيب والترهيب، ومما يذكر في الجانب الأول - الترغيب - طالبت الإدارة الفرنسية في أحد تقاريرها بأن يرسل المخلصون لها بأبنائهم إلى فرنسا، لأن من شأن ذلك أن ينشر عدوى التأثير والانبهار بالمدينة الفرنسية ومنجزاتها، وسيعمل الذين زاروا فرنسا من خلال قصصهم وروايتهم عن تلك الزيارات بالتأثير على بني جلدتهم من الأهالي، ومن ذلك ستتولد الرغبة لدى أولئك المستمعين في السفر إلى فرنسا وبالتالي ستتغير الذهنيات ويحدث التقارب ويتحقق الاندماج<sup>3</sup>

وهذا العمل أكده أبو القاسم سعد الله في كتابه، بأن جريدة المبشر كتبت في سنة 1896، أن تسعة عشر معلما نبغوا في المدرسة في بوزريعة فكافاتهم الإدارة بالسفر إلى باريس ومقابلة وزير التعليم، وقد عبر هؤلاء عن إعجابهم بما شاهدوه في فرنسا من

<sup>1</sup> إيفان تورين، مرجع سابق، ص 83

<sup>2</sup> Gustave Benoist, op, cit,p :46

<sup>3</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس 1830-1954، دار الغرب الإسلامي 1998، الطبعة الأولى. ص 201

مظاهر التمدن، وأضافت الجريدة قائلة « لا شك أنهم لما يعودون إلى مقرهم يبقى ما رأوه أثناء سفرهم في فرنسا الذي كان وطنهم، منقوشا في صفحات قلوبهم »<sup>1</sup> كما عملت الإدارة الفرنسية على منح تشجيعات للمعلمين والمتدربين، وكل من يعمل على تشجيع التعليم في المدارس الفرنسية، فمنحت تشجيعات شرفية على المجهودات المبذولة، وبعثت برسائل تهنئة من طرف الحاكم العام ووزير التعليم.<sup>2</sup>

كما قامت السلطات الفرنسية بتقديم مكافآت مالية للذين يظهرون تفوقا في دراستهم، فخلال حفل نظم في مدرسة تعليم أبناء الأهالي اللغة الفرنسية سنة 1852، بحضور الحاكم العام المارشال راندون Randon ، وشخصيات من الأهالي ( العلماء والأعيان من المسلمين والمسيحيين)، وتوجه العقيد دوريو Doriot المسؤول على شؤون الأهالي في الحكومة العامة بخطابه داعيا الجزائريين إلى إرسال أبنائهم إلى المدرسة كما يفعل أولياء المتفوقين، وأعلن أن الحاكم العام سيغدق على كل تلميذ متفوق من ماله الخاص، وأن هذا العمل سيعود بالفائدة على المتعلمين ويحدث التقارب بين الجنسين، وبالتالي تتحقق الفائدة، وقال أيضا « من لم ينل العلم في صغره لن ينال التقدم في كبره ».<sup>3</sup>

وقد رصدت الإدارة الفرنسية حسب المادة 30 من المرسوم المؤرخ في 13 ماي 1883 منحة للأهالي الجزائريين الذين يتعلمون اللغة الفرنسية و يتقنونها، قيمتها 300 فرنك فرنسي، وكانت المنافسة مفتوحة أمام الأهالي الجزائريين شرط أن ينحصر السن ما بين 18 و 25 سنة، ويكون المترشح للمنافسة، قد درس عامين أو أكثر في مؤسسة عمومية، وتضمنت المسابقة ( - مسابقة في الإملاء - امتحان في اللغة الفرنسية - امتحان شفهي - قراءة لنص باللغة الفرنسية وشرحه باللغة الفرنسية - امتحان في الصرف)، و حددت معايير لهذا الامتحان والمقصود من هذه المسابقة أن الذي ينجح في

<sup>1</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس 1830-1954، مرجع سابق، ص 422

<sup>2</sup> Gustave Benoit, op. cit, p : 120

<sup>3</sup> إبراهيم لونيبي، مرجع سابق، ص : 128.

الامتحان يكون على دراية بالحياة الفرنسية و عارفا بالأداب الفرنسي، ومطلعا على مختلف الحركات الأدبية التي عرفتها فرنسا وقارنا للجراند الفرنسية<sup>1</sup>، وتقدم إلى هذه المسابقة في مقاطعة قسنطينة حوالي أربعة متسابقين ولم يستطع أي منهم الوصول إلى الامتحان الشفهي، أما في المقاطعات الأخرى وهران والجزائر فتقدم إلى المسابقة حوالي سبعة وعشرين متسابقا وتوفيق منهم ستة وقامت مجلة البيداغوجية بنشر الامتحان الكتابي لأحدهم وهو **أحمد بن رحال**<sup>2</sup>

أما عن الجانب الثاني - الترهيب - دعت الإدارة الفرنسية الأهالي العاملين إلى إرسال أبنائهم الذين بلغوا سن التمدرس إلى المدرسة، وأوجبت عليهم أن يحثوا بني جلدتهم على إرسال أبنائهم إلى المدرسة وأن يحذوا حذوهم، وإذا لم يفعلوا ذلك فإنهم سيتعرضون إلى الطرد من وظائفهم.<sup>3</sup> وحرصا من السلطات الفرنسية على تكوين جيل جديد من الجزائريين المتشبعين بالثقافة الفرنسية، لم تكتف بإصدار قرار إلزامية التعليم، بل أصدرت قانون 21 ديسمبر 1897، الذي يسلط عقوبات على الأولياء الذين يتهاونون في إرسال أبنائهم إلى المدرسة، وحذرت الذين عارضوا تعلم أبنائهم في المدارس الفرنسية بفرض عقوبات قاسية قد تصل إلى السجن، ومن جهة أخرى بدعوة الأئمة إلى الكف عن تحريض التلاميذ بعدم الذهاب إلى المدرسة وعدم قبول التعليم الفرنسي<sup>4</sup>

الواضح أن سياسة التعليم الفرنسية المعتمدة في الجزائر، تطلعت إلى تشكيل وتكوين نخبة جزائرية مفرنسة، تكون أنموذجا يقتدى به في المجتمع الأهلي (الجزائري) من جهة، ومن جهة أخرى تقوم بدور الوساطة بين الإدارة الفرنسية والأهالي (الجزائريين) حتى يتحقق اندماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي.

<sup>1</sup> Gustave Benoiset, op. cit, p :134.

<sup>2</sup> Ibid, p : 135.

<sup>3</sup> Gustave Benoiset, op. cit., p :119

<sup>4</sup> - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في عمالة وهران 1870-1939 دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران 2012-2013، ص : 517

## الفصل الأول

ظهور النخبة الجزائرية المفرنسة تشكيلاتها، صحافتها، نواديها، جمعياتها.

I - ظهور النخبة الجزائرية المفرنسة

II - تطوراتها وتشكيلاتها

1- الشبان الجزائريين.

2- فيدرالية المنتخبين المسلمين

أ : فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر.

ب: فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة

ج - فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران.

3- جمعية المعلمين من أصل أهلي.

4- جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا

III - الصحافة

IV- النوادي و الجمعيات.

## ظهور النخبة الجزائرية المفرنسة:

عندما شرعت فرنسا في تطبيق سياستها التعليمية وعملت على نشر اللغة الفرنسية في الجزائر المستعمرة، لم يكن الغرض خدمة الجزائريين، بل العمل على تحقيق مصلحتها الاستعمارية، بمعنى أن الهدف ظاهره نشر التعليم، لكن هدفه الرئيسي والأهم، تحقيق الاحتواء الحضاري من خلال تكوين نخبة جزائرية متشبعة بالثقافة الفرنسية، وقد أثمرت تلك السياسة التعليمية في ظهور نخبة جزائرية مفرنسة.<sup>1</sup>

لقد انتشر مصطلح النخبة المفرنسة في القرن العشرين في الصحافة الفرنسية، إذ أطلق على جماعة من الناس تمييزا لهم عن بقية أفراد المجتمع، وكان ذلك لأجل تشجيع هذه الفئة- النخبة المفرنسة- التي كانت تدعو إلى الاندماج في المجتمع الفرنسي، لأنهم حملوا الفكرة نتيجة ثقافتهم وأفكارهم التي تكونت لديهم جراء تتلمذهم في المدارس الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه الفئة مثلت الحلقة المفقودة في المجتمع الجزائري، التي تحقق تكوينها بفعل السياسة التعليمية، وبالتالي أصبحت في طليعة المجتمع تقع على عاتقهم مسؤولية التأثير على الأهالي للاندماج في المجتمع الفرنسي<sup>2</sup>

ويذكر محفوظ سماتي، أن ظهور النخبة الأهلية المتكونة في المدرسة الفرنسية، كان مع نهاية القرن التاسع عشر، تميزت بذهنية وأفكار ومظاهر كلها توحى بالتأثير الأوروبي، إذ فاجأت الوسط الاستعماري، الذي لم يتعود إلا على النخبة التقليدية "أصحاب العمائم" كممثلين للأهالي الجزائريين، أن هذه النخبة المفرنسة تخلصت من

<sup>1</sup> - إبراهيم لونيبي، مرجع سابق، ص، ص: 128-129

<sup>2</sup> - إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافية و الهوية الوطنية، منشورات دار الأديب 2006، ص ص: 83-84.

عقدتها وخوفها، وبدأت تتحدث عن مظالم الجزائريين، مما أقلق المستوطنين الأوروبيين الفرنسيين في الجزائر، فأوكلوا مهمة دراسة هذا التيار الصاعد إلى بعض المتضلعين في القضايا الأهلية في الجزائر<sup>1</sup>. ومما يذكره سماتي في كتابه، أن هذه النخبة حين قابلت جول فيري Jules Ferry ، أبدت له من خلال المناقشة فارقا كبيرا، عما كانت عليه النخبة التقليدية في مستوى المطالب السياسية التي أثارها من حيث القدرة على المناقشة والحديث باللغة الفرنسية وبطلاقة دون الاعتماد على المترجمين<sup>2</sup> وما يدعم رأي سماتي نستنتجه، مما أشار إليه شارل روبير أجرون، أن ظهور النخبة المفرنسة، لم يكن وليد القرن العشرين، وإنما يعود بداية من سنة 1892، أين تقدمت إلى جول فيري Jules Ferry ، مجموعة من المثقفين تحدثوا إليه عن المشاكل التي تهم الأهالي الجزائريين، وحينها قال أنه تحدث إلى حزب الشباب<sup>3</sup>. كما قامت مجموعة من المثقفين من عنابة في 30 جون 1900، بتقديم عريضة إلى الإدارة الفرنسية، كتبها السيد خليل قايد العيون، وعريضة أخرى سنة 1901 حملت مطالب ذات طابع سياسي، تدعو فرنسا الوافية لمبادئها، أن تمنح الحقوق الضرورية إلى كل إنسان، وليس فقط الفرنسيين. ولما انعقد مؤتمر سنة 1901 للحديث عن مستقبل الإسلام، تحدث الفرنسيان، أ.دوتي و مارسي عن وجود حركة الشبان المسلمين في الجزائر نعتوهم باسم حزب الشبان الأتراك<sup>4</sup>.

وحسب رأي دوتي؛ إن هذه الجماعة هي حركة للتجديد الإسلامي عددهم قليل، لكنه حذر من هذه الفئة. أما وليام مارسي فتحدث عن حزب متكون من حدثيين

<sup>1</sup> - Mahfoud Smati, les élites Algérienne sous la colonisation française, édition Dahleb, p : 210.

<sup>2</sup> - Ibid, p :228

<sup>3</sup> - Charles Robert Ageron, les algériens musulmans et la France 1871-1919, Tome second, presses universitaires de France, p : 1031

<sup>4</sup> - Ibid, p : 1032

وعناصر طموحة، والكثير منهم وصوليون يرغبون في التقرب من الإدارة الفرنسية، وقد نصح مارسي الإدارة الفرنسية بتشجيع هذا التيار، وأن يتم تسييره سرّيا بواسطة جمعيات الطلبة - الأهالي - قداماء المدرسة الفرنسية- الجزائرية.<sup>1</sup>

وعن الفكرة التي روج لها أ. دوتي و وليام مارسي عن النخبة التي تحدث عنها جول فيري، وإطلاقهما عليها اسم الشبان الأتراك، أشار محفوظ سماتي في كتابه، أن الفرنسيين لم يكونوا ليقبلوا أن تكون للجزائريين نهضة ويكونوا مستقلين عن غيرهم بأفكارهم، وهذا ما جعل هؤلاء الذين اهتموا بدراسة هذا التيار، يذكرون بأن النخبة الأهلية تتلقى أفكارها وتوجهاتها من اسطنبول، وأن هذه التسمية " الشبان الأتراك " لم تكن تغضب اليساريين من الجمهورية الفرنسية المتعاطفين مع الثوار الأتراك.<sup>2</sup>

وتشير أحد الدراسات التاريخية، أن أبو بكر عبد السلام بن شعيب تحدث عن

بروز هذه الفئة- النخبة المفرنسة- خلال أشغال المؤتمر العالمي لعلم الاجتماع الكولونيالي سنة 1900؛ بأنها تمكنت من اللغة الفرنسية من خلال تتلمذها في مدارس العاصمة أو المدارس الإسلامية العليا في قسنطينة، الجزائر، تلمسان، ودرست الآداب واللغة الفرنسية.<sup>3</sup>

كما يذكر إسماعيل حامد أن النخبة المفرنسة، ظهرت من خلال الاتصال الذي وقع بين الأهالي والفرنسيين، وأن المدرسة الفرنسية- العربية هي من ساهمت في تخريج هؤلاء الشبان المسلمين<sup>4</sup>. وأن تكوينهم جاء من خلال الاحتكاك والتأثير

<sup>1</sup> - Mahfoud Smati, op. cit, p :229

<sup>2</sup> - Ibid, 230.

<sup>3</sup> إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 مرجع سابق، ص 96.

<sup>4</sup> - Ismail Hamet, op. cit, p : 109.

الأوروبي والتعليم، وهي مشكلة من أطباء، معلمون، جنود، تجار وفلاحون<sup>1</sup> و يقول روبرت مونتان Robert Montagne: >> إن هؤلاء هم جماعة من المثقفين، تضم حوالي عشرة آلاف شخص موزعين عبر كامل الجزائر؛ منهم من ينتمي إلى البرجوازيين، وآخرون هم موظفون في المدن و الأرياف ومعظمهم من المعلمين، وأن هذه الفئة من تزوج من الأوروبيات<<<sup>2</sup>.

ويعد التصدير الذي كتبه جورج مارسي George Marçais في كتاب الشريف بن حبيلس، اعترافا وإقرارا بميلاد وبروز نخبة جزائرية مفرنسة اندماجية، أنجبتها السياسة التعليمية الفرنسية، حيث قال: " إنكم أنتم المنحدرون في التراب الجزائري والمتخرجون من ثانوياتنا ومدارسنا، الذين تقدمون رأيكم حول المسائل التي تهمننا، دون عاطفة ودون مواقف مسبقة (...). إنكم بثقافتكم أكثر باتتمائمكم الاجتماعي تنتمون إلى ما يمكن أن نسميه بكل استحقاق النخبة الأهلية (...). إن هذه النخبة التي لها مكانتها بالنسبة للرأي العام الفرنسي؛ لان لها بعض مظاهر النخبة المفرنسة (...). هذه النخبة المكونة من بعض الأطباء الشرفاء وبعض المحامين الشطار وبعض الصحفيين اللامعين وكذلك المعلمين الذين يعون دورهم في نشر الأنوار والواجب الذي عليهم تجاه فرنسا التي صنعت منهم مجانا ما هم عليه اليوم (...). ان النخبة التي تنتمون إليها تبدو لي العنصر الأكثر فائدة للوحدة بين الشعوب لأنها تغذت من الثقافة الغربية وأمكنها أن تتخلق بالآداب الفرنسية."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -Ibid, p : 248.

<sup>2</sup> - Robert Montagne, la fermentation des partis politiques en Algérie, in revue politique étrangère n°2,1937 , 2eme année , p : 128.

<sup>3</sup> - Cherf Benhabyles, l'Algérie française vue par un indigène, Alger imprimerie orientale Fontana frères 1914, p p :1-11

وأما شارل روبير أجرون، فيذكر أن هذه النخبة- الانتلجنسيا حسب المفهوم الروسي- هم من تحصلوا على مستوى من التعليم ولهم دراية بالمشاكل الكبرى التي يعيشها مجتمعهم، وبعبارة أخرى هم خيرة الطلبة القداماء الذين درسوا في المدارس الفرنسية، وهم المتأثرون بالمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية<sup>1</sup>.1789

ويشير شريف بن حبيلس في كتابه إلى بروز هذه النخبة الجزائرية الفرنسية، قائلا: >> إن النخبة هي هذه المجموعة القليلة من الشباب الجزائريين الذين تعلموا في الجامعات الفرنسية تعليما جيدا والذين استطاعوا بواسطة الجهد والمثابرة، أن يرتفعوا فوق مستوى العامة، وأن يفرضوا أنفسهم كدعاة للحضارة، هؤلاء الذين يطلق عليهم أحيانا لقب الشباب الجزائريين يوجدون في وظائف متنوعة كالمطرب والقضاء والتعليم<<<sup>2</sup> ويقول أيضا: " أن هؤلاء الشباب- النخبة- يسعون إلى لعب دور في شؤون البلاد، وأنهم بلغوا الدرجات العليا في الحضارة، لقد أثرت فيهم حركة الشباب وما حققتهم من النجاحات أعمال جمعية الاتحاد والترقي (... ) أو على شاكلة الشباب المصريين إن هؤلاء الشباب الجزائريين وصلوا إلى نقطة للتساؤل ألا يجوز للجزائريين بأن يشغلوا مساحة أشمل في دوائر الحكم<sup>3</sup> وأضاف: " أن النخبة الجزائرية- المتخرجة من المدرسة الفرنسية- كانت واعية بتفوقها الفكري، وهذا أمر ضروري من أجل أداء الدور المنوط بها، (... ) إن هذه النخبة ظلت تحلم بلعب دور في الحياة العامة الجزائرية، وأن تضع التعليم الذي حصلت عليه في خدمة القضية التي تؤمن بها"<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition 1975, paris, p239.

<sup>2</sup>- Cherif Benhabyles, op, cit, p : 107

<sup>3</sup>-Ibid, p 109

<sup>4</sup> Ibid, pp : 110-111.

و في ذات السياق، أعلن ميسي مي *Messimy* عن ظهور النخبة المفرنسة، لما قدم تقريراً أمام البرلمان حول التجنيد الإجباري في 02 جويلية 1912، كشف يومها أن كل العرائض المقدمة من الجهات الأربعة للجزائر، تم تحريرها من طرف جماعة من الرجال لهم القدرة على تقييم الأوضاع، كما تحدث عن بروز جرائد أهلية في كل الجهات من الجزائر، مما جعل ميسي ينصح بعدم التغافل عن هذا التيار، الذي تقوده نخبة كونتها فرنسا في مدارسها.<sup>1</sup>

و تذكر المصادر أن ظهور النخبة المفرنسة توازى مع رغبتها بالقيام بدور في المجتمع الجزائري، وهذا ما أشار إليه جان ميليا *Jean Méliá*: "ها هي اليوم النخبة تتوغل داخل جميع المجالس الانتخابية في الجزائر، حيث بدأت تبرز إلى جانب الممثلين للإدارة الفرنسية، إنه كان متوقع اليوم الذي تكون فيه هذه النخبة في المجالس الانتخابية"<sup>2</sup>

وتطلعت النخبة المفرنسة، بأن تكون حلقة وصل بين النظام الفرنسي والمجتمع الجزائري المسلم، واعتمدوا في نشاطهم على أسلوب المهادنة، ويستنتج ذلك من خلال كتاب شريف بن حبيلس، الذي أراد أن يوجه تطمينا؛ بأن هؤلاء النخبة سيلعبون دورا ثنائي القطبية بين الشعب الجزائري وممثلي الإدارة الفرنسية، ومعنى ذلك التوجه إلى فرنسا بالألا تتخوف من أفكارها، أما بالنسبة للشعب الجزائري فإن الخطاب الموجه يمثل تطمينا لهم بأنهم يمثلون حقا انتلجنسيا المجتمع الجزائري.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Jean Melia, le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie, cinquième édition, paris mercure de France, imprimerie R Bussières 1935, p : 187

<sup>2</sup> - Ibid, p 193.

<sup>3</sup> - Ferenc Hardi, discours idéologique et quête identitaire dans le roman algérien de la langue française de l'entre deux guerre, thèse de doctorat université lumière Lyon 2 faculté des lettres, sciences des langages et arts, 2000, p : 19.

## II - : تطوراتها و تشكيلاتها

لقد انضوت النخبة الجزائرية المفرنسة، ضمن تشكيلات اختلفت تسميتها منها التي نشطت في الحقل السياسي، بدءا بما اصطلح عليه بالشبان الجزائريين إلى فيدراليات المنتخبين للعمليات الجزائرية الثلاث ( قسنطينة، الجزائر، وهران)، وأخرى نشطت في الحقل التربوي التعليمي منها جمعية المعلمين من أصل أهلي الذين عرفوا بجماعة صوت المستضعفين.

### 1- الشبان الجزائريين

ظهرت النخبة الجزائرية المفرنسة، كحركة تطالب بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأهالي الجزائريين المسلمين، مع أواخر القرن التاسع عشر، وتذكر المراجع التاريخية التي اهتمت بدراسة ما اصطلح عليه آنذاك بالشبان الجزائريين، أن هذا التيار الجديد؛ بدأ يطرح نفسه كبديل سياسي للنخبة التقليدية الأهلية، وهو مشكل من النخبة المتطورة التي تكونت في المدارس الفرنسية، وهذا ما يؤكد علي مراد قائلا : " كانت الشبيبة الأهلية ذات التكوين الفرنسي التي كانت الجالية الأوروبية تدعوها بالفتيان الجزائريين تطمح إلى المساواة في الحقوق والواجبات مع المواطنين الفرنسيين، ولهذا شعرت منذ قرار 04 فيفري 1919؛ بأن فتوتها تحررت لإشراكها في تسيير الشؤون العامة، وهذا ما تجلّى في صحافتها ومختلف المنابر التي فتحت لهم آنذاك، ولقد كانت مطالبهم تتمحور أساسا حول الاقتصاد ونشر التعليم عن

طريق المدرسة الفرنسية، وتليين النظام الاستثنائي المفروض على الأهالي الجزائريين"<sup>1</sup>، وقد عملت النخبة المفرنسة على تحقيق مسعاها بشكل واضح المعالم، من خلال المؤسسات الانتخابية المحلية التي وصلت إليها، والتي كانت هدفا بالنسبة إليها؛ كمجالس البلدية والمجالس العامة والمندوبيات المالية؛ باعتبارها قمة السلم السياسي في الجزائر<sup>2</sup>

وتؤكد بعض الدراسات، أن هذه النخبة المفرنسة التي شكلت تيار الشاب الجزائري، بدأت تنمو وتتسع من خلال تأثيرها بشكل خاص في بداية العقد الثاني من القرن العشرين، إلا أن هذا التيار لم يصل إلى مستوى حزب بالمعنى الحقيقي؛ لأنه لم يمس القطاعات العريضة من المجتمع الجزائري<sup>3</sup>، لكنها بدت - النخبة المفرنسة - أكثر تنظيما على شكل لجنة من السياسيين ينتمون إلى عائلات عريقة مثل حمدان، بن بريهمات، وآخرون اشتعلوا كصحفيين في جريدة الأخبار، ومتعلمون شبان مثل الدكتور بن تهامي، الدكتور الحاج موسى، وأحمد بوضربة، وقد كتب لوري بوليو مقالا في مجلة Les deux Mondes، مرحبا بهذه النخبة المفرنسة، واعتبرها الوسيلة المهمة لتحقيق التقارب بين الأهالي والفرنسيين<sup>4</sup>

وتذكر بعض الدراسات أنه تعذر على النخبة المفرنسة تشكيل تنظيما سياسيا (حزبا سياسيا)؛ لأن النظام الاستعماري فرض نظاما أثر عليهم، ولم يكن هناك إلا

<sup>1</sup> - على مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي 1925-1940، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة الجزائر 2007، ص 50.

<sup>2</sup> - علي مراد، مرجع سابق، ص 54.

<sup>3</sup> - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994، ص ص: 181-182

<sup>4</sup> - Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition 1975, paris, pp : 1032-1033.

هامش ضئيل من الحرية، ولكونهم موظفين فإن انتقادهم للإدارة الفرنسية كان يعرضهم لمضايقات<sup>1</sup>

## 2- فدرالية المنتخبين المسلمين:

قامت النخبة المفرنسة المنتخبة في المجالس المحلية بتشكيل منظمة خاصة بهم وهي فدرالية المنتخبين المسلمين، وكان ذلك في اجتماع 11 سبتمبر 1927 بحضور 150 شخصا من المنتخبين برئاسة بومدين الذي كان عضوا في بلدية الجزائر لغياب الدكتور ابن التهامي، وقد ذكر أن الفدرالية تعمل على إيجاد تفاهم مشترك بينهم وبين زملائهم الفرنسيين، وإضافة إلى ذلك، أن أعضاء الفدرالية سيقون مخلصين لفرنسا التي جاءت لهم بالحضارة، كما وعدوا بالاحترام للسلطات الفرنسية في الجزائر، وأرسلوا البرقيات إلى رئيس وزراء فرنسا ووزير الداخلية والوالي العام للجزائر وإلى بعض الفرنسيين العاطفين على الأهالي (الجزائريين) في المجلس الوطني وعينوا وفدا من ثلاثين عضوا لشرح برنامجهم إلى الحكومة الفرنسية في باريس.<sup>2</sup>

وتذكر المصادر التاريخية، أن الهدف من تأسيس الفدرالية، كان لأجل تجميع المنتخبين المسلمين في مختلف المجالس الانتخابية الموجودة في الجزائر، لمواجهة جمعية رؤساء بلديات الجزائر، وهي الجمعية التي أنشأها المستوطنون لمواجهة الإصلاحات المقترحة للأهالي خاصة المنبثقة عن إصلاحات 04 فيفري 1919،

<sup>1</sup> - Philippe Millet, les jeunes algériens, in revue de paris vingtième année, tome sixième , novembre 1913, p: 167.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص: 276-277.

وكانت فدرالية المنتخبين المسلمين المشكلة برئاسة الدكتور بن التهامي<sup>1</sup>، و تنسب الفدرالية إلى حركة الشبان الجزائريين؛ ليس فقط للبرنامج الذي طرحته، و إنما لضمها عناصر من النخبة المفرنسة منهم رئيسها الذي هو متجنس بالجنسية الفرنسية<sup>2</sup>. ويقول محمد تقية في كتابه، أن فدرالية المنتخبين لم تكن حزبا، وإنما تجمع للمنتخبين المسلمين ذوي التوجه الاندماجي، وهم ورثة الفتيان الجزائريين والمؤيدين لسياسة نخبوية، تقودها نخبة مفرنسة تطالب بحقوق وتدعو إلى اندماج تدريجي في الأمة الفرنسية، وعملت هذه الفدرالية على استقطاب إليها المنتخبين المسلمين ذوي الثقافة الفرنسية<sup>3</sup>.

وهذا ما يؤكد محمد الميلي؛ بأن فدرالية المنتخبين المسلمين، كانت حركة نخبوية تخاطب النخبة المفرنسة أساسا، ولم تكن حركة منسجمة لأنها كانت نتاجا لمحاولات ومساعي الاستلاب الثقافي والديني الذي عمد إليه الاستعمار منذ القرن التاسع عشر<sup>4</sup>. ويذكر أن الاحتفالية بالذكرى المئوية في عام 1930، دفعت ببعض الشخصيات السياسية إلى الاستقالة من فدرالية المنتخبين وتكونت على إثرها مجموعات مستقلة عن بعضها في المقاطعات الثلاث، فدرالية قسنطينة برئاسة المحامي شريف سيسبان، فدرالية وهران برئاسة بشارزي، فدرالية الجزائر برئاسة محي الدين زروق<sup>5</sup>.

## 2 - فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة:

<sup>1</sup> - ANOM, GGA, 9H45. Dossier , rapport sur la fédération des élus musulmans.

<sup>2</sup> - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، ترجمة حافظ الجمالي، مراجعة مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر الجزائر 2007، ص: 36.

<sup>3</sup> - محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز و المال، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر 2010، ص: 53.

<sup>4</sup> - محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2012، ص 136.

<sup>5</sup> - ANOM, GGA, 9H45, Dossier, rapport sur la fédération des élus musulmans, op.cit.

كانت رغبة المنتخبين المسلمين إسماع شكاويهم إلى الإدارة الفرنسية، وأثناء التحضيرات للاحتفالات المئوية قامت مجموعة من المنتخبين المسلمين لمقاطعة قسنطينة بمبادرة من المحامي شريف سيسبان رئيس فرع الأهالي في المندوبيات المالية، بعقد اجتماع في 29 جوان 1930 بقسنطينة لتأسيس فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة، وكانت المبادرة عملية سياسية نوعية وحدث سياسي في المقاطعة؛ يتمكن النخبة الجزائرية المفرنسة المنتمية في جذورها التاريخية الى الشبان الجزائريين، من تنظيم تجمع شبه حزبي، وكانت المبادرة لإيجاد حلول مشاكل جزائريين، ووضعت الفدرالية لتحقيق مشروعها هدفا تمثل في تنسيق جهود المنتخبين الأهالي؛ لأجل أن يقدموا للسلطات الفرنسية المساعدة لإيجاد توافق لحل المشاكل الأهلية.<sup>1</sup>

وحين أسست الفدرالية أعلن رئيسها بأنها موجهة إلى فئة معينة، وأن عملها وبرنامجها لا يطرحان القضايا السياسية، إلا أن هذا المشروع لم تبقى عليه الفدرالية، حيث تغير مسارها بعد أن أزيحت القيادات الأولى المؤسسة للفدرالية، إذ بدأت جماعة أخرى من النخبة المفرنسة والمتحمسة تأخذ مكانها، حيث استقال المحامي شريف سيسبان، وخلفه الدكتور بن جلول.<sup>2</sup> وقد برزت فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة بشكل واضح منذ مجيء الدكتور بن جلول، الذي أعطى لها وزنها السياسي، ليس في المقاطعة فحسب بل على مستوى الجزائر المستعمرة، من خلال شخصيته التي فرضها

<sup>1</sup>- Abderrahim Sekfali, le rôle des instituteurs dans la vie politique et sociale du département de Constantine, 1930-1939, thèse de doctorat de troisième cycle université de provence( Aix marseille I) faculté de lettres, UER, méditerranéenne LHPOM, octobre 1982.p : 137

<sup>2</sup>- ANOM, GGA, 10H88, note au sujet de la situation politique indigène dans le département de Constantine à la date du 15 juin 1939.

خلال الفترة الممتدة من 1933 إلى 1939 على رأس فدرالية المنتخبين لقسنطينة إلى جانبه فرحات عباس وكلاهما محسوبان على النخبة الجزائرية المفرنسة<sup>1</sup>

وتحدث عباس فرحات عن هذه الفدرالية قائلاً: >> إنها كانت خطوة كبيرة باتجاه التنظيم، و أنه لا أحد يمكنه أن ينكر ما أنجزته فيدراليات المنتخبين المسلمين في ظرف بضع سنوات، وبشكل خاص فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة التي ترأسها الدكتور بن جلول، رمز النضال بالنسبة لحركتنا الإصلاحية <<<sup>2</sup>

وقال أيضا >> نظرا للظروف التي أصبحنا نعيشها ويعيشها الأهالي الجزائريون، قاد الدكتور بن جلول الفدرالية؛ لأجل أن يتمكن منتخبو شمال الشمال الإفريقي واتفقوا حول المطالب التي تقدم للإدارة (...) نحن لا نطالب المستحيل من الحكومة الفرنسية، نحن نطالبهم بحق المساواة والحرية، إن الجزائر تحكمها طغمة من المستوطنين الذين يريدون دفن المسلمين، إنهم يتحكمون فيهم بالسياط ويعملون على تجهيله <<<sup>3</sup> و ذكر عباس فرحات، بأن نواب الفيدراليات للمنتخبين المسلمين، الذين وصلوا إلى المجالس الانتخابية، أدركوا أن النضال السياسي يستدعي التكتل لمواجهة الإقطاعية المزدوجة التي تمثلها إقطاعية المستوطنين، والإقطاعية الأهلية التي تتمثل في العائلات المتواطئة مع الإدارة الفرنسية، هاتان الاقتطاعتان المدعومتان بسلطة المال وسلطة الإدارة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Joshma Cole, les émeutes anti juives en Constantine Aout 1934, presse de sciences politiques vingtième siècle revue d'histoire, 4-2010, n° : 108, p : 13.

<sup>2</sup> - ANOM/ GGA/ Boite / 9 H45, Ferhat Abbes, pourquoi nous créons, l'union populaire Algérien, Brochure 1938, p : 19.

<sup>3</sup> - ANOM, GGA, 9H45. Fiche de renseignement concernant le nommé ferhat abbes, Sétif le 13 septembre 1934, le commissaire de police.

<sup>4</sup> - Ferhat Abbes, op. cit, p : 22.

وتشير أحد الدراسات أن فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة، كانت من أنشط الفدراليات في الجزائر، مقارنة بالفدراليات الأخرى المتواجدة في الجزائر ووهران، خاصة حين أصبحت تحت رئاسة الدكتور بن جلول<sup>1</sup>.

## 2 ب - فدرالية المنتخبين المسلمين للجزائر:

تأسست هي الأخرى في أعقاب الاحتفالية المؤوية، وكانت الرئاسة في بداية عهدها لمحي الدين زروق، وظل على رأسها الى غاية، أن نظم المنتخبون المسلمون لمقاطعة الجزائر اجتماعا لهم في يوم 21 جوان 1936 بقاعة السينما الماجستيك حضره حوالي 250 منتخب من المسلمين الجزائريين، وكان جدول أعمال الاجتماع انتخاب مجلس إداري للفدرالية، وانتهى الاجتماع بانتخاب الدكتور بشير المستشار العام للبلدية، رئيسا للفدرالية، وأبقوا الرئاسة الشرفية لكل من الدكتور بن التهامي، الدكتور تامزالي عبد النور، وشكيكن، واعتبرت فدرالية المنتخبين المسلمين للجزائر نفسها تدافع عن مصالح الأهالي الجزائريين المسلمين، والناطقة باسمهم<sup>2</sup>. وحسب أحد التقارير الصادرة عن مكتب مصالح الشؤون الأهلية، أن الجمعية التي أسسها المنتخبون المسلمون للجزائر، قد أعلنوا البرنامج الذي يشمل الجانب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، أنها تسعى إلى تحقيقه عن طريق السبل المشروعة، واعتبر التقرير، البرنامج المطروح من الفيدرالية مشابه إلى حد بعيد المشروع الإصلاحى الذي طرحه المؤتمر الإسلامى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Sakina Drihem, des élites Algériens dans l'impasse : la fédération des élus musulmans du département de Constantine 1930-1939, mémoire de DEA, Monde Arabe 1999-2000 université de Provence Aix Marseille, p : 08.

<sup>2</sup> - ANOM, GGA, 9H45. Rapport sur la fédération des élus du département d'Alger , le 22 juin 1936, signer le commissaire Delvove.

<sup>3</sup> - ANOM, GGA, 9H45. Préfecture d'Alger, affaires indigènes et police générale, n° :29.147, Alger le 27 novembre 1936, le préfet d'Alger à monsieur le gouverneur général de l'Algérie.

## 2 ج- فدرالية المنتخبين المسلمين لوهران:

أقدم المنتخبون المنتخبون المسلمون لوهران على تأسيس جمعية لهم على شاكلة المنتخبين في قسنطينة، والجزائر، حيث كان بن عودة حاج حسن بشارزي رئيسا لها منذ 1930 إلى 1935، وفي اجتماع 07 جويلية 1935 في حفل بقاعة البلدية بوهران، وخلال اللقاء أقيمت خطابات من طرف المنتخبين، منهم السيد مكي نائب بلدية وهران الذي ألقى الخطاب الافتتاحي، تلاه كل من بن سليمان نائب بلدية تلمسان، وأمحمد لالوت نائب بلدية سيدي بلعباس، الذي أعلن أن فدرالية المنتخبين لوهران جاءت لأجل المطالبة بإصلاحات سياسية، واقتصادية واجتماعية، وإلى جانب تلك المطالب فان الفدرالية تعمل على تمثين أواصر العلاقات بين الجزائريين و الفرنسيين، و قد برز طالب عبد السلام نائب ممثل لتلمسان في هذه الفدرالية<sup>1</sup>.

## 3 جمعية المعلمين من أصل أهلي:

كان المعلمون يشكلون فئة من النخبة الفرنسية التي انتمت إلى ما عرف بالشبان الجزائريين، ومثل هؤلاء فئة مختلفة، حيث خرجوا من أوساط شعبية، متأثرون بالمبادئ العلمانية التي تلقوها في المدرسة الفرنسية "مدرسة المعلمين ببوزريعة"، وقد حدد المعلمون لأنفسهم مهمة مزدوجة الأبعاد، البعد الأول يتمثل في خدمة فرنسا لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم أبنائها الروحيين لثقافتهم وكونهم موظفين لدى الجمهورية

<sup>1</sup>- L'Afrique du nord illustrée, samedi 13 juillet 1935, p : 08.

الثالثة، أما البعد الثاني فكان المعلمون يعتبرون أنفسهم ملزمون بخدمة الأهالي (الجزائريين)، بالاهتمام بقضاياهم<sup>1</sup>.

ويذكر أن هذه الجمعية في بداية مجيئها أعلنت من خلال مجلتها صوت المستضعفين، أن تأسيس الجمعية يركز على الدفاع عن المصالح المشتركة للمعلمين الأهالي والمشاركة في دراسة المسائل المهنية، حيث كانت مسألة المساواة والكفاءة والعمل والأجرة والتعليم المدرسي والمهني، أي أن نشاطها كان ذو طابع مهني، ولكنها ما فتئت أن صارت تهتم بالقضايا السياسية التي تهم الأهالي المسلمين خاصة مسألة تمثيل الأهالي في البرلمان<sup>2</sup>. وتؤكد هذا التوجه لدى رابح زناتي في مقال له نشره في مجلة صوت المستضعفين، يبدو من خلاله أنه قد نصب جمعية المعلمين الأهالي ممثلة لمصالح الأهالي (الجزائريين) المسلمين، حيث تحدث عن الواجب المطلوب من النخبة لتأديته، قائلا: >> مواطنون فرنسيون أو مسلمون فرنسيون؛ فهؤلاء المتعلمون، يمثلون عناصر التطور في وسطهم الأهلي، إنهم العناصر الأكثر كفاءة للدعاية الفرنسية في أوساطهم << وقال أيضا : >> المثقفون الأهالي خاصة المعلمين الأهالي عليهم أن يقوموا بدورهم، حيث يجب عليهم تقديم يد المساعدة والنصيحة بتوجيه الأهالي، و هذا لأجل وضعهم في مسار التقدم، نحو التحرر الفكري والأخلاقي، يجب عليهم أن يعلموا الإدارة الفرنسية حول ما يحتاجه الأهالي من إصلاحات التي يمكنها أن تحقق وتحسن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي <<<sup>3</sup>، وقد دعا زناتي العناصر المتفقة من المعلمين التزام سلوكا متزنا إزاء الأهالي وأن

<sup>1</sup> محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، ترجمة أمحمد بن البار، شركة دار الامة للطباعة والنشر و التوزيع الجزائر، الطبعة 2011، ص 106.

<sup>2</sup> - مسعودة يحيوي مرابط، مرجع سابق، ص 231.

<sup>3</sup> - La voix des humbles, n° :75, juin/ 1929, p : 08

تواضعوا معهم، وألا يحتقروهم بحجة أنهم جهلة، وأن يكونوا في خدمتهم وتوجيهه، وأن تحقيق ذلك يكون من خلال الأعمال الخيرية و الجمعية التي يقوم بها داخل مجتمع الأهالي.<sup>1</sup>

وعن هذا التحول في النشاط السياسي للمعلمين يذكر محفوظ قداش، أن هؤلاء المعلمين لم يطرحوا إلا باحتشام كبير المشاكل السياسية، وأنهم لم يتطلعوا إلى أن يصبحوا نخباً سياسية تمثيلية، والشيء الملاحظ عن هذه الفئة التي أعلنت يوم تأسيسها أنها بعيدة عن الأحزاب، وبعيدة عن الشعارات، نجدتها مع الثلاثينيات من القرن العشرين، تدخل مجال السياسة، بعد الاحتفالية المؤوية للاحتلال الفرنسي للجزائر، خاصة خلال الزيارة التي قام بها الوفد البرلماني الذي كان يقوده مورييس فيوليت الوالي العام السابق للجزائر، وخلال تلك الزيارة وقع لقاء مع أعضاء المكتب المركزي لجمعية المعلمين من أصل أهلي في 17 أبريل 1931، وقام الأمين العام العربي طاهرات بتقديم عرض أمام اللجنة البرلمانية تعرض فيه إلى مسألة الإدماج، ومما قاله : " إن خلال تحقيقاتكم لقد استمتمت إلى صوتين، و كلا الصوتين أوحيا إليكم بإبقاء المسلمين الأهالي على الهامش من العائلة الفرنسية (...). إنه سيكون في المستقبل البعيد الطرف الفرنسي من جهة و الطرف العربي و القبائلي في الجهة الأخرى و كلا منهما ضد الآخر (...). لتفادي الخطر نبقى نعلق آمالنا على السياسة الإدماجية << كما طرح الأمين العام لجمعية المعلمين من أصل أهلي على اللجنة البرلمانية العديد من التقارير حول مشكل السياسة الأهلية في الجزائر.<sup>2</sup> وعن ذلك تحدث طاهرات في مؤتمر منعقد في تلمسان في أبريل 1934، بأن الجمعية إلى جانب فيدرالية المنتخبين

<sup>1</sup>- Ibid, p : 10.

<sup>2</sup>- Abderrahim Sekfali, op, cit , p : 137.

المسلمين لقسنطينية، هما التجمع الأهلي الوحيد اللذان قدما إلى رئيس اللجنة البرلمانية موريس فيولت تقارير تحدثت عن المطالب الرئيسية التي يطرحها المسلمون الأهالي<sup>1</sup>.

#### 4 جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا :

تأسست جمعية الطلبة المسلمين في إفريقيا الشمالية في الجزائر، وكانت تضم طلابا من جامعة الجزائر التي خضعت للجامعات الفرنسية، ومن الأسباب التي أدت إلى تشكيل هذه الجمعية إقدام جمعية الطلبة الفرنسيين التي تأسست في الجزائر سنة 1885 بطرد الطلبة الجزائريين المسلمين من صفوفها، مما دفع هؤلاء إلى تشكيل منظمة طلابية خاصة بهم، و من الذين ساهموا في تأسيس هذه الجمعية الشريف بن حبيلس، الذي تولى رئاستها منذ نشأتها، و بعده خلفه فرحات عباس الذي دامت رئاسته لها مدة أربع سنوات، وقد توالى على رئاسة الجمعية عدد من الطلبة المحسوبين على النخبة الجزائرية المفرنسة<sup>2</sup>، كما أعلنت الجمعية، أنها ليست ذات طابع سياسي و انتخب والي الجزائر العاصمة موريس فيوليت رئيسا شرفيا لها، و بمناسبة حفل نظم في مدينة تلمسان في 10 أفريل 1920 ألقى طالب عبد السلام كلمة رحب فيها بالوالي العام مقدا نخة باسم الشبيبة الجزائرية<sup>3</sup>

كما تأسست جمعية للطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا على اثر تلك الأزمة التي برزت في أعقاب اجتماع 28 فيفري 1930 حيث أقدم أمينها العام المغربي أحمد بلفريج وهذا بعد تصويت الجمعية بإقضاء الطلبة المسلمين الشمال إفريقيايين الحاملين

<sup>1</sup> - Ibid, p : 138.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ص 102.

<sup>3</sup> - بوهند خالد، النخبة الجزائرية 1892-1942 نسبهنا نشأتها وحركتها، دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ كلية الآداب و العلوم الانسانية، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 216.

للجنسية الفرنسية، واعتبرت هذه التدابير غير سياسية، ومن غير الإنصاف أن يستفيد بعض الطلبة من تسهيلات الجمعية وهم يتمتعون في نفس الوقت بالامتيازات الممنوحة لهم بموجب جنسيتهم الفرنسية، إذ كان رد فعل الطلبة الجزائريين رفض قرار الجمعية، فتأسست جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا<sup>1</sup>. و يذكر أن عمار نارون الطالب الجزائري المتجنس، قد ساهم في ظهور جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا، الذي كان موقفه رافضا لقرار الإقصاء الذي طال العناصر المتجنسة من الطلبة، فبانفصاله استطاع أن يجلب معه العديد من الطلبة الجزائريين، وأصبح رئيسا للجمعية.<sup>2</sup> وقد جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للجمعية، الأهداف التي أقيمت لأجلها، ومما جاء فيه: >> أن الجمعية تخضع أساسا للنظام النقابي، وهدفها جمع الطلبة الأهالي الجزائريين و مساعدتهم بالوسائل المنتظمة في دراستهم << وكانت الجمعية تعتبر نفسها رسميا وعمليا غير سياسية.<sup>3</sup>

و يذكر في السياق ذاته، أن الطلبة الجزائريين سواء في باريس أو الجزائر، كانوا مصرين على إبقاء حركتهم في إطار السلطة الفرنسية، وجاء على لسان فرحات عباس قائلا: " لا تزال مشاعر الطلبة المسلمين اليوم كما كانت عليه بالأمس و ستكون عليه غدا أي نفس المشاعر التي يحملها رفاقهم الفرنسيون، نحن نعتقد بأننا قد بينا وجهة أهدافنا المثالية، وهي العمل على نظام تحت إشراف فرنسا الكبيرة لترفع مستوى مجتمعنا فلنترك قوانين التطور تعمل عملها<sup>4</sup> وقد اعتمدت جمعية

<sup>1</sup> - قي برفيليبي، مرجع سابق، ص 164

<sup>2</sup> - ANOM/ GGA/ boîte 9H45, Direction générale de la sureté nationale paris, le 18 décembre 1934.

<sup>3</sup> - بوهند خالد، النخب الجزائرية 1892 – 1942 نسبا نشأتها وحركتها، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية جامعة الجيلالي اليابس 2010-2011، ص، ص : 211-212..

<sup>4</sup> - قي برفيليبي، مرجع سابق، ص: 165.

الطلبة المسلمين على ما كان يقدمه لها الطلبة الجزائريون الذين أصبحوا بعد في المجالس الانتخابية المحلية والذين أصبحوا يمثلون النخبة السياسية الأهلية في تلك الفترة، حيث استطاعت أن تضم إلى هيئتها المالية " اللجنة المالية" شخصيات عديدة من أمثال الدكتور بن التهامي، شكيكن، موهوب براهيم، قندوز عمار، وكانت جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين تقوم بتنظيم محاضرات ولقاءات مع الطلبة الجزائريين لتحسسهم بالقضايا والمشاكل التي يعاني منها الأهالي المسلمين<sup>1</sup>

### III - : الصحافة

اعتمدت النخبة الجزائرية المفرنسة في التعبير عن آرائها وعرض مطالبها على وسيلة الصحافة، وكان ذلك بموجب القانون الفرنسي 29-جويلية-1881، وأدرجت مثل غيرها من النخب مدى أهمية الإعلام للرد على السياسة الفرنسية وكذلك مواجهة الصحافة المعادية للأهالي، ومن جهة أخرى لتسد الفراغ الموجود في الساحة الإعلامية الجزائرية، من خلال صحف ناطقة بالفرنسية وأخرى مزدوجة موجهة للجزائريين والفرنسيين العاطفين على الأهالي (الجزائريين) وبذلك ظهرت في القرن العشرين بالجزائر صحافة إعلامية شاملة أطلق عليها اسم الصحافة الأهلية، وكانت رمزا للتفاعل والنشاط، وعوضت الأحزاب في دورها، وعملت على ترويح الأفكار داخل

<sup>1</sup> - Zoheir Ihaddaden, l'histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Enal entreprise nationale du livre, p : 290.

المجتمع الجزائري المسلم، وساهمت النخبة المفرنسة - المتطورة - بفعل رصيدها الثقافي في ميلاد هذه الصحافة الأهلية على عكس النخبة التقليدية.<sup>1</sup>

وحول استصدار الجرائد الأهلية من طرف النخبة المفرنسة، يذكر شارل روبير أجيرون، أن بعض الجرائد كان على رأسها مسير فرنسي حتى يستفيد من قانون الصحافة الفرنسية، أما رؤساء التحرير فكانوا من النخبة الجزائرية المفرنسة، الذين عرفوا باسم الشبان الجزائريين، وكان البعض متجنسا بالجنسية الفرنسية<sup>2</sup>، ويذكر أيضا أن صحافة النخبة المفرنسة، تلقت الدعم من طرف الفرنسيين العاطفين على الأهالي الجزائريين. بمساهمة بعض من السياسيين الفرنسيين الجمهوريين، الذين شكلوا وانخرطوا في الجمعيات التي عرفت بجمعيات الفرنكو-إسلامية في ميلاد الصحافة الأهلية الموجهة لتحقيق تقارب عرقي بين الأهالي (الجزائريين) والفرنسيين.<sup>3</sup>

وعن مواقف هذه الصحافة الأهلية، تشير بعض الدراسات أنها لم تواجه الاحتلال كظاهرة سلبية يستوجب الحديث عنها، وإنما كانت تتعرض للقضايا التي تتعلق بالمجتمع الجزائري ولكن بأسلوب حذر، وكان البعض منها يطالب بالإدماج والبعض الآخر كان مساوتيا بمطالبتها للجزائريين حق المشاركة في معالجة المشاكل التي يواجهها الأهالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في عمالة وهران 1870-1939، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و العاصر، جامعة وهران 2012-2013، ص ص 534-535.

<sup>2</sup> - Charles Robert Ageron, les algériens musulmans et la France, op, cit, pp : 1036-1037.

<sup>3</sup> - Phillipp Zessin, presses et journalistes indigènes en Algérie coloniale ; l'année 1890—année 1950, in découverte le mouvement social n° : 236 du 3/2011, pp : 35-36

<sup>4</sup> - Ibid, p : 37.

وتذكر المصادر التاريخية أن صحافة النخبة المفرنسة أولت اهتماما كبيرا بما كان يحدث في الجزائر المستعمرة وفرنسا ( المتروبول)، وتكررت كثير ضمن صفحاتها قضايا عديدة تهتم المجتمع الجزائري منها:

1- قضايا الحقوق السياسية

2- قضايا اقتصادية

3 قضايا اجتماعية

4 قضايا ثقافية.<sup>1</sup>

كما تنوعت الجرائد الأهلية التي ساهمت النخبة المفرنسة في إنشائها، وكانت صحافة اندماجية وليبرالية تدعو إلى تحقيق اندماج كامل للأهالي الجزائريين في فرنسا، من خلال التساوي في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، ومن هذه الجرائد يوجد :

أ- الصحافة التي أنشأتها النخبة المفرنسة السياسية، تعود إلى الشبان الجزائريين وجماعة المنتخبين المسلمين.

ب- الصحافة التي أنشأتها النخبة المفرنسة من فئة المعلمين من أصل أهلي.

### 1 جريدة المصباح El Misbah:

تأسست جريدة المصباح في شهر جوان 1904، كان رئيس تحريرها المدرس العربي فخار ثم انضم إليه شقيقه بن علي فخار عالجت الجريدة قضايا لمجتمع

---

<sup>1</sup> - G,J, la presse indigène en Algérie in questions nord africaines, revue des problèmes sociaux de l'Algérie de la Tunisie et du Maroc, 2<sup>ème</sup> Année, 15 Avril 1936, p : 95.

الجزائري المسلم<sup>1</sup>. وكانت أول جريدة تتحدث بلسان الشبان الجزائريين في الوطن، كتب فيها الكثير من الصحفيين الجزائريين المحسوبين عن النخبة المفرنسة، من هؤلاء يذكر حمدان بوركايب، عمري حميدة، بن منصور صنهاجي ، كما كان هناك من الصحفيين من استعمل أسماء مستعارة مثل: الحاج، ابن خلدون، علاء الدين و ميمون.

2

و يذكر شارل روبيير أجرون عن هذه الجريدة، أنها كانت تعكس أماني الشبان الجزائريين من النخبة المفرنسة- النخبة المتطورة- في تلمسان، وكانت ترى أن الحل لقضايا المجتمع الجزائري، يكمن في تكوين نخبة جزائرية تبين للأهالي ايجابيات ومزايا الحضارة الغربية<sup>3</sup>، وحاولت من خلال مواضيعها المطروحة في مختلف أعدادها، أن تكون حلقة وصل ورابطة بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين، وأعلنت عن ذلك المسعى من خلال شعارها " لأجل فرنسا بالعرب، للعرب من أجل فرنسا" ومن المواضيع الأكثر إثارة في صفحاتها، مسألة التعليم وإشاعة الثقافة في وسط الجزائريين، وذلك بنشر الأفكار التتويرية في أذهان المتعلمين، كما اعتبرت الجريدة الوضعية المزرية التي يعيشها المجتمع الجزائري لا تعني نهايته ، لان المجتمعات الإسلامية كانت أحسن وضعا في السابق مما كانت عليه المجتمعات الأوروبية، كما آمنت بإحداث تقارب بين العرقين الجزائري والفرنسي، بشرط أن ينكب الجزائريون على دراسة العلوم الحديثة وأن يعتمدوا على الطرق التنظيمية التي يعتمدها المجتمع الأوروبي.<sup>4</sup> وأكدت الجريدة: >> إن الشعار الذي يجب أن يغرسه كل مسلم - يكون

<sup>1</sup> - Abdel kader Djeghloul, élément d'histoire culturelle Algérienne, collection patrimoine enal, entreprise nationale du livre Alger 1984, p :77.

<sup>2</sup> - ابراهيم مهديد، مرجع سابق، ص : 102.

<sup>3</sup> - Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France, op, cit, p : 1035.

<sup>4</sup> - Abdel kader Djeghloul, op, cit, p: 78.

صديق التقدم- هو تطوير حالته الفكرية والذهنية و العلمية فالانجاز و الهدف ليس من دور المسلم الجزائري وحده فحسب وإنما فرنسي كذلك >><sup>1</sup>.

### جريدة الهلال le croissant :

ظهرت هذه الجريدة في أكتوبر 1906 في الجزائر، صدرت باللغة الفرنسية، ويذكر أن الجريدة أنشأت من طرف عناصر من النخبة الجزائرية الفرنسية، كانت محسوبة هي الأخرى على الشبان الجزائريين، ومما يشار أنها تعرضت في صفحاتها إلى القضايا التي كانت محل اهتمام من طرف المجتمع الجزائري من منظور النخبة الفرنسية، وكانت تنشد تحقيق الاندماج في المجتمع الفرنسي، وتندد بالتجاوزات المرتكبة في حق الأهالي الجزائريين المسلمين، والفرنسي، واعتبرت استمرار الوضع المزري الذي يعيش فيه الجزائريون هو في غير مصلحة فرنسا.<sup>2</sup>

### - جريدة الراية ( السنجاق ) L'étentard :

هي جريدة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية ظهرت في 20 نوفمبر 1910 بعناية، اهتمت بقضايا الأهالي الجزائريين المسلمين، أنشأها تيببال عبد العزيز، وقد عرفت الجريدة تذبذبا في الصدور، بسبب المشاكل المادية، فتوقفت عن الصدور في جانفي 1911، واستعادت صدورها مع سنة 1919، لكنها ما فتئت أن توقفت نهائيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ابراهيم مهديد، مرجع سابق، ص : 104.

<sup>2</sup> - Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France, op, cit, p : 1036

<sup>3</sup> - Zoheir Ihaddaden, op,cit, p : 261.

وأعلنت الجريدة عن برنامجها من خلال العدد الأول، وأشار القائمون عليها أن القضايا التي تهتم المسلمين الجزائريين " الأهالي الجزائريين " ، هي قضاياهم، وأن البرنامج الذي تقدمه الجريدة لصالح الأهالي واسع و شامل، لا يتجاوز حدود طاقتها ولا قدراتها ومما جاء في برنامجها " نحن المسلمون لنا مطالبنا نطرحها و نقدمها منذ ثمانين عاما، لقد اعتمدنا على المبادرات الفرنسية فيما يخص الإصلاحات الإدارية و المالية" كما وجهت الجريدة اللوم إلى الممثلين المنتمين إلى العائلات التقليدية - النخبة التقليدية- التي حجزت لنفسها مكانا في المجالس الانتخابية المحلية، معتبرة هؤلاء الممثلين متخاذلين في الدفاع عن مصالح الأهالي، وهو إشارة إلى الدور السلبي الذي تؤديه النخبة التقليدية التي تصفها النخبة المفرنسة المتطورة من الشبان الجزائريين، بجماعة "بني وي وي"، وأكدت الجريدة ألا أحد من هؤلاء الممثلين قدم أو طرح أقل ما يمكن من المطالب أو الاقتراحات لتحسين أوضاع وواقع من يمثلونهم، ثم تضيف الجريدة إننا بحاجة بأن تتكاثف الجهود وتتوحد الطاقات لأجل الحصول على تعديلات في القوانين الانتخابية، يمكن من خلالها أن يكون لدينا ممثلين متعلمين ومتقنين - يقصد النخبة المفرنسة المعروفة بالشبان الجزائريين-<sup>1</sup>

وفي السياق ذاته جاء في الجريدة، أنها تخصص أعمدة على صفحاتها، لأجل استقبال اقتراحات الأصدقاء حتى تتمكن من إقناع الإدارة الفرنسية. وتطلعت الجريدة الى جلب كل من لهم نفس وجهات النظر حول القضايا الأهلية، وقد كتب في الجريدة مجموعة من النخبة الجزائرية المفرنسة، وكذلك الفرنسيين العاطفين على الأهالي، المؤيدين لسياسة الاندماج وتمازج الأعراق من الفرنسيين والجزائريين المسلمين<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - L'étendard, n° : 01 du 20 novembre 1910.

<sup>2</sup> - L'étendard, n° : 01 du 20 novembre 1910, op, cit

وعن الخط الذي سارت عليه جريدة السنجاك ( الراية )، يبدو من خلال البرنامج المعلن عنه في عددها الأول، وما كتب من مقالات، أن الجريدة تبنت الخط الاندماجي الذي ينسب إلى النخبة المفرنسة المحسوبة عن الشبان الجزائريين في جريدتي الإسلام والراشيدي.

### - جريدة الإسلام L'Islam :

ارتبط تأسيس الجريدة بظهور النخبة المفرنسة ( الفئة المنتمية إلى الشبان الجزائريين)، ويرجع تأسيسها الى صادق دندن، وقد عرفت نجاحا كبيرا مما جعلها تتحول إلى لسان ناطق بحال الشبان الجزائريين، وحصلت الجريدة على تأييد من قبل الفرنسيين العاطفين على الأهالي المسلمين في باريس مثل ألبان روزي Albin Rozet النائب في البرلمان الفرنسي، ووزي ر الدفاع الفرنسي ميسمي Messimy، وتذكر الدراسات التاريخية أن إنشاء الجريدة كان يصب في مصلحة الجمهوريين الفرنسيين، وهذا من المظهر الذي بدت عليه النخبة المفرنسة، والدور الذي سيقوم به هؤلاء من خلال المقالات المنشورة في صفحات الجريدة، وقيل أيضا أنها كانت في ، النخبة الجزائرية المفرنسة من الشبان الجزائريين من جهة والفرنسيين العاطفين على الأهالي المسلمين ممن هم في الحكومة الفرنسية من جهة أخرى، خاصة المواقف التي أبدائها الطرفان إزاء قضايا مختلفة منها مسألة التجنيد، فكانت هذه المسألة بمثابة أرضية توافق بين الطرفين<sup>1</sup>.

وتصنف جريدة الإسلام من ضمن أهم الجرائد الأهلية خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشأتها إلى تاريخ توحيدها مع جريدة الراشيدي، وتعود هذه الأهمية إلى القضايا

<sup>1</sup>- Zoheir Ihaddaden, op,cit, p, p :242.

التي أثارته على مختلف صفحاتها، وقد كتب في الجريدة العديد من الشخصيات المحسوبة على النخبة المفرنسة -الشبان الجزائريين- مابين الفترة الممتدة من 1909 إلى 1914<sup>1</sup>.

### - جريدة الراشيدي Le Rachidi :

ظهرت الجريدة مابين 1911-1914 في جيجل تحت إدارة حاج عمار والفرنسي أندري لونجوا، كما اشترك في كتابة صفحاتها فرنسيون (العاطفين على الأهالي) منهم موريس هين Maurice Hein والمختص في القانون نوما ليال Numa Leal<sup>2</sup>. بينما يذكر شارل روبير آجرون، أن هذه الجريدة كانت أسبوعية، تأسست في عنابة من طرف تبيبال عبد العزيز، ثم حولت الجريدة إلى الجزائر من طرف مديرها صادق دندن واستمر صدورها إلى سنة 1914. وتعتبر جريدة الراشيدي المتحدثة عن مصالح الجزائريين المسلمين والاتحاد الفرنسي الإسلامي، وحملت شعارا أوحى إلى السياسة والمسعى اللذان كانت تهدف إليهما النخبة الجزائرية المفرنسة، وكان شعارها هو << من أجل فرنسا ولأجل الأهالي >> وظلت الجريدة تحت إشراف حاج عمار إلى سنة 1919 وهي السنة التي اندمجت فيها الجريدتان الإسلام مع الراشيدي، وكونتا جريدة عرفت باسم جريدة الإقدام<sup>3</sup>.

### - جريدة المستقبل الجزائري L'Avenir Algerien

جريدة أسبوعية باللغة العربية والفرنسية صدر العدد الأول منها في 29 افريل 1920 من مؤسسها بن التهامي، صوالح، بوضربة، ثابتي، ظهرت الجريدة في

<sup>1</sup>- Gilbert Meynier, l'Algérie révélée, éditions el maarifa 2010, p : 219.

<sup>2</sup>- Ibid,220

<sup>3</sup>- Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France, op.cit, p : 103

ظروف الخلاف السياسي الحاصل بين الأمير خالد (التيار الإصلاحية) وبن التهامي (التيار الليبرالي)، كما أعلنت الجريدة أن هدفها الدفاع عن مصالح الأهالي<sup>1</sup>.

### - جريدة مستقبل الجزائر L'Avenir de L'Algérie

ظهرت الجريدة في 07 جانفي 1921 بالجزائر العاصمة، صدرت باللغة الفرنسية والعربية من مؤسسيها صوالح، ويذكر عن الجريدة أنها سلكت نفس الطريق الذي سارت عليه جريدة المستقبل الجزائري، أي أنها جاءت لمواجهة الأمير خالد، و أعلنت أنها تدافع عن مصالح الأهالي (الجزائريين)<sup>2</sup>.

### - جريدة التقدم Attakadoum

هي جريدة أسبوعية صدرت باللغة الفرنسية والعربية، ظهرت في 25 ماي 1923 في ظروف سياسية توقفت فيها جريدة الإقدام عن الصدور، وكانت الساحة السياسية تعج بالأحداث، وقد وجد الدكتور بن التهامي من الضروري تأسيس الجريدة، وعند صدور العدد الأول منها، أبلغ مديرها الدكتور ابن التهامي أن جريدة التقدم، تمثل الاستمرارية لخط الأمير خالد. وهناك من يرى أنها كانت ممونة من طرف الإدارة الاستعمارية لأجل أن تواجه الأفكار السياسية التي كان يدعو إليها الأمير خالد، بينما هناك من كان يرى غير ذلك؛ بأنها- الجريدة- كانت تقدم الاحترام و الولاء للأمير خالد، و اعتبرت نفسها استمرارية لسياسة خالد، إذ بعد نفي هذا الأخير، تحولت الجريدة إلى منبر خاص بالنخبة المفرنسة (الشبان الجزائريين)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوهند خالد، مرجع سابق، ص: 211.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 212

<sup>3</sup>, Zoheir Ihaddaden, op,cit, p 345-346

وما تذكره المصادر عن الجريدة، أنها لم تكن متطرفة في طرح القضايا والمشاكل التي يعاني منها الجزائريون، وأعلنت في عددها الأول، إذ قالت: >> سنعمل على إدانة كل التجاوزات والمظالم و لكن دون إثارة الفوضى<<<sup>1</sup>

كما أعلنت في عددها الثامن الصادر في تاريخ 15 سبتمبر 1923 أنها منبر الأهالي، والأصدقاء الأوروبيين الذين يرغبون في التعبير بكل حرية عن آرائهم حول القضايا التي تهم الأهالي، وأنها لا تشترط شيئاً إلا أن تكون المقالات الصحفية معتدلة وألا تتعرض إلى السيادة الفرنسية، لأنها تريد إحداث تقارب بين العناصر المكونة للجزائر وأن يتشكل التلاحم بين الأوروبيين والجزائريين المسلمين<sup>2</sup>.

وفي مقال آخر بدت توجهات الجريدة واضحة، تعبر عن مسعى النخبة المفرنسة، إذ كتب أحد الصحفيين مقالا في صفحاتها مكتفيا بالحروف الأولى من اسمه M.S، قائلا: >> إذا أصبحنا أحياء بعد مشاركتنا في الحرب العالمية الأولى، فهذا لا يعني أننا نهمل ولا نهتم بقضايا بلادنا، إن من مسؤوليات المثقفين الجزائريين - يقصد النخبة المفرنسة- إيجاد حلول لتحسين وضعية إخوانهم الجزائريين، إن هذه المهمة لا تعني بالضرورة الانخراط في حزب سياسي (...). من واجب النخبة أن تبحث في ما يفيد المجتمع الجزائري << وقال أيضا: >>علينا أن نواجه و نقضي على الأحكام المسبقة المنافية للعلم، علينا أن نؤكد بأن عدو الجزائريين هو الجهل، ولهذا إننا نجعل في مقدمة اهتماماتنا مسألة التعليم للجزائريين (...). نحن لا نقف ضد أي كان، ولكننا سنطرح بكل حرية آرائنا حول كل القضايا التي تهم الجزائريين المسلمين ومصيرهم مع التزامنا بالأنا نناز لأي اتجاه سياسي وطني أو ديني

<sup>1</sup>- Leila Ammara Benmansour, ferhat Abbes, l'homme de la presse, Alger , livres édition Alger 2013, p : 43.

<sup>2</sup>- Attakdoum, du 15 septembre 1923.

كان..» و قال أيضا : «> نحن فرنسيون، و من خلال فرنسا نريد أن تكون ظروفنا حسنة، يجب على فرنسا صاحبة التاريخ أن تبرهن اهتمامها بنا <<<sup>1</sup>

وحسب شارل روبير أجيرون وجدت جريدة التقدم قراء أوفياء لها من 1924 إلى 1931، لأن الدكتور ابن التمامي كان يطبعها بنبرة ما فتئت أن توغلت في الاعتدال شيئا فشيئا إلى درجة جعلت خصومه يشككون في مدى استقلالية الجريدة وصاحبها عن الإدارة الفرنسية.<sup>2</sup> وقد كتب في الجريدة العديد من المثقفين الجزائريين المحسوبين عن النخبة المفرنسة، والبعض من هؤلاء النخبة كتب بأسماء مستعارة مثل : الاشتراكي، أردوز، البليلي، المراكشي، المجرب، عنتر، كمال بن سراج، \* كما كتب في الجريدة عناصر من الفرنسيين العاطفين على الأهالي مثل : جان مليا، بوجيجا، دارماويل.<sup>3</sup> ويقول أبو القاسم سعد الله أن جريدة التقدم استقطبت المثقفين المتسييسين من الاندماجين المعروفين بالنخبة، وظهر في صفحاتها خلال العشرينات فرحات عباس قد نشر المقالات التي جمعها فيما بعد في كتاب باسم الشاب الجزائري.<sup>4</sup>

### - جريدة صوت الأهالي La voix indigène :

تأسست جريدة صوت الأهالي على يد رابح زناتي في قسنطينة كجريدة أسبوعية صادرة باللغة الفرنسية، وكان الى جانب زناتي أشخاص آخريين ساهموا في تأسيسها منهم بن دياب، بن مولود، تشندرلي، ونظرا للخلافات التي وقعت بين العناصر

<sup>1</sup> - Attakdoum, du 15 septembre 1923, op, cit

<sup>2</sup> - Charles Robert Agéron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit, p : 31

\* هو الاسم المستعار لعباس فرحات

<sup>3</sup> - Zoheir Ihaddaden, op.cit, p 347

<sup>4</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس 1830-1954 دار الغرب الإسلامي، ص : 265.

المؤسسة للجريدة، انسحب الأشخاص الثلاثة وبقي زناتي الذي أصبح المدير للجريدة، و صدر العدد الأول من الجريدة في 13 جوان 1929.<sup>1</sup>

وتشير أحد الدراسات بأن صدور هذه الجريدة استمر إلى غاية 1942، وأنها عرفت تذبذبا في الصدور، إذ صدرت في صفحة واحدة في 08 ماي 1941، ثم انقطعت وغابت عن الصدور ما بين أوت 1941 إلى غاية 29 جوان 1943، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وبعد نهاية هذه الأخيرة، غيرت جريدة صوت الأهالي عنوانها حيث أصبح « الصوت الحر »، وعن العنوان الذي طرحته جريدة صوت الأهالي لنفسها، فكان " الاتحاد الفرنسي الإسلامي والدفاع عن مصالح الأهالي".<sup>2</sup>

وفيما يخص برنامج جريدة صوت الأهالي، فقد أعلنت عنه في افتتاحية العدد الأول، أظهر فيه مؤسس الجريدة عن توجهها الاندماجي، إذ جاء في مقاله : >> يجب أن تتحول الجزائر إلى فرنسية ليس فقط بالمساهمة الفعالة للأهالي في الحياة الاقتصادية للبلاد وتبني أفضل الطرق، وإنما بتغيير الذهنية الحالية وتحويلها، بحيث تزول كل الخصوصيات وتتجه كما يعبر عنها في الرياضيات إلى الصفر، وعندها يمكن القول بأن الجزائريين اليوم يعيشون فرنسيين يحذوهم شعور و تطلع واحد << وكشف زناتي أن أفضل وسيلة أمام الأهالي هي سياسة التعاون مما يقربهم من الفرنسيين، ودعا الأهالي الجزائريين إلى الإقبال على فرنسا بثقة واستلهاهم عبقريتها للاندماج في الحياة المعاصرة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Zoheir Ihaddaden, op.cit, pp: 357-359

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس، مرجع سابق، ص : 257.

<sup>3</sup> -La voix indigène, du 13 juin 1929.

وجاء في أحد الدراسات، أن الجريدة اتسمت بتوجه يشبه بالذي كانت تسلكه مجلة « صوت المستضعفين » لاهتمامها بمواضيع كثيرة منها فرنسة البلاد، التعليم للأهالي.<sup>1</sup> ويقول أبو القاسم سعد الله عنها: >> إن صوت الأهالي جريدة دافعت عن المنتخبين و دعت إلى التسامح و التعايش مع الفرنسيين، وإنها كانت تقف ضد التيار العربي الإسلامي و ضد الحركة الإصلاحية <<<sup>2</sup>، ومن الذين كتبوا فيها، حاج قاضي، أبو الزهراء، عبد الحق، حاج مسعود، وآخرون بأسماء مستعارة مثل: الإنساني، الوحيد، حسان\*، وكان رابح زناتي من أكثر العناصر كتابة للمواضيع في جريدة صوت الأهالي، وإلى جانب هؤلاء، كانت عناصر من الفرنسيين العاطفين على الأهالي مثل: جان مليا Jean Méliat، فيكتور سبيلمان Victor Spilman.<sup>3</sup>

### - مجلة صوت المستضعفين La voix des humbles:

سعى المعلمون الجزائريون من أصل أهلي، بأن يكون لهم وجود في الساحة الجزائرية- الساحة الإعلامية- للتعبير عن وجهات نظرهم<sup>4</sup> وعلى اثر هذا المسعى قامت جمعية المعلمين من أصل أهالي بتأسيس مجلة صوت المستضعفين منهم سعيد

<sup>1</sup> - Leila Ammara Benmansour, op, cit, p :44

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ص 266-267

\* حسان هو الاسم المستعار لرابح زناتي.

<sup>3</sup> - ثنيو نور الدين، قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي و محمد الأمين لعمودي خلال الثلاثينيات، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 1997، ص 56.

<sup>4</sup> - Phillipp Zessen, op, cit, p : 3

فاسي، معلم كان يشغل منصب أمين في رابطة حقوق الإنسان فرع وهران بمساعدة زميله العربي طاهرات من قسنطينة، ومحمد لشاني من الجزائر، وكانت هذه المجلة في بدايتها موجهة إلى المعلمين الجزائريين من أصل أهلي، وقد أوحى عنوانها إلى ارتباط مؤسسيها بالمجتمع الذي ينتمون إليه.<sup>1</sup>

كان ظهور هذه المجلة في شهر ماي 1922، في ظروف سياسية بفعل ما أفرزته إصلاحات 04 فيفري 1919، و ما حصل على الساحة الجزائرية بين جماعة بن التهامي - النخبة الليبرالية - وجماعة الأمير خالد - النخبة المحافظة - والفئة الأخرى من النخبة التقليدية من أصحاب العمائم، اختاروا لها شعارا " بعيدا عن الأحزاب و بعيدا عن السياسة" وكان هؤلاء المعلمون حاولوا الترفع عن الصراعات السياسية.<sup>2</sup>

و تذكر مراجع أخرى أن التسمية التي ظهرت بها المجلة - صوت المستضعفين - يرجع إلى الحرج الذي كانوا يشعرون به من جهة مجتمعهم،<sup>3</sup> وجاء في أحد أعداد المجلة شرحا لمعنى الشعار الذي اختارته لنفسها " نحن بعيدون عن الأحزاب لأننا لا نمارس السياسة بأتم معنى الكلمة، لسنا طموحين نبحث عن الشهرة ولا المناصب - منصب انتخابي - بل نحن معلمون متواضعون، نريد فقط أن نهتم بمهمتنا التربوية، ونحن بعيدون عن الشعارات لأن الشعارات لا تناقش (...). نحن لا نريد أن ندين لا الأحزاب ولا الشعارات، ولكن نريد أن نتجاهلها حتى نبقى على سلامة وحرية المناقشة والرأي ونتجنب الكراهية والأهواء التي تنتج عنها الأحزاب والشعارات"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Serge Joun, et autres, l'école en Algérie 1830-1962 de la régence au centre sociaux éducatifs, édition pubisud 2001, p : 44.

<sup>2</sup> - Zoheir Ihaddaden, op, cit, p: 383.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ص: 259-258.

<sup>4</sup> - La voix des humbles n° :07, novembre 1922, p :02

وكتب السعيد فاسي في مذكراته، أن شعار مجلة المستضعفين "بعيدا عن الأحزاب بعيدا عن الشعارات" >> هو شعارنا وقد أردنا أن تكون مجلتنا حرة ذات مناقشات حرة تربوية و اجتماعية، ولم تحد المجلة عن مسارها، وكنا نخشى أن تسلك طريق الوطنية مثلما وقع لبعض الجرائد الأهلية<><sup>1</sup>.

ودعت المجلة إلى التقارب وتمازج الأعراق في الجزائر لأنه من العوامل الأساسية للسلم والأمن ونهضة الجزائر، وتختلف الرويات حول هوية مؤسسها البعض يذكر أن مؤسس المجلة هو طاهرات.<sup>2</sup> لكن الراجح أن مؤسسها هو السعيد فاسي، إذ تحدث عن ذلك في أحد المقالات التي نشرها، قائلا: " إن إنشاء هذه المجلة كلفني الكثير من الصعوبات والاهتمام، فهو مشروع صعب ودقيق، فيجب أن يكون في أحسن هيئة بحيث تخرج في شكل لا عيب فيه وتحرر تحريرا متقنا " <sup>3</sup>

وتولى السعيد فاسي، إدارة الجريدة حتى سنة 1927، أين خلفه رابح زناتي، كما كتب في هذه المجلة العديد من الشخصيات مثل: طاهرات، لشاني، جبالي، قاضي شريف، وبعضهم استعمل أسماء مستعارة مثل: ناسك جرجرة، المسلم الصالح، عويداد، وتطرقت مجلة صوت المستضعفين الى جميع المشاكل الجزائرية مدة ثمانية عشر سنة بإشراف مجموعة بارزة من المعلمين الجزائريين. <sup>4</sup> وآخرون شاركوا بمقالات مثل: حاج حمو، بلحاج، مكاسي، بومنجل، و جان عمروش.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - La voix des humbles n° : 98, du 15 novembre 1930, p : 15.

<sup>2</sup> مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، القدس دار الفكر دمشق 2009، ص : 53.

<sup>3</sup> - La voix des humbles n° : 98 , Avril 1931, p 41.

<sup>4</sup> -La voix des humbles n° : 98 , Avril 1931, pp : 41-46.

<sup>5</sup> - Charles Robert Agéron, l'histoire de l'Algérie, op, cit , p : 315.

والمعروف عن مجلة صوت المستضعفين أنها وسعت من نشاطها، إذ كانت في بدايتها تعتبر نفسها حلقة وصل بين المعلمين الجزائريين من أصل أهلي، وأعلنت أن صفحاتها مفتوحة لأصحاب الإرادات النبيلة والنزيهة وإلى كل من يتوق إلى العدالة.<sup>1</sup> ومما قيل عن المجلة، أنها كانت نخبوية في بدايتها، إلا أنها وسعت من نشاطها فيما بعد ليشمل المجال الاجتماعي لتوحد كل الرجال أصحاب النوايا الحسنة - حسب رأي مؤسسي المجلة- الحريصين على المحافظة على مصالح الناس وكرامتهم.<sup>2</sup>

وأوضحت المجلة أن المشكل الأساسي الذي يعانيه الأهالي الجزائريين يشد انتباهها واهتمام القائمين على المجلة، وأنها ستبحث في المشاكل التي يعاني منها الأهالي، وبالموازاة ستعمل المجلة على التوفيق بين الاهتمامات الشرعية للأهالي الجزائريين والمصلحة العامة والسيادة الفرنسية، وأضافت أنها لن تتوانى في فضح سلبيات سياسة الإخضاع والإذلال التي يعاني منها الأهالي المسلمين، وأنها تدعو إلى إحلال سياسة التعاون والتنسيق، فالأوروبيون والأهالي الجزائريون مدعوون للعيش جنبا إلى جنب، وأن تكون لهم علاقات لأجل الحفاظ على مصالحهم وأمنهم، واعتبرت تقارب وتمازج العرقين الجزائري والأوروبي من العوامل الأساسية للتطور والسلم في البلاد.<sup>3</sup>

لكن الخط الذي رسمته مجلة صوت المستضعفين، بأن تكون بعيدة عن السياسة، لوحظ أنها لم تلتزم به خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، ونظرا للتحويلات التي عرفتها الجزائر، انجرت المجلة إلى القضايا السياسية، و بدأ ذلك واضحا من خلال

<sup>1</sup> - Serge Joun, et les autres, op, cit, p : 46.

<sup>2</sup> -آني راي غولديغر، جذور حرب الجزائر 1940-194، من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود، دار القصة للنشر 2005، ص: 101.

<sup>3</sup> - La voix des humbles n° :1 , mai 1922 , pp : 01-02

المقال الذي نشرته المجلة لصاحبه لشاني في العدد 156 بعنوان " مجلة المستضعفين في الجزائر" ذكر فيه أن المجلة ستظل وفية للمبادئ التي أنشأت لأجلها بعد ثلاثة عشر سنة من صدورها، وبعد هذه المدة يهيم فريق التحرير للمجلة أن يعلن لقرائها ومراسليها عن الاهتمامات والقضايا التي تستشيرهم فيها المجلة مستقبلا، وعرض لشاني حوالي أربع وعشرين نقطة أظهر فيها اهتمامات النخبة المفرنسة، كانت تخص البحث في نتائج قرن من الاحتلال والمجالات التي أصابها التأثير، التعرف عن أسباب التقدم وتطوير الحياة اليومية للجزائريين الأهالي، تحديد العلاقات بين الأهالي والأوروبيين والمبادئ التي يمكن أن يتحقق من خلالها الوفاق الفرنسي- الإسلامي، أثر القوانين الاستثنائية ووضع النظام الإداري القضائي في الجزائر، تبعات الاستقلال المالي للجزائر وأثاره، المطالبة بإصلاح المندوبيات المالية، مسألة الإدماج، البحث في تجاوزات قانون الغابات في الجزائر، قضايا الحقوق المدنية والسياسية، كيفية تطبيق التجنيد على الأهالي الجزائريين، الوضع الاجتماعي للأهالي من حيث التعليم، الصحة، السكن، قضايا المرأة الجزائرية، البحث في الأوضاع الاقتصادية للأهالي الجزائريين بالاهتمام بوضعية الفلاح من جانب القروض ومشكل الربا، البحث في القضايا الثقافية الدينية منها مسألة الإسلام والحضارة الغربية، قانون الأحوال الشخصية، الإسلام و الأفكار الحديثة.<sup>1</sup>

- جريدة الجزائر الجديدة L'Algérie nouvelle:

---

<sup>1</sup> -La voix des humbles, n° :156, mai 1935. pp :2-4.

ظهرت الجريدة في 10 ديسمبر 1927 في الجزائر باللغة الفرنسية، تحت إدارة قايد حمود وجان ميليا، كان بروزها بعد المشاورات والاجتماعات التي جمعت بين شخصيات محسوبة على النخبة الجزائرية المفرنسة وهم السادة: السايح مصطفى هني، زروق محي الدين، حمود شكيكن، قايد حمود وتامزالي عبد النور، وكان اجتماع هؤلاء في مقر الرابطة الفرنسية المؤيدة الأهالي المسلمين، تم الاتفاق فيما بينهم، بأنها الوسيلة الوحيدة لإعلام نظرائهم من الأهالي المسلمين والفرنسيين العاطفين على الأهالي المسلمين، الذين يهتمون بقضايا الفرنسيين المسلمين. وأوضح جان ميليا في افتتاحية الجريدة: >> أن المقصود من هذا العنوان الجزائر الجديدة، أننا فرنسيون بكل روحنا وفكرنا، وإنما نريد جزائر جديدة على صورة فرنسا، جزائر لا مكان فيها لامتيازات لأية أقلية، لكن جزائر فرنسية حقيقية.. << من هذا التصريح اتضح خط الجريدة المتجه نحو الإدماج للأهالي الجزائريين. وعن الاهتمامات والقضايا التي أثارها الجريدة، كانت تخص الأهالي الجزائريين المسلمين خاصة مسألة التمثيل الانتخابي في المجالس المحلية البلديات والمجالس العامة والمندوبيات المالية، وحتى التمثيل البرلماني.<sup>1</sup> كما عرفت الجريدة تغيير في العنوان وأصبح « الجزائر الجديدة » لكنها توقفت عن الصدور في سنة 1928 لأسباب ومشاكل مالية.<sup>2</sup>

#### - جريدة الاتحاد L'union:

ظهرت جريد الاتحاد في الغرب الجزائري وهران في 15 جويلية 1927 أسسها بن عودة حاج حسن بشتارزي مستشار بلدي في بلدية وهران أما مديرها الفرنسي أليفيي بايلول، و استمر صدورها إلى غاية 16 جوان 1928 إذ تغير اسم

<sup>1</sup> - Zoheir Ihaddaden, op. cit, pp: 354.

<sup>2</sup> - Ibid, p :355

الجريدة و أصبحت تعرف باسم « السنجاك » L'étendard » و يذكر بأن جان ميليا مارس تأثيره الواضح على الجريدة.<sup>1</sup>

وأظهرت الجريدة عن توجهاتها منذ عددها الأول، بتعريف الأهالي في الأرياف والمناطق المعزولة ايجابيات المدنية الفرنسية، وكذا الواجبات التي تستوجب عليهم تجاه الوطن الأم فرنسا، وأعلنت الجريدة أنها تعادي كل من يعمل على إثارة الفتنة والقتال بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين، كما أولت اهتمامها بالقضايا السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المسلمين الجزائريين، والشيء المعروف عن الجريدة أنها لم تكن تعادي الاستعمار كظاهرة سياسية، وإنما كانت تحاول أن تتبها الإدارة الفرنسية بالمشاكل التي كان يعاني منها الجزائريون المسلمون في الجزائر، وذهب بها الأمر أن أنكرت الجريدة التوجهات الوطنية، و هذا ما عبرت عنه من خلال المقال الوارد في أحد أعدادها: >> **ليعلم الجميع أننا من هذا العمل لا يعني أننا نعمل على بذر الأفكار الثورية والكراهية والاختلاف و النزاع بين الأهالي و الأوروبيين و لسنا و ظنيين حالمين بطرد الفرنسيين خارج الجزائر، بل نريد فقط أن تكون هناك جزائر فرنسية من دون أنانية و دون هيمنة، ولا أن يكون هناك تمايز بين ساكنة الجزائر...**<<<sup>2</sup>

- جريدة الوفاق الفرنكو-إسلامي L'entente Franco-Musulmane:

هي جريدة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية أسستها فيدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة، ظهرت في 29 أوت 1935 بقسنطينة، ودام صدورها الى غاية 1942، كان

<sup>1</sup>- Zoheir Ihaddaden, op. cit, pp :. 349.

<sup>2</sup>- Ibid, p : 351

مديرها الدكتور محمد الصالح بن جلول، أما رئيس التحرير فكان في البداية محمد العزيز كسوس وبعده خلفه فرحات عباس.<sup>1</sup>

وما يذكر عن هذه الجريدة، أن صدورها لم يكن منتظم، إذ أنها كانت من 1935 تصدر من الجزائر ثم قسنطينة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثاني، حيث عرفت خلال هذه الفترة انقطاعا متكررا من 09 جويلية 1936 إلى 29 جويلية 1937.<sup>2</sup> وتذكر دراسات تاريخية، أن جريدة الوفاق توقفت عن الصدور في شهر نوفمبر 1939، بينما ما تذكره ليلي عمارة بن منصور صاحبة كتاب « فرحات عباس رجل الصحافة » أنه ما تم العثور في الوثائق الأرشيفية و الميكروفيلم في الجزائر وفرنسا قد تطابقت المحفوظات الجزائرية و الفرنسية في أعداد سنة 1940-1941-1942، وبهذا يمكن التوصل أن جريدة الوفاق بدأت من 1935 واستمرت إلى غاية 1942 و تقول الباحثة : >>إننا مرغمون على أن نساير طرح المؤرخين القاضي بأن الجريدة استمرت من 1935 إلى 1939، وأنه يمكن أن تكون المحفوظات الجريدة تضم أعدادا تبدأ من 1935 إلى 1942، ولكن هناك اختلاف واحد أن عنوان الجريدة من 1935 إلى 1939 هو في اليمين ، أما بالنسبة لسنة 1940-1941-1942 عنوان الجريدة هو على اليسار، و أن اسم مدير الجريدة و رئيس تحريرها لا يظهران <<<sup>3</sup>

وقد كشفت جريدة الوفاق بأن الأوضاع والمشاكل هي التي دفعت فدرالية

منتخبي قسنطينة إلى تأسيس جريدة مستقلة موجهة للدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين. وهذا ما أعلنت عنه في عددها الأول من خلال عنوان " برنامجنا و عملنا "،

<sup>1</sup>-Leila Ammara Benmansour, op.cit., p : 41.

<sup>2</sup>- Charles Robert Agéron, l'histoire de l'Algérie, op. cit. , p : 318.

<sup>3</sup>-Leila Ammara Benmansour, op. cit., p p :97-98.

أشارت الى فكرة إنشاء الجريدة التي تخمرت بعد مدة من الزمن، لأجل الدفاع عن مصالح الأهالي بالرغم من وجود جرائد أخرى تعمل لأجل ذلك، وأضافت الجريدة بأن فدرالية المنتخبين المسلمين لمقاطعة قسنطينة مدركة لتقل وخطورة المسؤوليات المحلية التي تقع على عاتقها، فهي تواجه ضغوطات من الإدارة المحلية، الواقعة تحت هيمنة الأقلية الأوروبية<sup>1</sup>

وأوضحت أن مهام الفدرالية مواجهة مناورات الإدارة التي تعتدي على مصالح الأهالي المسلمين الذين تمثلهم، وكذا المصلحة الوطنية، وعرضت الجريدة الخطوط العريضة التي ستسير عليها فدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة، فعلى الصعيد الاقتصادي يكون العمل على تطوير الفلاحين الأهالي، وعلى الصعيد الاجتماعي أعلنت الجريدة بأن من اهتمامات الفدرالية، الصحة والتعليم من خلال إقامة مدارس لأطفال الأهالي الجزائريين وأن يكون للجنسيين الذكور والإناث، وفي الختام قالت الجريدة: >> أن من المهام التي تركز عليها الفدرالية، تطوير المجتمع الجزائري، واعتبرت تحقيق المسعى لا يمكن أن يحدث دون أن تمنح الحقوق السياسية التي تنقص الجزائريين و التي وحدها- الحقوق السياسية- تمكننا من بلوغ أهدافنا و تحقيق مشروعنا>><sup>2</sup>.

وأظهرت الجريدة اهتماما في صفحاتها بمختلف القضايا التي كانت تهم الأهالي الجزائريين، على غرار القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية خاصة منها ما تعلق بمشروع بلوم فيولت.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Leila Ammara Benmansour, op. cit, p : 103.

<sup>2</sup> -L'entente du 28/ Aout /1935

<sup>3</sup> - L'entente du 19/ septembre/ 1935, du 31/octobre/1935, du 09/septembre/1937, du 09juin1938.

كما كتب في جريدة الوفاق الكثير من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة- المتطورة- مثل الدكتور محمد الصالح بن جلول، فرحات عباس، محمد العزيز كسوس، ، الدكتور زرقين، مصطفى، سعدان، سديرة، جمعي، سعدون، وآخرون كتبوا بأسماء مستعارة لتفادي المضايقات القانونية التي وضعتها الإدارة الفرنسية في وجه الصحافة الأهلية، ومن هؤلاء نجد؛ الأعرج، الشيطان، المكتوب، النصيح الاشتراكي، العمراني.<sup>1</sup>

### - جريدة المذكر Le rappel:

تأسست الجريدة في 31 مارس 1939 بمبادرة من شريف بن حبيلس الذي كان مندوبا في المندوبيات المالية في الجزائر، وكانت الجريدة أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية مقرها الجزائر، تبنت شعارا ، ظهر أسفل عنوانها: >> جريدة أسبوعية سياسية للدفاع ومن أجل تجمع القوى الفرنسية الجزائرية" وعن مشروعها فقد عبرت عنه في عددها الأول، في مقال بعنوان " إلى قراءنا إلى أصدقائنا" ومما ذكره في هذا المقال: " نقدم لكم العدد الأول من الجريدة في ظروف تجتمع و تتحد فيه جميع القوى في الجزائر(...) إن الجريدة لم تأتي نتيجة مغامرة سياسية، أو مبادرة متهورة، إن ظهورها ناتج للظروف السياسية، إن الجريدة جاءت بسبب تصرفات وسلوكات أولئك الذين نحملهم مسؤولية المآسي التي طال أمدتها عندنا في الجزائر ، ولهذه الأسباب نشأت الجريدة، وهي مستقلة عن كل وصاية، و ليست تابعة لأي كان، و لا تأتمر بأي أمر من أحد، و أن الجريدة ليست تابعة لأي حزب كان (...) إننا نضعها كلية في

<sup>1</sup>- Leila Ammara Benmansour, op. cit., p :114

خدمة القضايا التي نراها عادلة، دون أن نخشى قول الحقيقة، هذه الحقيقة تسعى  
الجريدة أن تأتي بها من كل مكان أينما كانت»<sup>1</sup>

وأعلنت الجريدة أنها تسعى إلى الاهتمام بأوضاع الفلاح الذي يعاني من  
الظروف القاسية، و كذلك الاهتمام بالذي يتقل كاهله من الضرائب التي يؤديها دون أن  
يلتفت إليه لتحسين ظروفه، هذا الشخص البسيط الذي يدفع الضريبة بجميع أنواعها  
ويساهم في ثراء الخزينة، كما أوضحت الجريدة أنها تهتم بالطبقة الفقيرة (البروليتاريا)،  
وأنها تعمل على مواجهة البطالة التي تهدد المجتمع الجزائري منذ شهور، إذ أوقعت  
الأهالي الجزائريين في الفقر. كما أعلنت الجريدة أن من اهتماماتها إشاعة التعليم في  
أوساط الأهالي، لأن بالتعليم تستنير العقول وتحرر من القيود الفكرية، ودعت، كل  
الذين لديهم خبرات وأفكار طيبة إيجابية وقادرون على طرح مبادرات، بالتوجه إلى  
الجريدة التي تخصص لهم أعمدة على صفحاتها<sup>2</sup>

أما الخط السياسي الذي سارت عليه الجريدة يبدو من المقالات المطروحة، إذ  
كانت تناضل لتحقيق اندماج الأهالي، وقد كتب في الجريدة العديد من الشخصيات  
السياسية الجزائرية المتجنسة منهم مديرها الشريف بن حبيلس، عمار نارون، والمحامي  
شريف سيسبان، و آخرين من الفرنسيين مثل جان جاك دوفيس، شارل مورفيل،  
كوبارير، ومن المواضيع التي ميزت الجريدة، تلك المتعلقة بالقضايا السياسية مثل  
قانون روني، وقضايا اقتصادية كمشكلة البطالة ومنافسة العمالة الأجنبية للعمالة

---

<sup>1</sup>- Le rappel, du 31/ mars/ 1939.

<sup>2</sup>- Le rappel, du 31/ mars/ 1939, op, cit.

الجزائرية، ومسألة الهجرة إلى فرنسا وغيرها من القضايا التي كانت تهم الأهالي الجزائريين ولكن من منظور العاملين في الجريدة.<sup>1</sup>

وعن علاقة الجريدة بالأطراف السياسية الجزائرية، يذكر احد التقارير الفرنسية أن شريف بن حبيلس كان يعتبر جريدته- Le rappel -منبرا للنخبة المفرنسة، واستعمل الجريدة لتوجيه انتقاداته لفدرالية المنتخبين المسلمين، وكذلك جمعية العلماء المسلمين التي كان يتهمها بأنها تقف حائلا دون حدوث تعاون بين الأهالي الجزائريين والحكومة الفرنسية. ويضيف التقرير أن بن حبيلس من المؤيدين لتأسيس حركة إصلاح ديني تواجه أفكار الجامعة الإسلامية التي يتبناها عبد الحميد بن باديس و حلفائه، وما قيل أيضا في هذا التقرير، أن جريدة المذكر Le rappel لم تعرف انتشارا كبيرا في اوساط الاهالي ( الجزائريين)، ما عدا التأييد الذي تلقاه من بعض العناصر القليلة في مقاطعة قسنطينة، كما لم تسلم الجريدة من انتقادات الإدارة الفرنسية التي كانت تتهمها بمعاداة السامية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> -Le rappel,du 09/ juin/1939,du 10/juin/1939, du 23/ juin/1939.

<sup>2</sup> ANOM,/ GGA/ Boite 10H88, notes au sujet de la situation politique indigène dans le département de Constantine

#### IV- : النوادي و الجمعيات.

كونت النخبة الجزائرية المفرنسة نوادي ثقافية وجمعيات مختلفة، وقد تمثل نشاطها في تقديم العرائض من خلال منشوراتهم و كتاباتهم التي كانت تظهر على جرائدهم، ولقد حملت هذه النخبة الصفتين: - الصفة الأولى، بأنهم يمثلون مسلمي شمال إفريقيا إلى القارئ الفرنسي. أما الصفة الثانية، ويعني ذلك أنهم يعتبرون أنفسهم آمال الشعب الجزائري - الأهالي المسلمين - وطموحاته.<sup>1</sup> وقد برزت مع العشرية الأولى من القرن العشرين، لأنه في السابق لم تكن سوى نوعان من الجمعيات المدعومة من طرف الحكومة العامة، منها الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات على الفقراء في المدن، أما النوع الثاني، فكانت جمعيات الاحتياط التي تتألف عادة من مزارعين لحماية الفلاحين في سنين الجفاف ونقص المنتوجات الزراعية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - Fernac hardi, op.cit., p :20 .

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس، مرجع سابق ، ص 314.

وتذكر الدراسات التاريخية، أن النخبة الجزائرية المفرنسة، قامت على شاكلة النخبة التونسية " الشبان التونسيين" بتأسيس الجمعيات و النوادي الفرنكو- إسلامية، وكانت هذه المبادرات تثمر من خلال المساعدات التي كانت يقدمها الفرنسيون من الليبراليين.<sup>1</sup> وهذا الرأي يؤكد أبو القاسم سعد الله، بأن نشاط هذه الجمعيات بدأ بمبادرات فرنسية و بإيعاز من الإدارة الأهلية نفسها، وهذا لأهداف تتماشى مع سياسة العناية بالقضايا الجزائرية الأهلية التي جاء بها شارل جونار.<sup>2</sup>

وعن العوامل التي أدت إلى ظهور الجمعيات و النوادي، فقد كان بفعل خشية السلطات الفرنسية من التأثير الخارجي، لذلك كان الضوء الأخضر من طرف المشرفين على مكتب مصالح الأهالي، لأجل تكوين الجمعيات التعليمية. والشيء البارز، أن هذه الجمعيات ظهرت في أوساط النخبة الجزائرية المفرنسة المعروفين بالاندماجين، شاركهم في النشاط عناصر أخرى من المثقفين بالعربية من رجال الدين، فساندوهم بإلقاء المحاضرات في موضوعات محددة منهم المفتي ابن الموهوب في قسنطينة، والمجاوي في الجزائر العاصمة والقاضي شعيب في تلمسان.<sup>3</sup>

**الجمعية الراشدية:**

تأسست هذه الجمعية في الجزائر سنة 1902 بمبادرة من المعلم الفرنسي ساروي، كانت في بدايتها جمعية - وداية- الطلبة القداماء للمدارس الفرنسية-الأهلية.<sup>4</sup> بينما يذكر عبد القادر حلوش في دراسته حول سياسة التعليم الفرنسية في الجزائر، بأن

<sup>1</sup>- Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France, op.cit., p :1033.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص 313.

<sup>3</sup>- Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France, op.cit., p :1034.

<sup>4</sup>- Jacques bouveresse, un parlement colonial? Des délégations financières algérienne 1898-1945, le déséquilibre des réalisations, publications des universités de Rouan et du Havre, 2010, p :841.

هذه الجمعية- الراشيدية- تأسست في عام 1894 من طرف شبان جزائريين خريجي المدرسة الفرنسية الأهلية وبتأييد من بعض الفرنسيين العاطفين على الأهالي الجزائريين، ترأسها الدكتور بن تامي، وكان برنامجها أو مشروعها يهدف إلى جمع الجزائريين الذين يرغبون في الثقافة وتنقيف أنفسهم بالعلم وتطوير أفكارهم العلمية والاجتماعية.<sup>1</sup>

يذكر أن هذه الجمعية من أقدم الجمعيات التي تأسست في الجزائر، وعن النشاط الذي قامت به، نظمت محاضرات أقيمت باللغة الفرنسية والعربية، وترددت عليها عناصر من النخبة الجزائرية المتخرجة من المدرسة الفرنسية في الجزائر، التي برزت في الساحة السياسية في الجزائر خلال الربع الأول من القرن العشرين.<sup>2</sup>

وكانت للجمعية مجلة صدرت بداية من 1910 باللغة الفرنسية و العربية عنوانها " الراشيدية، ما هو هدفنا؟" وأعلنت في عددها الأول، أن المنتسبين لها، يسعون إلى النهوض بالمجتمع الجزائري من الحالة المتردية التي يعيشها، وكان هذا تقريبا برنامج الجمعية الذي التفت حوله النخبة الجزائرية المفرنسة، وأصبحت الجمعية بنشاطها تمثل مشئلة للشبان الجزائريين، حيث عرفت انتشارا و أصبحت لها فروع في جهات من الوطن، وعملت على تقديم المساعدات في المدارس، ونظمت دروسا للكبار وزودت المكتبات بالكتب.<sup>3</sup>

نادي صالح باي :

<sup>1</sup> - Zoheir Ihaddaden, op.cit, p : 191.

<sup>2</sup> عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 264.

<sup>3</sup>-Gilbert Meynier, op.cit., p : 217

تأسس النادي سنة 1907 بقسنطينة، و كان عبارة عن جمعية للدراسات الأدبية و العلمية و الاجتماعي، و الاقتصادية، و كانت رئاسة النادي لموظف سامي في الإدارة الفرنسية، وكان النواب من النخبة الجزائرية المفرنسة المتخرجة من المدرسة الفرنسية الأهلية خاصة منهم المعلمين من مدرسة قسنطينة، ومن العناصر الأخرى المنتمية إلى النخبة السياسية في مختلف الجالس الانتخابية المحلية، وكان النادي يهدف إلى تعليم و تثقيف المسلمين الجزائريين " الأهالي المسلمين" وإحياء التراث، وقد عرف النادي سمعة داخل المجتمع القسنطيني حيث بعد ثلاث سنوات من تأسيسه أصبح لديه حوالي ألف وسبعمائة منتسب، وخمس مائة مسجل يتلقون الدروس في النادي.<sup>1</sup>

ويذكر جيلبار ميني Gilbert Meynier، أن النادي نظم المحاضرات والندوات كل خمسة عشر يوما باللغة الفرنسية، و اللغة العربية، و كان جوهر المحاضرات يدور حول أهمية التعليم وفوائده و أخطار الانحرافات، وما ينجر عنها من تأثيرات سلبية على المجتمع الجزائري.<sup>2</sup> وقد ترددت على هذا النادي شخصيات كان لها وزنها في المجتمع القسنطيني منها من انتسبت إلى فئة النخبة السياسية المفرنسة التي ساهمت بكتاباتهما و مقالاتها من هؤلاء الشريف بن حبيس، الدكتور الطيب مرسل، و شخصيات دينية كان لها حظوة في وسط النخبة المفرنسة وهو مفتي المالكية في قسنطينة بن الموهوب، الذي جاءت محاضراته التي كان يلقيها في النادي في كتاب الشريف بن حبيس " الجزائر الفرنسية من منظور أهلي"

و قد علقت مجلة العالم الإسلامي الصادرة عام 1909 في مقالا لها عن النادي صالح باي، قائلة: >> بمبادرة من أشخاص يسعون بأن يكون لهم مساهمة في

<sup>1</sup>- Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France, op.cit., p :1034

<sup>2</sup> Gilbert Meynier, op.cit., p : 218..

التطور الفكري و المادي للأهالي الجزائريين (...). لقد ساهم جزائريون أهالي و فرنسيون في تأسيس نادي صالح باي، و هو عبارة عن جامعة شعبية ببرنامج شامل و وظيفي<sup>1</sup>

### الجمعية التوفيقية:

برزت هذه الجمعية في الجزائر بمبادرة من عناصر من النخبة الجزائرية المفرنسة سنة 1911، و عند الإعلان عن تأسيس الجمعية و خلال الحفل التدشين، ألقى الدكتور بن تامي خطابا بصفته رئيسا للجمعية أعلن من خلاله عن الدوافع التي أدت إلى إنشاء الجمعية، و كذا المساعي التي تعمل لأجلها، قائلا: >> أن النخبة المسلمة للجيل الجديد التي تربت و كبرت في ظل التأثير الايجابي للتعليم الفرنسي، فكرت و أيقنت أن أمامها واجب عليها أن تؤديه (...). شباب جاءوا إلى الجزائر من مختلف الجهات للجزائر وكذلك من تونس لأجل إنهاء دراستهم يتساءلون هل يمكنهم أن يبقوا متجاهلين لبعضهم البعض؟ (...). إن هذه الشبيبة المتعطشة للتعليم ستنتشر وتتوزع في البلاد وتكون نخبة المجتمع الجزائري المسلم، ستعمل على القيام بالدور الذي تكونت لأجله ستقدم للمسلمين المتخلفين المثل عن الإخلاص ستقضي وتبدد التي يغذيها الجهل<sup>2</sup>

وقد ظهر برنامج الجمعية من خلال المحاضرات التي أقيمت منذ أبريل 1911، حيث كان التركيز عن الايجابيات التي تحصل من تقارب العرقين الجزائري والفرنسي، وكذلك انجازات الحضارة العربية الإسلامية، والخصوصيات التي تميز بها المسلمون في العالم، كما كانت محاضرات تتعرض تاريخ الأدب قبل الإسلام، وقد

<sup>1</sup>- Revue du monde musulman, volume VII, janvier-février 1909, numéro I, II, p :125.

<sup>2</sup>-Philippe Millet, op.cit. , p :165.

نشط في هذه الجمعية العديد من الشخصيات المحسوبة عن النخبة الجزائرية المفرنسة - المتطورة- الذين شكلوا نواة الشبان الجزائريين ومن هؤلاء الدكتور بن الهقامي، قاسمي معلم، الأستاذ محمد صوالح، آيت قاسي، طالب في الحقوق إلى جانب عناصر أخرى من الفرنسيين العاطفين على الأهالي المسلمين الجزائريين.<sup>1</sup>

لقد كان للمحاضرات التي ألقيت في هذه النوادي على اختلاف مناطق تواجدها تأثيراً في انتشار الجمعيات والنوادي، وكان الدور واضحاً من خلال إعلانات الجرائد والصحافة الأهلية التي كانت تشير آنذاك إلى عناوين المحاضرات التي كانت تلقى، وكان الإعلان عنها في الجرائد هو بمثابة الدعوة للحضور إلى مقر النوادي، فجريدة الإسلام والراشدي كانتا تنشران مواضيع المحاضرات والمناقشات التي تمت داخل النوادي، ونشرت تعاليق لكثير من رموز النخبة المفرنسة من هؤلاء الدكتور بن الهقامي، أحمد بهلول، بن علي فكار، محمد صوالح، أحمد بن رحال، طالب عبد السلام، محمد بن شنب، والكثير من المعلمين للمدارس الثلاث، كما كانت جريدة الإسلام تشير إلى المحاضرات التي كان يلقيها الفرنسيون العاطفون على الأهالي المسلمين الجزائريين، وتتبعها بتعاليق يصدرها عناصر النخبة المفرنسة خاصة النخبة السياسية واتخذوها دعامة ودليل على شرعية مطالبهم خاصة في ما يتعلق بإدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي.<sup>2</sup>

لقد ساهم نشاط النخبة الجزائرية المفرنسة وإلى جانبهم الفرنسيين العاطفين على الأهالي المسلمين الجزائريين في انتشار النوادي في المناطق الداخلية من الجزائر، حيث أنشأ نادي المقلع سنة 1908 الذي شارك في إقامته معلمون من أصل فرنسي

<sup>1</sup>- Ibid, p :166.

<sup>2</sup>-Zoheir Ihaddaden, op.cit, p : 192.

ومجموعة من التلاميذ القداماء في المنطقة، و قد جاء في القانون الداخلي للنادي، بأن يتقن المنتسبون إليه اللغة الفرنسية، و من أهداف النادي الكشف عن أهمية التعليم و اكتساب العلوم، وكذلك اهتمامه بالقضايا الاجتماعية منها محاربة الإدمان على المسكرات وغيرها من السلوكات المنحرفة و المشينة، كما تأسس نادي آخر في منطقة القبائل بعين البيضاء ، و من أهداف النادي الحث على التعليم ومواجهة الانحرافات المترتبة عن تعاطي المسكرات، ويذكر أن تأسيس النوادي استمر في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث كانت تركز على أهداف التعليم، أهمية المدرسة والأخوة الفرنسية الإسلامية.<sup>1</sup>

وتشير المراجع التاريخية، أن تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية، كان بإيعاز من الإدارة الفرنسية ورغم ذلك لم يمنعها من مراقبتها، وهذا ما كان يجعل عناصر النخبة حذرة في إنشائها لهذه النوادي والجمعيات، إذ جعلوها ذات طابع ثقافي وحاولوا قدر الإمكان ألا تأخذ صبغة التجمعات السياسية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>- Gilbert Meynier, op.cit., p : 218.

<sup>2</sup>-Zoheir Ihaddaden, op.cit, p : 193

## الفصل الثاني

### المواقف من القضايا السياسية

- I – النخبة المفرنسة وقانون التجنيد الإجباري.
- II – مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من مسألة التجنس
  - 1- التجنس بموجب سناتوس كونسلت 14 جويلية 1865
  - 2- التجنس بموجب قانون 04 فيفري 1919
  - 3- التجنس من خلال مقترح مشروع بلوم – فيوليت
- III – مسألة التمثيل الانتخابي
  - 1- مطالب الشبان الجزائريين بحق التمثيل
  - 2- مسألة التمثيل الانتخابي عند المعلمين من أصل أهلي.
  - 3- النخبة السياسية المفرنسة (المنتخبون) وحق التمثيل الانتخابي
- IV – المواقف من المسألة الوطنية ووجود الأمة الجزائرية
  - 1- موقف الشبان الجزائريين.
  - 2- مواقف المعلمين من أصل أهلي
  - 3- مواقف النخبة السياسية (المنتخبون)

## I - النخبة المفرنسة والتجنيد الإجباري.

يعتبر مشروع التجنيد الإجباري؛ الذي أرادت السلطات الفرنسية تطبيقه على الأهالي (الجزائريين)، بمثابة المحك الذي ستظهر من خلاله النخبة المفرنسة، مدى قدرتها على مفاوضة فرنسا حول المسائل المتعلقة بالقضايا الأهلية، وتشير أحد الدراسات أن النخبة الفرنسية لم تبادر بالمطالبة السياسية إلا في سنة 1908، حين ردوا على مشروع ميسمي<sup>1</sup> Messimy.

وقد أبدت فئة عريضة من المستوطنين معارضتها لمشروع التجنيد الإجباري على الأهالي (الجزائريين)، واعتبره بعضهم خطرا عليهم في الجزائر المستعمرة، إذا ما تبعه- التجنيد الإجباري- منح حقوق للأهالي، وهذا ما دفع مورينو Morinaud الى وصف مشروع التجنيد الإجباري بالكارثي والخطير على مستقبل فرنسا خلال جلسة 14 أبريل 1908 للمندوبيات المالية فرع المستوطنين<sup>2</sup>.

وعن المعارضة التي أبدتها المستوطنون، ضد مشروع التجنيد الإجباري، ذكر بن علي فكار أنها بنيت على أسس خاطئة، لأنها ترفض أي تحسين لوضع الأهالي (الجزائريين) لأن تنفيذ المشروع، وقبول مطالب النخبة، سيضر بمصالح المستوطنين، وحول ذلك قال: « إن معارضة المستوطنين للتجنيد الإجباري هي قائمة على مفاهيم خاطئة، فهي ترفض أية مبادرة لتحسين أوضاع الأهالي، لأن تحقيق ذلك يكون من جراءه مضرة لمصالحهم، في حين كان يجب توفير نفس الفرص في الحياة بين كل القاطنين بالجزائر بتقسيم نفس الأعباء عليهم، وفسح المجالات العلمية والعملية أمامهم

<sup>1</sup> - قي برفيلبي، مرجع سابق، ص 138.

<sup>2</sup> - Les délégations financières algériennes, Assemblée plénière session 1908, Alger Imprimerie Administrative Victor Heintz 1908, pp: 73- 74.

دون تمييز، وكل ذلك ضمن إطار الدولة الفرنسية التي تحتويهم كلهم (...) وبعد هذا يمكن تجنيدهم»<sup>1</sup>.

وحسب ميسمي Messimy - صاحب مقترح التجنيد الإجباري - فقد وجد ثلاثة أنواع من العرائض، الفئة الأولى وهي المتعلقة بالذين تجاوزوا الواحد والعشرين سنة وتم تسجيلهم عن طريق الخطأ، أما الفئة الثانية فهي الراضة بتقديم أبنائهم للتجنيد، أما الفئة الثالثة وهي المهمة بالنسبة له، وتضم مستشارين بلديين لهم مستوى ثقافي ويقصد النخبة المتخرجة من المدارس الفرنسية، أبدوا قبولهم للتجنيد بمقابل تعويضات، وأن هذه العرائض التي قدمتها فئة النخبة لا يعنون بتعويضات لصالح المجندين في حد ذاتهم، وإنما لمستوى أعلى حيث تحدثت العرائض عن السياسة العامة لفرنسا تجاه الأهالي (الجزائريين)<sup>2</sup>.

لقد وجدت النخبة الجزائرية المفرنسة في تطبيق مشروع التجنيد الإجباري فرصة قد لا تعوض لأجل الحصول على حق المواطنة الفرنسية، لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم ناطقين باسم الأهالي (الجزائريين)، فقد سعوا إلى إقناع العامة، وقام هؤلاء -النخبة- إلى جانب الفرنسيين العاطفين على الأهالي سنة 1908 تجمعاً باسم 'المساواة في الحقوق والواجبات' في مدينة عين البيضاء، وفي مدينة عنابة حضرت عناصر من النخبة وحضر التجمع شباب معينون بالتجنيد - أين ألقى الصادق دندن كلمة، وقد بدا من خطابه مؤيدا للمشروع،: « إن الأهالي على استعداد للدفاع عن فرنسا في هذه المحنة، حتى

<sup>1</sup> - بلحاج ناصر، مواقف الجزائريين من التجنيد، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية بوزريعة 2004-2005. ، ص 48

<sup>2</sup> - A. Messimy, op.cit., pp: 25- 26.

تفي حقها من ضريبة الدم عليها أن تعطينا حقوقنا السياسية وأن تعطي للمجدد حق المواطنة»<sup>1</sup>.

وأثناء ذلك قام أحمد بوضربة، الحاج سعيد مختار، بن علي فكار، الدكتور بن التهامي بإرسال عريضة سنة 1908 إلى الوالي العام شارل جونار Charles Jonnart، طرحوا منح حق المواطنة مقابل التجنيد، وقام وفد آخر من الجزائر بقيادة عمر بوضربة في 1908/10/03 بتسليم عريضة متعلقة بالتجنيد مقابل الحصول على الحقوق السياسية، وقد سلمت العريضة إلى كلمنصو Clemenceau رئيس الوزراء الذي وعد الوفد بمجموعة من الإصلاحات.<sup>2</sup>

وفي ذات السياق، تذكر المصادر أنه برزت في الجهات الثلاث من العمالات الجزائرية، حركة انضمت إليها الطبقة المثقفة -النخبة- قدمت عدداً كبيراً من العرائض إلى غرفة البرلمان الفرنسي بباريس عبرت من خلالها أنها مستعدة لقبول ضريبة الدم مقابل تعويضات، كما طالب هؤلاء بإلغاء القوانين الاستثنائية التي يخضعون لها والتساوي في الضرائب، وتمثيل انتخابي قادر على الدفاع عنهم في المجالس، كما دعت العرائض إلى فسح المجال أمام النخبة المتعلمة - خريجة المدرسة الفرنسية- لتدافع عن المصالح الخاصة بالأهالي على عكس ما تميزت به النخبة التقليدية.<sup>3</sup>

وتضيف تقارير أخرى صادرة عن المصالح الاستعمارية، أن النخبة الجزائرية المفرنسة، قد أظهرت منذ إعلان التجنيد الإجباري حماساً كبيراً، وتشهد على ذلك قراءتهم الجرائد التي كانت تصدر في تلك الفترة، مما دل أن النخبة المفرنسة كانت ترى في

<sup>1</sup> - عائدة حباطي، التجنس وموقف الجزائريين منه 1919-1939، ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة 2003-2004 ص : 24.

<sup>2</sup> - ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص ص 47- 48.

<sup>3</sup> - Revue Indigène, n°74, juin 1912, p: 449.

التجنيد فرصة لتحقيق مكاسب، لذا قامت مصالح الحكومة العامة بتطبيق القرار - التجنيد الإجمالي - ويضيف التقرير أن النخبة -الشبان الجزائريين- حاولوا استغلال الفرصة للحصول على تعويضات وحقوق السياسية وخصوصاً على المواطنة الفرنسية، فحدث غليان سياسي مثله طرفان، الطرف المعارض، وقد شمل هذا الأخير فئتين، الفئة المعارضة من المستوطنين ، وفئة من الأهالي (الجزائريين) المسلمين الذين رأوا في تطبيق قرار التجنيد، عدم الالتزام بما تضمنته اتفاقية الاستسلام، التي أمضاه الداوي حسين مع ديورمون سنة 1830، أما الطرف الثاني متكون من فئتين الفئة الأولى وهم الفرنسيون الليبراليون الذين عملوا على تمرير المشروع، أما الفئة الثانية هي الفئة المتمثلة في النخبة المفرنسة -النخبة المتطورة- التي عملت على استغلال تمرير مشروع التجنيد الذي أصبح قرار ملزم بتجنيد الأهالي (الجزائريين) حيث شرعت في تشكيل الوفود وتقديم العرائض إلى السلطات الفرنسية<sup>1</sup>.

كما وجدت النخبة المفرنسة دعماً من لدن الجمهوريين الفرنسيين، فأنشأت جريدة الإسلام، التي ظهرت في خضم تلك الظروف السياسية، لأن الجمهوريين كانوا بحاجة إلى جريدة منسوبة للأهالي (الجزائريين)، تعمل على الترويج لتطبيق القانون، خاصة أن عناصر النخبة قد أظهرت موافقتها على المشروع، وقام الصادق دندن بنشر مقالاً في أحد أعداد الجريدة حول التجنيد الإجمالي، جاء فيه « لقد وقفنا منذ البداية لصالح مشروع ميسمي لأننا نعلم وندرك حقاً (...) ولضغوطات الدفاع عن الوطن أمام عدو يتحين الفرص للاعتداء على أراضيها، ففرنسا لا يمكنها أن تستغني عن استغلال احتياطها الكبير من الرجال الذين تضعهم إفريقيا الشمالية تحت تصرفها، لأجل سد النقص الذي يتزايد في تعداد قواتها بشكل خطير ». كما دعا إلى ضرورة تطبيق إصلاحات مقابل

<sup>1</sup> - العمري طاهر، العمري طاهر، النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع 1900-1940 أطروحة دكتوراه كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 2003-2004، ص: 241.

تنفيذ للتجنيد الإجباري من ضمنها: إلغاء القوانين الاستثنائية القمعية، الحق في الحصول على الحقوق المدنية، واعتبر مدة التجنيد المقررة بثلاث سنوات نوع من التمييز كما رفض المنحة المالية المقدمة للأهالي (الجزائريين) وقد اعتبر صادق دندن من غير المقبول أن يتمتع اليهودي بحق المواطنة ويؤدي سنتين من الخدمة العسكرية في حين يؤدي الجزائري ثلاث سنوات<sup>1</sup>.

وجاء في جريدة الراشيدي مقالاً بعنوان >> الشرط الخاص بالتجنيد، رسالة مفتوحة إلى وزير الحرب" ، ومما جاء فيه: « إن أبنائنا مستعدون لخدمة فرنسا، غير أنهم لا يخدمونها إلا بشرط واحد؛ أن تمنحوا لهم الحق في أن يكونوا فرنسيين مقابل السنوات الممضية تحت ظل العلم الفرنسي، إن الساعة مثيرة، فهم مستعدون ومعرضون لكل الإهانات (...) لا للخدمة العسكرية دون تعويض، إن كل إجراء ضد النزعة الشعبية خطير، فالتجنيد، الذين تريدون تطبيقه على حالته هو ضرب من الجنون <<<sup>2</sup>، وعبرت النخبة في مقال آخر في جريدة، الراشيدي، عن تأييدها لقرار التجنيد وأشارت أن النخبة والأهالي (الجزائريين) يريدون بصفة سوية الخضوع لضريبة الدم، ولكن في المقابل لهذه الخدمات فإن النخبة قدمت طلباً وحيداً تمثل في نيل حقوق المواطن الفرنسي<sup>3</sup>.

وكانت جماعة من المنتخبين عن الجزائر العاصمة في المجلس البلدي، قد أرسلت عريضة إلى الجهات المسؤولة بفرنسا منهم رئيس الجمهورية الفرنسية، رئيس الوزراء، وزير الداخلية وزير الحربية، إلى الغرفتين البرلمان ومجلس الشيوخ، إلى ألبان روزي Albin Rozet النائب عن البرلمان الفرنسي، وجاء في العريضة أن المنتخبين الناظرين باسم الأهالي (الجزائريين) مستاءون من فرض تطبيق قانون 03 فيفري 1912،

<sup>1</sup> - L'Islam, du 28 Avril 1912.

<sup>2</sup> - Le Rachidi, du 03 mai 1912.

<sup>3</sup> - Le Rachidi, du 18 mai 1912.

ويعتبرون قرارات القانون غير عادلة ولا ديمقراطية، لأنها لا تطبق إلا على فئة من الفقراء، ومهينة لأنها تخصص 260 فرنك، لأن من تتاديهم لخدمة فرنسا هم بهذا قد أصبحوا مرتزقة، ، وإنها غير عادلة لأنها تحدد الخدمة العسكرية بثلاث سنوات عوض سنتين، والتجنيد في سن ثمانية عشر وليس واحد وعشرين، وفي جملة واحدة اعتبرت العريضة قانون 03 فيفري 1912، لا يزيد الوضع إلا تعقيداً وقمعا للمسلمين<sup>1</sup>.

وقد توجه المنتخبون الأهالي (الجزائريون) إلى الحكومة الفرنسية والبرلمان يدعونهم إلى إلغاء قانون 03 فيفري 1912 وتعويضه بقانون حول التجنيد تعتمد فيه الحرية والعدالة والمساواة، وأن يضمن بموجبه إلغاء قانون الأنديجينا، وإلغاء المحاكم الخاصة، وتطبيق مبدأ المساواة في الضرائب وتوزيعاً عادلاً للميزانية، وتمثيل حقيقياً وكافياً للأهالي (الجزائريين) في المجالس الجزائرية الاستشارية والبرلمان، وأن يكون لكل مجند الحق في التمتع بالمواطنة الفرنسية بعد تسريحه.<sup>2</sup> يظهر من خلال العريضة أن المنتخبين- عناصر النخبة- قد نصبوا أنفسهم مدافعين عن الأهالي (الجزائريين) المسلمين، ونددوا بتنفيذ قرار التجنيد، دون أن يعلنوا معارضتهم الكلية له، وبذلك فقد أرادت هذه النخبة أن يضرب عصفورين بحجر واحد، أولاً أن تنصب نفسها متحدثة باسم الأهالي (الجزائريين) وهذا يعني سحب البساط من تحت النخبة التقليدية ومناقشتها، ثانياً أن تضغط على الإدارة الفرنسية التي كانت تعيش ظروفًا، وبالتالي تدفعها إلى تطبيق إصلاحات سياسية تستفيد منها النخبة المفرسة<sup>3</sup>.

كما استمرت هذه الفئة في تقديم العرائض إلى السلطات الفرنسية، إذ قدمت مجموعة من المستشارين البلديين، أعضاء غرفة التجارة من بجاية، عريضة نددوا من خلالها بالقرار الغير منتظر - قانون التجنيد الإجباري - جاء فيها: « مدة ثمانين عاماً

<sup>1</sup> - Revue Indigène, n°74, op.cit., p: 445.

<sup>2</sup> - Revue Indigène, n°74, op.cit., p: 446.

<sup>3</sup> - Gilbert Meynier, op. cit, p : 97

ونحن نعيش ضمن التقاليد الفرنسية، وكنا نظن أننا مؤهلين للاندماج ونحصل على حقوق تساوي أو ربما تفوق الأجانب الذين وفدوا مؤخراً والإسرائيليين الذين أدمجوا بشكل جماعي (...). نندد برفضنا وعدم رضانا على فرنسا ونطالب أن تكون خدمة إجبارية مطبقة دون تحفظ ودون تمييز على كل مواطني الجزائر بداية من سنة واحد وعشرين وليس ثمانية عشر (...). ورغبة منا أن نتقاسم جميع الأعباء، دفع الضرائب الدفاع عن الوطن، نحن واثقون بأن كرم فرنسا -الوطن الأم- ستمنحنا وتعطينا بالمقابل حصتنا من الحقوق العامة»<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق، ذهبت بعثة من عناصر من النخبة إلى باريس \* استقبلهم رئيس البرلمان، ومجلس الشيوخ، وبوانكاري Poincaré رئيس المجلس ووزير الداخلية ستيف Steegue، وميلران Millerand وزير الحربية، وكان رفقة البعثة كلاً من ألبان روزي Albin Rozet وميسمي Messimy وزير الحربية السابق، وميلفوي Milvoy وأعضاء آخرين من البرلمان، حيث تقدم أعضاء البعثة كمتحدثين عن الأهالي (الجزائريين) المسلمين<sup>2</sup>.

وقد اعتبرت اللجنة قانون التجنيد الإجباري، سببا في حدوث امتعاض لدى الأهالي (الجزائريين)، الذين يعتبرونه بمثابة حمل آخر أضيف إلى الأحمال الثقيلة التي تتقل كاهلهم، وقد طلبت اللجنة، أن ترافق هذا القانون الخاص بالتجنيد الإجباري، بعض

<sup>1</sup> - Revue Indigène, n°74, op.cit, p: 448.

\* - تكونت البعثة من: الدكتور بن تهامي مستشار بلدية الجزائر.

- مختار حاج سعيد محامي بقسنطينة.

- الدكتور حاج موسى مستشار بلدية قسنطينة.

- حاج عمار مستشار بلدي بجيجل.

- دجودي مستشار بلدية بسكرة.

- بن عثمان مستشار بلدية.

- بن ددونغ مستشار بلدية تلمسان.

- قارى علي من أعيان بلدية بونة.

<sup>2</sup> - Revue Indigène, n°74, op.cit - Ibid., p: 458.

الإصلاحات تعمل على تحسين ظروف وأوضاع الأهالي (الجزائريين)، كما أكدوا أنهم على استعداد لتأدية هذه النداء تجاه أم الوطن، ومن جهة أخرى دعوا إلى:

- 1 - تخفيض الخدمة العسكرية إلى عامين الأهالي (الجزائريين) الفرنسيين،
- 2 - الاستعداد يكون في سن الواحد والعشرين عوض ثمانية عشر سنة، لأن المجندين في هذا السن نموهم الجسماني غير مكتمل،
- 3 - إلغاء المنحة لأن العائلة الجزائرية ستكون فخورة بأن يخدم أبنائهم ضمن صفوف الجيش الفرنسي وبدون مقابل مادي<sup>1</sup>.

وإلى جانب ما قامت به هذه البعثة، كانت هناك مبادرة قد قام بها أحد العناصر أحمد بن رحال الذي قام ببعث رسالة إلى الإدارة الفرنسية يوم 24 ماي 1912 ذكر فيها عما يتحدث به الأهالي (الجزائريون) حيث جاء في رسالته: « إن ما تطلبونه منا غير عادل، لا نستطيع أن نقبل به، وإذا أردتم مخالفتنا سنقتل أبنائنا بأيدينا وسنقتل أنفسنا بجانب جثثهم، حقاً إننا لا نستطيع أن نهزم أمة قوية ولكن ليس هناك أية قوة في العالم بإمكانها أن تمنعنا من الانتحار»<sup>2</sup>.

وتذكر المصادر، أن أحمد بن رحال، قد سبق له أن أبدى رأيه حول مشروع ميسمي Messimy، لأول مرة في 02 جانفي 1908، حيث ذكر للجنة التي أوفدت إلى الجزائر للتحقيق بالمسألة بأن الإحاطة بهذا موضوع - حول التجنيد للأهالي - كان يجب التحضر له مسبقاً الأرضية، بالتحسين التدريجي لوضعية الجنود والضباط الأهالي من خلال السماح للبعض منهم خاصة المتفوقين للوصول إلى رتبة عقيد (...) وأن تمنح للمتقاعدين منهم بجزء من الوظائف المخصصة فقط للفرنسيين، وجعلهم مثل الفرنسيين»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid., p: 461.

<sup>2</sup> - Guy Pervillé, op. cit, p :98.

<sup>3</sup> - Revue Indigène, n°75, juillet 1912, pp: 524.

ويبدو أن بن رحال قد حاول أن يلفت الإدارة الفرنسية إلى صعوبة تنفيذ مشروع التجنيد الإجباري في ظل ظروف قاسية يعيشها الأهالي (الجزائريون)، ولتطبيق مثل هكذا مشروع يستوجب على الإدارة الفرنسية أن تطرح ما يقابله، وهذا ما عبر عنه من خلال ذهابه في بعثة إلى فرنسا ليقابل ممثلي السلطات الفرنسية لأجل إيجاد حلول لما أفرزه تطبيق قانون 03 فيفري 1912 على الأهالي (الجزائريين). وقد حاول بن رحال أن يقدم ثلاث اقتراحات وتمثلت الاقتراحات فيما يلي:

- 1 - إلغاء وسحب تطبيق قانون 03 فيفري 1912.
- 2 - أن تقدم تعويضات مقابل الحمل الجديد المفروض.
- 3 - أن يسمح للأهالي الراضين للتجنيد، بترك الجزائر بحرية.

وعن السفر الذي قام به بن رحال إلى باريس قال: « إننا أيقنا أنه من المستحيل ومن غير الممكن أن نحصل على الاقتراح الأول المتمثل في إلغاء قانون التجنيد الإجباري، ولهذا تخيلنا عن هذا البند، وتوافقنا - يقصد أعضاء ندرومة، الذين رافقوه إلى باريس - أن نمضي على العريضة التي تقدمت بها البعثة الأولى التي قادها الدكتور بن تامي، وقدم العريضة، واكتفينا بالطلب من فرنسا إما أن تنفذ وتمنح إصلاحات التي طرحتها العريضة أو أن يسمح لنا بالهجرة»<sup>1</sup>.

وعن تلك الزيارة التي قامت بها البعثة إلى باريس، تذكر المصادر، بأن أعضاءها قد صرحوا للجهات المسؤولة بأن الأهالي (الجزائريين) المسلمين مستعدون لأداء جميع الواجبات تجاه الوطن الأم فرنسا، لكنهم يثبتون بأن تقابل تطبيق العباء الجديد -الخدمة العسكرية- تحسين أوضاعه، كما دارت خلال اللقاءات محادثات كانت مع ألبان روزي Albin Rozet، ميسمي Messimy، ميلفوي Millivoy، وقد أفتح هؤلاء الساسة

<sup>1</sup> - Revue Indigène, n°75, juillet 1912, op.cit, p : 528.

>> : Raymand Poincaré بوانكار قال ريمون بوانكار Raymand Poincaré : >> يمكنكم العودة إلى بلدكم كونوا على يقين بأن فرنسا سترحب بما تعتبرونه مطالب شرعية، وما نعتبره نحن كتعويض توافقي للحمل الجديد الذي نفضه عليكم<sup>1</sup>.

وقد تناولت الصحافة الفرنسية (الباريسية) المطالب المقدمة من طرف الوفد الممثل للأهالي، وقام ضابط فرنسي سامي بكتابة مقال في جريدة "الراديكال" Le Radical يوم 09 جويلية 1912 قائلاً: « أردنا أن نفض على الأهالي ضريبة الدم، يعني نفس الواجبات العسكرية المفروضة على المواطنين الفرنسيين إنهم يطالبون بنفس الحقوق، لقد علمناهم خلال سنوات طويلة بأن الواجب له ما يقابله؛ وهو الحق هاهم يذكرونا به، لقد أخطأنا بإهمالنا هذا الإنذار<sup>2</sup>».

يبدو أن قبول عناصر النخبة الفرنسية لفكرة التجنيد الإجباري، قد ربطوها بشرط تمثل في تطبيق مبدأ المساواة التامة بين الأهالي (الجزائريين) المسلمين والمعمرين الأوروبيين في الحقوق والواجبات وإن موقفهم هذا الذي كان منطلقه مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية، كان يهدف إلى المطالبة بالمساواة في كل المجالات الأخرى ما دامت الجزائر أرضاً فرنسية وسكانها فرنسيين.

<sup>1</sup> - Jean Melia, Pour la représentation parlementaires des indigènes musulmans d'Algérie, paris XVI, p: 11.

<sup>2</sup> - Jean Melia, Pour la représentation parlementaires, op, cit., p: 12.

## II - مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من مسألة التجنس

تعتبر مسألة التجنس من القضايا الهامة التي ميزت فترة التواجد الفرنسي في الجزائر، تبدأ بتاريخ صدور قانون سناتوس كونسلت في 14 جويلية 1865 إلى إصلاحات 04 فيفري 1919، و كذلك ما تقدم به مشروع فيولت الذي عرض في أعقاب احتفالية الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، هذا المشروع الذي أصبح محل مجادلة سياسية في الجزائر بعد فوز الجبهة الشعبية بانتخابات التشريعية لشهر ماي 1936، لأنه طرح هو الآخر مسألة التجنس للأهالي الجزائريين، وطيلة هذه الفترة وجدت النخبة الجزائرية المفرنسة على اختلاف انتماءاتها سواء تلك المحسوبة على الشبان الجزائريين أو النواب المنتخبين والمعلمين من أصل أهلي يجادلون في مسألة التجنس.

### 1- التجنس بموجب سناتوس كونسلت 14 جويلية 1865 :

أدى هذا القانون إلى ظهور جدل في أوساط النخبة الجزائرية آنذاك من مؤيد ومعارض للتجنس ضمن الشروط التي يطرحها هذا القانون، ومن العناصر التي تعرضت إلى مسألة التجنس، إسماعيل حامد الذي ربط مسألة تحقيق التوافق بين الساكنة في

الجزائر - حسب رأيه- بمنح بعض الفئات من الأهالي المسلمين الجنسية الفرنسية، وأن يتمتع هؤلاء بحق المواطنة دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية، ودعا في ذات الوقت الجهات المسؤولة في الإدارة الفرنسية لفك اللبس الذي يحيط بالمسألة، بتعيين مختصين من الأهالي ( الجزائريين) المسلمين " قضاة مسلمون" و قضاة فرنسيون وأن يعمل الطرفان على إيجاد السبل التي تسهل عملية التجنس في وسط الأهالي المسلمين.<sup>1</sup>

وقد اقترح إسماعيل حامد في مسألة التجنس للأهالي، أن يكون ذلك على مستويين، المستوى الأول أن يحافظ الأهالي على قانون أحوالهم الشخصية بأن يصبح مُنتخبًا، وأن لا يكون مؤهل لان يُنتخبَ وألا يترقي في الوظائف السامية، أما المستوى الثاني بأن يتمتع الأهالي بكامل حقوق المواطن الفرنسي ولكن مع تخليه عن قانون الأحوال الشخصية وبموجب ذلك يصبح منتخب ويحق له أن يترشح وأن يرتقي في الوظائف السامية في الإدارة الفرنسية.<sup>2</sup>

وبالموازاة دعا إسماعيل حامد الجزائريين إلى التجنس معتبرا ذلك في مصلحتهم، واعتبر من مصلحة فرنسا العمل على تقريب هؤلاء الرعايا المسلمين لشمال إفريقيا، وهو واجب إنساني، واستشهد إسماعيل حامد باليهود الذين تأقلموا سياسيا مع الأمم دون أن يفقدوا معتقداتهم، فالمسلمون - حسب رأيه- يرغبون في أن تكون لهم جنسية فرنسية دون أن يفقدوا شخصيتهم، وبما أنه يوجد يهود مواطنون فرنسيون يجب أن يكون هناك من دون شك يوما ما مسلمون مواطنون فرنسيون.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ismail Hamet, la naturalisation des indigènes Algériens, in congres de l'Afrique du nord, tenu a paris du 06 au 10 octobre 1908, pp :382-383.

<sup>2</sup> - Ismail Hamet, les musulmans français du nord de l'Afrique, op,cit , p : 265.

<sup>3</sup> -Ismail Hamet, la naturalisation des indigènes Algériens, op. cit, p : 385.

وفي ذات السياق توجه بن علي فكار بدعوة السلطات الفرنسية إلى منح الحقوق السياسية للأهالي المسلمين التي يتمتع بها المستوطنون الفرنسيون، مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية، مؤكداً أنه لا يوجد أي نص تشريعي - قانون - يتعارض مع ذلك، خاصة أن أهالي الهند والسنغال لهم الحق في انتخاب ممثليهم دون التخلي عن أحوالهم الشخصية.<sup>1</sup>

يظهر أن الاستجابة لما طرحه مشروع سناتوس كونسلت، تمثل في إقبال عدد ضئيل من عناصر النخبة المفرنسة على التجنس، إذ اعتبرت تلك المبادرات في التجنس، أنها لا تعدو في كونها خطوة لأجل مناصب وظيفية.<sup>2</sup> وهذا ما يؤكد علي مراد، بأن النزعة النفعية قد وسمت المرحلة الكبرى الأولى للتجنس لدى الأهالي المسلمين، فخلال نصف قرن 1865 إلى 1914 لم تلتفت الجنسية الفرنسية سوى اهتمام عدد محدود من العساكر الذين يطمحون إلى القيام بمسار مهني عال في الجيش الفرنسي.<sup>3</sup>

وما يثبت إقبال النخبة الجزائرية المفرنسة على التجنس بالجنسية الفرنسية؛ ما كان إلا لأجل التدرج في الوظائف التي كانت تمنح لغير الجزائريين الأهالي نستخلصه من التساؤل الذي طرحه الشريف بن حبيلس عن مدى جدوى الشهادات التي يحصل عليها الشبان الجزائريين خريجو المدارس الفرنسية، إذا كان في الوطن الفرنسي والأرض الجزائرية التي هي أرضهم يفضل عليهم الأجانب.<sup>4</sup>

## 2- التجنس من خلال قانون 04 فيفري 1919:

<sup>1</sup>- Ben Ali fekkar, la représentation des musulmans Algériens, in revue du monde musulman, volume VII, janvier-février 1909, numéro I,II, pp : 21-22.

<sup>2</sup>- Victor Démontes, le peuple algérien essai de démographie, Alger, imprimerie Algérienne 1906, p :550.

<sup>3</sup> علي مراد، مرجع سابق، ص: 492.

<sup>4</sup> Cherif Benhabiles, op,cit, p : 111.

لما هدأت الحرب العالمية الأولى، أطلت الإدارة الفرنسية على الأهالي الجزائريين المسلمين بمشروع إصلاح، أقل ما قيل عنه أنه؛ كان مخيباً لأمال النخبة الجزائرية التي عاقت آمال كبيرة بعد أن قبلت بالتجنيد الإجباري والمشاركة في الحرب إذ توقعت أن تفرج السلطات الفرنسية على مشروع إصلاح يوضع حداً لمشكل الأهالي المسلمين الجزائريين. وبالرغم من تلك الخيبة، حاولت عناصر النخبة المفرنسة اغتنام هذا المشروع الإصلاحى للدخول ضمن العائلة الفرنسية وتحقيق الاندماج، فأخذت تتناول القضايا التي طرحت في قانون 04 فيفري 1919، خاصة ما تعلق بمسألة التجنس، مما أدى إلى بروز جدل سياسي استعملت خلاله النخبة المفرنسة منابرها الإعلامية. وأكبر جدل بين عناصر النخبة المفرنسة حول مسألة التجنس، وقع خلال انتخابات 1919 حيث انقسمت النخبة المفرنسة على نفسها إلى تيارين متنازعين، تيار ليبرالي بزعامة الدكتور بن التهامي ، والتيار الثاني بزعامة الأمير خالد.<sup>1</sup>

وعن ذلك الجدل الذي وقع بين التيارين الليبرالي والمحافظة، قد تحدث عنه توفيق المدني في مذكراته، قائلاً: >> طريقان قد فتحا اليوم في وجه الجزائر الفتاة- الشبان الجزائريين- و على رأس كل الطريقين جماعة ترغب الناس سلوك ذلك الطريق (...). أما الطريق الأول فهو طريق التجنس (...). و الدخول في جنسية جديدة وهي جنسية العنصر الغالب والاندماج فيها وقبول ما يتبع ذلك التجنس والاندماج (...). ودعاة هذا الطرق يبثون دعوتهم بجد ونشاط يكتبون ويخطبون وينشرون الصحف والمجلات باللغة الفرنسية يريدون أن يؤثروا على الطبقات المتعلمة في المدارس الفرنسية والمتشعبة بالثقافة الفرنسية، أما الطريق الثاني فهو طريق المحافظة على الذاتية

<sup>1</sup> - Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit, p : 239

الجزائرية (...) ولهذا الفريق أنصاره ودعاته حتى بين الطبقة المتعلمة في المدارس الفرنسية.<sup>1</sup>

وفي خضم ذلك الظرف، كانت فئة أخرى من النخبة الجزائرية المفرنسة، المعروفة باسم جمعية المعلمين من أصل أهلي التي ظهرت في العشرينيات من القرن العشرين، قد فتحت صفحات مجلتها " صوت المستضعفين " للتعبير عن مسألة التجنس باعتبارها قضية جوهرية وتهم جميع عناصر النخبة التي تكونت في المدارس الفرنسية، ودخلت مجال الجدل القائم حول مسألة التجنس، وهذا ما عبرت عنه مجلة صوت المستضعفين في أحد أعدادها، قائلة: >> إن المسألة المتعلقة بتجنس لأهالي، قضية لم تولى لها الأهمية القصوى وأن الصحافة الأهلية لم تهتم بها للأسف (...). إن قضية حصول النخبة على الحقوق المدنية والسياسية تبقى مطروحة ومن مصلحة الجميع، أن نجد حلا في أقرب وقت ممكن << وحتى تحيط المجلة بالمسألة وتقف على موقف النخبة الجزائرية- خريجة المدرسة الفرنسية- وموقف الفرنسيين، أعلنت المجلة فتح صفحاتها لكل أصحاب الإرادة الطيبة من الأوروبيين والمسلمين لإيجاد الحل الكفيل لإحداث تقارب بين الأطراف التي تتنازع المسألة.<sup>2</sup>

لقد كانت الغالبية من عناصر النخبة المفرنسة المنتمية إلى جمعية المعلمين من أصل أهلي معارضة للتجنس ضمن إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، وقد عبر عن هذا الموقف المحامي قبايلي أحمد، مؤكدا أن الموقف الداعي إلى التجنس ضمن المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، إنما دعواته من الذين تكونوا في المدارس الفرنسية- العربية، وأن تعليم هؤلاء محدود مما جعلهم لا يفقهون ولا يفهمون العبقورية الفرنسية، وبالمقابل يشير صاحب المقال بأن الفئة الأكثر استعدادا لقبول التجنس مع التخلي عن الأحوال

<sup>1</sup> أحمد توفيق المدني، حياة كفاح منكرات الجزء الثاني 1925-1954، ص 160.

<sup>2</sup> La voix des humbles, n° : 54, novembre 1927, p : 07.

الشخصية الإسلامية هي فئة النخبة المفرنسة، واعتبر المحامي أحمد قبايلي عملية التجنس في صفوف هؤلاء هي فقط للوصول إلى المراتب العليا، وأن إقبالهم على التجنس لا يضر ولا يضايق الدين في شيء.<sup>1</sup>

لقد دافع المعلمون من أصل أهلي عن التجنس باعتباره السبيل الوحيد للتحرر، وظلت المسألة مثلاً أعلى لغالبيتهم، وأكد الكثير منهم في مقالاتهم أن الجنسية الفرنسية اكتسبها الأهالي من اليوم الذي تم فيه إلحاق الجزائر بفرنسا. وأعرب هؤلاء المعلمون بلبن الحق في المواطنة الفرنسية، لم يكن فقط نتيجة لإلحاق الجزائر بفرنسا فحسب، بل نتيجة لتطبيق نصوص القانون الدولي الذي لا يمكن معارضته.<sup>2</sup>

لقد طالب المعلمون من أصل أهلي بالجنسية الفرنسية وفق ما ينص عليه القانون الدولي، وكانوا يرون في عملية التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية، أنها تتوافق مع المصالح العليا لفرنسا ومصالح الأهالي المسلمين، وقد أوضح رابح زناتي أن مصطلح التجنس غير ملائم، لأن الأهالي الجزائريين فرنسيين منذ عام 1865 وفق ما ورد في نصوص سناتوس كونسلت، ودولياً بموجب القانون الدولي هم فرنسيون منذ 1830، وأضاف زناتي أن مسألة التجنس هي غير مطروحة بالنسبة للأهالي (الجزائريين) المسلمين، وأن التجنس يطرح على المالطيين والأسبان وهذا أمر طبيعي بالنسبة لهم، وواجب عليهم لكي يصبحوا فرنسيين، ولكن أن يعمد فرضه على الأهالي الجزائريين فهذا أمر غريب، واعتبر الحديث عن مسألة تجنس الأهالي الجزائريين ما يعنى به إلا الحصول على الحقوق السياسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ibid, p p : 09-10

<sup>2</sup> محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزء الأول، مرجع سابق، ص 272.

<sup>3</sup> La voix des humbles, n° :54, novembre 1927, op, cit, p :11.

وكان رابح زناتي من العناصر المؤيدة للتجنس الفردي الذي أقره قانون 04 فيفري 1919، إذ حث نظراءه إلى اختياره، لأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الارتقاء إلى العائلة الفرنسية، وكان يعتبر استحالة التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية.<sup>1</sup> و للتأكيد على الرفض لهذا النوع من التجنس ، ورد في مجلة صوت المستضعفين مقالا، أوضح صاحبه، أن المعلمين من أصل أهلي يرفضون فكرة التجنس الجماعي على شكل ما وقع مع اليهود بموجب مرسوم كريمو، لأن نخبة المعلمين الأهالي ترى هذا التجنس ليس في صالح فرنسا ولا في صالح النخبة المفرنسة المتخرجة من المدارس الفرنسية، لأن الأهالي (الجزائريين)، لم ينضجوا بعد لمثل هكذا إصلاح، لأن عامة الناس تحت سيطرة المرابطين ورجال الزوايا، وبالتالي يمكن أن يتأثروا بأي أيديولوجية، ويمكن أن توجهها لأغراض تخدمها، ودعا صاحب المقال السلطات الفرنسية إلى تجنيس النخبة المثقفة المتطورة- النخبة المفرنسة- وأن تعمل على تشجيعهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية والاحتكام إلى القانون المدني الفرنسي معتبرا الاحتفاظ بالأحوال الشخصية أمرا معقدا للقانون الفرنسي، وتطبيقه سيزيد من الهوة بين الأهالي المسلمين والفرنسيين، وتهديدا للوحدة الوطنية.<sup>2</sup>

كما جاء في مجلة صوت المستضعفين مقالا لأحد المحسوبين على النخبة الجزائرية المفرنسة وهو العقيد شريف قاضي، الذي حاول هو الآخر أن يبدي رأيه حول مسألة التجنس، وقدم اقتراحات اعتبرها حولا يمكن أن تحقق النهوض للمسلمين وهي - في نظره- إصلاحات ممكنة ولا تتعارض مع الدين في شيء ولا ينفيتها، وهي خاصة بمسألة الأحوال الشخصية، وأشار شريف قاضي بأن العائق الوحيد أمام التجنس ليس الدين، وإنما قانون الأحوال الشخصية المستوحى من المذهب المالكي، الذي لا يستجيب

<sup>1</sup> قي برفيلهي، مرجع سابق، ص : 144.

<sup>2</sup> La voix des humbles, n°54, novembre 1927, pp : 14-15.

للتطورات الحاصلة في الحياة الحديثة التي نعيشها، لذلك يرى شريف وجوب تغييره، لأن القوانين الاجتماعية كلها قابلة للتغيير، معللا ذلك بعدم توافق قانون الأحوال الشخصية مع التطور، فعلى المسلمين الجزائريين - حسب رأي شريف قاضي- أن يتبعوا في التغيير الذي تبنته تركيا المسلمة الحديثة، وما تبناه الشعب الأفغاني المتكون من الفرس والمسلمين.<sup>1</sup>

لقد حاول شريف قاضي أن يبين عدم تعارض الدين الإسلامي مع عملية التجنس قائلا : >> إن التجنس لا يؤدي بصاحبه إلى تغيير شريعته الدينية الإسلامية؛ لأن القانون الفرنسي لا يجبر أحدا على تغيير دينه ولا يجبره على اعتناق ديانة أخرى، ولكن ما يطلبه القانون، هو احترام أحكامه التي تؤهله إلى حياة متحضرة، فالمواطن الفرنسي حر في إتباع أية ديانة شاء وله الحرية في اختيار وجهته السياسية << كما حدد شريف قاضي - حسب رأيه- شروطا لأجل الحصول على الجنسية الفرنسية وهي بسيطة، ولكن حددها في نقطتين أساسيتين لا طالما تحدثت عنها أطراف من الفرنسيين معارضين للتجنس واعتبروها عائق أمام اندماج الأهالي في العائلة الفرنسية، وتمثلت النقطتين في :

1 - التخلي عن الأحوال الشخصية الحالية لعدم صلاحيتها ومواكبتها للتطور.

2 - التخلي عن نظام تعدد الزوجات.<sup>2</sup>

ويذكر شريف قاضي، أنه يمكن أن يترك للمسلم أمر الاحتكام إلى القانون الناتج عن القرآن، و أن يعتبر في ذات الوقت فرنسيا، و لكن بشرط أن يعترف البرلمان الأساس

<sup>1</sup> -La voix des humbles, n° :60, mai /1928, pp :09-10.

<sup>2</sup> - La voix indigène, du 27/ novembre/ 1929.

للأحوال الشخصية هو قانون فرنسي و بأنه يمكن تطبيقه على كل مواطن فرنسي يصرح أن دينه هو الإسلام.<sup>1</sup>

إن ما جاء به قانون 04 فيفري 1919 في شقه الخاص باكتساب الجنسية الفرنسية، لم يجلب إليه الأهالي المسلمين الجزائريين، حيث ظلت نسبة التجنس ضئيلة، إذ كانت العملية مقتصرة في بعض الفئات من النخبة المفرنسة، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات بأن مصير قانون فبراير 1919 قد عرف نفس مصير قانون سناتوس كونسلت، لأنه طرح مسألة التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.<sup>2</sup>

وقد أكد مكاسي قدور، أحد عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة من فئة المعلمين من أصل أهلي أن خلال واحد و خمسون سنة من 1865 إلى 1916 لم تسجل إلا حوالي ألف وسبعمائة وتسعة وعشرون عملية تجنس أي بمعدل أربعة وثلاثين متجنس خلال السنة الواحدة، وبعد أن صدرت إصلاحات 04 فيفري 1919، تذكر الإحصائيات بأنها سجلت من 1919 إلى 1925 فقط خمسمائة وخمسة وثمانون عملية تجنس بحوالي خمس وثمانين حالة في السنة الواحدة، وقد استنتج مكاسي قدور أن التجنس الفردي الذي دعا إليه قانون 1919 قد فشل لأنه يتعارض مع قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.<sup>3</sup>

### 3- التجنس من خلال مقترح مشروع بلوم - فيولت :

حاولت شخصيات سياسية فرنسية طرح مشاريع إصلاحية تعمل على تحقيق اندماج الأهالي الجزائريين في العائلة الفرنسية، لتقليل من عزوف الجزائريين على قبول

<sup>1</sup> طاهر عمري، مرجع سابق، ص 235.

<sup>2</sup>- Cairn info, Patrick Weil, le statut des musulmans en Algérie coloniale, une nationalité française dénaturée Asso. Française pour l'Histoire de la Justice | Histoire de la justice 2005/1 - N° 16, p : 106

<sup>3</sup> Kaddour Mekaci, la faillite de la naturalisation individuelle en Algérie et l'octroi des droits politiques aux musulmans dans le statut personnel, imprimerie de l'Ain sefra Mostaganem, 1936, p :

التجنس، الذي يطرحه قانون 04 فيفري 1919، ومن المحاولات المطروحة تلك التي قدمها موريس فيوليت في أعقاب احتفالية 1930، وبظهور المشروع برز جدل سياسي خاص بمسألة التجنس وفق ما يطرحه المشروع، حيث تجدد الجدل بين أنصار التجنس الفردي مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية والمعادين لهذا التجنس من المستوطنين من جهة، ومن جهة أخرى أنصار المحافظة على الأحوال الشخصية.

وقد مثلت النخبة المفرنسة المنتمية إلى فدراليات المنتخبين للمقاطعات الثلاث " قسنطينة، الجزائر، وهران" التيار الذي فضل التجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، مما جعلها تبرز خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى 1939، وبدا فيها دور قيادات فدرالية المنتخبين لقسنطينة بشكل واضح من خلال الشخصيتين البارزتين الدكتور الصالح بن جلول، والصيدلي عباس فرحات إلى جانب قيادات أخرى.

وحاول عباس فرحات، أن يثبت أن التجنس الفردي الذي أيده عناصر من النخبة المفرنسة المنتمية إلى جمعية المعلمين وغيرهم، إنما هم يستصدرون وثيقة إدارية هي في الأصل تنطبق عليهم بنصوص تاريخية وقانونية، غير أن الاستعمار لا يعترف لهم بذلك، وتساءل عباس فرحات، كيف يكون هذا التجنس؟ إذ قال: >> الجزائر فرنسية ونحن فرنسيون مع احتفاظنا بقانون الأحوال الشخصية الذي يتلخص في الزواج والميراث، أما الباقي فالقانون الفرنسي ينطبق على الأهالي الجزائريين، حيث حل محل التشريع الفرنسي القوانين التجارية والقوانين الاجتماعية والقوانين المالية، والقضائية والقوانين العسكرية وغيرها<<<sup>1</sup>، كان فرحات عباس يعتبر التجنس غير منافي للشريعة الإسلامية، حيث ضرب في ذلك مثالا عن اليابان التي أصبحت قوة اقتصادية وعرفت تطورا في الحضارة المادية، لكن بالمقابل حافظ اليابانيون على الجانب الآخر للشخصية اليابانية من العادات والتقاليد، وقد خلص عباس فرحات من هذا الطرح بأن مقومات شعب

<sup>1</sup> - فرحات عباس، الشاب الجزائري، مرجع سابق، ص ص 116-117.

ما تتوافق مع الحضارة، ومعناه أن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية تتوافق مع الحضارة الفرنسية، ويمكن تحقيق اندماج الشعب الجزائري في المدنية الفرنسية.<sup>1</sup>

وهذه القناعة لدى عباس فرحات بعدم وجود تعارض بين الدين والتجنس، جعلته يقول >> إنه لشيء مثالي لو تصبح فرنسا بالملايين الستة من الجزائريين القوة الإسلامية الأولى في الوقت التي هي فيه قوة مسيحية، هذا ليس بالمستحيل من حيث لا يوجد في قرأنا - كتابنا المقدس - ما يمنع جزائريا مسلما أن يكون من حيث جنسيته فرنسيا (...). ليس هناك شيء إلا الاستعمار نفسه<<<sup>2</sup> بالنسبة لعباس فرحات ، التجنس الفردي الذي ينص عليه قانون 04 فيفري 1919 إنما هو عامل يكرس التفرقة بين الأهالي الجزائريين، ويشكل طبقة من المتجنسين، وتساءل عن الدافع الذي يجعل الجزائريين يقبلون على التجنس، هل لأجل أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية ويفلت من القوانين الخاصة؟ والواضح من هذا الموقف الذي أبداه عباس فرحات، كان فيه إحياء إلى أنه كان يحبذ أن يكون هناك قرار فرنسي شبيه لقرار كريميو الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود.<sup>3</sup>

و يتضح موقف عباس فرحات المؤيد للتجنس مع المحافظة على الأحوال الشخصية من خلال تنديده بما قاله أبو ال قير، فرد عليه : >> غير أن الموقف الأكثر استعلاء إنما هو موقف الاسرائيليين الذي لا أحد فكر أن يلومهم أو يحسدهم على وضعيتهم التي هم أهلا لها سواء اكتسبوها بمرسوم أو نتيجة لما يتميزون به من قوة العمل، و لكن أن يستعملوا هذه الوضعية لكي يمنعوا أو يعرقلوا تطورنا، فهذا الذي يصبح غير قابل لان نتسامح معه<< وقد رد عباس فرحات على أبو القير بما فيه الدليل

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 158.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 161.

<sup>3</sup> L'effort Algérien, n° :363 du 14-juin-1935, p :03

على أحقية الأهالي الجزائريين حول مطالبهم المشروعة : >> إن الاقتراح الذي طرحه أبو القير على الأهالي الجزائريين سبق أن طرح على اليهود ما بين 1863-1871 وأنه لم يعط شيئاً، وها هو أبو القير يعاود طرحه على الجزائريين<sup>1</sup>

لم يكن أبو القير، الوحيد ممن كانوا يثيرون قضية التخلي عن الأحوال الشخصية كشرط لتحقيق الاندماج للأهالي (الجزائريين) المسلمين، فقد رد مستشار فرنسي لبلدية الجزائر على شكيك وغيره من عناصر النخبة المنتمية لنواب فيدرالية المنتخبين المسلمين، قائلاً له: >> إذا أردتم الاندماج بشكل نهائي عليكم أن تتبنوا قانوننا المدني<<

2

ويتحدث مكاسي قدور في كتابه، أن ما تثيره بعض الأطراف من المستوطنين وبعض السياسيين الفرنسيين حول مسألة التجنس، أنهم يعلمون أن الإقبال عليها شبه مستحيل، إذ يردد المعارضون >> إذا كنتم تريدون الحقوق السياسية ما عليكم إلا التجنس<< ويقصد بهذه العبارة التجنس في إطار ما أقره قانون 04 فيفري 1919 ويضيف مكاسي أن هذه العبارة قد أعاد طرحها مارسيل روني يوم 22 مارس 1935 أمام مجلس الشيوخ، قوله أن مطالبة الأهالي بالفرنسية ممكن أن تتحقق ، وعلق مكاسي قائلاً >> أن الحقيقة هي غير ذلك، لأن المستوطنين الأوروبيين يستعملون هذه الحجة ويعملون على دفع الأهالي إلى التخلي أحوالهم الشخصية، الذي هو أعز ما لديهم << بمعنى أن موقف المعارضين للتجنس في إطار المحافظة على الأحوال الشخصية، إنما دعوتهم إلى التجنس الفردي، ما هو إلا ذريعة؛ لأنهم يعلمون أن المطالبة بها ستكون شبه منعدمة، وإن أقبل بعضهم على طلبها فإن الإدارة الفرنسية ستعمل على رفضها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - فرحات عباس، الشاب الجزائري، مرجع سابق، ص : 148.

<sup>2</sup> - Mahfoud kaddache, la vie politique à Alger de 1919 à 1939, SNED, Alger 1970, p : 147.

<sup>3</sup> - Kaddour Mekaci, Op, cit, p : 09.

وفي تحليله لمعضلة التجنس، دعا مكاسي السلطات الفرنسية بضرورة البحث عن الطريقة الكفيلة التي لا تمس قانون الأحوال الشخصية الإسلامية في شيء، وأن تراجع القوانين والتشريعات التي تسير عملية التجنس، واستشهد في ذلك بما قامت به روسيا، النمسا، هنغاريا، البوسنة و الهرسك ، وحتى فيما تقوم به فرنسا في السنغال والهند.<sup>1</sup>

في السياق ذاته يشير محمد العزيز كسوس، أن القانون الفرنسي قد أوضح في مادته السابعة، أن ممارسة الحقوق المدنية هي منفصلة عن ممارسة الحقوق السياسية " ويضيف أيضا : >> أن فرنسا من الناحية التاريخية هي التي بادرت باحتلال الجزائر، وأن إلحاقها بفرنسا، ينتج عنه منح الجنسية الفرنسية للسكان الأصليين، ولا يفرض عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية لأجل الحصول على المواطنة الفرنسية (...).

فالأجنبي الوافد على الجزائر مطالب بالتخلي عن تقاليد عاداته لأن لا أحد أرغمه على تغيير موطنه، ولكن السكان الأصليين الذين هم في وطنهم، لا يطلب منهم التخلي عن عاداتهم و تقاليدهم، بل يجب أن يترك لهم مكان، ويجب أن يعاملوا على قدر المساواة مع الآخرين<< من هذا الطرح، حاول كسوس الرد على المناوئين في اكتساب المواطنة الفرنسية، بأن مواقفهم إنما هي ناجمة عن معارضتهم المتشددة، ولا يرغبون في ارتقاء الأهالي إلى درجة المواطن الفرنسي بحجة تمسكهم- الأهالي- بقانون الأحوال الشخصية.

2

وقد حث محمد العزيز كسوس فرنسا بضرورة إيجاد الكيفية التي تمكنها من حل المعضلة، فالأجنبي الذي يأتي بمحض إرادته إلى الجزائر ويريد الاستقرار والاندماج عليه أن يتخلى عن عاداته وقوانينه، بينما استقرار الأهالي المسلمين في هذا الوطن هو منذ

<sup>1</sup> - Ibid, p : 28.

<sup>2</sup> - Mohamed Al Aziz Kessous, La vérité sur le malaise Algérien, Bone « Algérie » 1935, p :38.

الأزل، لا يمكنهم أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية، وعلى فرنسا أن تدمج الأهالي المسلمين، بقوله : >> لا يمكننا أن نتخلى عن أحوالنا الشخصية كونه لا يتناسب مع حكمانا- يقصد الفرنسيين المعارضين لتجنس الجزائريين- يجب أن يأخذونا كما نحن عليه، أو يتركونا على ما نحن عليه.<< ووصف كسوس مطالبة الأهالي المسلمين بالتخلي عن الأحوال الشخصية بالأمر التعسفي، موضحا أن التمسك بهذا القانون لا يمكنه أن يضايق أي أحد، ولا يعطي أية أفضلية لأي أحد عن أي كان<sup>1</sup>.

وقد أبدت النخبة الفرنسية من المنتخبين للفدراليات الثلاث تأييدها لمشروع فيوليت، لأنه يطرح المواطنة الفرنسية لفئة من الأهالي مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية باعتباره يمثل الرابط الذي يبقى على العلاقة قائمة بين النخبة والأهالي المسلمين الجزائريين، وقد وقف على ذلك لقروسيار من خلال جولته التي قام بها في الجزائر والنقائه بزمرة من عناصر النخبة الجزائرية الفرنسية التي كانت تتشط في مختلف الجمعيات والفدراليات، وقد استمع لقروسيار إلى تصريحات واعترافات أدلوت شخصيات محسوبة عن النخبة الفرنسية، التي أبدت تأييدها للمواطنة الفرنسية ولكن في إطار المحافظة على قانون الأحوال الشخصية، معتبرة إياه رابطة أخلاقية التي تربطهم مع عامة الأهالي المسلمين<sup>2</sup>.

وهذا ما صرح به الدكتور الصالح بن جلول : >> سنكون فرنسيين، ولكن لن نتخلى أبدا عن ديننا، و لا عن قانون أحوالنا الشخصية << و كذلك ما عبر عنه شكيكن لممثل لجنة التحقيق لقروسيار، عن ارتباطه بقانون الأحوال الشخصية، حيث قال له : >>

<sup>1</sup> - Ibid, p : 40.

<sup>2</sup> -Sakina Drihem, des élites Algériennes dans l'impasse : la fédération des élus musulmans du département de Constantine (1930-1939) mémoire de DEA , Monde Arabe, université de Aix -en-Provence Marseille I, 1999-2000, p : 83

لن أتخلى عن أحوالي الشخصية الإسلامية حتى لا ينظر إلي أنني مرتد و كافر. <<<sup>1</sup> من هذا تظهر دوافع تأييد النخبة الجزائرية المفرنسة لمشروع بلوم - فيولت لأنهم وجدوا فيه تحقيق رغبتهم في التجنس مع المحافظة على أحوالهم الشخصية مع علمهم أنه يمنح صفة المواطنة الفرنسية لفئة محدودة من الأهالي الجزائريين.

### III - : مسألة التمثيل الانتخابي.

#### 1- مطالبة الشبان الجزائريين بالتمثيل الانتخابي

أولت النخبة الجزائرية المفرنسة في حركتها المطالبة تجاه السلطات السياسية، اهتماما كبيرا بمسألة التمثيل الانتخابي، لما كانت تمثله من أهمية باعتبارها أحد الحلول للمشاكل التي يعاني منها الجزائريون. وقد بدأ الاهتمام بمسألة التمثيل الانتخابي منذ أوائل القرن التاسع عشر، حين جاء الحديث عن مسألة التمثيل في المجالس الانتخابية المحلية، وعبر عن هذا الدكتور الطيب مرسلي بقوله: >> الأهالي ليس لهم نفوذ وهم ليسوا

<sup>1</sup> - Ibid., p : 85.

بناخبين، فلا يستشارون حتى في الإجراءات والأمور التي تخصهم، فأصدقائنا اليهود كانوا في نفس الوضع الذي نحن عليه قبل مرسوم كريميو، ولكن الآن هم مواطنون فرنسيون يصوتون مثل الآخرين (...). أنهم يحملون بطاقة الاقتراع التي هي سلاح رهيب، ولكنه سلاح سلمي، وإلى جانبهم الأهالي سادة البلاد السابقين، أولئك الذين يكدون من أجل رخاء المستعمرة هؤلاء الذين كان من المفروض أن تقرأ لهم حساب وبكل جدارة، ما هو شأنهم، لا شيء! <<. إن هذا التعبير لقد كشف مرسلي الطيب عن نظرة النخبة المفرنسة إلى مسألة الانتخاب والتمثيل في المجالس الانتخابية على اختلافها<sup>1</sup>، كما أدلى مرسلي بموقفه الصريح من مسألة التمثيل الانتخابي: « إنه من الواجب أن تعطى للأهالي بعض الحقوق، لأنه لا يمكن أن يكون عليهم فقط الواجبات دون أي مقابل». وكان هذا الطرح بمثابة التنبية الموجه إلى الإدارة الفرنسية من لدن متقف لعلها تعمل على إيجاد حل للقضية.<sup>2</sup>

وبحلول القرن العشرين بدأت النخبة المفرنسة تطرح القضية باعتبار المسألة تستدعي اهتماماً، وقد قامت مجموعة من المثقفين -عناصر من النخبة- بتقديم عريضة إلى السلطات الفرنسية سنة 1901 تدعو من خلالها إلى توسيع حق انتخاب مستشاري البلديات ورئيس البلدية والمستشارين العامين، وأن تمنح هذه الحقوق إلى كافة الناس وليس فقط الفرنسيين<sup>3</sup>، كما طرح إسماعيل حامد مسألة التمثيل في المجالس الانتخابية مطالباً السلطات الفرنسية بمنح الأهالي المسلمين تمثيلاً في المجالس المنتخبة (مجالس

<sup>1</sup> - جمال فنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 207.

<sup>2</sup> - Zineb Ali Ben Ali, Le discours de l'essai de la langue française en Algérie, mises en crises et possibles devenir, 1833- 1962, Vol.2, thèse présentée sous la direction de Madame la professeur Auriée Roche, 1997-1998, université de Aix-en-Provence Marseille, p: 1031.

<sup>3</sup> - Charles Robert Ageron, Les musulmans algériens, op.cit., p: 1031.

البلدية، المجالس العامة، والمجلس الأعلى والمندوبيات المالية) وكذلك الحق في انتخاب ممثلين لهم في مجلس الشيوخ والبرلمان، مثل ما يتمتع به سكان المارتينيك، ومقاطعات الهند<sup>1</sup>.

وقد برزت مسألة التمثيل الانتخابي بشكل واضح مع ظهور ما سمي آنذاك سنة 1908 بمشروع ميسي مي Messimy القاضي بطرح مشروع تجنيد الأهالي بصفة إجبارية، حينه طالبت النخبة المفرنسة بالحقوق السياسية، إذ عبر عن ذلك بن علي فكار مؤكداً أن مسألة منح الأهالي (الجزائريين) الحقوق السياسية، التي يتمتع بها الفرنسيون، قد حانت الساعة للحديث عنها، فلا بد - حسب رأيه - من توسيع الحقوق السياسية للأهالي مقارنة بما يتحملونه من أعباء<sup>2</sup>.

وحاول بن علي فكار أن يدحض الادعاءات التي كانت تصدرها العناصر المتطرفة من المستوطنين، الذين كانوا يرفضون الإصلاحات السياسية بفعل أحكامهم المسبقة على الأهالي (الجزائريين) بأنهم يجهلون كل ما يتعلق بالحق المدني، واستدل بن علي فكار في رده بأن فرنسا التي تجري فيها الانتخابات منذ عقود، لم تخلو من بعض التجاوزات والخطأ، ولكن هذا لم يعتمد لإلغاء عمليات الاقتراع من أساسه<sup>3</sup>.

وحول تلك المزاعم الفرنسية التي كانت تقول، بأن الأهالي (الجزائريون) المسلمين لم يصلوا بعد إلى النضج السياسي في مسألة حق الانتخاب والتمثيل في المجالس الانتخابية، ندد حاج حمو عبد القادر، وهو الآخر من عناصر النخبة المفرنسة، بتلك المزاعم، إذ استعمل مثالا عن المجتمع الفرنسي، حين منح الحق الانتخابي لأول مرة، وقد

<sup>1</sup> - Ismail Hamet, Les musulmans français du Nord de l'Afrique, op.cit., p: 264.

<sup>2</sup> - Ben Ali Fekkar, La représentation des musulmans algériens, in revue du monde musulman, volume VII, janvier- février 1909, numéro I, p: 04.

<sup>3</sup> - Ben Ali Fekkar, op, cit., p: 20.

تساءل إذا كانوا ي ومها حقاً يعرفون التصويت، وأنهى استدلاله بأن من حق الأهالي (الجزائريين) أن يكون لديهم ممثلهم في البرلمان ومجلس الشيوخ في باريس<sup>1</sup>. ومما قاله حاج حمو عبد القادر في هذا السياق: >> إننا نجد في الجزائر صنفان من الناس، صنف لديه ممثليه ونوابه في باريس والصنف الآخر ليس له ذلك وتساءل هل هذه عدالة؟ « وقال أيضاً: >> هل الفئة الثانية - يقصد الأهالي - متعلمة لكي تكون قادرة على الاختيار؟<< وقال أيضاً: >> إن الشعوب المتحضرة قبل أن تصل إلى وضعها الحال وقبل ثوراتها هل كانوا يفقهون كيفية استعمال حق الانتخاب؟ (...). كل شيء يأتي بالممارسة وبشكل عام لا زلنا لا نعرف كيف نصوت (...). إن هذه الأسئلة تطرح كذلك على الفئة التي لديها ممثليها - فئة المستوطنين- << وأضاف: >> الاختيار يجب معرفة المترشحين (...). إن الأهالي (الجزائريين) المسلمين يستحقون بأن يكون لديهم نوابهم وممثلهم في البرلمان الفرنسي»<sup>2</sup>.

ولما سافرت البعثة المشكلة من عناصر من النخبة إلى باريس في جوان 1912 لمقابلة المسؤولين الفرنسيين، قدمت عريضة تضمنت شروط قبول التجنيد الإجباري مقابل إصلاحات سياسية واقتصادية وقضائية، وأهم هذه المطالب، القضية الجوهرية التي تهم الجزائريين، تمثلت في وجوب منح إصلاحات في مجال التمثيل في المجالس الانتخابية. لأن الأهالي لا يتمتعون بتمثيل حقيقي، زيادة على ذلك فإن المنتخبين لا يشاركون في انتخاب رئيس البلدية ونائبه، وبالتالي فإن الممثلين الأهالي في المجالس البلدية لا يمارسون أي تأثير في توجيهه وتسيير إدارة البلدية، وقد طرحت البعثة عريضة جاء فيها:

1 -توسيع الهيئة الانتخابية،

2 -رفع عدد الممثلين الأهالي في كل المجالس إلى 5/2 المقاعد على الأقل،

<sup>1</sup> - Ahmed Lanasri, op.cit., p: 165.

<sup>2</sup> - Revue Indigène, n°74, juin 1912, op.cit., p: 460.

- 3 - توحيد تشكيل الهيئة الانتخابية بالشكل نفسه في الجزائر كلها،
- 4 - أن يحق للمنتخبين المحليين المشاركة في انتخاب رئيس البلدية ونوابه،
- 5 - إبعاد إمكانية الانتخاب عن الوظائف مثل القايد والعون البلدي،
- 6 - تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي واستحداث هيئة عليا في باريس يتم تمثيل مسلمي الجزائر فيها من قبل منتخبين يتم انتخابهم من قبل الأهالي (الجزائريين) أنفسهم<sup>1</sup>.

ولقد ظلت مسألة التمثيل الانتخابي مطروحة من طرف عناصر النخبة المفرنسة، حيث انتقلت إلى أروقة المندوبيات المالية التي وصلت إليها فئة النخبة، إذ بدأت تطرح مسألة حق التمثيل للأهالي (الجزائريين) في البرلمان الفرنسي بباريس، وأثيرت خلال جلسة المندوبيات المالية فرع الأهالي العرب المنعقدة بتاريخ 26 ماي 1920 إذ طالب قايد حمود بأن يكون للأهالي (الجزائريين) تمثيلا في البرلمان بباريس، كما هو مطبق على أهالي المستعمرات الفرنسية في المارتنيك والمستعمرات الأخرى في السنغال والهند، مؤكدا أن من مصلحة فرنسا أن يكون للأهالي (الجزائريين) ممثليهم في البرلمان بباريس<sup>2</sup>.

وخلال انتخابات المجالس العامة، دعا طالب عبد السلام بضرورة توسيع دائرة تمثيل الأهالي (الجزائريين)، وإقامة مكتب خاص لهم يضم نائب رئيس ثالث بدل اثنين، وكان هذا الطرح مرفوضاً من الفرنسيين (المستوطنين) خوفاً من الوقوع تحت ضغط الجزائريين وقد رفض طلب وتم تخصيص مقعد رابع للجزائريين في الأمانة لفائدة طالب عبد السلام<sup>3</sup>. وقد طرح المندوب المالي أورابح في اجتماعات المندوبيات المالية فرع

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939 الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 99-100.

<sup>2</sup> - Délégations financières algériennes, délégation indigène (Section Arabe) mai-juin 1920, p: 51.

<sup>3</sup> - ANOM /G.G.A./ 13H1 élections indigènes 1920.

قبائل خلال جلسة 03 جوان 1920، مسألة التمثيل في البرلمان الفرنسي بباريس، مذكرا السلطات الفرنسية، أن الأهالي (الجزائريين)، قد أبانوا على نضج في الانتخابات وأنهم أظهروا درجة من الوعي في عملية الاقتراع، زيادة على ذلك فإنهم يؤدون نفس الواجبات التي يؤديها المواطنون الفرنسيون، وبالتالي فمن العدالة أن يتمتع الأهالي (الجزائريون) بنفس الحقوق والامتيازات مع الفرنسيين، كما أوضح أورابح أنه يوجد من الأهالي (الجزائريين) من يتمتع بمستوى تعليمي وثقافي في اللغة الفرنسية، وهم يرجون بأن يكون لديهم دور في قيادة بني جلدتهم - يقصد الجزائريين - وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي بباريس<sup>1</sup>.

وخلال اجتماع المندوبيات المالية المنعقدة في 31 ماي 1921 طالبت عناصر النخبة المفرنسة المتمثلة في المندوبيات المالية للعمالات الثلاث قسنطينة، الجزائر، وهران بحق تمثيل الأهالي (الجزائريين) المسلمين في البرلمان بباريس معتبرين ذلك حقاً مشروعاً وعلى السلطات الفرنسية العمل على تحقيقه.<sup>2</sup> وبتاريخ 04 مارس 1922 قامت مجموعة من النخبة من مستشارين بلديين ومندوبين ماليين وأربعة مستشارين عامين في عمالة الجزائر، بإرسال عريضة إلى البرلمان الفرنسي بباريس يدعونهم إلى تجسيد حق التمثيل للأهالي (الجزائريين) في البرلمان<sup>3</sup>.

وتذكر المصادر أن العرائض المقدمة من لدن النخبة المفرنسة للإدارة الفرنسية حول مسألة التمثيل للأهالي (الجزائريين) كان لها أثرها، إذ في 31 ماي 1927 قام كانداس Kandas نائب الانتيل في البرلمان الفرنسي بطرح مشروع حل يسعى لتنظيم الهيئة الانتخابية للفرنسيين والأهالي (الجزائريين) والمستعمرات الأخرى، وطرح كذلك

<sup>1</sup> - Délégations financières algériennes, délégation indigène Section Kabyle, mai-juin 1920, op, cit, pp: 47- 48.

<sup>2</sup> - Oran Républicain, 26 février 1937.

<sup>3</sup> - Ibid

بعض الإصلاحات للهيئة الانتخابية (هيئة الاقتراع العام)، لكنه رفض كما رفض مشروع ديان Diagne، الداعي إلى منح تمثيل برلماني للأهالي (الجزائريين) المسلمين، مما دفع بعناصر النخبة المفرنسة الموجود في المجالس المحلية بالتنديد بذلك الموقف، وأرسلت العديد من البرقيات إلى هيئة الاقتراع والبرلمان والحكومة الفرنسية، عبرت من خلالها عن أسفها من المواقف التي تبديها العناصر الأوروبية المتطرفة التي تعارض كل محاولة لإصلاح أوضاع الأهالي (الجزائريين)، وأن هؤلاء المتطرفين يعملون دوماً على إجهاد أية محاولة يقوم بها الفرنسيون العاطفون على الأهالي (الجزائريين) المسلمين، ومما جاء في العريضة: >> إن المصالح التي نحن نمثلها والتي انتخبنا لأجلها، ليس لها ممثلوها في البرلمان، إن هذه الوضعية ينجم عنها قرارات تقيد حرياتنا وتعيق تطورنا، دون أن يؤخذ برأينا أو استشارتنا فيها، إننا نأمل من فرنسا الديمقراطية أن تمنحنا تمثيلاً في الغرفة البرلمانية ومجلس الشيوخ، إن هذا الحل ننتظره بفارغ من الصبر حوالي خمسة مليون من الأهالي الفرنسيين الأوفياء<sup>1</sup>

وعن تلك التخوفات والمواقف المعارضة التي كان يبديها المستوطنون الأوروبيون إزاء مسألة حق التمثيل الانتخابي للأهالي (الجزائريين)، أوضحت مجلة "صوت المستضعفين"، بأن ذلك صادر عن الأوروبيين بحجة أن العنصر الأهلي (الجزائري) سيغزو المجالس الانتخابية وهذا لا مبرر له، وأن التخوفات تخدم أغراض فئات معارضة للأهالي، ثم تساءلت المجلة، هل السنغال فقد شيء حين كان ممثلاً في الغرفة البرلمانية من طرف النائب ديان Diagne؟ وأكدت مجلة صوت المستضعفين أن المراد من المواقف المعارضة، دفع العنصر الأوروبي للوقوف ضد الأهالي (الجزائريين).<sup>2</sup>

## 2- مطالبة جمعية المعلمين من أصل أهلي بالتمثيل الانتخابي

<sup>1</sup> - Oran Républicain, 05 mars 1937, p: 02.

<sup>2</sup> - La Voix des Humbles, n°54, Novembre 1927, p: 17.

كما قامت جماعة المعلمين من أصل أهلي هي الأخرى، بالتعرض إلى مسألة التمثيل الانتخابي للأهالي (الجزائريين) في البرلمان الفرنسي، وعبر أحدهم في مجلة صوت المستضعفين، بأن الحق في التمثيل ليس نهاية لمعاناة الأهالي (الجزائريين)، ولا تغير في وضعهم الاجتماعي، ما دام هؤلاء يعيشون في الجهل والفقير، لكن - صاحب المقال - اعتبر من باب الإنصاف وجوب منح الأهالي (الجزائريين) حق التمثيل في المجالس على اختلافها سواءً المحلية أو في البرلمان بباريس. وقد كشف صاحب المقال بأن التمثيل في المجالس المحلية بواقعه لم يأتي بنتائج إيجابية لصالح الأهالي (الجزائريين)، لأن الانتخابات تجري في ظروف تتميز بتدخل الإدارة، مما يؤدي إلى إفراز منتخبين عاجزين، ليست لهم الجرأة ولا القدرة لمواجهة تدخلات الإدارة، مما جعل الحديث عن قضايا الأهالي (الجزائريين) يصطدم بالمواقف التي تبديها فئة المستوطنين في المجالس المحلية<sup>1</sup>.

إن الموقف الذي أبدته عناصر النخبة المفرنسة - جمعية المعلمين من أصل أهلي - من مسألة التمثيل الانتخابي كان ثانويًا خاصة مع بداية نشاطها، إلا أنها تعرضت إلى مسألة التمثيل للأهالي (الجزائريين)، وجاء ذلك في أحد المقالات في مجلة صوت المستضعفين، مؤكدة أن التمثيل الانتخابي مسألة ثانوية مقارنة بما هو مهم، لأن عامة الناس لا يهتمون بثقافة الانتخاب، واهتماماتهم تنصب على الوضع المادي الاقتصادي والاجتماعي، وقد استدللت المجلة - صوت المستضعفين - في ذلك بما يجري خلال الانتخابات المحلية خاصة في البلديات المختلطة وما يترتب، ودعت المجلة إلى ضرورة الاهتمام بالأهالي، ويكون الأولي الاهتمام بالتعليم لأن هذا الأخير يعمل على إزالة المشاحنات والأحكام المسبقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n°02, juin 1922, pp: 06- 07.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n°03, juillet 1922, p: 04.

يبدو أن المعلمين من أصل أهلي (جزائري) قد أولوا للتمثيل في البرلمان الفرنسي أهمية من الجانبين، الجانب الأول المتعلق بمن يستوجب فيهم الأحقية من الأهالي (الجزائريين)، لأن مسألة الكفاءة العلمية مهمة، أما الجانب الثاني متعلق بالبرلمان كجهاز سياسي، يمكن أن تتخذ هذه العناصر المنتخبة كمنبر للتعرض إلى مشاكل الأهالي (الجزائريين)، وهذا الموقف نجده عند رابح زناتي، إذ دعا في ذات الوقت المطالبين بالتمثيل بأن يطالبوا بتساوي عدد الممثلين للأهالي (الجزائريين) في البرلمان مع عدد الممثلين الفرنسيين، وأن يحرصوا على أن يكون للممثلين الأهلية والقدرة للقيام بالدور المنوط بهم، لأنه كان يخشى أن يكون هذا التمثيل فقط لكي لا تكون إصلاحات عميقة.<sup>1</sup>

كما تعرض محند لشاني إلى قضية التمثيل في البرلمان الفرنسي، إذ رغم الآراء المختلفة والمتعددة حول القضية، فإنه اعترف بأن هذه الإصلاحات لن تكون الحل لكل القضايا والمشاكل التي يعرفها الأهالي (الجزائريين)، مؤكداً أن الكثير سوف يخذلون من الدور الذي سيقوم به ممثلو الأهالي (الجزائريين)، لأن دورهم في البرلمان لن يختلف عن الدور الذي يقومون به في المجالس الانتخابية المحلية (المجالس البلدية، المجالس المحلية، المندوبيات المالية) حيث لن يقوم هؤلاء بدورهم وسيبقى العمل بالقوانين الاستثنائية ويبقى قانون الغابات. وبالرغم من الصورة التشاؤمية التي رسمها لشاني حول ما يمكن أن يكون عليه التمثيل البرلماني للأهالي (الجزائريين)، إلا أنه اعترف بوجوبه، لأن من شأنه أن يكون خطوة نحو الحصول على الحق العام، ووسيلة للتقارب بين الأهالي (الجزائريين) والفرنسيين.<sup>2</sup>

وعن التمثيل الذي دعا إليه لشاني، قال: >> هناك ستطرح الاقتراحات والقرارات التي تسير بموجبها إدارتنا ففي العاصمة باريس تحدد التوجهات السياسية الخاصة

<sup>1</sup> - La Voix des humbles, n°56, janvier 1928, pp: 16- 17.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n°75, juin 1929, p: 03.

بالأهالي المسلمين (...) إن تمثيلنا في البرلمان هو ضروري في نظرنا، لأنه يقربنا من حق المواطنة ويمكننا أن نكون حاضرين، أين سيحدد مستقبلنا ومصيرنا<sup>1</sup>، وحاول لشاني في مقاله أن يرد على المعارضين من الفئة الأوروبية المتطرفة من المستوطنين، قائلا: « إن أعداء هذا الإصلاح، يعترضون كلما ارتفع صوت داعي لهذا الإصلاح السياسي، وهذا بداعي أن الوقت غير مناسب أو أنه غير ممكن أن يكون للأهالي ممثلين في باريس، حيث يشيرون بأنه خرق لقوانين الأحوال الشخصية». وقال أيضا: « إن الموقف الذي تبديه هذه العناصر من المستوطنين هو نابع من مصالح اقتصادية، وأن هؤلاء لا يريدون أن يسمع صوت الأهلي، ولا أن يكون أي تمثيل لهم، لأن هذا سيجعل الوطن الأم على علم بما يقع في الجزائر، ويتعرفون على تجاوزات المستوطنين»<sup>2</sup>.

### 3- مطالبة النخبة المفرنسة - السياسية - بحق التمثيل الانتخابي

وحين تأسست فدرالية المنتخبين المسلمين في مؤتمر سبتمبر 1927 بالنادي الإسلامي بالجزائر، أصبحت مسألة التمثيل الانتخابي ضمن اهتمامات النخبة، وقامت مجموعة من المنتخبين بتوجيه رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي تطالبه بمجموعة من الإصلاحات، ومن جملتها حق التمثيل، ومما جاء في الرسالة: <<إن مطالبنا تبرر رغبتنا بأن يكون لدينا في البرلمان بفرنسا ممثلين عنا يدافعون عن مصالحنا، عن قضايا الأهالي (الجزائريين) (...) عليكم بمساعدتنا حتى يكون لدينا التمثيل في البرلمان، لأن هذا التمثيل يتمتع به إخواننا في السنغال والهند>><sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid., p: 04.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n°75, juin 1929, op, cit., p: 05.

<sup>3</sup> - Attakadoum, du 01 au 06 septembre 1927.

وقد أعلن المنتخبون في المجالس البلدية والمالية والعامّة، أن هذه المطالب لا تمس وفائهم التام لفرنسا وخدمتها، بل إنه سيساهم في بناء عظمتها في شمال إفريقيا، وكانت الرسالة - العريضة- ممضاة من طرف عناصر من النخبة المفرنسة، منهم الدكتور بلقاسم بن التهامي مستشار عام للجزائر. لقد أجمع منتخبو الفيدراليات الثلاث على أحقية الجزائريين في أن يكون لهم تمثيل نيابي في مجلس باريس، مثلما هو عليه التمثيل للسنغال، كون هؤلاء مسلمين لم يطلب منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية للحصول على التمثيل في غرفة البرلمان بباريس، على عكس الجزائريين الذين كانت تطرح أمامهم مسألة التخلي عن الأحوال الشخصية للحصول على الحقوق السياسية<sup>1</sup>.

وعندما سافر وفد من المنتخبين الأهالي (الجزائريين) المكون من سايح سي هني عضو المجلس الأعلى، زروق محي الدين مندوب مالي، شكيكن حمادو مستشار عام، كان في استقبالهم في فرنسا - باريس - كلا من وزير الداخلية، ودلموت نائب عن المارتينيك، وكنداس نائب عن فوادلوب، وديان نائب عن السنغال، وجوزيف بارتيلمي نائب في البرلمان، فقد ألح الوفد على ضرورة منح حق التمثيل في البرلمان الفرنسي، و أدلى سايح سي هني باعتباره رئيس المندوبيات المالية (فرع الأهالي) بالتصريح التالي: >> إن التمثيل البرلماني لأهالي الجزائر المسلمين الذي جننا باحترام ووطنية كفرنسيين محترمين نطلبه من الوطن الأم<< وقال أيضاً: >> إن عدم منح المسلمين الأهالي إمكانية الانتخاب في الوقت نفسه مع إخوانهم الفرنسيين، ممثليهم التشريعيين سيكون بالنسبة لهم أبشع وأفظع وهم بعد آمال كبيرة<<<sup>2</sup>.

وعن هذه الأحقية في التمثيل البرلماني، سعت عناصر من النخبة المفرنسة المنتمية إلى فيدرالية المنتخبين المسلمين، الدفاع عن هذا المطلب الشرعي، وهذا ما عبر عنه حاج

<sup>1</sup> - Ibid.

<sup>2</sup> - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص 278-279.

عمار حمو مستشار ببلدية الجزائر، مبرزاً أحقية هذا المطلب من الناحية الاقتصادية، وكشف بأن المطلب على علاقة بالأوضاع الاقتصادية للأهالي (الجزائريين)، لأن الجزائر مستغلة من طرف مجموعة من المستوطنين الأوروبيين على حساب الآخرين، وأن هؤلاء المستوطنين هم من غير الفرنسيين (مالطيين - إسبان - إيطاليين)، وبوجود ممثلين للأهالي (الجزائريين) في البرلمان، فإن هؤلاء الممثلين سيعلمون عما تحتاجه من الناحية الاقتصادية، وبالتالي - حسب رأي حاج عمار حمو - يستوجب رفع الحصار على التمثيل للأهالي (الجزائريين)<sup>1</sup>. و للتأكيد على شرعية المطلب، قال حاج عمار: « هل من المعقول أن تكون العملات الثلاث منفصلة ماليا عن فرنسا في حين يمكننا أن نساهم في الاقتصاد الفرنسي وأن نعمل على التقليل من المشاكل التي تهدد الجمهورية؟ (...) إن هذه الاستقلالية المالية للجزائر ليست في صالح الأهالي (الجزائريين) وإنما هي في صالح المستوطنين، لأنهم المستفيد الأكبر من تلك الاستقلالية»، و قال أيضا: « وجود ثلاثة ممثلين في البرلمان الفرنسي في قصر البربون لا يمثل أي خطر بالنسبة للذين يخشون هذا التمثيل»<sup>2</sup>.

يبدو أن الحاج عمار حمو قد أراد بهذا التحليل الاقتصادي لمشكل التمثيل، أن يثبت بالدليل المادي (الاقتصادي)، بأن المندوبيات المالية وقرار الفصل المالي للجزائر - الاستقلال المالي - قد جنا على الأهالي (الجزائريين)، الذين أصبحوا تحت رحمة المستوطنين الأوروبيين الذين يسيطرون على المندوبيات المالية، وبالتالي اعتبر إحقاق مطلب التمثيل في البرلمان الفرنسي للعملات الثلاث، هو في صالح فرنسا أكثر مما تقدمه المندوبيات المالية في الجزائر، كما حاول أن يثبت بالدليل أحقية الأهالي (الجزائريين) في التمثيل، بالصفة القانونية، لأن الجزائريين عرب وبربر هم فرنسيون بحكم:

<sup>1</sup> - La renaissance, n°08 du 23 février 1929, p: 05.

<sup>2</sup> - La renaissance, n°08 du 23 février 1929, op, cit, p: 06.

1 - أن القانون الدولي يمنح الجنسية لشعب المستعمر بموجب الإلحاق للبلد المستعمر.

2 - أن سناتوس كونسلت الصادر في 14 جويلية 1865 في مادته الأولى يعتبر الأهالي (الجزائريين) المسلمين فرنسيين في حين هم لا يتمتعون بالحقوق السياسية.

وأثبت حاج عمار حمو عدم فعالية تمثيل الأهالي في المجالس المحلية بسبب الموقف الذي يبديه تجاههم المستوطنون، الذين ينظرون إليهم كأعداء مما يدفعهم إلى مواجهتهم وعرقلة مساعيهم<sup>1</sup>.

وحين انتخب بلقاسم ابن التهامي رئيساً لفدرالية المنتخبين المسلمين، قام من خلال جريدة التقدم، بالدفاع عن المطلب الرئيسي المتمثل في حق التمثيل للأهالي (الجزائريين) في البرلمان الفرنسي، وعندما أجرى حواراً صحفياً مع جريدة "باريس الوطنية" Paris Nationale في 07 نوفمبر 1927، أكد بأن قضية التمثيل لا يجب أن تواجهها اعتراضات أو عقبات، لوجود ارتباط أخلاقي "رابطة أخلاقية" بين الشعب الجزائري وفرنسا.<sup>2</sup> وقد أجرى ابن التهامي محادثات ولقاءات مع ممثلي السلطة الفرنسية منهم وزير الداخلية وأعضاء اللجنة المختصة التي أسندت إليها دراسة مسألة التمثيل في البرلمان بباريس، وطالب بضرورة انتخاب ثلاثة ممثلين عن كل عمالة، وكان بموقفه يعارض الذين اقترحوا ممثلاً واحداً عن الأهالي (الجزائريين) المسلمين، حيث صرح أمام اللجنة البرلمانية: >> إن كل مقاطعة تمثل ثلث مساحة فرنسا، ولا يمكن لممثل واحد لكل عمالة، لأن زيارة مقاطعة انتخابية تتطلب من المنتخب ثلاثة أشهر، وأن تكون له إمكانيات الاتصال في كل العمالة <<، وأضاف: >> إن المطالبة بممثل واحد في

<sup>1</sup> - La renaissance, n°08, op.cit., p: 07.

<sup>2</sup> - Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger 1919 à 1939, SNED Alger, 1970, p: 150.

البرلمان الفرنسي معناه منح الغطاء للتجاوزات >><sup>1</sup>، واقترح ابن التهامي تمثيلاً للأهالي (الجزائريين) في مجلس الشيوخ بعدد أربعة منتخبين لكل عمالة (قسنطينة- الجزائر- وهران) وممثل واحد عن منطقة القبائل. كما طالب إلى جانب التمثيل، أن تكون هناك شروطاً يتوفر عليها الممثل الأهلي (الجزائري) في البرلمان، زيادة على الجنسية الفرنسية والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، بأن تكون لديه شهادات علمية، أما التصويت أو الانتخاب يكون مسجل في القوائم الانتخابية وحاصلاً على شهادة التعاليم الابتدائي<sup>2</sup>.

ولما تحولت فيدرالية المنتخبين المسلمين إلى ثلاث فيدراليات في العمالات الثلاث، ازداد نشاط النخبة المفرنسة ضمن هذه الفيدراليات بالاهتمام بالقضايا التي تعني الأهالي (الجزائريين) المسلمين، وأصبحت أكثر طرماً لقضية التمثيل، خاصة مع انتقال عناصر من هذه النخبة إلى المجالس الانتخابية المحلية (مجالس البلدية- المجالس العامة- المندوبيات المالية)، كما انتقلت القضية إلى أروقة البرلمان عن طريق العناصر الليبرالية من الفرنسيين، وبدأت الشخصيات الفرنسية تطرح مشاريع لحل مشكل التمثيل، فطرح بعضهم التمثيل الخاص للأهالي والبعض الآخر طرح التمثيل العام.<sup>3</sup>

وفي خضم ذلك الجو السياسي المشحون حول قضية التمثيل، فقد قامت النخبة المفرنسة المنضوية تحت فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة بمناسبة زيارة الوالي العام السابق موريس فيوليت لقسنطينة بتقديم عريضة حول الإصلاحات التي تتطلع إليها، وقدمها المحامي شريف سيسيان العضو في المندوبيات المالية، و اقترحت العريضة منح للأهالي تمثيلاً عادلاً في المجالس الانتخابية المحلية، وأن يكون للأهالي (الجزائريين) ممثلين في البرلمان الفرنسي بباريس.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Abdelkader Fikri, A travers la presse musulmane, in Revue Notre rive, deuxième année, novembre 1928, p: 371.

<sup>2</sup> - Abdelkader Fikri, A travers la presse musulmane, op, cit p: 372.

<sup>3</sup> - La renaissance, n °08, op.cit., p: 07.

ومع ظهور مشروع فيوليت وما حمله من اقتراحات للقضية الأهلية (الجزائرية) خاصة في شقه المتعلق بمسألة التمثيل، ازداد نشاط النخبة المفرنسة المنتمية إلى فيدراليات المنتخبين الثلاث، وتبنت المشروع المقترح، وبدت اهتماماتهم بمسألة التمثيل في البرلمان الفرنسي تظهر في خطاباتهم وتصريحاتهم، وكذا على صفحات صحافتهم، وهذا ما عبر عنه الدكتور بن جلول، حيث أكد بأن التمثيل في البرلمان ضرورة سياسية، لأنه من غير المعقول ولا المقبول أن يندم هذا في مؤسسة تشريعية تناقش فيها قضايا الجزائريين<sup>1</sup>.

كما قام محمد العزيز كسوس بالتعرض للقضية في مقالات في جريدة "وهران الجمهوري" بعنوان >> التمثيل للمسلمين الجزائريين في البرلمان، حقوق سياسية ومدنية << موضحاً بأن المسألة جذور، حين طرحت من طرف برلمانيين فرنسيين، وقابلتها، مواقف العناصر المتطرفة من المستوطنين، الذين يعارضون أية فكرة داعية لتمثيل انتخابي للأهالي (الجزائريين)، وإلى جانبهم تواطؤ عناصر الإدارة المحلية<sup>2</sup>. من خلال هذا التشخيص لواقع التمثيل للأهالي (الجزائريين) اعتبر محمد العزيز كسوس المسألة مصيرية، فقال: >> إن تمثيلاً نيابياً يعد بالنسبة لشعبنا أمراً مصيرياً <<<sup>3</sup>

ورداً على الذين كانوا يتخوفون من سيطرة الأهالي (الجزائريين) على المجالس الانتخابية، أوضح عبد العزيز كسوس أن ما يطرحه مشروع فيوليت، لن يتجاوز عدد الممثلين الأهالي (الجزائريين) عدد الممثلين الأوروبيين<sup>4</sup>، وأكد أن المطلب أصبح ضروري، وقال: « يجب أن يكون لدينا تمثيل في البرلمان ومجلس الشيوخ حتى نتمكن من الدفاع عن مصالحنا وتخفف عنا الضرائب التي تثقل كاهلنا (...)، ونقدم حلاً

<sup>1</sup> - C.J. La presse indigène en France, op.cit., p: 98.

<sup>2</sup> - Oran Républicain, 11 mars 1937, p: 03.

<sup>3</sup> - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 510.

<sup>4</sup> - C.J. La presse indigène en France, op.cit., p: 100.

لمشاكلنا الاجتماعية، إن التمثيل في البرلمان وسيلة لتجنب الحكم القمعي الممارس علينا»<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق بينّ كسوس أن التمثيل في البرلمان الفرنسي أمراً مشروعاً على أكثر من صعيد، فهو وسيلة للدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية (الجزائريين)، وهو حق تاريخي لأنه شرعية تاريخية، إذ يجب المطالبة بالتمثيل دون التخلي عن الأحوال الشخصية، مستشهداً في ذلك بما هو موجود في العالم، كيوغسلافيا، أين يوجد لمسلمي البوسنة والهرسك ممثلين، وأن الحكومة الصربية كان لها وزيران من المسلمين.<sup>2</sup>

لقد بدا موقف النخبة المفرنسة المؤيد لمسألة التمثيل بشكل واضح، خاصة ما طرحه مشروع فيوليت، هذا المشروع الذي أصبح يعرف باسم مشروع بلوم- فيوليت في أعقاب فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية سنة 1936، حيث عبر عن ذلك أحد العناصر المحسوبة عن النخبة المفرنسة وهو بلحاج أولحاج، الذي يبرز بشكل كبير في نشاطه ضمن فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، وبشكل خاص في المؤتمر الإسلامي الجزائري، لأن هذا المشروع اقترح التمثيل النيابي للأهالي (الجزائريين) في البرلمان الفرنسي الموحد، على عكس المشاريع الأخرى التي تقترح التمثيل ضمن هيئات انتخابية منفصلة، وكانت تلك الاقتراحات فقط لإبعاد تنفيذ مشروع فيوليت، ونفس الموقف أبداه الدكتور عبد القادر سماتي، الذي أعلن تأييده للمشروع دون غيره من المشاريع الأخرى، لأنه يقترح للأهالي (الجزائريين) المسلمين تمثيلاً موحداً في البرلمان الفرنسي<sup>3</sup>

وعن المشاريع والاقتراحات حول التمثيل المرفوضة من طرف النخبة المفرنسة منها مشروع قيرنوت، يذكر عبد العزيز كسوس أن هذا المشروع يمثل خطراً على العملية

<sup>1</sup> - L'entente, jeudi 18 septembre 1935.

<sup>2</sup> - L'entente, du jeudi 24 octobre 1935.

<sup>3</sup> - Oran Républicain, 06 mai 1937.

الانتخابية خاصة في الجزائر، بفعل التواطؤ الذي تمارسه مصالح الإدارة المحلية خلال الانتخابات المحلية مع مرشح الإدارة، والعمل المفضوح يظهر في البلديات المختلطة أين تمارس ضغوطات على القياد لكي يحثوا المنتخبين للتصويت لصالح مرشح الإدارة، ويؤكد كسوس أن مشروع قرونوت Guernut ناقص، لأنه لا يتضمن تعيين منتخبين لمجلس الشيوخ<sup>1</sup>.

كما دعا طاهرات العربي إلى إعادة النظر في نظام التمثيل الانتخابي، لأن التمثيل الخاص الذي تقترحه المشاريع الأخرى\*، المقدمة من بعض السياسيين الفرنسيين، وأعرّب طاهرات عن معارضته لها، وأظهر تأييده لمشروع بلوم- فيوليت لأنه يقترح التمثيل النيابي للأهالي (الجزائريين) في الهيئة الانتخابية الموحدة.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق اعتبر السايح عبد القادر سي هني، كونه أحد عناصر النخبة المفرنسة، ورئيس فرع المندوبين الأهالي في المندوبيات المالية الجزائرية للعمليات الثلاث، مشروع بلوم- فيوليت كفيل بأن يحقق للأهالي (الجزائريين)، تمثيلاً في البرلمان الفرنسي وضمن الهيئة الموحدة، ويمكنهم من طرح انشغالاتهم على أعلى مستوى، مثلهم مثل العناصر الأوروبيين<sup>3</sup>. وأعلن المحامي شريف سيسيان، تأيد مشروع بلوم-فيوليت قائلاً: <<إننا لا نريد فقط أن يكون للبعض منا الشرف بأن يكونوا في البرلمان الفرنسي، ولكن أن تعمل نخبتنا شيئاً فشيئاً وأن تنضم حقاً إلى العائلة الفرنسية، وأن تتخلص من القيود التي يفرضها قانون الأنديجينا >>، وفي ذات الوقت عبر سيسيان عن رفضه القاطع للمشاريع التي طرحها بعض الساسة الفرنسيين الداعين إلى تمثيل الأهالي

<sup>1</sup> - Mohamed Alaziz Kessous, op.cit, pp: 44- 45.

\* لم يكن مشروع بلوم - فيوليت ؛ المشروع الوحيد الذي طرح لمعالجة مشكلات المجتمع الجزائري خلال الثلاثينيات وإنما طرحت مجموعة من المشاريع منها مشروع قرونوت الذي نوقش، و مشروع كيطولي نائب عمالة قسنطينة في البرلمان ، و لم يلق هذا الأخير القبول من طرف الجزائريين ، كما طرح مشروع ديوروكس نائب عمالة الجزائر.

<sup>2</sup> - Oran Républicain du 14 mai 1937.

<sup>3</sup> - Oran Républicain, du 15 mai 1937.

(الجزائريين) المسلمين في هيئة خاصة، لأن ذلك خطراً يؤدي إلى التفرقة بين الأهالي والأوروبيين الفرنسيين وجريمة في حق الأهالي (الجزائريين) وفرنسا.<sup>1</sup>

يبدو أن عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة على اختلاف انتمائها، قد توافقت موافقها حول المطالب حق التمثيل انتخابي للأهالي (الجزائريين) المسلمين، بصفة عادلة في جميع المجالس الانتخابية المحلية (البلديات- العامة، المندوبية المالية) وكذلك في البرلمان الفرنسي بباريس ضمن هيئة انتخابية موحدة (مشتركة)، لأن هؤلاء - النخبة المفرنسة- كانوا يهدفون من جراء ذلك إلى تحقيق اندماج للأهالي (الجزائريين) في العائلة الفرنسية.

#### IV - مسألة الوطنية ووجود الأمة الجزائرية :

##### 1 موقف الشبان الجزائريين

لقد كانت مسألة الوطنية ووجود الأمة الجزائرية من القضايا التي أثير حولها الجدل في بداية القرن العشرين من طرف النخبة الجزائرية، وبشكل خاص في أوساط النخبة المفرنسة المتخرجة من المدرسة الفرنسية، التي بدت عليها تأثيرات توجهات المدرسة الفرنسية ومشروعها في الجزائر.

وقد تميزت النخبة المفرنسة بالوفاء لفرنسا الوطن الأم، وكان ذلك السلوك دليلاً على أنها لا تؤمن بالوطنية الجزائرية خارج فرنسا، وتجسد ذلك في ما قاله الدكتور بن التهامي في جويلية 1912 للصحافة الفرنسية في باريس، أن الجزائريين المسلمين على استعداد لأداء واجبهم تجاه الوطن الأم، وقد أعرب هؤلاء عن دعمهم لفرنسا في الحرب وعدم اكتراثهم للأفكار التي كانت تنتسب إلى الجزائر عن طريق الصحافة المعربة؛ ما سمي بالدعاية الألمانية التركية، وقد كتب المحامي مختار حاج سعيد في أواخر جانفي

<sup>1</sup> - Oran républicain, du 21 mai 1937

1914 إلى سرفي رئيس تحرير جريدة برقية قسنطينة La Dépêche de Constantine، قائلاً له : >> إننا بعبارة بسيطة شبان مسلمين جزائريين، ولا نريد أن نكون غير ذلك، في هذه الظروف من الواجب أن نعلم أعداء وطننا؛ أنهم أعدائنا الألداء كيف ما كانت جنسيتهم وديانتهم <<<sup>1</sup>، وكذلك ما كتبه صادق دندن مدير جريدة الإسلام، إذ وجه دعوة للجزائريين للوقوف إلى جانب فرنسا محذراً في ذات الوقت من ألمانيا<sup>2</sup>، وفي مقال آخر طلب صادق دندن من الجزائريين والفرنسيين تناسي الأحقاد، والوقوف إلى جانب فرنسا أم الوطن<sup>3</sup>.

وفي ذات السياق تشير الدراسات، أن بعد رحيل الأمير خالد وفشل الحركة الخالدية بين 1923 و 1925، لم تطرح النخبة قضية الوطنية والهوية الجزائرية كما كانت بين 1919 و 1923، إذ أن الكثير من الذي عرفوا بملازمتهم للأمير خالد في العمل السياسي تخلوا وتتكروا للمثل الأعلى القومي - القومية الجزائرية العربية الإسلامية- التي اكتشفوها في الحملات الانتخابية، ويظهر هذا التراجع في ما كتبه قايد حمود حول الموضوع >> إننا نحن الشبان قد تخلينا عن خرافة المحافظة على حضارتنا كاملة، إننا نريد أن نتعاون مع الفرنسيين بقدر عظمة فرنسا ووطننا المشترك<<<sup>4</sup>.

## 2- موقف المعلمين من أصل أهلي :

يظهر رفض فكرة الوطنية الجزائرية عند المعلمين من أصل أهلي، قد بدأ منذ شروع جمعية المعلمين في وضع الشعار الذي يكتب على مجلة صوت المستضعفين اللسان الناطق بحالهم، وقد أشار السعيد فاسي إلى ذلك التوجه في مذكراته، >> أردنا أن

<sup>1</sup> - Jean Melia, l'Algérie et la guerre 1914-1918, Paris librairie plon Nourrit et Cie, imprimeurs editeurs, 1918, p : 147.

<sup>2</sup> - Jean Melia, l'Algérie et la guerre 1914-1918, op, cit, p: 148-149.

<sup>3</sup> - Ibid, p: 153.

<sup>4</sup> محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، الجزء الأول، ص : 142.

تكون مجلتنا حرة ذات مناقشات حرة تربوية واجتماعية، ولم تحد المجلة عن مسارها، وكنا نخشى أن تسلك طريق الوطنية مثلما وقع لبعض الجرائد الأهلية»<sup>1</sup>

وكان رابح زناتي يندد بفكرة الوطنية من خلال تلك المواقف التي أبدتها تجاه التيار الاستقلالي- النجم و حزب الشعب- إذ كان يحذر من مآلات نمو التيار الوطني الذي تؤيده القوى الفاشية، فمسألة الاستقلال تعني بالنسبة لر ابح زناتي وقوع الجزائر في قبضة احتلال أجنبي أكثر بطشا من فرنسا.<sup>2</sup>

وفي موقف آخر كان زناتي يرفض أي توجه نحو الوطنية الداعية إلى الاستقلال والانفصال عن فرنسا، فقال : >> نحن نعلم أنه ليس بإمكاننا أن نحقق الاستقلال؛ لأننا لسنا بعد قادرين على إدارة شؤوننا (... ) وكل ما سيحدث لنا؛ هو الانتقال من سيطرة إلى أخرى باستبدال حاكمينا، لا نريد هذا لأننا نعرف ماذا لدينا ولكننا نجهل من سيخلفهم، نحن مرتبطون ارتباطا وثيقا بالفرنسيين الذين نعرفهم >> لقد أراد زناتي التحذير من بروز فكرة الوطنية الداعية إلى استقلال الجزائر، بل قال أنها ستكون وخيمة النتائج وخطر على الأهالي (الجزائريين) إذ سيؤدي ذلك إلى وقوعها في قبضة الاستعمار، لذلك طرح على الأهالي بأن يكون التحول في مفهوم الوطنية الانفصالية نحو الوطنية الفرنسية<sup>3</sup>.

كما كتب زناتي مقالا في جريدة صوت الأهالي بعنوان >> لتحدث بصراحة>> أنكر فيه الوطنية الجزائرية الداعية إلى الاستقلال، وفي ذلك قال : >> إن الجزائريين لم يشكلوا أبدا أمة واحدة، إنهم لم يشكلوا عبر التاريخ إلا نوع من التجمعات القبلية تحت حكم رجل دين، إن الفرنسيين بطريقة عملهم يمكن أن يحولوا الرابطة الديني للجزائريين

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° :98 , op. cit, p : 15.

<sup>2</sup> - la voix indigène, du 24/ septembre/1937.

<sup>3</sup> - R .Zenati, op. cit, pp : 59-60.

إلى شعور وطني >> إن ما قاله زناتي يعتبر دعوة صريحة من لدنه للسلطات الفرنسية إلى استغلال العامل الديني وتحويله إلى شعور وطني في اتجاه يخدم مصالحها في الجزائر، المتمثل في فرنسة المجتمع الأهلي (الجزائري) وإدماجه في المجتمع الفرنسي<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق كانت مجلة صوت المستضعفين ترفض نعت المعلمين من أصل أهلي بالوطنيين، وجاء ذلك ردا على اتهام عناصر منتسبة للجمعية من طرف بعض الصحف التي دأبت على مواجهة المطالب التي يطرحها المعلمون، فكان ردها: >> الذين يكتبون في الجريدة ليسوا وطنيين ولا وطنيين إصلاحيين كما تسميهم أو تنعتهم جريدة المنادي<<<sup>2</sup>، فلشاني محند يربط ظهور فكرة الوطنية في الجزائر بانتشار الأفكار الشيوعية، لأن الوطنية - حسب رأيه- تكون ضمن الأفكار الشيوعية المنتشرة في وسط الأهالي (الجزائريين) المسلمين، وقال لشاني: >> إن هذه الأفكار يمكن أن تكلف الكثير للأهالي (...). يجب قدر الإمكان تجنب ذلك <<<sup>3</sup>

وقد أبان السعيد فاسي عن معاداته لفكرة الوطنية، لأن الأهالي يتمنون بالإجماع العيش تحت سلطة فرنسا ولا يعارضون مطلقا السيادة الفرنسية ولا يريدون التخلص منها<sup>4</sup>. وكتب فاسي في سنة 1936 >> من الواضح أن مفهوم الجامعة الإسلامية غير موجود في الجزائر وأن الأهالي لا يعارضون السيادة الفرنسية ولا يحاولون التملص منها (...). إن الأهالي أوفياء لفرنسا بشكل كامل ونهائي، ولقد أثبتوا ذلك في

<sup>1</sup> - La voix indigène, du 22/ février /1938.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° :162/ novembre-1935, p :232.

<sup>3</sup> - La voix des humbles, n°163/ Décembre 1935, p : 253.

<sup>4</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1939، مرجع سابق، ص : 273.

مناسبات عديدة، بل أكثر من ذلك إنهم لا يكتفون مشاعر الاعتزاز بل يؤكدون هويتهم الفرنسية <<<sup>1</sup>

كما صرح العربي طاهرات في المؤتمر الوطني الرابع والثلاثين للحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمية الشغيلة، أن مسلمي الجزائر لا يتطلعون إلى الاستقلال، والهدف النهائي الذي يتطلعون إليه؛ تشكيل فوق أرض الجزائر شعبا جزائريا خالصا مكونا من سكان مسلمين وسكان مسيحيين، ومما قاله في هذا الشأن : << ليس في الجزائر حركة وطنية كما تحاول بعض الجرائد ايهام الناس بذلك >><sup>2</sup>

### 3- موقف النخبة المفرنسة ( المنتخبون )

لقد عبرت النخبة السياسية المفرنسة من فئة المنتخبين عن معرضتها لفكرة القومية خارج عن إطار السيادة الفرنسية، وقد ذهب البعض منهم بالتدريج فكرة القومية واعتبارها أفكار مستوردة تدعو إلى الفوضى وأنها موجهة ضد المصلحة العليا للسيادة الفرنسية،

وكان الدكتور بن جلول من أكثر العناصر انتقادا للقومية الصاعدة في الجزائر، وكل ما في رأيه هو الوطنية الفرنسية، ففي شهر فيفري 1936 في جريدة الوفاق الفرنكو- إسلامي، قال بن جلول : << كل الكتابات وكل ما قامت به الجزائر الفتية، أليست هنا للقول بصوت عال أنها قبل كل شيء فرنسية؟ الشيوعية القومية الإسلامية،

<sup>1</sup> قي برفيلي، مرجع سابق، ص : 412.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص : 529.

ألم نتخلى عن هاتين الفكرتين المتناقضتين؟ إذا كانت لدينا وطنية أليست فرنسية؟ <<  
1.

كما نفى طالب عبد السلام تبنيه لفكرة الوطنية ولا تأييده لدعاتها، وقد أدلى برأيه في الموضوع لأحد الصحفيين الفرنسيين، نافيا عن نفسه تبني أفكار الوطنية السياسية الداعية للانفصال عن فرنسا وتحقيق الاستقلال للجزائر، وقال في الموضوع: << لا نعرف في الجزائر عناصر انفصالية، وما نعلمه أن الجزائر منذ القدم قد توافدت عليها شعوبا مختلفة، إذ سكنها الفينيقيون والرومان والوندال والعرب ثم الأتراك، إن بلادنا الجزائر لم تكن أبدا موحدة ولم تشكل أمة موحدة من قبل حتى تستعيد تشكيلها كما يتحدث عناصر من نجم شمال إفريقيا في باريس >><sup>2</sup>. لقد عارض طالب عبد السلام وجود الوطنية في الجزائر الحاملة للنزعة الانفصالية، هذه النزعة التي دعا إليها نجم شمال إفريقيا بزعامة مصالي الحاج، كما سوى طالب عبد السلام في التواجد بالجزائر بين الفينيقيين والرومان والوندال والعرب والأتراك، لكنه لم يشير إلى طبيعة التواجد الفرنسي في الجزائر، وهذا الرأي دليل على أن الرجل لم يكن يحمل فكرة الوطنية، وإنما الارتباط مع فرنسا وتحقيق الاندماج.

وقد ورد مقال في جريدة الوفاق الفرنكو-إسلامي في 07 نوفمبر 1935، جاء فيه نفي وجود الوطنية في الجزائر << إن الشعب الجزائري لا يعدو كونه مجرد كيان، إنه غير موجود وعلى الأقل يمثل واقعا اثنيا وحسب، فهو بحاجة إلى الوعي بفرديته في المجالات الأخرى ولن تتجلى هذه الفردية ما دام الشعب بتقاربه الثابت مع الأمة

<sup>1</sup> - Marie Renée Mouton, op, cit, p: 116.

<sup>2</sup> - L'express de midi, n° : 16042, du 05 février 1937.

الفرنسية وسوف تمحى إلى الأبد حينما يتحقق، بلفتة حاسمة هذا التقارب على شكل اندماج سياسي، الذي يعد تمهيدا ضروريا للدمج والاتصهار»<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق تحدث محمد العزيز كسوس مؤكدا أن الجيل الذي ينتمي إليه يعتبر نفسه فرنسيا ومرتبطا بفرنسا، وعن رأيه في تنامي الوطنية في الجزائر، فقد كشف أنه معارضا وبرر ذلك بالظروف الدولية والتنافس بين الدول الأوروبية، لأن تبني الوطنية الداعية للاستقلال-حسب رأي كسوس- سينجر عنه وقوع الجزائر فريسة للأطماع الأوروبية، وقال في هذا الشأن : << في ظروف كهذه فإن دول أخرى ستطالب بحقوقها وستفرض علينا سيطرتها و يجعلنا على ما نعيشه حاليان إن فكرة الجامعة الإسلامية هي مجرد ذكرى، أقولها دون مرارة الحجازيون، الاتراك، السوريون، المصريون، قد قضوا عليها>> كما حاول محمد العزيز كسوس إضعاف الداعين إلى الوطنية الجزائرية، بأن ما يشكل الجزائر حاليا، لم يتوحد في شكل أمة مستقلة من قبل، وأن المجتمع الجزائري كان موزع ومنقسم وفي نزاعات، ولم يتمكن من التوحد، وليس في إمكانه- حسب كسوس- أن يتوحد في المستقبل ليحقق استقلاله السياسي، وقد أكد محمد العزيز كسوس من عرضه التاريخي للجزائر إلى نتيجة مفادها ألا مكانة للوطنية السياسية خارج السيادة الفرنسية، وعن ذلك قال: << عندنا لا توجد العناصر التاريخية أو الثقافية الكفيلة لظهور أو تشكل أيديولوجية وطنية>> وقال أيضا << أمام هذه الدلائل ليست لدينا نزعة وطنية>><sup>2</sup>

ويعد رأي عباس فرحات من أهم الآراء التي تعرضت إلى مسألة وجود الوطنية والأمة الجزائرية، ويعود ذلك لأمرين زادا في إثارة الموضوع خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، الأمر الأول العنوان الذي ظهر به المقال المعنون بـ << فرنسا هي أنا>>،

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص، ص : 509-510.

<sup>2</sup> - Mohamed Al Aziz Kessous, op. cit, pp: 07-09

أما الأمر الثاني تمثل في ردة الفعل من الأطراف التي كانت تتنافس معها النخبة المفرنسة. ومما جاء في ذلك المقال ، إن الوطنية عاطفة تدفع شعبا من الشعوب إلى العيش معا داخل حدود معينة وهي التي أدت الى قيام سلسلة الأمم الحاضرة، ولو أنني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنيا، إن الوطنيين يكرمون لأنهم يموتون من أجل فكرة وطنية، ولكني غير مستعد أن أموت من أجل وطن جزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له، فقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجد، نعم وجدت الدولة العربية والدولة الإسلامية اللتين شرفتا الإسلام وشرفتا جنسنا ولكنهما ولدتا لعصر غير عصرنا ولأناس ليسوا أناسنا وليس هناك من يفكر جديا في وطنيتنا، فالذي يهم بالدرجة الأولى هو التحرر الاقتصادي و السياسي لجماهير الجزائر، إن هذا التحرر ضرورة، لأن فرنسا هي أنا<sup>1</sup>.

لقد كان للموقف المعلن من فرحات عباس حول الوطنية ووجود الأمة الجزائرية عوامل متحكمة فيه رغم ما أثاره مواقف منددة، و لكن الشيء المؤكد أن هذا الرأي كان يعبر عن آراء النخبة الجزائرية المفرنسة، فموقف عباس فرحات وجماعته يتميز بنوع من الغموض والهلامية تجاه الأمة و الهوية الجزائرية، إذ نجده أحيانا يؤمن بوجود الأمة وأحيانا ينفىها وهذا من خلال تحديده لمقومات وجودها، وتشير أحد الدراسات التاريخية، أن هذا التبدل الحاصل في الموقف يعود الى عوامل أساسية منها؛ الأوضاع والظروف التاريخية، تعليق الآمال على فرنسا لأجل إحداث تطور للجزائريين وتأثر عباس فرحات بالنظرية القومية التي وضعها أرنست رينان التي تقول: << الرغبة في العيش المشترك هي العامل في تشكيل أي أمة >><sup>2</sup>، إن مقال << فرنسا هي أنا >> جاء في سياق ظروف سياسية كانت تعيشها الجزائر، بعد ظهور المواقف المتشددة من المستوطنين لإفشال مشروع بلوم- فيوليت، ذلك أن عباس أراد أن يرضي فرنسا

<sup>1</sup>- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص: 70

<sup>2</sup>- رابح لونيبي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق و الاختلاف تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 2004، ص،ص: 324-325.

وظمأنتها بأن هاجس الوطنية الذي كانت تشهره العناصر المتطرفة من المستوطنين غير موجود<sup>1</sup>. وتضيف دراسات أخرى أن عباس فرحات طرح مشكلا اساسيا يتمثل في مشكل الوطن الجزائري والأمة الجزائرية والحركة الوطنية فيما بعد، لأن الرجل تحدث بصراحة حول الموضوع<sup>2</sup>.

---

1 - نفس المرجع، ص: 327.

2 - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 558.

## الفصل الثالث

### مواقف النخبة الجزائرية المفروسة من القضايا الاجتماعية

#### I - المطالبة بالتعليم الأهلي ( الجزائريين )

- 1- الشبان الجزائريين ومسألة التعليم.
- 2- المعلمون من أصل أهلي ومسألة التعليم.

#### II - قضايا المرأة المسلمة الجزائرية

- 1 - المطالبة بالتعليم للبنات.
- 2- مسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية.
- 3- مسألة الزواج من الفرنسيات ( الزواج المختلط )

#### III - مسألة المنحاد ( اللباس )

#### IV - مسألة اللغة و الإسلام.

#### 1 مسألة اللغة العربية.

#### 2 للموقف من الإسلام.

## 1 - التعليم للأهالي (الجزائريين).

### 1. الشبان الجزائريين و مسألة التعليم :

أبدت النخبة الجزائرية المفرنسة منذ بروزها على الساحة الجزائرية اهتماماً بقضية التعليم التي يجب على الإدارة الفرنسية، أن توليها اهتماماً، وتجلت مطالبهم حول هذه القضية في العرائض المقدمة إلى الجهات المسؤولة للإدارة الفرنسية، كما ظهرت في المقالات في الصحافة الأهلية (الجزائرية) والكتابات التي كانت تؤلفها.

وضمن هذا السياق، دعا بن علي فكار إلى ضرورة اعتماد سياسة تعليمية هادفة تعمل على تحقيق اندماج الأهالي (الجزائريين) في المجتمع الفرنسي في المداخلة التي ألقاها خلال عام 1909 حول الإنجازات الفرنسية في الجزائر، قائلاً: >> إن عدد 28000 تلميذ من أصل أربعة مليون نسمة من الأهالي (الجزائريين) المسلمين، حقيقة هذا العدد غير كافي، يجب أن نعترف بأن التطور سيكون من خلال مضاعفة الجهود التي تعمل على القضاء على كل سوء فهم بين العرقين»<sup>1</sup>

كما اعتبر إسماعيل حامد مسألة تطوير الذهنيات لدى الأهالي (الجزائريين) المسلمين، مرتبطة بمضاعفة المشاريع المساعدة، والعمل على إشاعة التعليم في أوساط الجزائريين، ليتحقق التقارب بين الأهالي (الجزائريين) والفرنسيين وتردم الهوة التي تفرق بينهما. واستشهد إسماعيل حامد، بما قام به بعض عناصر النخبة المفرنسة - المتخرجة من المدارس الفرنسية، بإقبالهم على الزواج من الفرنسيات، لأنهم تفرسوا بالتعليم والتربية، وأن من خلال هؤلاء يعم التعليم الفرنسي في أوساط الجزائريين، ويجلبهم إلى العنصر الفرنسي ويغير من ذهنياتهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Ben Ali Fekar, L'œuvre française en Algérie, in Société normale de géographie, Bulletin du 1<sup>er</sup> trimestre de l'année 1905, janvier mars, Rouen imprimerie de Espérance Cagnard, 1905, pp: 26- 27.

<sup>2</sup> - Ismail Hamet, Les musulmans français du Nord Africain, op.cit., p: 259.

كما سار شريف بن حبيلس في النهج المطالب بالتعليم للأهالي (الجزائريين)

المسلمين، مؤكداً على ضرورة إتباع أساليب مغربية تجعل الجزائريين يقبلون على التعليم الفرنسي وتعلم اللغة الفرنسية، وحث على وجوب إتباع تعليم يعود بالفائدة على المتعلمين ليس من الناحية المعرفية فقط بل كذلك الناحية المهنية.<sup>1</sup>

وذكر شريف قاضي في مشروعه الإصلاحية الذي طرحه في كتابه، لأجل تحقيق التطور للمجتمع الجزائري، بأن مسألة التعليم تستوجب الاعتماد في البداية على تعليم أولي، وعدم توجيه التلاميذ المسلمين نحو التعليم الثانوي، بل يجب أن يمنح للأهالي - حسب شريف قاضي - تعليماً ابتدائياً لأجل تسهيل الاتصال مع الأوروبيين.<sup>2</sup> وحث شريف قاضي بوجوب اعتماد التعليم الابتدائي الذي ينجم عنه تمكن الأهالي (الجزائريين) المسلمين من اللغة الفرنسية ويسهل عليهم التواصل مع العنصر الأوروبي والاحتكاك بهم، وأوضح قاضي أن التعليم الذي ينبغي، أن يمنح للجزائريين ليس الذي يجعل منهم علماء أو موظفين، ولكن على الأقل إعطائهم المبادئ الأولية للقراءة والكتابة والمفردات الضرورية للتعامل اليومي، وكذا تعلم مبادئ الفلاحة والمهن الأساسية (النجارة، الحدادة والبناء)، و بالموازاة طالب الإدارة الفرنسية بضرورة توفير المدارس التابعة للقبيلة أو البلدية المختلطة، ويكون قسم لتعليم القرآن الكريم وقسم للغة الفرنسية وورشة للحدادة والنجارة والبناء، وبهذا تكون المدرسة الصغيرة قد كونت رجالاً قادرين على أن يصبحوا مواطنين فرنسيين، ويمكن للمتفوقين منهم أن يذهبوا بعيداً في مجال التعلم والعلم ويكون منهم الأطباء والمحامين والمهندسين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Cherif Benhabiles, op.cit., p: 33.

<sup>2</sup> - Cherif Cadi, Terre d'Islam, Charles lavauzelle, imprimerie Heintz frères Oran. p: 134.

<sup>3</sup> - Chérif Cadi, op.cit., p: 138.

ولما استطاعت النخبة المفرنسة دخول المجالس الانتخابية بفعل إصلاحات 04 فيفري 1919، قام أحدهم وهو بن عبورة مختار ممثل معسكر في المندوبيات المالية، في جلسة 30 ماي 1921 بمطالبة الإدارة الفرنسية بإقامة مدرسة في باب علي بمعسكر، وقد ذكر لممثل الإدارة الفرنسية خلال الجلسة، بأن هذا المطلب هو منذ سنتين ولم تلب الإدارة المطلب، ووجه اللوم إلى السلطات الفرنسية بتراجعها عن المشروع، وقد أيده الدكتور موسى وطالب من ممثل الإدارة الفرنسية بأن يحدد لهم - للمنتخبين في المندوبيات المالية- موعد انطلاق أشغال هذه المدرسة<sup>1</sup>.

## 2 - المعلمون من أصل أهلي و مسألة التعليم :

اهتمت فئة المعلمين من أصل أهلي بمسألة التعليم للأهالي (الجزائريين) المسلمين، إذ اعتبرتها الوسيلة التي تمكنهم من تحقيق الاندماج في العائلة الفرنسية، وهذا الرأي نجده عند سعيد فاسي، في جريدة "صوت المستضعفين"، أين دعا السلطات الفرنسية لتنفيذ سياسة تعليمية لصالح الأهالي (الجزائريين) قائلاً: « نعتقد أن الوقت قد حان لتعليم الأهالي، لأن هؤلاء أظهروا خلال الحرب - يقصد الحرب العالمية الأولى- الوفاء والإخلاص ليعاملوا كما يعامل الإسبان والإيطاليين الذين جاؤوا للاستقرار في الجزائر ويتمتعوا بالحريات، ويستأثروا بالخيرات» ، وأضاف: « من دون شك أن الأهلي (الجزائري) يعاني من الجهل وهذا ما جعله بعيداً عن الأوروبي ويمنعه من التعامل معه (...) هناك سبيل واحد لانتشال الأهلي (الجزائري) والنهوض به، وهذا بالتعليم (...) الجزائري ليس عدواً للأوروبي، ودين الإسلام ليس متطرفاً كما يظنه البعض بالخطأ بل على العكس، فالإسلام هو دين إنساني ومتسامح»<sup>2</sup>. كما تحدث

<sup>1</sup>-Délégations financières algériennes, Session ordinaire de mai- juin 1921, n° :4, délégation indigène, section Arabe et Kabyle, Alger imprimerie administrative Emille Pfister 1921, p: 172.

<sup>2</sup> -La voix des humbles, n° :01 / mai 1922, p: 05.

سعيد فاسي عن حالة الجهل التي يعاني منها الأهالي (الجزائريون) وتأثيره على واقعهم، قائلاً: « إذا كانت ذهنية الأهلي (الجزائري) تختلف عن ذهنية الأوروبي، فهذا مردّه الرئيسي بأن الأهلي (الجزائري) يعيش في الجهل، بينما الأوروبي يتطور بفضل التعليم الذي يتلقاه » ، و أنهى فاسي مقاله بدعوة السلطات الفرنسية إلى ضرورة منح تعليم للأهالي (الجزائريين) من أجل التخلص من الأحكام المسبقة وتقريبه م من الأوروبيين<sup>1</sup>.

لقد حاول فاسي أن يحسس الجهات المسؤولة من السلطات الفرنسية بأن ما يعيشه الأهالي (الجزائريين) من جهل ونفور من الأوروبيين، إنما سببه الجهات المسؤولة، التي لم تمنحه تعليماً يخلصه، مما يفرزه واقعه المتردي على سلوكه، تجاه الطرف الآخر ويمنعه من تحقيق تمازج عرقي، وقد أوضح فاسي للجهات المسؤولة بضرورة منح (الجزائريين) تعليماً، مثلما يتلقاه الأوروبيون من غير الفرنسيين من الإيطاليين والأسبان.

كما تحدث رابح زناتي عن مسألة التعليم وأهميته في المجتمع الأهلي (الجزائري) مبيناً أن التطور الفكري والاقتصادي لأي شعب له علاقة مباشرة بالتطور والتقدم في التعليم، ولا يمكن أن ينتظر من شخص جاهل أي تطور، معتبراً مسألة التعليم وإشاعته في وساط الأهالي (الجزائريين) من مسؤولية فرنسا قائلاً: >> من البديهي والواجب أن أول عمل مطلوب من شعب منتصر هو تعميم التعليم على جميع المستويات والدرجات في وسط الشعب الذي أصبح تحت هيمنته<sup>2</sup>. و أوضح زناتي أن مشروع التعليم الذي دعا إليه جول فيري Jules Ferry، لصالح الأهالي

<sup>1</sup> -La voix des humbles, n° :01 / mai 1922, op, cit, p: 06.

<sup>2</sup> -R. Zenati, op.cit., p: 103.

(الجزائريين) المسلمين قد اصطدم بمعارضة المتطرفين السياسيين المعادين لفكرة منح تعليم للجزائريين، لأن من شأن ذلك تكوين فئة متطورة ومنتورة<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق أشار زناتي بأن التعليم متوفر للأوروبيين بكل مؤسساته ويستقبل الأطفال الفرنسيين والأوروبيين الأجانب في مدارس لائقة، وأن أبسط بلدية لديها مدرستها والبعض من أقسامها لا يتعدى أربعة تلاميذ، و للكشف عن الإهمال المتعمد في حق الأهالي، استدلت زناتي بإحصائيات لسنة 1931، أين بلغ تعداد السكان حوالي 6548431 نسمة من الجزائريين، منهم حوالي 921661 نسمة من الأوروبيين وحوالي 5548236 نسمة من الجزائريين المسلمين، ومن هذا الإحصاء السكاني - حسب زناتي - كان التوقع للدخول المدرسي لسنة 1936 للأطفال الأوروبيين حوالي 107410 طفل يقابلهم حوالي 960460 جزائري، ومن الإحصاء والتوقعات، استنتج زناتي بأن الدخول المدرسي لسنة 1931 سجل دخول حوالي 175576 تلميذ مسجل، ولم تستقبل المدارس الأهلية سوى حوالي 67736، ومن هذه الأرقام توصل زناتي إلى نتيجة مفادها أن كل الأطفال الأوروبيين تم استقبالهم في المدارس، بينما حوالي 900.000 طفل من الأهالي (الجزائريين) تركوا ليحتضنهم الشارع<sup>2</sup>.

ونفس الطرح أثاره العربي طاهرات في المؤتمر الوطني الثالث والثلاثون للحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمية الشغيلة المنعقد في باريس بين 30-31 ماي و01 جوان 1936، موضحاً أن ما أنجزته فرنسا من مؤسسات تعليمية لا يعني شيء، واستشهد طاهرات بواقع التعليم للأهالي (الجزائريين)؛ بأن حوالي 900 ألف طفل هم في سن التمدرس، بينما فقط 80 ألف يدرسون، و حسب طاهرات فإن الوتيرة التي تسير عليها السلطات الفرنسية في انجاز المدارس، تحتاج إلى قرون لتوفير مقاعد

<sup>1</sup> -Ibid., p: 104.

<sup>2</sup> -R. Zenati, op.cit.,, p: 105.

دراسية لحوالي 900 ألف طفل، ومعنى ذلك في رأيه أن تطور المسلمين عن طريق التعليم الفرنسي، لا يمكن أن يتحقق إذا استمرت الأوضاع على حالها<sup>1</sup>. إن تنديد طاهرات بواقع التعليم للأهالي (الجزائريين) نابع عن قناعاته، وانتسابه لجمعية المعلمين من أصل أهلي، التي نادى بضرورة تعميم التعليم على الأهالي (الجزائريين) حتى يتحقق الاندماج، ومعروف عن طاهرات تشجيعه لتحقيق تعايش بين الأعراق الموجودة في الجزائر، وإحداث تقارب بين الجزائريين الأهالي والفرنسيين.

### 3- النخبة السياسية (المنتخبون) و مسألة التعليم :

أبدت النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين المسلمين اهتماما بتعليم الأهالي (الجزائريين)، وهذا ما أعلنت عنه فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة في جريدتها الوفاق الفرنكو- إسلامي، في عددها الأول الصادر بتاريخ 28 أوت 1935 مؤكدة أنها ستعمل على تحقيق المشروع، لأن مسألة التعليم ضرورة تفرض نفسها، ومن الواجب رفع عدد المدارس الابتدائية ، حتى تلبى حاجيات الأهالي (الجزائريين) المسلمين.<sup>2</sup>

وقد تقدم الدكتور زرقين النائب في المجلس البلدي لقسنطينة ، بطرح دعا إلى الجمع بين الأهالي (الجزائريين) والفرنسيين في المدرسة، قائلا: >> إذا كنا نؤكد ونلح بصفة خاصة على هذه القضية التربوية - التعليمية - لأنها مقلقة بالنسبة إلينا، لأن هناك الآلاف من أبنائنا في قسنطينة، قد يكونوا في المستقبل من المنبوذين والمشردين (...). وإذا كنا نلح بالدمج في التعليم، فثقوا تماماً أن هذا للأجل مستقبل فرنسا في الجزائر << وفي ذات الوقت أثار زرقين قضية التمييز بين الأهالي (الجزائريين) والأوروبيين قائلاً: >> في السنة الماضية قد أشرت إلى هذه المسألة

<sup>1</sup> - parti Socialiste (Section française de l'international ouvrière, congrès XXXIII national, tenu à paris les 30-31 mai et 1 juin 1936, librairie populaire, paris, p: 104.

<sup>2</sup> - L'entente, du 20 aout 1935.

الغربية، حفيد بن التهامي المستشار البلدي السابق، قد انتقل واستقبل إلى مدرسة أوروبية، وبما أن أقسامها كانت مخصصة للأوروبيين فقد تم رفض هذا الطفل»<sup>1</sup>.

كما تحدث محمد العزيز كسوس عن وضعية التعليم في الجزائر خاصة بالنسبة للأهالي (الجزائريين) وحمل مسؤولية الجهل التي يعاني منها هؤلاء إلى الجهات الفرنسية التي لم تبذل لهم مدارس، وأن انجازات الإدارة الفرنسية في هذا المجال شيء قليل لا يفي بالحاجة، ودعا كسوس السلطات للتحرك لمواجهة المشكل، ببذل الجهود لتجنب السلبيات المترتبة عن عدم تطبيق سياسة تعليمية ناجعة، بانجاز مدارس لاستقبال الأطفال الأهالي (الجزائريين) و تخصيص غلافاً مالياً موجه لهذا الغرض.<sup>2</sup>

وفي ذات السياق ، تعرض فرحات عباس إلى الإجحاف الممارس في حق الأهالي (الجزائريين) من طرف السلطات الفرنسية، فطالب بتوفير نفس الحصة من المدارس للأهالي، أي بما يعادل 6000 مدرسة على الأقل، وأكد على أهمية التعليم باللغتين الفرنسية والعربية، حتى يتم التغلب على حرج الجزائر<sup>3</sup>، ودعا عباس فرحات إلى تطبيق سياسة تعليمية هادفة وعارض الذين يدعون إلى تطبيق سياسة تعليمية توافق طموحاتهم السياسية والاقتصادية، قائلا « من الشبان المسلمين الذين سيكونون العنصر الأساسي للمجتمع الجزائري، نحن نريد أن نشكل جيلا من المثقفين ومن هذه النخبة تتشكل جماعات تكون مدعوة إلى تكوين نخبة المجتمع» ، كما حث عباس

<sup>1</sup> – Abderrahim Sekfali, L'école et la société, la question scolaire devant les assemblées du constantinois 1880- 1940, éditions El Musk 2012, p: 166.

<sup>2</sup> – Mohamed Alaziz Kessous, op.cit., p: 15.

<sup>3</sup> - فرحات عباس، مرجع سابق، ص 166.

فرحات على تدعيم هذه الفئة من النخبة، بمعارف كافية تمكنهم، من أداء مهامهم الاجتماعية الموكلة لهم.<sup>1</sup>

كما أكد فرحات عباس على أهمية التعليم المهني في تكوين الأهالي (الجزائريين) لأن من شأن ذلك أن يساعد الجزائري على تدبير أمور المعيشية، حيث قال: « المسألة تتمثل في بناء مدارس حيث يكون ذلك ضرورياً بإنشاء مدرسة للصيادين أو البحارة في عنابة أو جيجل أو مستغانم أو دلس ستعطي نتائج ممتازة»<sup>2</sup>. وفي برنامج "اتحاد الشعب الجزائري" الذي شرع وسعى عباس فرحات إلى تأسيسه، أولى اهتمامه بمسألة التعليم الابتدائي، معتبرا المدرسة إجبارية بالنسبة للجنسين "ذكور وإناث" وكذلك ضرورة مشاركة ميزانية المتروبول في نفقات التعليم العمومي معتبرا ذلك لأجل السيادة الوطنية.<sup>3</sup>

ونفس المسعى عبر عنه امحمد لالوت في خطاب ألقاه بمناسبة زيارة وزير الداخلية الفرنسي مارسيل رونيي إلى سيدي بلعباس، أين كان لالوت على رأس الممثلين الجزائريين، ومما جاء في خطابه، مطالبة الإدارة الفرنسية بإنشاء مدارس جديدة للذكور والإناث، كما دعا إلى تعليم مهني وفلاحي<sup>4</sup>. يظهر من الخطاب أمحمد لالوت، أن مسألة التعليم لدى الأهالي (الجزائريين) كانت في صلب اهتمامات النخبة المفرنسة، وهذا ما جعلها تستغل كل مناسبة للتعبير عن شرعية المطالب الخاص بتطوير وترقية الأهالي (الجزائريين)، وأن يكونوا على قدر المساواة في الحقوق الممنوحة للمستوطنين.

<sup>1</sup> - C.J. La presse indigène en Algérie, op.cit., p: 112.

<sup>2</sup> - فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، مرجع سابق، ص 167.

<sup>3</sup> - ANOM/ GGA/ Boite 9H45/ Abbes Ferhat, Pourquoi nous créons, l'union Populaire Algérienne, op.cit., p: 29.

<sup>4</sup> - Le progrès de Sidi Bel Abbes, du 19 mars 1935.

وذات الموقف نجده عند طالب عبد السلام مندوب تلمسان خلال جلسة 04 جوان 1936 للمندوبيات المالية، أين تحدث عن مسألة التعليم للأهالي (الجزائريين)، قائلاً: << نحن بحاجة إلى مدارس نريد أن نتخلى عن كل شيء ونخصص جهودنا للتعليم >>، ودعا طالب عبد السلام الإدارة الفرنسية بالأموال الكافية لإنجاز المدارس، فقال: << نطلب من الوالي العام بأن نخصص كل أموالنا لأجل التعليم >><sup>1</sup>. وقد تدعم موقف طالب عبد السلام المندد بالسياسة الفرنسية، بموقف أبدأه عبد القادر سماتي إذ قال: « مقارنة بين النمو السكاني - وسرعة إنجاز المدارس فإن السلطات الفرنسية تحتاج إلى قرون لكي تحقق احتياجات الأهالي (الجزائريين) ».<sup>2</sup>

وفي تدخل للمندوب المالي شريف بن حبيس، في المندوبيات المالية فرع القبائل، تعرض إلى الوضعية التي تعيشها المقاطعة من خلال الإحصائيات وما أنجز في المنطقة من مدارس معتبرا إياها غير كافية مقارنة بتعداد السكان للمنطقة، مما جعله يدعو إلى وجوب الاهتمام بالتعليم للأهالي (الجزائريين)، من خلال المقارنة بين التعداد السكاني والإنجازات في المؤسسات التعليمية، توصل شريف بن حبيس في عرضه إلى نتيجة بأنه يوجد تأخر، ومن مصلحة فرنسا استدراكه، وحاول شريف بن حبيس استعطاف الإدارة الفرنسية بقوله: « بعد الأمن والاستقرار الذي حققته فرنسا فإن أولى المنافع التي تتحقق هي التعليم ».<sup>3</sup>

إن المتتبع لتدخلات عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة على اختلاف أطيافها بدءاً بتلك التي عرفت بالشبان الجزائريين والمنتخبين الفيدراليين وحتى المعلمين من أصل أهلي حول مسألة التعليم للأهالي (الجزائريين) المسلمين نجدها أنها كانت تشترك في المنطلق؛ بأن الأهالي (الجزائريين) المسلمين عانوا الإجحاف في التعليم، ولم ينالوا

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, n°4 , Délégation indigène section arabe.et kabyle Alger Imprimerie solal 1936, p. 183

<sup>2</sup> -Ibid., p: 187.

<sup>3</sup> -le rappel, du 30 juin 1939.

من هذا الحق الإنساني ما يناله الأوروبيون من الأصول المختلفة (الأسبان- الإيطاليين- المالطيين)، كما اشتركت النخبة المفرنسة في الهدف الذي كانت تتشده من خلال تطبيق سياسة تعليمية للأهالي (الجزائريين)، بأن يكون هناك اندماج لهؤلاء في الوسط الفرنسي.

### III- قضايا المرأة الجزائرية المسلمة.

#### 1 المطالبة بالتعليم للفتيات

احتلت قضايا المرأة الجزائرية مكانة لدى عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة، واعتبرتها من القضايا التي يجب الاهتمام بها والتحدث عنها، وقد كانت مسألة تعليم المرأة من المسائل الهامة التي تم التركيز عليها.

#### أ- مطالب الشبان الجزائريين

لقد تعرض بن علي فكار في محاضرة ألقاها بعنوان "الإنجاز الحضاري الفرنسي في الجزائر" عام 1909 إلى مسألة تعليم المرأة، معتبراً نجاح العملية يكون

أولاً بتعليم الذكور لأن هؤلاء لا يمكنهم أن يدركوا أهمية تعليم المرأة إلا إذا كانوا متعلمين<sup>1</sup>.

كما اعتبر إسماعيل حامد تعليم المرأة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين وضعها في المجتمع (الجزائري) إذ بمرور الوقت تحصل عدد من الفتيات الجزائريات على ثقافة فرنسية ويمكن أن يشاركن في الحياة العامة ولكن ذلك سيكون طويلاً وحسب ارتقاء الرجال في الوسط الاجتماعي<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق ذكر شريف قاضي >> أنه بفضل الله وبفضل فرنسا يمكن أن يتحقق حلمنا - حسب رأيه- في رؤية رجال مسلمين فرنسيين يمنحون نساءهم فرصة العيش في كنف الحرية والسعادة، وأن يُستلهم كل ذلك من القرآن الذي يأمر بحسن معاملة المرأة <<- حسب شريف قاضي- يكون التدرج في تحرير المرأة بواسطة تعليم الرجل نفسه الذي يتوصل تدريجياً إلى الاقتناع بضرورة تعليم زوجته وبناته<sup>3</sup>.

وقد أكد شريف قاضي على توجهه الداعي إلى الاهتمام بالفتيات (زوجات المستقبل)، حيث كتب مقالاً في جريدة صوت الأهالي بعنوان "أماني لسنة 1933 إلى المثقفين الفرنسيين والأهالي (الجزائريين)"، شدد على أهمية تعليم الفتيات والعمل على جعلهن مثل شقيقاتهن الأوروبيات، بأن تكون الرفيقة الحقيقية لزوجها، واعتبر تعليمها أمراً ضرورياً، لأنهن سيعملن على نقل ثقافتهم إلى أولادهن<sup>4</sup>.

وفي نفس السياق، دعا محمد صوالح إلى تهذيب المرأة المسلمة الجزائرية، وحمائتها من أنانية الرجل، مشيراً في كتابه إلى ضرورة تعميم مدارس البنات على كل

<sup>1</sup> - Ben Ali Fekar, op.cit., p: 25.

<sup>2</sup> - Ismail Hamet, Les musulmans, op.cit., p: 254.

<sup>3</sup> - Chérif Cadi, op.cit., p: 140.

<sup>4</sup> - La voix indigène, du 05 janvier 1933.

القطر الجزائري، هذه المدارس التي تقوم عليها معلمات لا يختلفن في ثقافتهن عن المعلمين الأوروبيين، وعدّد صوالح النتائج الإيجابية لهذا التعليم بقوله: >> عندما تتخرج البنت من المدرسة تقوم هي بنفسها بممارسة تأثير داخل وسطها العائلي ولا يخفى أنه لكي يحدث التطور الحقيقي والنهائي في الظروف المادية والمعنوية لحياة المجتمع لا بد من قيام المرأة مثلها مثل الرجل بدور الريادة، لأن المرأة في النهاية هي السيدة في المنزل، وطالما لم تقم المدرسة بتنوير عقل المرأة الجزائرية، ولم تقم بتهديب سلوكها وعواطفها فإن عملنا باتجاه الحضارة يبقى في السطح وليس في العمق<sup>1</sup>

#### ب- مطالب المعلمين من أصل أهلي

لقد جاء في مجلة صوت المستضعفين مقال بعنوان "مدارس لبناتنا" ذكر فيه صاحبه أهمية تعليم البنات (الجزائريات) معتبراً الأمر ضرورياً ومهماً ولا يجب التغافل عنه، لأنه يعني مستقبل شعب بأكمله، وحتى يستدل - صاحب المقال - بأهمية مسألة التعليم للمرأة، أشار إلى التحولات التي تعرفها المجتمعات العربية والإسلامية (المصريون والأتراك) الذين أدركوا أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في مجتمعهم، وكذلك الأسباب التي جعلت هؤلاء يقبلون على هذا الإنجاز الحضاري والإنساني، فالأتراك والمصريون لم يتوانوا في الأخذ من الحضارة الأوروبية الغربية حيث اقتبسوا منها لأجل الرفع من مستواهم المادي والمعنوي، وحسب رأي صاحب المقال، هناك مشكل، في فهم النصوص مع حقيقة الواقع، واستشهد بحديث الرسول - محمد صلى الله عليه وسلم-: >> إن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة<< ، وكذلك قول

<sup>1</sup> - العمري طاهر ، مرجع سابق، ص 402.

الله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وقال أيضاً أن زوجات الرسول، عائشة وحفصة، كانتا تحسان القراءة والكتابة<sup>1</sup>.

ونفس الطرح قدمه رابح زناتي من خلال مقال نشره في جريدة صوت الأهالي بعنوان "المرأة المسلمة" تعرض فيه إلى أهمية المرأة في المجتمع لأن هذا الأخير لا يمكنه أن يتطور إلا بمشاركة المرأة، وتحدث زناتي عما تعرفه المجتمعات المسلمة في مجال تطوير وتحرير المرأة، مستدلاً بما قامت به تركيا على يد كمال أتاتورك، التي شرعت في إعطاء المرأة التركية تعليماً إيجابياً، مما أحدث ثورة في حياتها، ونفس الشيء عرفته أفغانستان، والمرأة المصرية التي عرفت تغييراً جذرياً، وذكر زناتي بأن مسلمي المشرق قد منحوا للمرأة مكانتها في مشروع نهضتهم الحضارية، وأن التقاليد البالية التي حكمت هذه المجتمعات قد اندثرت في كل من تركيا- أفغانستان- العراق وخاصة مصر، لقد حاول رابح زناتي إسقاط ذلك الواقع الذي عرفته المجتمعات في المشرق بالوضع الذي يعرفه شمال إفريقيا، معتبراً قضية المرأة تخضع لتأثير أفكار بالية ساهمت في تدني وضعيتها، إلى جانب عدم اهتمام فرنسا في سياستها التعليمية ببناء مدارس لتعليم الفتيات، ولو فعلت- حسب رأيه- لكان الوضع مغايراً، لأن فرنسا خضعت في سياستها التعليمية إلى ضغوطات المتطرفين الذين دعوا إلى إبقاء الأهالي (الجزائريين) على حالهم<sup>2</sup>. كما كشف زناتي عن تقاعس السلطات الفرنسية في إقامة مدارس وكذلك سياسة التمييز في استقبال الفتيات الجزائريات، إذ تستقبل فقط بنات العاملين في الإدارة والعائلات الكبيرة مما أثر - حسب رأيه- على الشبان المتقنين الأهالي (الجزائريين) الذين يرغبون في اختيار زوجات متعلمات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -La voix des humbles, n°39, novembre 1925, pp: 20- 21.

<sup>2</sup> -La voix indigène, du 25 mars 1937.

<sup>3</sup> -R. Zenati, op.cit., pp: 109- 110.

ونفس الموقف أبداه، طاهرات في مقال له حول ضرورة الاهتمام بالعنصر المهم في المجتمع وهي المرأة، وقال: « إذا أردتم أن تؤتي البذرة ثمارها ضاعفوا من المدارس (...) علموا الفتيات أمهات المستقبل، والزوجات، عليكم بتعليم وتثقيف الوسط الاجتماعي، أين يتطور وينمو وينشأ الطفل»، وقال أيضا: « طالما لم تسهلوا عملية الفرنسية للتلاميذ الأهالي (الجزائريين) وطالما لم تعملوا على تغيير الذهنيات، فإن ذلك غير مقبول ولا منطقي ولا إنساني، أن يلام الأهالي (الجزائريون) على إلزامهم لبناتهم البقاء في البيوت في سن الرابع عشرة »<sup>1</sup>. وأشار أحد المعلمين من أصل أهلي إلى مسألة تعليم الفتيات التي أصبحت من الضروريات والأساسيات، لأهميتها الاجتماعية، مؤكدا أهمية تعليمهن لما لهن من دور في المجتمع الأهلي (الجزائري)<sup>2</sup>.

كما تحدثت معلمة جزائرية "جبالي" من سطيف عن وضعية التعليم للفتيات في مجلة صوت المستضعفين بعنوان "تقرير حول تعليم الفتيات الأهليات (الجزائريات)"، توصلت إلى أن السلطات الفرنسية قد أهملت تعليم الفتيات المسلمات الجزائريات، واعترفت جبالي بأن الأميين من الجزائريين يدركون أهمية تعليم الفتيات، وأن الشبان الجزائريين المثقفين يرغبون في الزواج من الفتيات المتعلمات اللواتي تلقين تعليماً يتوافق مع مستواهم، كما أشادت جبالي بالدور الذي تقوم به بعض العناصر في المجالس الانتخابية لمطالبتهم بمدارس لتعليم الفتيات المسلمات، وانتهت صاحبة المقال إلى خلاصة مفادها؛ وجوب إقامة المزيد من المدارس للفتيات المسلمات في المدن والأرياف، ولسد العجز الواقع في هذه المشاريع دعت إلى:

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° 56, janvier 1928, p: 14.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° 57, février 1928, p: 32.

1 - الاعتماد على المدارس المختلطة في الأرياف خاصة أن هذه بها عدد

قليل من المتمدرسين الذكور،

2 - إدخال الفتيات المسلمات في المدارس خاصة في المراكز الأوروبية أين

تدرس الفتيات الأوروبيات،<sup>1</sup>.

### ج- مطالب النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين

أبدت النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة اهتماماً بمسألة التعليم للفتيات، باعتبارهن عنصراً مهماً لتحقيق التطور في المجتمع، وقد عبر المنتخبون عن ذلك من خلال المطالب التي قدموها إلى اللجنة الوزارية التي ترأسها موريس فيوليت، خلال الزيارة التي قام بها لقسنطينة سنة 1931، ومما جاء في

المطالب: « إن المتخرجين من المدارس الفرنسية يدركون أهمية دور المرأة

وأهميتها في المجتمع (..) إن تعليم المرأة الجزائرية مسألة مطلوبة من طرف

المنتخبين المسلمين، وتتابعها المجالس المنتخبة باهتمام (...) إن تعليم المرأة

سيؤدي حتماً إلى القضاء النهائي على ظاهرة تعدد الزوجات وترفع حتماً من مقام

المرأة وتضعها في المكانة اللائقة بها في المجتمع، إن تعليمها سيؤدي إلى تحسين

وضعتها وتحصل على حقوقها في وسطها العائلي وكذلك في بيت الزوجية»<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق كتب محمد العزيز كسوس مقالا في جريدة الوفاق أشاد فيه

بنجاح "الزهراء بن طوشة" التي كانت أول امرأة جزائرية تحصل على شهادة قابلة في

التوليد عام 1935، حيث قال: « كم يسرنا أن ننوه إلى النجاح الذي حققته صديقتنا

الآنسة الزهراء بن طوشة التي اجتازت بامتياز امتحان قابلات التوليد في كلية الطب

لمدينة الجزائر هي الأولى من أخواتنا في الدين على مستوى الولاية (...) نرى في

<sup>1</sup> - la voix des humbles, n° 181-182, juin, juillet 1937, pp: 30- 31.

<sup>2</sup> - Chérif Sishane, op.cit., pp: 13- 14.

هذا الحدث بؤادر خير لما يتعين على المرأة أن تقوم به من دور بارز في تطورنا وبالفعل بدونها وبدون الإسعافات المادية والمعنوية التي ينبغي لها أن تقدمها بسخاء في بيوتنا العائلية وبيوت الزوجية التي ينبغي لها أن تعطيها للطفل الذي يتم توجيهه توجيهاً حسناً وسليماً إلا إذا كان كلام بعض المعارف في الأخلاق وقواعد النظافة الصحية»<sup>1</sup>.

ويذكر أن عباس فرحات عدّ قضية تعليم الفتيات الجزائريات، من القضايا الجوهرية الخاصة بالمجتمع، ومشكلة اجتماعية سوف تفرض نفسها عاجلاً أم آجلاً، وفي ذلك كتب عباس مقالا ورد في جريدة الوفاق في العدد 28 الصادر في 22 جويلية 1939 بعنوان " إن كنت صديقاً لي فاتبعني " أكد على وجوب المساواة بين البنين والبنات في التعليم، مذكراً في الوقت نفسه أفراد مجتمعه، بأن أحد أمراء المسلمين الأوائل الخليفة عمر بن الخطاب « كان يقول أيام مجده، علموا أولادكم غير علمكم لأنهم ولدوا في زمان غير زمانكم»، وأضاف أيضا أن الحكمة تقتضي، أن يعيش المرء مع زمان جيله، وأوضح عباس أن تعليم الفتيات وتربيتهم، هي احد الشروط المطلقة للتحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتدعيماً لرأيه في الموضوع ، ذكر أنه إذا رزقه الله في بيت الزوجية ببنت، سوف يعمل على تنشئتها على العلم والتربية والأخلاق لأن التعليم للمرأة أضحي ضرورة اجتماعية<sup>2</sup>.

## 2 - مسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية

<sup>1</sup> - ليلي بن عمار بن منصور، فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم، ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011، ص: 299.

<sup>2</sup> - Leila Benamar Benmansour, op, cit., p: 200

اهتمت النخبة الجزائرية المفرنسة بمسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية، وكانت في جدل مع النخبة المحافظة التي اعتبرت نزع الحجاب سفوراً وخروجاً عن الشرع والعادات، فتنة في المجتمع الجزائري، بينما كانت عناصر النخبة المفرنسة، ترى غير ذلك، مما أدى بها إلى التعرض للقضية في مجلة "صوت المستضعفين" وجريدة "صوت الأهالي"، وجريدة "الوفاق" وأضحت هذه الصحافة، الأكثر إشارة لمسألة الحجاب.

ويعتبر قاضي شريف من عناصر النخبة المفرنسة التي تناولت مواضيع المرأة، وكان يرى دواعي ارتداء المرأة الحجاب وبقائها في البيت من الأمور التي ولت، وبما أن فرنسا - حسب رأيه- قد نشرت أفضالها وحسناتها على المناطق الإفريقية المسلمة ومنها الأمن العام والاحترام المتبادل، واقترح قاضي شريف في بداية هذا التحول أن تحتفظ المرأة بحجابها في المدن الكبرى فقط لفترة معينة، وبعدها ستختفي عادة ارتداء الحجاب شيئاً فشيئاً باختفاء الأسباب الداعية إليه، ومع مرور الوقت يكتسب الرجال من خلال الحياة العادية قيماً جديدة في التعامل معها قائمة على الآداب واحترام الغير.<sup>1</sup>

وقد نشر قاضي شريف مقالاً له بعنوان "لأجل المرأة المسلمة" في جريدة صوت الأهالي، عبّر من خلاله عن سعادته بالحركة تجاه المرأة المسلمة وأن ذلك في صالحها، وندد بما يعتبره البعض، بأن الوضعية التي تعرفها المرأة المسلمة هي بفعل ما يدعو إليه الإسلام، بل على العكس من ذلك، فالدين لا دخل له فيما تعانيه المرأة المسلمة، لأن الرسول (ص) حث على الإحسان إلى المرأة، واستشهد قاضي الشريف بأن الرسول (ص) دافع عن المرأة وضمن لها نصيبها من الميراث مما أوصى به القرآن، كما أكد بأنه يستوجب دفع مهر للمرأة عند طلب الزواج منها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - فتحة صافر، مرجع سابق، ص 145.

<sup>2</sup> - La voix indigène, du 19 mai 1932.

وحول مسألة الحجاب يشير قاضي شريف، بأن الرسول (ص) قد أوصى به بسبب نظرات ذوي القلوب المريضة، وأن ارتدائه في المشرق الإسلامي بدأ في الاختفاء، وأن في شمال إفريقيا، وحدهم التونسيون الذين يجبرون زوجاتهم على ارتداء الحجاب والبقاء في البيت.<sup>1</sup>

وفي السياق ذاته، نشر بن حورة أحد المحسوبين على النخبة المفرنسة، مقالا بعنوان "من أجل نهضة المرأة المسلمة، مسألة الحجاب" ، تعرض فيه إلى الجذور التاريخية لمسألة الحجاب، ومسألة فصل الجنسين، موضحا أنها تعود إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي أشار إلى الرسول (ص) بأن تتحجب نساؤه، وفي ذلك نزلت السورة على الرسول « تدعو نساء الرسول بضرورة لبس الحجاب»، وفيما يخص ارتداء الحجاب أو إقدام المرأة على تغطية وجهها بالكامل عن أنظار الرجال- يرى بن حورة- أن ذلك لم يأت به نص القرآن ولا السنة، بل ما هي إلا عادة جاءتنا من المشرق، وإن هذا الحجاب دخل علينا في شمال إفريقيا وجعل من نساتنا معزولات منزويات بلبس غريب، ويضيف بن حورة أن الأتراك - يقصد تركيا في عهد كمال أتاتورك- قد نظروا في مسألة تحرير المرأة بينما البربري مستمر على حاله.<sup>2</sup> و في تحليله للمسألة، دعا بن حورة المثقفين إلى توجيه أنظارهم نحو المستقبل الذي يأمل منه التغيير، وأن الحل في المدرسة الفرنسية التي سنتعلم فيها الفتاة المسلمة قواعد التربية والنظافة التي ستمكنها في المستقبل، من تربية أبناءها بطريقة سليمة، وأن تعليمها يمكنها من المعرفة الحقيقية لقواعد الإسلام، لأن التعليم- حسب بن حورة- يمكن أن يجعل المرأة تميز بين البذرة الجيدة والفاصلة، وبالتالي فإنها لن تقبل بالحجاب الذي لا يمكن أن يفرضه عليها الرجل المتعلم المثقف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - La voix indigène, du 19 mai 193, op, cit.

<sup>2</sup> -La voix des humbles, n° 76, juillet 1929, p: 11.

<sup>3</sup> -Ibid., p: 12.

كما تحدث رابح زناتي في مسألة الحجاب، بقوله: « لسنا من أولئك الذين يصرخون أو ينددون بالحجاب والتقاليد البالية والحجب\*»، هذه المظاهر التي تعاني منها الفتاة الجزائرية وأصبحت ضحيتها، بل يجب العمل على تحضير الفتاة -المرأة- لحياة التمدن وبتعليمها وصقل ذهنيته، ومتى تحقق ذلك تكون المرأة - حسب ذاتي- قد تحصنت، وتدرک أهميتها دورها في المجتمع، وعندها يسقط الحجاب لوحده وبالتالي سيكون لها دورها في المجتمع<sup>1</sup>. لقد حاول رابح زناتي في هذا السياق أن يأخذ ما حصل في أفغانستان - مصر - تركيا في مجال تطوير المرأة وتحريرها كمثال، وأن تركيا على عهد كمال أتاتورك لم تنزع عن المرأة التركية الحجاب فحسب، بل منحتها تعليماً صحيحاً، هذا التعليم الذي يراه زناتي مفيداً للفتاة الجزائرية للتخلص من الموروثات البالية التي تعيق تطورها.

وكتب آخر يتحدث عن مسألة الحجاب، في مقال نشرته جريدة الوفاق، حرص على ضرورة الاهتمام بالمرأة الجزائرية، موضحاً ألا تقدم ولا تطور للأمة إذا لم تعرف الاهتمام بالمرأة التي تعد بأحد العناصر المهمة، واعتبر العهد الذي لم يكن يعد المرأة عنصراً مهماً في المجتمع قد ولى، وقد اعتبر عمرانى صاحب المقال أن الحجاب المفروض على المرأة هو دليل للاستعباد وأعلن رفضه للمظهر الذي يعده رمز الإذلال والاستعباد للمرأة، ويشير صاحب المقال أنه قام بدراسة تاريخ ظهور الحجاب بكل موضوعية ودرس القرآن، وتحدث مع علماء المدارس القديمة، وسافر وطلب الرأي من المصريين والسوريين واللبنانيين والأتراك والتونسيين، وفي هذا قال: « لقد وجدنا الأغلبية ضد مسألة الحجاب»، وقال أيضاً: « إن كتبنا في الموضوع ليس هذا من المنظور الشخصي، لقد كنا نسير بشكل عام بما تحس به الشبيبة

\* - المعروف عن بعض العائلات الجزائرية كن يمنعن بناتهن حين يبلغن سن الرابعة عشر من الخروج من البيت، حيث يلزمن بالبقاء في البيت، ولا يخرجن إلا برفقة أحد أفراد العائلة، وكان يعرف هذا الحجب.

<sup>1</sup> - La voix indigène, du 25 mars 1937.

المسلمة للمستقبل وكذلك المصلحة العامة للشعب، لهذا نقولها ونعيدها إن الحجاب ليس فريضة دينية، ولم يفرضه القرآن»، وقد توجه صاحب المقال لتحدي أي كان يأتيه بالدليل أو يثبت العكس، وذكر عمراني أن الحجاب قد أوجدته الأنانية البرجوازية وفرضتها لكي تبقى المرأة في عبودية لا إنسانية، ثم انتهى صاحب المقال إلى خلاصة مفادها ألا حديث عن التقدم ما لم يختفي الحجاب.<sup>1</sup>

يبدو في هذا السياق أن قضايا المرأة الجزائرية المسلمة، قد أخذت أبعاداً مختلفة وأثارت جدلاً، مما دفع بالدكتور بن جلول إلى نشر مقال في جريدة الوفاق بعنوان "المرأة المسلمة"، أبدى الرجل موقفه من قضايا المرأة المسلمة، واعترف بأنه تعرض لهذه القضية الحساسة، وأن الفيدرالية جاءت بمشروع (مطالب سياسية، اقتصادية، اجتماعي)، بينما مسألة المرأة الجزائرية، ليست مطروحة ضمن برامج الفيدرالية، و كل ما طرحته، هو مسألة تعليم الفتيات، وأن اهتمامات الفيدرالية، تتمثل في تحقيق المطالب السالفة الذكر، و حسب بن جلول قد أعرب إلى بعض المناضلين، بأن مشكل المرأة قد لا يطرح إلا من خلال سنة 1942 ويقترح برعاية فيدرالية المنتخبين والتجمع الفرنسي- الإسلامي، الدعوة إلى مؤتمر إسلامي عربي يعقد في الجزائر تونس، تدعا إليه مندوبيات وممثلين مسلمين من كل الدول الإسلامية، طرح فيه قضية الحجاب للمناقشة لإيجاد الحل الذي سيطبق على جميع الدول الإسلامية، كما تناقش كل القضايا المتعلقة بالمرأة منها التعليم وتطويرها والرفع من مستواها ومكانتها في المجتمع والعالم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - L'entente, du 08 juin 1939.

<sup>2</sup> - L'entente, du 13 juin 1939.

### 3- مسألة الزواج من الفرنسيات ( الزواج المختلط):

تعتبر مسألة زواج عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة من الفرنسيات من القضايا التي احتلت مكانتها في الجزائر سواء بالنسبة للمجتمع الأهلي (الجزائري)، أو المجتمع الفرنسي، وكانت النخبة المفرنسة أكثر الفئات إقبالا على الارتباط بالأور وبيات (الفرنسيات) لأسباب مبررة بالنسبة لهم، ومن هؤلاء نجد إسماعيل حامد الذي رأى في الزواج المختلط عامل مؤثر في تغيير الذهنيات وتحقيق التقارب بين الأهالي (الجزائريين) والأوروبيين (الفرنسيين)، وقد برّر حامد ظاهرة الزواج المختلط في أوساط النخبة بأنه استعداد وقابلية، بتبني المدنية الفرنسية، وأن هذه القابلية تزداد حين يتم الزواج من الأوربيات.<sup>1</sup> يظهر من هذا الطرح الذي قدمه حامد عن دواعي إقبال النخبة المفرنسة بالزواج من الفرنسيات اقتصر فقط على استعداد هذه الفئة للدخول في المدنية الفرنسية، دون تحديد أو الحديث عن الأسباب الحقيقية التي جعلت هؤلاء يقبلون على هذا النوع من الزواج.

بينما نجد شريف قاضي يتعرض لقضية الزواج المختلط لدى النخبة الجزائرية المفرنسة، إذ يربطه بمسألة التعليم عند الفتيات المسلمات الجزائريات ويشير بأن زواج المسيحيين من المسلمات الجزائريات نادرا ما كان يحدث، ويعود ذلك إلى أسباب متعلقة بالوضع الاجتماعي الأدنى للمرأة، وأن الرجال المسيحيين لم يكونوا مهيين للارتباط بالجزائريات، وفي هذا الصدد قال شريف قاضي: "أنا شخصا أعرف بعض الفتيات المسلمات الجزائريات اللواتي تلقين تعليما فرنسيا وأصبحن في وضع جعلهن لا يقبلن الزواج من الرجال الأهالي (الجزائريين) الذين لم يتلقوا تعليما فرنسيا وظلوا

<sup>1</sup> - Ismail Hamed, les musulmans français, op.cit,pp ; 248-250.

في وسطهم الاجتماعي، وقد بقيت هذه الفتيات دون زواج (...) وأن وضعهن دفع الكثير من الآباء إلى اتخاذ قرار بعدم تعليم بناتهم حتى لا يبقين عانسات <<، وقد طرح شريف قاضي الحل لمشكلة عدم زواج الفتيات الجزائريات المتعلّقات، بالعمل على تطوير الرجل المسلم على الطريقة الأوروبية ( الفرنسية) وبالتالي يمكن أن تؤثر هذه الفئة المتتورة - المتتورة- على ذوي الأفكار المتترفة وتقضي على التتورات البالية<sup>1</sup>.

يظهر أن مسألة تعليم الفتيات الجزائريات، وعزوف الكثير من العائلات الجزائرية على إرسال بناتهم إلى المدارس، أصبحت من الأسباب والعوامل التي دفعت عناصر من النخبة المفرنسة إلى الزواج من الفرنسيات، وهذا ما تحدث عنه أحدهم في مجلة صوت المستضعفين " المثل الأعلى عند الشباب التطور عن طريق الزواج المختلط" ، أشار إلى قضية الزواج لدى النخبة المتتورة، وما يتعرض له هؤلاء من ضغط يعود إلى ما تفرضه تقاليد العائلة، علما أن هؤلاء لهم تصورات حول الزوجة، وهذا التصور شبه مستحيل في الواقع- حسب رأي صاحب المقال- لأن الفتيات المتعلّقات الجزائريات عددهن قليل إن لم يكن نادرا، وقد استشهد بقصة لأحد المحسوبين عن النخبة المتتورة، أقبل على الزواج، فوجد نفسه بين المطرقة والسندان؛ لأنه وجد نفسه أمام ثلاث اختيارات:

- 1 الزواج من فرنسية وهذا الأمر بالنسبة للعائلة مستحيل أن يقع لأن هذا الزواج كثير ما ينجم عنه هجرة الابن لعائلته وينقطع عنهم.
- 2 الزواج من امرأة جزائرية متعلمة وهذا الاختيار له إيجابيات وسلبيات.
- 3 أن يقبل بزوجة من اختيار العائلة وهو ما يتنافى مع تصوره<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Cherif cadi, op.cit,p 134.

<sup>2</sup> - la voix des humbles, n°67, novembre 1928,p p 17-18.

وقام رابح زناتي بربط مشكلة الزواج عند عناصر النخبة بسياسة فرنسا التعليمية للبنات التي تفتح المدارس الفرنسية أمام الفتيات الجزائريات من عائلات الموظفين في الإدارة دون غيرهن من بنات الأهالي، مما أثر على الشبان المتقنين الذين يرفضون الدخول في العائلة الفرنسية؛ لأنهم لا يجدون الفتاة المتعلمة من الأهالي ليرتبطوا بها، ونظرا للواقع الذي يفرضه الفرنسيون على هؤلاء المتقنين فإن البعض منهم يتزوج بمورسكية- عربية غير متعلمة وبالتالي نجم عن ذلك حياة زوجية لم يكن يردّها ولكن فرضتها الظروف<sup>1</sup>.

يظهر أن مسألة الزواج المختلط عند النخبة الجزائرية المفرنسة ، كان بديلا لعدم وجود الفتيات الجزائريات اللواتي تتوفر فيهن شرط الثقافة والتعلم، وهذا ما عبر عنه أحد المعلمين في مقال نشرته مجلة صوت المستضعفين بعنوان: "المثل الأعلى للشباب، التطور عن طريق الزواج المختلط" دعا فيه المعلمين إلى هذا الزواج المختلط، وشجعهم على اختيار الزوجات الفرنسيات، لأن عدد المتعلمات الجزائريات قليل، وعددهن حوالي خمسين متعلمة، مقارنة بعدد الرجال المتعلمين، ومنهن من ترغب في التطور والزواج من الأوروبيين.<sup>2</sup>

وفي ذات السياق، تعرض أحد المعلمين من أصل أهلي إلى مشكل الزواج المختلط ومسألة الزواج بشكل عام لدى عناصر النخبة المفرنسة في مقال بعنوان "عزوبة مفروضة" متحدثا عن الحالة الاجتماعية التي تعرفها مجموعة كبيرة من المتقنين خاصة فئة المعلمين الذين تكونوا في مدرسة المعلمين ببوزريعة، بأن غالبيتهم بقوا من دون زواج ، وهذا ليس لأنهم لا يملكون العالة ( القدرة)، إنما لواقع اجتماعي أصبحوا يعيشونه، وتخوفهم من الزواج، لان الفكرة متربطة عندهم، بشرط التعلم والثقافة لدى الشريكة، وكذلك عدم وجود أو لقلّة الفتيات الجزائريات المتعلمات، كل

<sup>1</sup> - R.Zenati, op.cit, p:111.

<sup>2</sup> - la voix des humbles, n°70 /janvier 1929, p 15-17.

ذلك دفع بعض من النخبة المفرنسة- المتطورة- خاصة المعلمين إلى التفكير في الزواج المختلط.<sup>1</sup>

واستدل أحد المحسوبين عن النخبة المفرنسة من المعلمين الأهالي المؤيدين للزواج المختلط ، بأن المرأة التي لا تستطيع رعاية شؤون بيتها والاهتمام بالأطفال ومواكبة ذهنية زوجها، كل ذلك في نظر صاحب المقال دفع بالعناصر المثقفة خريجة المدارس الفرنسية- النخبة المفرنسة- إلى تفضيل الزواج من نساء فرنسات (أوروبيات) مستواهن أقلّ في الهرم الاجتماعي، ولكن بمستواهن التعليمي أصبحن مفضلات لدى هذه الفئة (النخبة)، وحاول صاحب المقال، أن يعدد بعض المبررات، منها قيام المرأة الجزائرية ببعض الأمور عن جهل؛ باعتمادها على تقاليد وعادات المجتمع، كالتداوي بالأعشاب وعدم العمل بنصائح الطبيب أو القابلة في معالجة المرض، كل ذلك - حسب صاحب المقال- أدى إلى عرقلة التأثير الإيجابي الذي تمارسه المدرسة، إذ لا يجد الطفل استمرارية وتطابق بين ما يتلقاه في المدرسة والبيت الذي توجد فيه المرأة الجزائرية الغير متعلمة.<sup>2</sup>

إذا كانت مسألة الزواج المختلط من المظاهر الاجتماعية التي كانت تشجع عليها بعض العناصر المحسوبة على النخبة الجزائرية المفرنسة- خاصة فئة المعلمين من أصل أهلي، نجد الشريف بن حبيلس، قد تناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، في مقال في مجلة صوت المستضعفين بعنوان " الزواج المختلط " ، اعترف بأن الزواج المختلط قضية جد حساسة للتحليل والتعليق خاصة أنها تتعلق بارتباط أهلي ( جزائري) بفرنسية، ويعترف أن تعرضه للموضوع- للقضية- ليس للدعوة إلى الزواج المختلط والتشجيع عليه، الذي هو- حسب رأي بن حبيلس- سهل للقيام به في خطواته الأولى، ولكنه صعب العيش في كنفه، وقد عدد الأسباب التي تجعل الزواج المختلط صعب

<sup>1</sup> - la voix des humbles, n°89, juillet 1930, p :19.

<sup>2</sup> - la voix des humbles, n°92, octobre 1930, p p 05-07.

منها؛ نظرة الأوروبيين الفرنسيين للأهالي "الجزائريين" وتدهور الأوضاع الاجتماعية، وقد حددها بن حبيلس في العوامل التالية:

- 1 الأسباب المادية: وهي الحالة التي يعيشها الأهالي بفعل تدهور مستواهم المعيشي، مما جعل الأوربيين ينظرون إلى الأهالي بنظرة الدونية حتى أولئك الذين هم من النخبة المتطورة- المتعملة.
- 2 الأسباب العائلية: تعد من العوامل التي تجعل الزواج المختلط شبه مستحيل (وأحيانا مستحيلا)، من أهمها طبيعة العلاقات التي تجمع أفراد الأسرة الواحدة ( الأب، أم الزوج، أخواته وإخوته وأعمامه وأخواله).
- 3 عامل الدين : يعتبر بن حبيلس هذا العامل من الأسباب التي لا تشجع على الزواج المختلط.

لقد توصل بن حبيلس من تحليله لفشل الزواج المختلط، بأنه مهما أظهر الأهالي ( الجزائري ) من تفوق ووصل إلى المراتب العليا، فإن هذا الأهالي الذي يلبس البرنوس والشاشية ينظر إليه مثل غيره من أبناء جلدته<sup>1</sup>. يبدو أن شريف بن حبيلس برر فشل الزواج المختلط بالمعوقات المادية والاجتماعية والدينية التي يعيش فيها الأهالي ولكن دون أن يقترح البديل الذي يجعل عناصر النخبة ال مفرنسة تلجأ إليه مادام أنهم لا يرحب بهم في المجتمع الفرنسي بالرغم من مستواهم الفكري والثقافي والتعليمي.

وعلى العكس من بن حبيلس، نجد من عناصر النخبة المفرنسة من فئة المعلمين من لم يفقد الأمل في إيجاد الزوجة من الفتيات الجزائريات المتعلمات ولو كان ذلك على المدى البعيد إذ توجه أحد المعلمين من عناصر جمعية المعلمين من أصل أهلي، بالنصيحة إلى النخبة التي مازالت على مقاعد الدراسة بالألا تقطع أملها في تحقيق هدفها

<sup>1</sup> - la voix des humbles, n°157/juin1935,p p: 18-20.

في الزواج من المرأة الجزائرية المثقفة، وأن ذلك ممكن تحقيقه، بمطالبة الأهالي الجزائريين المسلمين من الإدارة الفرنسية، إقامة المزيد من المدارس لتعليم الفتيات، واستشهد- صاحب المقال- بما قالته الكاتبة ماري بوجيجا >> المرأة هي الأم، هي المربية، وبما أنها تعيش على الهامش، وأن اقتصارنا على تعليم الذكور فقط، فإننا نتقدم خطوة ونتأخر بخطوتين<<<sup>1</sup>.

الواضح أن مسألة الزواج المختلط، أخذت حيزا في الواقع الاجتماعي في الجزائر سواء بالنسبة للأهالي (الجزائريين) وحتى الفرنسيين، ويذكر مصالي الحاج أن أية فرنسية لا تستطيع أن تظهر مع شاب عربي دون أن تتعرض إلى مضايقة من قبل والديها أو حتى من الأوروبيين، وقال: >> إذا كان لفرنسية من الجزائر مشاعر صداقة مع شاب فقد كان من المستحيل أن يعبرا عن ذلك لاعتبارات عرقية دينية، إلى جانب مركب الاستعلاء من الناحية الفرنسية<<<sup>2</sup>.

وبالرغم من تلك المسائل والمعوقات التي كانت تعترض الزواج المختلط، فإن أبو القاسم سعد الله يذكر بأن الظاهرة انتشرت في وسط الذين نشئوا في دار الأيتام واعتنقوا المسيحية، وبشكل ملحوظ وسط الأفراد الذين أصبحوا معلمين بعد تخرجهم من مدارس الآباء البيض أو من مدرسة بوزريعة للمعلمين، وهناك من العناصر المذكورة مثل ولد عودية وجوزيف زنتار وأغستين اباعزيزن، تزوجوا من الفرنسيات، و حسب سعد الله الكثير من هؤلاء الذين تزوجوا من الفرنسيات، قد وصلوا إلى مراتب عليا في السلم الإداري والمهن الحرة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - la voix des humbles ,n°89/ juillet 1930, p:20.

<sup>2</sup> - مصالي الحاج، مصدر سابق، ص70.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص431.

#### IV- : مسألة الهندام (اللباس).

كانت قضية الالتزام باللباس التقليدي أو حتى اللباس الأوروبي من بين القضايا المطروحة في وسط الجزائريين، وحتى الأوروبيين، وقد ناقشت النخبة المفرنسة هذه القضية ضمن مقالات صدرت في الكثير من المجالات والصحف جريدة التقدم صوت الأهالي، صوت المستضعفين، الوفاق، وغيرها من الصحف، والمؤلفات التي أصدرتها. وما يظهر أن مسألة اللباس كانت ذات أهمية، ورمزاً للتعبير عن الانتماء بالنسبة لعناصر النخبة، تحدث عنه إسماعيل حامد في مؤلفه، بأن في بعض أوساط الأهالي - يقصد النخبة- أن الحذر من اللباس الأوروبي قد تراجع، وفي نفس العائلات يوجد من احتفظ باللباس التقليدي العربي، وآخرون تبنوا اللباس الأوروبي، وقال: >> إن مسألة اللباس لم تعد مشكلة، بل أصبحت قضية ثانوية<<<sup>1</sup>.

وهناك من عناصر النخبة من تعرض للموضوع، وحاول أن يبرر التحول الحاصل، إذ بدا على هذه الفئة تخليها عن اللباس التقليدي وتبنيها للباس الأوروبي، بالرغم من المواقف المعادية، التي يبديها عامة الناس، ومن هؤلاء شريف قاضي الذي تطرق إلى إمكانية ارتداء الجزائريين البدلة الأوروبية والقبعة، فأجاب بعدم وجود في الدين، ما يفرض على المسلم الالتزام بنوع واحد من اللباس، وهذا راجع في نظر الشريف قاضي إلى متغيرات مناخية، فقال: >> بما أن الإسلام رسالة كونية فلا يمكن للمشرع في هذا الصدد أن يفرض على المسلمين في الجزيرة العربية الساخنة وأوروبا الباردة نفس اللباس، ولكن بما أن الدين صار عند الأتراك وسيلة للهيمنة

<sup>1</sup> - Ismail Hamet, Les musulmans français du Nord Africain, op.cit., p: 286.

وأنهم فرضوا مظهراً من اللباس يميز بين المسلمين وغيرهم فإن الأمر لا يتعلق سوى بنوع من الأحكام المسبقة التي تسعى إلى عزل المسلمين عن سائر العالم وتحرمها من فرص التطور»<sup>1</sup>.

وهناك من يرى أن مسألة اللباس لها دورها ووزنها وتأثيرها في إصدار الأحكام، وهذا ما عبر عنه سعيد فاسي في مجلة صوت المستضعفين، معللاً الأسباب التي جعلت الأوروبيين ينفرون من الأهالي الجزائريين، إلى المظهر واللباس، فدعا فاسي إلى أن يكون اللباس أوروبياً لكي يستحق الجزائريون احترام الآخرين<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق، أشار بوشامة محمد، وهو قاضي في البلدية في مقال صدر في مجلة صوت المستضعفين، إلى موقفه من مسألة اللباس والمظهر، قال فيه: « إذا أردنا التقدم علينا التخلص من كل يذكرنا بالماضي » ووجه انتقاده إلى اللباس - المظهر - بقوله: « إن المظهر لا يغير شيئاً من الوضع المادي والمعنوي (...) إن التعليم الجاد هو الذي يقود نحو الحضارة، أما اللباس فهو خاص بالظروف المناخية، كما أننا نشاهد بعض الأوروبيين في الصيف يلبس القندورة، كما نجد بعض الجزائريين يظهر في اللباس الأوروبي » كما أكد بوشامة في موضوعه أن الشاشية الحمراء مثلاً، ليست مظهراً وطنياً - يقصد جزائرياً - وإنما هي في الأصل يونانية، ويضيف أن الشريعة لم تتدخل في فرض لباس معين (زي محدد) وإنما للمرء الحرية أن يلبس كيف ما يحلو له<sup>3</sup>.

وبالرغم من الدعوات التي طرحتها عناصر النخبة المفرنسة بضرورة اقتباس مظاهر الحضارة الغربية، فلم تتمكن من جعل الجزائريين يتخلون كلية عن مظاهر اللباس التقليدي، فبالرغم من تبني البدلة الأوروبية، إلا أن الشاشية ظلت تلازم هذا

<sup>1</sup> - Chérif Cadi, op.cit., pp: 140- 141.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° 95, janvier 1931, p: 03.

<sup>3</sup> - Ibid, pp: 09- 10.

اللباس الأوروبي- الغربي، ما عدا بعض الفئات من عناصر النخبة المفرنسة المتجنسة التي استبدلت الشاشية بالقبعة الباسكية<sup>1</sup>

وهذا ما تحدث به أحد المتتبعين لظهور الشبان الجزائريين، في وصفه للنخبة المفرنسة - المتطورة- خريجي المدارس الفرنسية، قال عنهم: « إن الكثير من هؤلاء المحسوبين على النخبة المفرنسة والمعروفة بالشبان الجزائريين وحتى الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية قليلاً منهم من تخلى عن القبعة الأهلية-الشاشية- التي هي جزء من اللباس المشرقي»<sup>2</sup>.

ونفس الرأي نجده في الكتابات الفرنسية التي تناولت في معظمها قضية اللباس عند عناصر النخبة الجزائرية، وهذا ما جاء به غابريال استفال Gabriel Esteval، بأن هؤلاء المتقفين قد اجتهدوا في نقل أساليب الروميين، إذ أن الذي يلبس على الطريقة الأوروبية من النخبة يعد في نظر الجزائريين متتكرراً في شكل رومي، وبالنسبة للأوروبيين فإن الطالب الثانوي يتحول إلى مهزلة عندما يلبس الشاش أو العمامة. وقد تحدث آخر وهو لوسيان لوفابر Lucien Lefebvre عن قضية الالتزام باللباس التقليدي أو لبس البدلة الأوروبية لدى النخبة الجزائرية المفرنسة من خلال "رواية" تناول فيها موقف مراد المعلم من أخيه أحمد الذي تزوج من فرنسية ويلبس القبعة على رأسه عوض الشاشية الرمزية، كما اعتبرها لويس لوكوك Louis lecoq بأنها إشارة المسلم لانتمائه الاجتماعي.<sup>3</sup>

1 - ( )  
1919

: 229.

<sup>2</sup> - Philippe Millet, op.cit., p: 158.

<sup>3</sup> - مسعودة مرابط يحيوي، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد الثاني، ترجمة: محمد معراجي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 302.

كما تحدث شريف بن حبيلس عن قضية لبس الشاشية، في جريدته، من خلال العنوان "القبعة والشاشية"، إذا رغب المسلمون<sup>1</sup>، وجاءت معالجته للقضية في ثلاثة أعداد متتالية، أراد، أن يقنع النخبة الجزائرية، باستبدال لبس الشاشية بالقبعة الأوروبية، وذهب في تحليله، بأن قال: « نحن المسلمون في القرن العشرين، أشك أن نستمر في موقفنا لأن الحضارة الغربية بإبداعاتها تمثل مجموعة متجانسة، وعليه لا يمكننا أن نبقى في هذا القرن نتخير، بأن نقول مثلاً لفرنسا، نأخذ منك الطرقات والسكك الحديدية، مصانعك، علومك... الخ وأن نترك لك كل ما يمكنه أن يدمر شخصيتنا، والخواص البالية لعرقنا»، لقد دعا بن حبيلس من هذا التحليل إلى الأخذ بكل مظاهر الحياة الفرنسية الإيجابية، وأن يعتمد الأهالي مثال تركيا الجديدة، التي عرفت التحول الأهم في تاريخها المعاصر، فقال « ومن هذا التحول الذي عرفته تركيا من بإمكانه أن يثبت بأن المسألة الدينية في الجزائر هي مسألة مظهر ولباس؟»<sup>2</sup>.

كما دعا شريف بن حبيلس المسلمين بالنظر إلى العالم بعيون متفتحة، وأن يدرك الجزائريون، أن الموقف المعادي للمظهر الآخر والاستمرار في لبس الشاشية، بأنهم بهذا السلوك لا يحافظون على شخصيتهم، لأن الشاشية مظهر من أصل يوناني، ويذهب بن حبيلس في تحليله للمسألة بقوله: « إذا كان المسلمون يأخذون كل يوم من التمدن الغربي مظاهر التقدم، وحتى بعض العادات الذميمة مثل الخمر، لماذا يبقى المسلمون يبدون معارضة شديدة للقبعة التي تبقى الوحيدة من المنتجات الأوروبية مكروهة؟»، وقد دافع بن حبيلس عن طرحه الداعي إلى استبدال الشاشية بالقبعة، قائلاً: >> يبدو أمراً غريباً بأن يصبح الفلاح الأمي مدركاً لأهمية المدرسة الفرنسية، وأن يدرك أهمية وفائدة التأمين لحمايته من الحرائق والحوادث، وكذلك أهمية القرض الذي هو بالفائدة، والذي قبل به لصعوبة وضعه، رغم أنه يتعارض مع الشريعة

<sup>1</sup> - Le rappel, du 19 mai 1939.

<sup>2</sup> - Le rappel, du 26 mai 1939.

الإسلامية التي تحرم الربا، كل هذه التناقضات المجتمعة، لم يتوقفوا عن معاداتهم ومعارضتهم للباس القبعة (قطعة قماش) مع العلم أنها لم تمنع لا من القرآن ولا الحديث>>، وقد استغرب بن حبيلس من الموقف المعارض للقبعة ، الذي - حسب رأيه - منعدم عند العامة وراسخ لدى من يترددون على المدرسة وتخرجوا منها ويبدو عليهم وعلى سلوكهم، نوع من التحضر<sup>1</sup>.

وعن هذا التمسك بالمظهر التقليدي (اللباس) و (الشاشية) تذكر أحد الدراسات أن بعض العناصر المحسوبين على المعلمين من مدرسة ترشيح المعلمين، ذوي قامة علمية ومستوى ثقافي، ظلوا متمسكين باللباس العربي والزي التقليدي<sup>2</sup>، وتعتبر شهادة مالك بن نبي في كتابه، دليل على ما كان يبديه المجتمع الجزائري تجاه مسألة الالتزام باللباس التقليدي، حيث قال: «... أما أنا فكانت المشكلة الكبرى لدى وصولي إلى تبسة ربطة العنق فلم أجروا على إظهارها، ومن أجل اجتياز الساحة والمرور بطريق مكتظ بالناس كان علي انتظار الليل»<sup>3</sup>، ثم يضيف مؤكداً بأن القضية - الالتزام باللباس التقليدي - أصبح لها وزنها الاجتماعي، إذ تظهر أهميتها خاصة خلال الامتحانات، «أعتقد أنني إثر هذا الامتحان قررت أن أستبدل بالسروال البنطال الأوروبي، لم أكن أجروا على ذلك في المدرسة فالشيخ عبد المجيد والشيخ مولود يرفضان هذه الملابس الكافرة وكان ارتداء البنطال الطويل في المدرسة يعني فقد المنحة عن طريق سؤال في قواعد اللغة العربية يختاره بعناية، ولم يكن أحداً يجروا لتعريض نفسه لهذه المخاطرة»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - La rappel, du 02 juin 1939.

<sup>2</sup> - مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، القدس، 2009، الطبعة السادسة، ص 82.

<sup>3</sup> - مالك بن نبي، مرجع سابق، ص : 82

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص 97.

ونفس الرأي نجده عند مصالي الحاج عن مسألة الالتزام باللباس كونها قضية جوهرية في المجتمع الجزائري، إذ يقول في مذكراته: «... فالسيدة كويتو قد صممت في قرارة نفسها، أن تلبسني مثل الفرنسيين، فقد كان هذا يعجبني ويزعجني في نفس الوقت، كنت أخشى أن أعاكس عائلتي خاصة والدي (...) وقد اشترت لي أحذية وجوارب وأقمصة وربطات عنق ومناديل (...) فقد تسلحت بكل شجاعتي لأشرح لها خوفي أمام ردة الفعل المحتملة لوالدي الذين لا يستطيعان السماح لي أن ألبس مثل الفرنسي»<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - مصالي الحاج، مرجع سابق، ص ص 64- 65.

## V- مسألة اللغة العربية والدين.

### 1 مسألة اللغة العربية:

أولت غالبية عناصر النخبة المفرنسة اهتمامها بمسألة اللغة العربية، حيث كانت تفتخر بهذا الموروث اللغوي، ودعت في كثير من المناسبات إلى الاهتمام باللغة العربية، سواءً تعلق ذلك بالخطاب الموجه إلى الجزائريين، أو من الخطاب الموجه للإدارة الفرنسية. فعن الخطاب الأول ففي كثير من الأحيان، كانت النخبة المفرنسة تدعو الجزائريين إلى التمسك باللغة العربية باعتبارها موروثاً حضارياً، وهذا ما يمكن أن نفق عليه من خلال المحاضرات التي كانت تلقىها عناصر من النخبة المفرنسة، وحتى النخبة المعربة في النوادي والجمعيات التي كانت تنظم بها محاضرات لإظهار الرسالة الإنسانية والحضارية التي جاء بها الإسلام وكذلك اللغة العربية.

### 1 أ- دعوة النخبة - الشبان الجزائريين - لتعليم اللغة العربية

ولما أصبحت عناصر النخبة المفرنسة من الشبان الجزائريين ممثلة في المجالس المحلية الانتخابية، لم تهمل قضية اللغة العربية، حيث في جلسة 25 ماي 1920 للمندوبيات المالية أثار المندوب بن عبودة مختار ممثل معسكر مطالب تتمثل في وجوب تعليم اللغة العربية للجزائريين، كون أن هؤلاء لا يتلقون ها في تعليمه م بالقدر الكافي، مشيراً بأن اللغة الفرنسية تعرف انتشاراً في أوساط الجزائريين، وقد دعا بن

عبارة مختار الإدارة الفرنسية، بأن تلبي دعوة الجزائريين الذين يطالبون بضرورة تعليم أبنائهم اللغة العربية، واقتراح أن يتم تدريس اللغة العربية في كل الدواوير، لأن لا شيء يمنع من تدريس اللغة العربية في المدرسة الفرنسية<sup>1</sup>.

وفي السياق ذاته دعا الدكتور موسى في المندوبيات المالية المنعقدة جلساتها في 02 جوان 1920، إلى ضرورة اعتماد تدريس اللغة العربية كما جاء في النصوص والقوانين والمراسيم التي نصت على تعليم اللغة العربية لمدة ساعة في اليوم في المدارس العليا ومدة نصف ساعة في المستويات الدنيا<sup>2</sup>.

وقد قامت مجموعة من عناصر النخبة المفرنسة المنتخبة في المندوبيات المالية بطرح قضية تعليم اللغة العربية، وهؤلاء هم بن شنوف- بن قديري- قايد حمود- الدكتور موسى بطرح مطلب، دعوا من خلاله إلى تعليم اللغة العربية، ومما جاء فيه: « اعتباراً أن تعليم اللغة العربية هي بالنسبة للجزائريين المسلمين ذات أهمية كمثيلتها اللغة الفرنسية وأنه من الأهمية أن يسهل تدريسها وتدعيمها... » ، لقد طالب الممضون على المطلب بالاهتمام بتدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية أين تعرف إهمالاً، وقد حثوا السلطات الفرنسية إلى وجوب اقتطاع مبلغ مالي من ميزانية الجزائر وقدرت بخمسة ملايين فرنك للنهوض بهذا التعليم الخاص باللغة العربية في المدارس الابتدائية<sup>3</sup>.

كما تحدث قايد حمود عن واقع التعليم للغة العربية في المدارس الابتدائية، وما تعانيه من إهمال، فقال: «> منذ خمسة وعشرين عاماً كان جان ميير Jeanmaire

<sup>1</sup> - Délégations financières algériennes, Délégations indigènes (section Arabe) séance du 08 juin 1920, op, cit, pp: 217- 218.

<sup>2</sup> - Délégations financières algériennes, Délégations indigènes (section Arabe) séance du 02 juin 1920, op. cit, p :221.

<sup>3</sup> -Délégations financières algériennes, session ordinaire de mai- juin 1921, n°4, Délégation indigène (section Arabe et Kabyle), op.cit., pp: 98- 99.

مدير أكاديمية الجزائر قد أرسل إلى المدارس الابتدائية منشوراً يطلبهم بوجوب تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية وأن تدرس من طرف كل المعلمين الذين يحملون شهادة التدريس»<sup>1</sup> وذكر أيضاً: « ما عدا مدرسة الجزائر التي كانت تدرس بها اللغة العربية، بينما في الجهات الأخرى ظل منعماً »، وطالب قايد حمود بوجوب تدريس اللغة العربية من طرف المعلمين الذين يحوزون على الشهادة المختصة، وقال: >> إن ما نطالب به شيء أمرت به الإدارة الفرنسية والمناشير التي بعثت بها المسئولون عن هذا التعليم» لقد حاول قايد حمود أن يذكر مصالح الإدارة الفرنسية بوجوب تعليم اللغة العربية، لأن ذلك موجود في نصوص قانونية تم إهمالها بشكل متعمد<sup>1</sup>.

## 2 موقف النخبة المفرنسة ( النواب )

لقد أبدت النخبة المفرنسة المنتمية إلى فيدراليات المنتخبين موقفاً مؤيداً لتعليم اللغة العربية في المدارس الفرنسية، ويمثل الخطاب الذي ألقاه طالب عبد السلام المستشار العام لوهران والعضو البارز في فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران نموذجاً عن الخطاب، الذي كانت توجهه النخبة المفرنسة إلى الجزائريين، حيث بمناسبة الزيارة التي كان يقوم بها الطلبة المسلمون لتلمسان ألقى طالب عبد السلام كلمة خلال مأدبة العشاء التي أقيمت على شرف هؤلاء، قال: «... كم علينا الإحساس بالخزي والعار في نظر أولئك الأجداد - أجدادنا في الحضارة الإسلامية عندما نرى أن لغتنا نفسها لا يفهمها إلا البعض تقريباً (... ) آه يا أصدقائي كم من الآمال

<sup>1</sup> - Délégations financières algériennes, session ordinaire de mai- juin 1921, n°4, Délégation indigène (section Arabe et Kabyle), op.cit., p: 686.

## والأفكار والفسحة علينا غرسها فيكم أنتم النخبة لتعيدوا ربط حلقات رقينا المقطوعة...»<sup>1</sup>.

كما أظهر عباس فرحات موقفا متعاطفا مع ما تقوم به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من جهود، وعبر عباس فرحات عن ذلك في 28 فيفري 1936 في جريدة (لاديباش ألجريان) La dépêche Algérienne: « ليس من صلاحياتي أن أدافع عن الشيخ بن باديس، والشيخ العقبي (...) إن المسألة التي تهمني هي تعليم اللغة العربية التي طرحتها جريدة " لوطن"، هذه اللغة هي بالنسبة للدين الإسلامي ما تمثله الكنيسة بالنسبة للديانة المسيحية الكاثوليكية، لا يمكنها أن تعيش من دونها، إن الاعتقاد -المعتقد- عند المسلم الأمي هو عبارة عن نسيج من الأوهام الغير مقبولة (...) إن قراءة القرآن -المصحف- هو كل شيء»<sup>2</sup>.

كما دعا عباس فرحات، إلى ضرورة تعليم اللغة العربية، لأنها مرتبطة بحرية المعتقد، وثنم الجهود التي تبذلها جمعية العلماء المسلمين في تدريس اللغة العربية في المدارس التي كانت تحت إشرافها، وفي ذلك قال: >> إن اهتمامتنا حول مسألة تعليم اللغة العربية ترجمناها على شكل مطالب قدمناها إلى الجهات المسؤولة في فرنسا، والجزائر، وكذلك ترجمناها إلى شكل المبادرات الفردية والخاصة وبشكل خاص العلماء المسلمين الجزائريين، بسبب العدد المعتبر من الأطفال الذين انتشلوهم من الشارع»<sup>3</sup>، واعتبر فرحات عباس تعليم اللغة العربية في المدارس إلى جانب اللغة الفرنسية من شأنه أن يتغلب على حرج الجزائر المتمثل في الجهل والامية، وأن ذلك كفيل بتخليص الدين من التعصب والخرافات التي أفسدته.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 140.

<sup>2</sup> -C.J. La presse indigène en Algérie, op.cit., p: 107.

<sup>3</sup> -L'oranie populaire, du 04 juin 1938.

<sup>4</sup> - فرحات عباس، الشاب الجزائري، مرجع سابق، ص 167.

وقد نشرت جريدة الوفاق مقالاً بعنوان "حرب صليبية ضد اللغة العربية"، رداً على مرسوم روني 08 مارس 1938، وما يواجهه تعليم اللغة العربية في الجزائر من عراقيل، لأن السلطات الفرنسية اجتهدت في سن القوانين لتكبير هذا التعليم، وفرضت المواد الموجودة في قانون الأندجينا، حتى تجعله مستحيل التحقق، ولأهمية تعليم اللغة العربية في أوساط الجزائريين المسلمين، وخوفاً من ضياعها ونسيانها دعا صاحب المقال المنتخبين المسلمين في المجالس الانتخابية المحلية في عمالة قسنطينة والعمالات الأخرى لأجل تكثيف الجهود ومطالبة الوالي العام، بإلغاء جميع القوانين التي تقيد وتمنع تعليم اللغة العربية في المدارس الحرة مثلما تدرس اللغة الفرنسية.<sup>1</sup>

وفي السياق ذاته، نشرت جريدة الوفاق مقالاً بعنوان "احترام تعهد فرنسا... لأجل حرية التعليم" وجه فيه انتقاد لمرسوم 08 مارس 1938 يصفه بالفتنة، لأنه مس الجوهر الحقيقي لشخصية المسلمين الجزائريين، رغم التنديد به في المجالس المحلية الانتخابية في الجزائر وحتى فرنسا، واعتبر صاحب المقال هذا المرسوم خطراً على اللغة العربية والإسلام في الجزائر، كما حذر من ظهور مواقف متطرفة، فقال: >> إن محاولة القضاء على لغتنا بهذا القانون هو حرب على ديننا، وبالتالي هو القضاء النهائي على التعهد الفرنسي وخيانة المهمة الحضارية التي تقوم بها فرنسا<<، وقال أيضاً: >> نطالب بحرية تعليم اللغة العربية لغة القرآن، اللغة الأم، ونطالب بإلغاء مرسوم 08 مارس 1938، الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر (...). إننا لا نسمح بالمساس بقرآننا وديننا الذي هو سبب وجودنا، وألاً يكون أي مساس بالتعهد الذي أعلنته فرنسا<<، لقد دعا صاحب المقال إلى احترام تدريس اللغة العربية

<sup>1</sup> - L'entente, du 03 février 1938.

وطالب من السلطات الفرنسية التعجيل بإلغاء مرسوم روني وعدم الإخلال بمعاهدة ديبورمون- داي حسين في جويلية 1830<sup>1</sup>.

وتذكر إحدى الدراسات، أن النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين المسلمين للعمالات الثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران) ، قد وضعوا أنفسهم مدافعين عن التعليم الحر الإسلامي، وأن الدكتور بن جلول رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين لعماله قسنطينة رغم منافسته لابن باديس، لأجل الزعامة خاصة من لدن ابن جلول، فإن هذا الأخير وعد في الكثير من المرات الشيخ عبد الحميد بن باديس التدخل من أجل إلغاء مرسوم 08 مارس 1938 الذي يضع رقابة صارمة حول فتح النوادي الإسلامية والمدارس القرآنية.<sup>2</sup>

وخلافا للموقف الذي أبدته النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين المسلمين، فقد أظهرت عناصر مفرنسة من جمعية المعلمين من أصل أهلي، موقفاً متحفظاً من تعليم اللغة العربية في الجزائر، وهذا الموقف أبداه رابح زناتي، الذي قال: >> منذ عشرات السنين وبفعل تأثير النهضة الإسلامية الحاصلة في المشرق قامت مجموعة من العلماء بإقامة تعليم عربي، أين يدرس القرآن والنحو وبعض البرامج من العلوم الحديثة>>، وحسب رأي زناتي إن الهدف من إنشاء هذه المدارس، هو مواجهة تأثير المدرسة الفرنسية، ومحاولة سد العجز المسجل في المدرسة الفرنسية، التي تهمل الجزائريين، وقد وصف زناتي هذه المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء - مدارس التعليم الحر- بأنها تمثل مشتلة حقيقية للشبان الوطنيين الذين يرفضون أي شيء آتي من الغرب، وأن الخطر الذي يمكن أن تحدثه هذه المدارس في الجزائر، بأنها تؤدي

<sup>1</sup> - L'entente, du 30 juin 1938.

<sup>2</sup> - Sakina Drihem, op.cit., p: 13.

إلى تكوين مجموعتين مختلفتين عن بعضهما البعض قد يحدث بينهما تصادم لمجرد الالتقاء.<sup>1</sup>

ويستدرك رابح زناتي قوله، بأن تطوير تعليم اللغة العربية هو شيء مرغوب فيه ولكن بشرط ألا يستعمل كداعم للتعصب، وأن يعمل هذا الأخير على تدمير إنجازات التعليم العصري واللائكي الذي تقدمه المدارس الفرنسية للأطفال الجزائريين المسلمين، كما أورد في تحليله أنه لولا تخاذل الإدارة الفرنسية في إقامة مدارس كافية للجزائريين المسلمين لما احتاج هؤلاء إلى مدارس حرة.<sup>2</sup>

الواضح من هذا أن زناتي قد عارض تعليم اللغة العربية من منظور ه لأن هذا التعليم ترعاه جمعية العلماء المسلمين، التي كانت تعارض النخبة المفرنسة خاصة المتجنسة في مسعاها الاندماجي للجزائريين في فرنسا.

## 2- الموقف من الإسلام

تذكر الدراسات التاريخية أن النخبة المفرنسة- المتطورة- التي انتسبت إلى الشبان الجزائريين لم ينكروا انتماءهم إلى الإسلام وحضارته، وأنهم تعرضوا إلى موضوع الإسلام وإنجازاته الحضارية في كل المناسبات، وظلت عناصر من النخبة المفرنسة متمسكة به رغم معاناتهم من الانتقادات الموجهة إليهم من طرف إخوانهم الجزائريين، وقد بدا تمسكهم به في المقالات التي نشرت في الصحافة الأهلية، أين دافعوا عنه، باعتباره عامل إشعاع حضاري، ولم يكن أبدا عامل تخلف كما يدعيه البعض.

<sup>1</sup> -R. Zenati, op. cit., p : 107.

<sup>2</sup> -Ibid, p: 108.

وهذا ما أشار إليه الدكتور الطيب مرسلي مؤكداً أن الإسلام ليس دين كراهية، بل يدعو في الكثير من سورته إلى التسامح والتآخي، هذه الصفات - حسب مرسلي - لا توجد في الديانات الأخرى، والإسلام يدعو أيضاً إلى العدالة والإحسان إلى الناس، ويضيف أن هذا الدين طبق مبدأ التسامح والعدالة على الأمم التي حكمها المسلمون، ولم يمنع المسيحيين من تقلد مناصب عليا، فقد تمكن الكثير من المسيحيين من الوصول إلى مناصب عليا في دول إسلامية مثل ما حصل في تركيا، لبنان<sup>1</sup>.

وقد ابد إسماعيل حامد موقفاً مؤيداً للإسلام، إذ قال: << إن الدين الإسلامي هو أكثر الأديان تسامحاً في جوهره، لهذه الأسباب المسلمون هم أكثر الشعوب تسامحاً >> حاول حامد أن يؤكد من طرحه أن الإسلام يدعو إلى التعايش<sup>2</sup>.

وقد عبرت جريدة الراشيدي عن موقفها المؤيد للإسلام في الجزائر المستعمرة، قائلة: << إن احترام الإسلام هو القاعدة التي ينبغي أن تعمل بها فرنسا، التي تمثل طموحات الجماهير المسلمة حتى أولئك الذين ينتمون إلى الماسونية >> إن الرأي الذي أبدته جريدة الراشيدي، هو تعبير عن الموقف الذي عرفت به النخبة المفرنسة - المتطورة - إزاء الإسلام، لأنها سعت - النخبة - بأن تجعل فرنسا تحترم هذا الدين الذي هو وطنهم الروحي<sup>3</sup>.

ونفس الموقف أبداه طالب عبد السلام، إذ دافع عن القيم الروحية التي يحملها الإسلام و سمو حضارته، حيث قال: << التاريخ يخبرنا أن الدول التي أصبحت تحت سلطة الإسلام في القرون الأولى من انتشاره، فقد أصبحت هذه الدول في وضع لم تعرفه من قبل، إذ استطاع الإسلام في ظرف قصير أن يجمع أقواماً كانوا في اقتتال

<sup>1</sup> - Bibliothèque nationale de France, micro fiches, LKS8- 1648, T. Morsly, contribution à la question indigène en Algérie Constantine imprimerie Jérôme marle F hipon , Constantine 1894, p :50.

<sup>2</sup> - Ismail Hamet, les musulman français du nord de l'Afrique, op.cit, p :73.

مستمر» و يذكر طالب عبد السلام بأنه لا يمكن إنكار الانجازات الكبيرة التي حققها الإسلام، و للاستشهاد يشير إلى ما قاله قوستاف لوبون و شاتولي، فيقول الأول :  
>> عندما أتم المسلمون الفتوحات، شرعوا في انجازاتهم الحضارية؛ باستصلاح الأراضي الزراعية، تعمير المدن المهجورة، أنجزوا العمران و أقاموا علاقات تجارية (...). اهتموا بالعلوم و ترجموا الكتب من اللاتينية إلى العربية <<<sup>1</sup> ، أما الثاني فقد تحدث عن الحضارة الإسلامية، بأنها فترة عظيمة و لا مجال فيها للمقارنة، لأن المسلمين الذين نهلوا العلوم من الأمم الأخرى، فإنهم استطاعوا أن ينجزوا حضارة، و حسب طالب عبد السلام، فقد أثبت شاتولي من تلك الانجازات الحضارية أن الإسلام لم يكن أبدا حاجزا أمام التطور الحضاري<sup>2</sup> .

لقد حاول طالب عبد السلام، أن يدفع عن الإسلام الاتهامات التي وصف بها، معتبرا الحديث عن تطرف الدين الإسلامي ، ما هو إلا افتراء و كذب تعتمده الدول العظمى للتدخل في شؤون المسلمين، و أثبت طالب عبد السلام بالدليل سماحة الإسلام ، لأن العديد من الكنائس المسيحية تم بناؤها في عهد المسلمين، و اعتلت شخصيات مسيحية مناصب عليا في الدول الإسلامية مثل نعوم باشا المسيحي ممثل تركيا في باريس، و أكد طالب عبد السلام أن التطرف الحقيقي يمارسه المسيحيون، مستشهدا بما قاله وزير خارجية بريطانيا حين علم بانتصار القوات العثمانية في الحرب اليونانية - العثمانية، قائلا >> أبدا لن نسمح للهلل، أن يأخذ شبرا من أراضي الصليب <<<sup>3</sup> .

و نفس الموقف أبداه عباس فرحات الذي دافع عن الإسلام من التهم، روجها أصحاب فكرة " أفريقيا اللاتينية"، إذ صور هؤلاء دخول الإسلام و المسلمين إلى شمال إفريقيا دخولا همجيا، فقد كان عباس فرحات يرى في نزول المسلمين في شمال إفريقيا

<sup>1</sup> - Abdeslam Taleb, l'organisation financière de l'empire marocain, paris Emille Larose, librairie-éditeur 1911, p : 23.

<sup>2</sup> - Ibid, p: 26.

<sup>3</sup> -Abdeslam Taleb, op. cit, pp : 30-32.

إنجازا حضاريا، و أن العرب لم يكونوا على الصفة التي كان عليها الرومانيين بل كانوا جنس له مواهبهن يحب أن يتعلم و يحترم ارث الحضارات القديمة، و أن العرب الفاتحين استطاعوا أن يحدثوا تمازجا مع سكان شمال إفريقيا، مما أدى إلى بروز حضارة مسلمي الأندلس و شمال إفريقيا، ووجه عباس فرحات دعوة إلى الفرنسيين إلى ضرورة فهم جيد و صحيح للإسلام، لأن أوروبا لا تجهل بأشياء الإسلام فحسب، بل هي ضده و تصدر أحكاما غير عادلة، وأظهر عباس تشبته بالقيم الإنسانية للإسلام و رسالته، بقوله : >> إن الحق ملهم سيء، فعندما ينزل بالدين الإسلامي إلى صف الوثنية، فإنه يمكن أن يولد حلم استبدال الهلال بالصليب، وهذا خطأ فادح لم يعد يسمح بارتكابه، إن الإسلام لن يتراجع ولو بخطوة واحدة (...). إن الإسلام باعتباره دينا؛ يشكل قوة معنوية عالية جدير بالاحترام <<<sup>1</sup>، وحاول عباس فرحات من هذه المقاربة أن يضع السلطات الفرنسية والقائمين على التنظير الاستعماري الفرنسي، بأن العوامل التي جعلت الإسلام يستقر في شمال أفريقيا، تكمن في المعاملة التي لقيها سكان المنطقة<sup>2</sup>. إن الموقف الذي أبداه عباس فرحات تجاه الإسلام يكشف عن قناعة هذا الرجل الذي كان يرى في الإسلام وطنه الروحي، و بالتالي إمكانية التحاق المسلمين الجزائريين بالأمة الفرنسية<sup>3</sup>.

وقد عبر الدكتور بن جلول عن رأيه في الإسلام، من خلال التصدير الذي قدمه لمحمد العزيز كسوس في كتابه الحقيقة حول ألم الجزائر، قائلا >> الإسلام شيء عظيم و كبير ، ليس فيه ما يعارض التعايش و التقارب، الإسلام يبقى بالنسبة لنا الدين - العقيدة- التي وراثناها عن أسلافنا، والذي سننقله إلى أبنائنا، و لن يكون الإسلام منطلقا للاختلاف، ولا عاملا للتفرقة، سيبقى المسلمون على اختلافهم بيضا

1 - فرحات عباس، مرجع سابق، ص : 84.

2 - نفس المرجع، ص، ص : 86-88.

3 رايح لونييسي، مرجع سابق، ص : 326.

أو سودا أشقاء لنا، إن هذا شعور بالرفعة الذي يشرفنا، وهذا لا ينسبنا بأن فرنسيين  
1<<

يمثل الرأي الذي أدلاه الدكتور بن جلول تعبيراً على أن النخبة المفرنسة، كانت مدركة لأهمية الدين و مكانته في وسط الأهالي ( الجزائريين ) وكان بن جلول يريد التأكيد على ارتباطه بمجتمه عن طريق الإسلام، هذا الدين الذي لا يراه متعارضاً مع مشروع الإدماج الذي يسعى لتحقيقه هذا من جهة، وجهة أخرى أراد أن يثبت للمعارضين لإدماج الأهالي، الذين كانوا يرون في الإسلام عائقاً، خاصة إذا ما علمنا أن تصريح بن جلول جاء خلال فترة كان فيها الصراع بين مؤيدي مشروع بلوم - فيوليت و المعارضين له.

كما عبر زناتي عن رأيه في الإسلام في مجلة صوت المستضعفين، من خلال عنوان << موقفنا من الإسلام >>، وكان ذلك عقب المؤتمر الذي عقدته جمعية المعلمين من أصل أهلي، أين طرحت إمكانية تعرض مجلة صوت المستضعفين إلى المواضيع المتعلقة بالديانات وبالأخص الدين الإسلامي، وقد ظهرت - حسب زناتي - اتجاهات مختلفة، الأول يدعو إلى وجوب التعرض إلى ذلك لأن المجلة تقوم بدور تربوي وبالتالي أن تشير إلى كل ما يهم الناس و يعمل على تنويرهم، أما الاتجاه الثاني تحفظ ودعا إلى تجنب الخوض في المواضيع التي تخذش مشاعر بعض الزملاء المعلمين، إلا أن زناتي أيد الرأي الأول، قائلاً: << نحن لا نحمل أي موقف معادي تجاه الدين الإسلامي، إن المعلمين الأهالي مسلمين، حتى أولئك الذين لا يؤمنون - المفكرون الأحرار - يحترمون الإسلام؛ لأنه ديانة أسلافهم (... ) لا يوجد في الإسلام ما يتعارض مع تطور الجزائريين، إن المشكل يكمن في أن غالبية زعمائهم الروحيين يجهلون هذا الدين، وما يعرفونه سوى الأمور السطحية، وما يقومون به من أمور

<sup>1</sup> - Mohamed Al aziz Kessous, op, cit, , Préface, Docteur Bendjelloul, p: X.

يؤدونه بطريقة آلية دون التفكير في جوهر الإسلام، ودون أي فهم لما يريد الرسول  
1<<

وتأكيدا لرأيه دعا رابح زناتي إلى العمل بوصايا الصحابة مستشهدا بحديث عمر بن الخطاب: << علموا أولادكم لأنهم خلقوا ليعيشوا في زمان غير زمانكم >>، وعدد زناتي العوامل التي جعلت هيبة المسلمين تتراجع؛ منها - حسب رأيه- الفكر المتحجر المخالف للدين، مع العلم أن الرسول حث على العلم والبحث عن المعرفة، متسائلا في ذات الوقت عن المسلم الذي يتصف بهذه الصفات<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق أوضح زناتي في مقال نشر في جريدة صوت الأهالي بعنوان << موقفنا >>، بأن الإسلام الحقيقي السمع، عرف أفكارا دخيلة منذ قرون مضت بداية من عصر الانحطاط، و نتيجة أصبح يتعذر معرفة مصدر هذه الأفكار الدخيلة على الإسلام. وفي رده على الاتهامات التي وجهتها جريدة الإصلاح وجريدة النجاح؛ بأن عناصر النخبة المفرنسة تعادي الإسلام، بل هي على العكس من ذلك - حسب زناتي- لم تكن تعني بلن الإسلام، كان سببا في تأخر المسلمين الجزائريين، بل الإسلام- في رأي زناتي- هو الديانة البسيطة والأكثر تحررا و تفهما، و يمكن أتباعه من التحضر، وعن ذلك يقول زناتي : << إن المفرنسين - النخبة المتطورة- دعوا دائما الى العودة إلى الإسلام، الذي كان في العهد الأول؛ عهد الرسول والخلفاء، الإسلام الذي مكن العرب في وقت من الأوقات أن يكونوا أسيادا لهذا العالم >><sup>3</sup>

لقد أظهرت النخبة المفرنسة تعاطفا مع الإسلام، فمن كتاباتها المختلفة لم تنكر انتماءها لهذا الدين وظلت تعلن تمسكها به، باعتباره لا يتعارض مع طموحاتها الخاصة

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° :44, juin- juillet/1926, pp : 01-04.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° : 45, Aout- Septembre/1926 , pp : 05-07.

<sup>3</sup> - La voix indigène, n° : 23, du 14 novembre 1929.

بتحقيق اندماج في العائلة الفرنسية، وهذا ما عبر به أحدهم في مجلة صوت المستضعفين

قائلا : >> إننا لا نمكن أن ننسى أفضال فرنسا التي حررتنا من الأحكام المسبقة وعلمتنا أن الأديان يجب أن تظل مسألة روحية (...). إن حلم المستقبل بالنسبة لنا هو أن نكون في الجزائر سوى شعب فرنسي بديانات و أفكار متنوعة

1<<

إذا كانت عناصر النخبة المفرنسة قد أظهرت تعاطفا مع الإسلام، فهناك عناصر أخرى من النخبة المفرنسة ( المتجنسة - المتمسحة )، أعلنت عن موقفها المعارض كشفت من خلاله عن عدااء المسيحية للإسلام، و هذا الموقف مثله أشخاص منهم المحامي بلقاسم اباعزيزن الذي تمسح و أصبح معروفا بأوغسطين، وجاء في تحليل له عام 1930 عن >> تطور الشبيبة القبائلية<< أن القبائلي ليس من الجنس السامي ولكنه متوسطي أرغمه التاريخ إلى اللجوء إلى أعالي جبال جرجرة وهو ذو حساسية قريبة من الشعوب اللاتينية، و قال: >> ليس للشباب القبائلي آلهة ولا حضارة إسلامية ولا عبادة محمد، لأجل ذلك نراه شديد الحساسية تجاه الروحانيات الثلاث، غير أن الروحانية الإسلامية لا تحمس الشباب القبائلي التواق للتقدم، إن الروحانية العلمية تستهوي عددا كبيرا من حيث المظهر ولكن الشباب القبائلي جنى منها الخطأ والظلال، فالمسيحية هي الإيديولوجية الوحيدة التي تسمح لشخصيتهم باكتساب كرامتها كاملة << 2.

أما صاحب الرأي الآخر فكان لحفي حسناي لحمك، صاحب كتاب رسائل جزائرية، الذي تهجم على الإسلام واصفا إياه بالكارثي على شمال إفريقيا، وأن النتائج

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° :59, Avril/ 1928, pp : 13-19.

<sup>2</sup> - قي برفيلي، مرجع سابق، ص ، ص: 405-406.

السلبية - حسب حسناي لحمك- لا يجب البحث عنها ، إنما هي ماثلة في الدمار، وقد شبه دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا بعامل الموت، و لوثها، و يضيف حسناي بأن ما جاء به القرآن متناقض مع الحياة العصرية، وأن تبني العامة للإسلام مهلكة لها.

للتبرير عن موقفه يذكر حنفي حسناي لحمك؛ أنه لا يحمل للإسلام ولا أية ديانة أخرى لا حب أعمى ولا كراهية، ودعا العرب إلى استئثار الأخطار التي تحدق بهم، و أن تجربة تركيا ما كان لها لتتجح لولا اعتمادها على إصلاحات تختلف عن الدين<sup>1</sup>

لقد بدت هذه المواقف المتطرفة إزاء الإسلام من الفئة التي غلبت عليها النزعة المسيحية التي كانت فئة قليلة، والظاهر أن هؤلاء قد أعلنوا عن موقفهم هذا مع الاحتفالية بالذكرى المئوية، خاصة إذا ما علمنا أن الإدارة جهزت لهذا الاحتفال كل ما يؤكد أن الجزائر أصبحت فرنسية، وأراد هؤلاء أن يقدموا دليلا على أن مائة سنة من الوجود الفرنسي في الجزائر، قد أتت بثمارها في وسط النخبة المفرنسة.

بشكل عام ما يمكن أن يذكر عن موقف النخبة المفرنسة من الإسلام؛ بالرغم أنها كانت متشعبة بالفكر العلماني والغربي، إلا أنها كانت واعية بانتمائها إلى الإسلام ومقتنعة بعدم جدوى معارضة هذا الانتماء، لأنها بذلك الموقف تعرض نفسها إلى خطر الانقطاع الجماهيري عنها- ازدرائه لهم- لذلك السبب اضطرت النخبة المفرنسة أن تعطي للدين مكانة معتبرة في مشروعها، وهذا أمر طبيعي أن يحدث بالنظر إلى اندماج الإسلام في العادات والتقاليد والأفكار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Micros Fiches, 8-LK8-2480, , H. Hesnay Lahmek lettres algériennes , Jouve et Cle editeurs paris VI 1931, pp : 48-49.

<sup>2</sup> - العمري طاهر، مرجع سابق، ص 440.

الفصل الرابع

المواقف من القضايا الاقتصادية

I - الاهتمام بالملكية العقارية الأهالي ( الجزائريين )

II - المطالبة بتحسين أوضاع الفلاحين

1 - منع القروض والمساعدات المالية للفلاحين

2 - الدعوة إلى حماية الفلاحين من مشكل الربا وفوائد القروض

III - التنديد بنظام الخماسة و الدعوة إلى مواجهة البطالة

1 - التنديد بنظام الخماسة

2 - الدعوة إلى مواجهة البطالة في وسط الأهالي ( الجزائريين )

IV - الدعوة إلى إصلاح النظام الضريبي

## I - الاهتمام بالملكية العقارية للأهالي (الجزائريين)

تعد مسألة المحافظة على الملكية العقارية للأهالي الجزائريين من القضايا التي أولتها النخبة المفرنسة على اختلاف انتماءاتها اهتماما كبيرا، كونها ارتبطت بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وكان الدكتور الطيب مرسلي من عناصر النخبة المفرنسة الذين تحدثوا عن المسألة مع أواخر القرن العشرين، حيث أثارها على مستوى الجهات الفرنسية المسؤولة، ورأى في إقبال السلطات الفرنسية على تفكيك الأراضي الجماعية-أراضي العرش- من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إفقار الأهالي (الجزائريين)، مؤكدا أن هذا النوع من الملكية العقارية تواجدت في الجزائر منذ قرون خلت، من حيث هي أراضي تملكها القبيلة، تعرف بأراضي العرش، وقد أوضح مرسلي في ذات الوقت أن كل عائلة تملك مساحة من تلك الأراضي تستغلها دون أن يكون لها الحق في رهنها أو بيعها، ويمكن لأي جزائري بعمل بسيط، أن يضمن العيش له ولعائلته، وحسب الدكتور مرسلي، إن هذا النوع من تسيير الملكية أثبت نجاعته وفعاليتها<sup>1</sup>.

كما اعتبر مرسلي إقبال السلطات الفرنسية على استصدار عقود التمليك لهذه الأراضي الزراعية، خطأ، لأن الكثير من الذين حصلوا على العقود، فقدوا أراضيهم بعد إقدامهم على رهنها، نظرا لعجزهم على تسديد الديون المستحقة بسبب الاقتراض، مما أدى بهم الأمر في غالبية الأحيان إلى بيعها بأثمان رخيصة، فترتب عن ذلك انتشار الفقر في أوساط الفلاحين الأهالي (الجزائريين)<sup>2</sup>.

وقد تحدث بن علي فكار في دراسة له أجراها حول مسألة الربا وتأثيرها، موضحا أن الجهات الفرنسية اهتدت إلى طريقة تمكنهم من الحصول على الأراضي الزراعية الخصبة، تمثلت في تفكيك الملكية الجماعية وأراضي العرش، علما أن معظم

<sup>1</sup> - Bibliothèque nationale de France, micro fiches, LKS8- 1648, T. Morsly, op. cit, pp : 67.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 68.

أراضي العرش تتعذر فيها عملية الشراء والبيع، وحسب بن علي فكار، أدت تلك السياسة إلى افتقاد الكثير من الأراضي الزراعية التي كانت ملكية جماعية، وحول هذا الواقع يشير بن علي فكار، أن ما بين 1881-1893، تم في منطقة الشلف الاستحواذ ومصادرة حوالي ألف وأربع مائة هكتار من الأراضي، مما أدى إلى نتائج سلبية تمثلت في تفكير حوالي اثنتا عشر ألف من الأهالي (الجزائريين)، مشيراً إلى تلك المصادرات، بأنها تمت بأسعار جد منخفضة بحوالي عشرة ألف فرنك لمئات من الهكتارات، في حين أسعارها تتجاوز ثلاثين ألف فرنك<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق أكد بن علي فكار أن العديد من الأراضي تمت مصادرتها بسبب ما يقوم به المرابون مع الأهالي (الجزائريين)، إذ أشار في ذلك إلى ما حصل في تلمسان أين قام شخصان بالاقتراض من بنك، خلال أزمة زراعية بفعل الجفاف الذي عرفته الجهة، فاضطر الرجلان (الجزائريان) إلى الاقتراض، وبفوائد مما ترتب عن ذلك تراكم الديون وفوائد الديون أضعافاً مضاعفاً، ولم يتمكن الشخصان من دفعها فتم تقديمهما إلى المحكمة من طرف البنك، وحسب بن علي فكار، أن أصل الهدف من العملية كلها، الاستحواذ على الأراضي الزراعية، بإغراق المقترضين (الجزائريين) بالديون وفوائد الديون، ودفعهما إلى بيع الأرض تحت تهديد المحاكمة والمصادرة، علماً أن تلك الأرض الزراعية كانت أراضي عرش، أراد البنك الاستحواذ عليها- حسب فكار- وبيعها للحكومة العامة لأجل إقامة عليها تجمعا سكنيا للمستوطنين في منطقة عين صبرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-Bibliothèque nationale de France, Micro fiche 8-F. 18978, Ben Ali Fekar, l'usure en droit musulman et ses conséquences pratiques, thèse pour le doctorat en sciences politiques et économiques, université de Lyon faculté de droit, 17 juin 1908, Lyon A. Rey imprimerie éditeur de l'université 1908, pp : 157-158.

<sup>2</sup> - Ibid, 160.

وقد بين بن علي فكار، الأسباب التي أدت إلى فقدان الملكية الزراعية لدى الفلاحين الأهالي ( الجزائريين)، إذ كان هؤلاء يلجئون إلى العمل بـ "الرهنية" للحصول على القروض من البنوك، وللبرهنة على طرحه، أشار إلى ما حصل في منطقة أومال "سور الغزلان حاليا" بأن سنة 1901، كانت أكثر من نصف الأراضي الزراعي ملكا للأهالي (الجزائريين)، وبعد عشرين سنة وقعت حوالي ألف ومائتين عملية بيع لأراضي زراعية كانت كلها تحت الرهنية، ونفس الشيء وقع في منطقة أخرى، أين وقعت اتفاقات رهنية كلها من طرف الأهالي، وكذلك الشيء نفسه، وقع في منطقة عين بسام، أين سجلت عمليات رهنية لأراضي زراعية كلها للأهالي. وقد استنتج بن علي فكار أن عملية الرهنية هي الأخرى من الأسباب التي أدت إلى مصادرة الأراضي الزراعية بعد تفكيكها، مما تسبب في تفكير الأهالي (الجزائريين)، حيث أوقعت الرهنية هؤلاء في متاعب قضائية أدت لفقدان الأراضي الزراعية وانتقال الملكية إلى المستوطنين<sup>1</sup>.

ونفس الموقف نجده عند عناصر النخبة الفرنسية التي وصلت إلى المجالس المحلية الانتخابية، حيث خلال الجلسات، التي كانت تجريها المندوبيات المالية الجزائرية، كثيرا ما كانت تطرح مسألة الملكية العقارية الجماعية (أراضي العرش)، ففي جلسة 22 ماي 1920، نددت النخبة الفرنسية بالسياسة المعتمدة من طرف المصلحة العقارية للأهالي، معتبرين إياها عمل ضد مصالح الأهالي المسلمين، لأن عملية ضبط الملكيات العقارية - الأراضي الزراعية- التي هي بحوزتهم، إنما هو عمل يصب في مصلحة المستوطنين والمضاربين، لأن عملية إحصاء الأراضي يسهل انتقال واستحواذ المستوطنين على أراضي العرش، وهذا على عكس ما كانت تدعيه

<sup>1</sup> - Ben Ali Fekar, op.cit, p : 144.

السلطات الفرنسية، بأن مسألة تحويل أراضي العرش إلى ملكيات فردية هو في صالح الأهالي (الجزائريين)<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق دعا المندوب قايد حمود خلال اجتماع المندوبيات المالية الجزائرية، فرع الأهالي العرب في جلسة 26 ماي 1920 إلى ضبط عملية تفكيك أراضي العرش حيث أكد على وضع لتلك العملية، شروطا وهذا لأجل حماية حقوق كل طرف، وأن يكون التوزيع بصفة عادلة، كما طالب في ذات الوقت بضرورة بقاء المستفيد من عملية تفكيك أراضي العرش محتفظا بحصته لمدة عشر سنوات من تاريخ استفادة الشخص من عقد الملكية<sup>2</sup>.

يبدو أن قايد حمود اختلف في موقفه عن الذين أيدوا الاحتفاظ بأراضي العرش ، إلا أن الموقف المخالف الذي أبداه، حاول أن يحصنه بضرورة تقييد المستفيد من تفكيك أراضي العرش بضرورة الاحتفاظ بالأرض والبقاء بها لمدة عشر سنوات، بمعنى تجنب بيع الأرض الزراعية بمجرد التفكيك، لأن المضاربين والمحتكرين كثيرا ما كانوا يعملون على استغلال وضعية بعض الأهالي (الجزائريين) للاستحواذ على ملكياتهم.

كما كتب رابح زناتي مقالا في جريدة "صوت الأهالي" تعرض فيه إلى قضية أراضي العرش مؤكدا أن السلطات الفرنسية قد ارتكبت جرما بتعرضها إلى هذا النوع من الملكية، التي نظمتها العادات والتقاليد التي ضبطها الإسلام، وتحدث عن الكيفية التي كانت تسير بها الملكية الجماعية من حيث الاستغلال وانتقال حق الاستغلال إلى الورثة، وقد أكد زناتي أن فكرة أراضي العرش ليست فرنسية، وليس من العدل أن

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1920, n° : 02, section arabe, op. cit pp : 123-124.

<sup>2</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1920, n° : 02, section arabe, op. cit, pp : 126

تتعرض لها السلطات الفرنسية، لأن من خلال المساس بها أدى إلى بروز الخلافات بين الجزائريين خاصة في مسألة إثبات حق الملكية، وكذلك ما تطرحه مشكلة البيع والكرء، وكل ذلك- حسب رأيه- ما كان ليحدث لو لم تمس السلطات الفرنسية بهذا النوع من الملكية<sup>1</sup>.

كما أثار زناتي أحد الأسباب التي أدت إلى فقدان الأهالي (الجزائريين) للأراضي الزراعية، تتعلق بما يقوم المرابون الذين وجدوا أنفسهم يملكون أراضي زراعية شاسعة، موضحاً أن أراضي العرش، كانت منظمة من حيث الملكية و تقسيمها، حيث كانت- في رأي زناتي- تتضمن نوعين من الحقوق:

1 حق الدولة في ضمان حصولها على الضريبة.

2- حق الاستغلال للمالكين.<sup>2</sup>

لقد حاول زناتي من تحليله أن يثبت بالدليل، أن ما أقيمت عليه السلطات الفرنسية بمصادرتها لأراضي العرش، قد ارتكبت خطأ، لأن هذا النوع من الأراضي لم يكن حديث العهد، وإنما يعود إلى قرون خلت، استطاعت بفضلها العائلات الجزائرية أن تضمن من خلالها استغلال هذا النوع من الملكيات، أن تعيش و تحافظ على استقرارها، ولما أقيمت فرنسا على تفكيكها، ترتبت عنها عمليات مصادرة، مما أفقد الكثير من الأهالي (الجزائريين) لأراضيهم، وأوضح زناتي أن قانون وارني قد دمر قانون سناتوس كونسلت الصادر خلال سنة 1863، الذي كان يحمي- حسب رأيه- الجزائريين من المضاربين والمصادرة، وأن العديد من العائلات فقدت أراضيها، ووجدت نفسها مطرودة من ملكيتها<sup>3</sup>. واعتبر زناتي الذين أصدروا قانون 1873، أنهم أتوا على آخر ملكيات الأهالي (الجزائريين)، ولم يأبهوا إلى الأصوات التي ارتفعت

<sup>1</sup> - La voix indigène, du 12/septembre/1929.

<sup>2</sup> - La voix indigène, du 12/septembre/1929, op. cit.

<sup>3</sup> - Ibid.

عبر الجرائد، التي نددت بذلك العمل اللإنساني، لأن قرار تفكيك الملكيات الجماعية، أدى إلى فقدان العديد من القبائل لأراضيهم، زيادة على ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية باستصدارها لعقود التمليك، فقد سهلت بذلك-حسب زناتي- وقوع الأهالي في قبضة المضاربين والمحتكرين.<sup>1</sup>

لقد أكد زناتي أن إقبال السلطات الفرنسية على تفكيك الملكيات الجماعية خطأ ما كان ليحدث، لأن تلك الأراضي ضرورية للأهالي (الجزائريين) لسد حاجياتهم، وحسب رايه كان بإمكان فرنسا اللجوء إلى طريقة أخرى تمنح بها الأراضي للمستوطنين، نظرا لوجود الكثير من المساحات الزراعية الكافية لإعطائها للمستغلين، لأن أراضي العرش شيئا ايجابيا للعائلات الجزائرية وبقاؤها يعني تجنب الفقر.<sup>2</sup>

وفي ذات السياق أوضح زناتي أعلن تأييده للحفاظ على ما تبقى من أراضي العرش، وأبدى معارضة لقانون وارني وما أقرزه، لأن هذا الأخير منافي لما جاء به قانون سناتوس كونسلت، الذي- حسب رأيه- حمى الملكية الجماعية.<sup>3</sup> وبمناسبة الاحتفالية بالذكرى المئوية، طرح زناتي مجموعة من المطالب اعتبرها عناصر ممكنة لحل المشكل الجزائري، منها وقف العمل بقانون وارني 1873 Warnier، والاستمرار في المصادرة والاستحواذ على أراضي الأهالي (الجزائريين)، مما يؤدي إلى تفجيرهم وتشكيل بروليتاريا زراعية.<sup>4</sup>

وعطفا على ذلك عدّ المندوب طالب عبد السلام، مندوب تلمسان في اجتماع المندوبيات المالية الجزائرية فرع الأهالي العرب، في جلسة 28 ماي 1936، عملية تفكيك أراضي العرش ذات نتائج سلبية، واعترف بحكم وظيفته كمحامي، أن الكثير من

<sup>1</sup> - La voix indigène,, du 26/septembre/1929

<sup>2</sup> - La voix indigène,, du 26/septembre/1929, op, cit.

<sup>3</sup> - La voix indigène, du 01/mai/1930

<sup>4</sup> - Ibid.

الجرائم تحدث بسبب فقدان أراضي العرش، وأن حوالي تسعة إلى عشرة من القضايا الجنائية المطروحة على المحاكم متعلقة بالأراضي الزراعية، واعتبر عملية " الرهن " أسلوبا من أساليب المصادرة التي يتعرض لها الأهالي ( الجزائريين )، ونتيجة لما أفرزته العملية، دعا طالب عبد السلام إلى تفادي المشكل، لأن استمرار " الرهن " يؤدي إلى المصادرة ويساهم في ارتفاع عدد الفقراء ويعمل على تكوين طبقة بروليتاريا، ويرتفع عدد البطالين<sup>1</sup>.

يبدو أن طالب عبد السلام، حاول تفسير تبعات السياسة الفرنسية العقارية في الجزائر - تفكيك أراضي العرش - بحكم وظيفته كمحامي و تجاربه اليومية في المحاكم ، إذ ربط بين عملية تفكيك أراضي العرش ومصادرة الأراضي والجرائم التي تحصل بسبب فقدان الكثير من العائلات لأراضيهم، وظهور طبقة البروليتاريا التي تعاني البطالة مما يؤدي في نظر طالب عبد السلام إلى جرائم.

وهذا ما أكده طالب عبد السلام مرة أخرى خلال اجتماع المندوبيات المالية فرع الأهالي العرب، في جلسة 18 جوان 1937، عما ترتب عن سياسة المصادرة لأراضي الأهالي؛ كانتشار الفقر والأمراض، وبالموازاة طالب من السلطات الفرنسية بالبحث عن الوسيلة لإعادة الحياة إلى الذين يعانون من المشاكل الاجتماعية<sup>2</sup>، واقترح طالب عبد السلام الحل لأن المعضلة استفحلت و تستدعي البحث عن الحلول الناجعة، قائلا: >> منذ أن استحوذ على أراضي الأهالي انتشرت فيهم الأمراض؛ لأن الأرض هي مصدر عيشهم<<<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, op, cit, pp : 52-53.

<sup>2</sup> - Délégations financières Algériennes, session ordinaire de mai – juin 1937, n° : 01, Alger Ancienne imprimerie, victor Heintz, 1937, p : 435.

<sup>3</sup> - Ibid, p : 436.

لقد حاول طالب عبد السلام، أن يربط بين سياسة المصادرة للأراضي وتفكيك الملكيات والأمراض المنتشرة في وسط الأهالي معتبرا إياها نتيجة حتمية لفقدانهم لأراضيهم، لأن هذه الأخيرة مصدر عيشهم، لذلك دعا السلطات الفرنسية إلى إعادة الأهالي الجزائريين إلى ملكياتهم الزراعية التي طردوا منها بحكم المصادرة، وأوضح طالب عبد السلام أن تلك المصادرات، تمت لأن السلطات الفرنسية كانت تخصص كل سنة من خمسين إلى ثمانين مليون فرنك وأكثر أحيانا، لأجل تشجيع عملية الاستيطان، وقال: << ألا ترون؟ كل الأراضي الخصبة تمت مصادرتها؛ من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية >><sup>1</sup>

لقد أبدا طالب عبد السلام معارضته للسياسة العقارية وأدانها، وتسبب موقف طالب عبد السلام في ردة فعل عنيفة من لدن النائب المالي الفرنسي فورجي، إذ قال: << إن ما قدمه طالب عبد السلام بالأرقام، أقول أن الانجاز الفرنسي في الجزائر ليس هو المصادرة للأراضي، لقد جننا للقيام بمهمة نبيلة وإنسانية، أذكر السيد طالب أن النظام الإقطاعي؛ الذي كان موجودا وكان يحكم هذا البلد. أعلمكم أننا أخذنا هذه الأراضي من البايك التي كان يسيطر عليها الإقطاعيون الكبار، وأن فرنسا جاءت لتحرركم من الهيمنة. لا تنكر ذلك >> لقد كان هذا الرد عنيفا يحمل في طياته صفة العنصرية والتعالي على المندوب المالي طالب عبد السلام الذي ندد بالسياسة الفرنسية التي اعتمدت جميع الوسائل للاستحواذ على ممتلكات الأهالي (الجزائريين)<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق حذر المندوب المالي تامزالي عبد النور، في الجلسة السادسة للمندوبيات المالية فرع الأهالي القبائل يوم 19 جوان 1937، من مشكل انتشار الطبقة البروليتاريا في وسط الأهالي (الجزائريين)، والوضع المأساوي الذي يعيشونه، ونقاديا

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session ordinaire de mai – juin 1937 Ibid, p : 582.

<sup>2</sup> - Ibid, p , 585.

لاستفحال المشاكل دعا تامزالي السلطات الفرنسية ومصالحها الخاصة بضرورة التوقف عن تطبيق سياسة تفكيك الملكيات الجماعية ( أراضي العرش)<sup>1</sup>.

الظاهر أن الغالبية من عناصر النخبة المفرنسة، قد اجمعت على إدانة السياسة الفرنسية العقارية الهادفة من وراء تفكيك الملكيات الجماعية (أراضي العرش)، تشجيع عملية الاستيطان الأوروبي في المستعمرة الجزائر.

## II- المطالبة بتحسين أوضاع الفلاحين

### 1 - منح القروض و المساعدات المالية للفلاحين الأهالي (الجزائريين)

مثلت قضايا الفلاحين الأهالي (الجزائريين) أحد الاهتمامات التي ركزت عليها النخبة الجزائرية المفرنسة، وتحدث في هذه القضايا الشريف بن حبيلس، الذي اعتبر صندوق الاحتياط الفلاحي من أهم المؤسسات التي تعمل لصالح الفلاحين الأهالي ويمكن أن يعقد عليها الكثير من الآمال، وبموجب ذلك دعا بن حبيلس السلطات الفرنسية إلى توسيع انتشار هذه المؤسسات على المستويات المحلية، لأنها خطوة هامة في سبيل التعاون بين الفلاحين الأهالي الذين من المفروض يكونوا أول المساندين لفكرة التعاونيات كون الإسلام- في نظر بن حبيلس- يدعو إلى مثل هذه المبادئ<sup>2</sup>.

وبتمكن النخبة المفرنسة من الوصول إلى المجالس الانتخابية المحلية، رفعت اهتمامات الفلاحين، فخلال اجتماع المندوبيات المالية فرع الأهالي العرب المنعقد في ماي 1920، طرح أحد المندوبين، المشاكل التي يعاني منها الفلاحون الأهالي، داعيا إلى وجوب رفع سقف القروض، وطالب الشركات الأهلية للاحتياط بتقديم تسهيلات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid, p :.587

<sup>2</sup> - Cherif Benhabyles, op, cit, pp: 68-69.

<sup>3</sup> - Délégations financières Algériennes, délégation indigène ( section Arabe) session mai-juin 1920, op, cit, p :96.

و حين وفدت اللجنة الوزارية برئاسة موريس فيوليت سنة 1931 إلى الجزائر، وحلت بقسنطينة، قدم شريف سيسبان عريضة باسم فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، أشاروا فيها إلى أوضاع الفلاحين الأهالي (الجزائريين) التي أصبحت صعبة ومشاكل أخرى، منها عقد الملكية الذي هو غير محدد وغير واضح في بعض الأحيان، واقترحت العريضة منح القروض من البنوك و صناديق الاحتياط<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق قامت جريدة الوفاق الفرنكو- إسلامي الناطقة باسم فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة في عهد الدكتور الصالح بن جلول، في عددها الأول بنشر برنامجها الذي تسعى إلى تحقيقه، فقد أشارت إلى برنامجها الاقتصادي، معتبرة إياه من الاهتمامات الرئيسية التي تعمل على تنفيذه منه :

- تطوير منح قروض الفلاحة للمدى البعيد وبفائدة أقل.

-مراجعة أسعار الحبوب.

-إلغاء الضريبة على الأغنام.<sup>2</sup>

كما قام المندوب عبد النور تامزالي في جلسة 08 نوفمبر 1934 للمندوبيات

المالية فرع القبائل، بعرض الوضعية التي تعرفها منطقة القبائل (الجزائريين) نظرا للأزمة التي يعرفها المزارعون؛ إذ لم يتمكنوا من تصريف منتوجاتهم الزراعية، ولمواجهة تلك المشاكل، دعا تامزالي إلى منح تسهيلات واسعة للحصول على القروض، وأن يضاعف عدد الشركات الأهلية للاحتياط، مع توسيع نطاق انتشارها في جميع البلديات في الجزائر، وطالب أيضا بدعم هذه الشركات بمبالغ مالية ( صندوق مالي ) حتى يتمكن المنخرطون فيها من الحصول على القروض، وكذلك إلغاء كل

<sup>1</sup> - Cherif sisbane, op, cit, p : 06. e

<sup>2</sup> - L'entente, n° : 01 du 29 Aout1935.

المتابعات القضائية للفلاحين الأهالي ( الجزائريين)، وأن تتدخل السلطات الفرنسية على مستوى الجهات القضائية لمنع عمليات مصادرة الأراضي المرهونة و بيعها<sup>1</sup>.

وفي سياق القضية، بعث الدكتور الصالح بن جلول برسالة إلى الوالي العام بالجزائر تحدث فيها عن الوضعية المزرية التي يعيشها الفلاحون الأهالي (الجزائريون)، وأصبحت كارثة يستوجب العمل لأجل مواجهتها، وقد حدد بن جلول الأسباب التي أدت إلى الوضعية المتأزمة، وحددها في مجموعة من النقاط منها : المتابعات القضائية والغرامات والمصادرات والحجز للممتلكات، التأخر والتماطل في منح القروض للفلاحين، أما الحلول التي اقترحها بن جلول في رسالته، طالب بتأخير دفع الديون المستحقة، إلغاء المتابعات القضائية، منح القروض للفلاحين<sup>2</sup>.

كما دعت جريدة الوفاق في مقالا آخر بعنوان << لأجل تخليص الفلاحين >> إلى مجموعة من الاقتراحات لتمكن الفلاح الأهالي ( الجزائري ) التخلص من مشاكله التي أثرت سلبا على نشاطه الزراعي، و مما طرحته:

- 1 التوقف الفوري للمتابعات القضائية و حتى الضريبية.
- 2 منح مدة كافية لأجل تسديد الديون و الرسوم المفروضة على الفلاحين.
- 3 توزيع قروض الفلاحة على الفلاحين<sup>3</sup>.

وخلال جلسة 31 أكتوبر 1935 للمجلس العام لعمالة قسنطينة طالبت عناصر النخبة السياسية المفرنسة من فيدرالية المنتخبين؛ الدكتور لخضاري و الدكتور عباس فرحات و الدكتور سعدان بضرورة إنشاء شركات الاحتياط في البلديات الكاملة

<sup>1</sup> - Délégations financiers algérienne, délégation indigène (section Kabyle) novembre 1934, p :06

<sup>2</sup> - L'entente, du 12 septembre 1935.

<sup>3</sup> - L'entente, du 03 octobre 1935.

الصلاحيية حتى تقوم بمنح قروض مالية للفلاحين ( الجزائريين ) المتضررين من الأزمة الاقتصادية التي مست القطاع الزراعي<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق طالب مندوب تلمسان طالب عبد السلام في جلسة 05 جوان 1936 للمندوبيات المالية الجزائرية، من الجهات المسؤولة في الإدارة الفرنسية، دعم الفلاحين بالعتاد الزراعي؛ لأن هؤلاء يملكون عتادا قديما وباليا يعود إلى قرون خلت مما جعل عملهم ناقصا وأثر على المردود الزراعي<sup>2</sup>

ولما جاء وزير الداخلية الفرنسي مارسيل روني إلى الجزائر عام 1935، قام هذا الأخير بزيارة إلى سيدي بلعباس، يومها ألقى أحمد لالوت خطاب أمام ممثل الحكومة الشعبية، قدم مجموعة من المطالب لحل المعضلة الأهلية التي تعاني الجزائر، منها أن تعمل السلطات الفرنسية على تحسين وضعية الفلاحين الأهالي ( الجزائريين ) و منحهم القروض المالية من الجهات المسؤولة التي تمثلها شركات الأهلية للاحتياط، و دعا أيضا إلى إنشاء بنك للقرض الشعبي موجه للفلاحين<sup>3</sup>.

وفي جلسة 04 جوان 1936، قام كلا من الدكتور عبد القادر سماتي، والصالح بن جلول، طالب عبد السلام، بدعوة السلطات الفرنسية بضرورة الانتباه إلى الفلاحين الذين يعانون من تراجع الإنتاج الزراعي، واقترحوا على محافظ الحكومة في المندوبيات المالية أن يقدم للوالي العام في الجزائر اقتراحات تتمثل في تشكيل في كل دوار لجنة لمعاينة الأضرار المترتبة على الفلاحين، وأن تكون هذه اللجنة تحت رئاسة المستشار الفلاحي، وفلاح من الأهالي، وفلاح من الكولون، وأن تكون مهمة هذه اللجنة إحصاء قيمة الأضرار المترتبة عن الجفاف، و تشكيل لجنة عليا في كل مقاطعة، تكون

<sup>1</sup> - Conseil général du département de Constantine, session octobre 1935, procès verbaux des délibérations du conseil général , tome II , Constantine, Braham imprimerie éditeur 1935, pp : 433-434.

<sup>2</sup> -Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, op, cit , p : 222.

<sup>3</sup> - Le progres de sidi bel Abbès, du 19 mars 1935.

تحت رئاسة حاكم البلدية والمندوب المالي للجهة والمتصرف الإداري، وفلاحين اثنين، وأن تقوم اللجنة بدراسة الحالات الفردية للمتضررين، وتقترح على الوالي العام تقديم مساعدات للمتضررين على شكل قروض وبفوائد منخفضة، أن تلغى دفع الضرائب على الفلاحين المتضررين<sup>1</sup>.

وتأكيدا للمطالب المطروحة في المندوبيات المالية، قامت جريدة "الوفاق الفرנקو-إسلامي"، بطرح البرنامج الذي قدمه الدكتور الصالح بن جلول أمام وزير الداخلية "ألبير صارو" والوالي العام للجزائر "لويو"، جاءت فيه الحلول المقترحة للمشاكل التي يعاني منها الفلاحون الأهالي بشكل خاص ومنطقة الريف بشكل عام، وقد اقترح بن جلول تجميع الأهالي (الجزائريين) في مساحات زراعية مابين 10 الى 30 هكتار تأخذ من أراضي البلديات أو الخاصة، تم شراؤها من الخواص أو من الشركات الكبرى؛ مثل شركة الجزائر التي تملك حوالي مائة ألف هكتار من الأراضي الخصبة في عمالة قسنطينة، والمزارع الفرنسية التي تملك الآلاف من الهكتار الخصبة والجيدة في عناية<sup>2</sup>.

وإلى جانب ذلك دعا بن جلول إلى تنظيم الشركات الأهلية للاحتياط، بتحويلها إلى صناديق محلية للقرض الفلاحي التعاضدي، وإعفاء إدارتها من رؤساء البلديات والقياد والمتصرفين الإداريين، وانتخاب مجلس إدارتها من المساهمين، وإصلاح الصندوق المشترك للشركات الأهلية للاحتياط، بإجراء تعديل، يتمثل في تشكيل مجلس إداري يضم فقط العناصر المنتخبة من طرف مدراء شركات الاحتياط، ورفع عدد

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, op, cit , p : 222.

<sup>2</sup> - L'entente, du 23 juin 1938.

ممثلين الأهالي في مجلس إدارة صندوق القرض الفلاحي والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاضدي<sup>1</sup>.

## 2- الدعوة إلى حماية الفلاحين من مشكل الربا و فوائد القروض

مثلت قضية الربا التي عانى منها الفلاح الأهالي (الجزائري)، أحد الاهتمامات التي أثارتهما النخبة الجزائرية المفرنسة، بفعل النتائج سلبية المترتبة عنه، و قد تحدث فكار عن المشكل باعتباره أحد الأسباب التي ساهمت في ظهور طبقة البروليتاريا بفعل مصادرة أراضي الفلاحين الأهالي ، نتيجة ما كان يفرضه القانون الفرنسي في مجال الاقتراض والاستدانة، إلى جانب انعدام الدراية بالأمور الاقتصادية لدى الفلاحين واعتبر بن علي فكار مسألة الربا من المسائل الاقتصادية البحتة التي يجب البحث عن الأسباب المؤدية إليها لإيجاد الحلول المخلصة من هذه المعضلة التي يعاني منها الفلاحون الأهالي<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق ذكر بن علي فكار في دراسته، أن مشكل الربا سبق التحدث عنه من جهات مختلفة دعت إلى مواجهته خاصة في المندوبيات المالية الجزائرية، والندوات الاستشارية في تونس لأجل فرض قوانين صارمة ضد الربا لطبيعة خطورته، و أيد فكار الدعوات التي طالبت بضرورة منح القروض للفلاحين الأهالي (الجزائريين)<sup>3</sup>.

ولإظهار خطورة الربا على البنية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي)

(الجزائريين)، أشار بن علي فكار في دراسته، أن الأهالي هم الأكثر تضررا من

<sup>1</sup> - Ibid.

<sup>2</sup> - Bibliothèque nationale de France, Micro fiche 8-F. 18 978, Ben Ali Fekar, l'usure en droit musulman et ses conséquences pratiques, op, cit, p : 10

<sup>3</sup> - Bibliothèque nationale de France, Micro fiche 8-F. 18 978, Ben Ali Fekar, l'usure en droit musulman et ses conséquences pratiques, op, cit, p : 13.

الظاهرة ، وهذا من خلال التحقيقات التي أجراها، ذلك أن كلمة اشتهرت في وسطهم وهي بالدارجة " أتكنا" ومعناها " أكلنا" وكانت هذه الكلمة تعبيراً عما ترتب من آثار سلبية من الناحية الاجتماعية، وذكر وجهاً آخر من الربا الممارس على الأهالي ( الجزائريين) وهي " الرهنية" وهو النوع الممارس على الذين يملكون الأراضي الزراعية، ومن تحليله أبدى فكار تأييده لمطالب المندوبيات المالية الجزائرية الداعية إلى إلغاء الربا والرهنية<sup>1</sup>.

وما يؤكد استفحال ظاهرة الربا في وسط الأهالي ( الجزائريين)، يستنتج مما كتبه " ناسك جرجرة " في مقال بمجلة صوت المستضعفين، عنوانه >> الربا جرح اجتماعي في منطقة القبائل<< ، تحدث فيه صاحب المقال عن مشكل الربا باعتباره ظاهرة اقتصادية واجتماعية سلبية يعاني منها الأهالي ( الجزائريون) بشكل عام، وأهالي منطقة القبائل بشكل خاص، مؤكداً أن المنطقة وقعت تحت سيطرة المرابين، وقال: >> عندنا ليس هناك رد فعل ضد ظاهرة الربا، للأسف (...). الربا مقبول والمرابي ليس ذلك الشخص الملعون، الذي ينعت إليه بالأصابع، إنه شخص له وزنه ومحترم، لأن الناس في منطقة القبائل يخشونه، فالمرابي ملك و سلطته لا حدود لها<<<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق ذكر ناسك جرجرة ، الأسباب التي أدت إلى تنامي ظاهرة الربا في منطقة القبائل منها الفقر والجوع اللذان أصابا منطقة القبائل، إلى جانب حاجة أهالي القبائل ( الجزائريين) إلى المال لأجل استغلال أراضيهم الزراعية، لأن هؤلاء لا يجدون أمامهم سوى المرابين لأجل الحصول على المال، وهذا ما جاء في استنتاج ناسك جرجرة: >> الفقر أوجد المرابين في منطقة القبائل<<<sup>3</sup>، لقد أراد ناسك جرجرة

<sup>1</sup> - ibid, p : 180

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° 95-96, /mars – Avril 1930, p : 21.

<sup>3</sup> - La voix des humbles, n° 95-96, /mars – Avril 1930, pp : 22-26.

من مقاله، تشخيص الأسباب التي ساهمت في تفشي الربا في منطقة القبائل منها انعدام البنوك، والتعاونيات لمنح القروض، وعدم قيام الشركات الأهلية للاحتياط بالدور الذي أشأت لأجله، لدعم الفلاحين الأهالي.

و نفس الرأي أبدته جريدة الوفاق الفرنكو- إسلامي، من المقال الذي نشر في العدد 10 بتاريخ 31 أكتوبر 1935 بعنوان << يجب القضاء على الربا >>، معتبرة إياه من المشاكل والعلل التي تعاني منها الأهالي "الجزائريون"، إذ أصبح الربا متداول في جميع الجهات، وهو الذي أدى إلى انهيارهم باعتبارهم العناصر الأكثر لجوءا إلى الربا علما أن فوائده تصل إلى 50% والى 100% من مجموع القرض، مما أوقع الأهالي في قبضة المصادرة<sup>1</sup>، وهذا ما أكدت عليه مرة أخرى نفس الجريدة، إذ حذرت من معاناة الفلاحين الأهالي (الجزائريين)، جراء الضغوطات التي يتعرضون لها بسبب الاقتراض والربا المتراكم عليهم، مما جعل المرابين يعرضون عليهم شراء الأراضي الزراعية بأثمان زهيدة<sup>2</sup>.

وإلى جانب تنديد النخبة المفرنسة بظاهرة الربا، أثارت المشاكل التي ترتبت عن القروض وفوائدها التي أثقلت كاهل الفلاحين وجعلتهم يقعون في قبضة المضاربين، وهذا ما تحدث به مندوب سطييف عبد القادر سماتي في جلسة المندوبيات المالية فرع الأهالي العرب، يوم 13 نوفمبر 1934، حين أشار إلى ما ترتب عن عجز الفلاحين الأهالي (الجزائريين) في تسديد الديون المستحقة، والسبب في ذلك -حسب سماتي- يعود إلى الفوائد المرتفعة المفروضة على القروض التي يحصلون عليها، ونظرا للنتائج السلبية المترتبة، دعا سماتي إلى ضرورة تخفيض نسبة الفوائد إلى

<sup>1</sup> - L'entente, du 31 octobre 1935.

<sup>2</sup> - L'entente, du 13 octobre 1938

02% عوض 05% التي يفرضها الصندوق المشترك على الشركات الأهلية للاحتياط<sup>1</sup>.

ونفس الرأي تحدث به المندوب شريف سيسبان مندوب باتنة في جلسة 15 نوفمبر 1934 للمندوبيات المالية فرع الأهالي العرب، إذ أثار مشكلة عدم قدرة الفلاحين الأهالي ( الجزائريين) تسديد ديونهم، ويعود ذلك - حسب رأيه- إلى ارتفاع نسبة الفائدة المطبقة على القروض، مما أدى إلى فقدان الكثير منهم لأراضيهم عن طريق المصادرة بسبب الرهن، ودعا سيسبان إلى ضرورة إعادة جدولة ديون هؤلاء الفلاحين، لأن الغالبية منهم يمكن أن يتعرضوا إلى الطرد من ممتلكاتهم، وبالتالي يرتفع عدد البطالين والفقراء والكادحين. وحفاظا على الفلاحين وممتلكاتهم، اقترح سيسبان على الوالي العام، مطلبين وهما :

أ - تعديل نسبة الفائدة إلى نسبة معقولة للفلاحين الأهالي ( الجزائريين).

ب - إعادة النظر في مدة تسديد القرض.<sup>2</sup>

### III- التنفيذ بنظام الخماسة والدعوة إلى مواجهة البطالة

#### 1- التنفيذ بنظام الخماسة

<sup>1</sup> - Délégations financiers algérienne, délégation indigène ( section Arabe) séance du 13 novembre 1934, p :53.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 117.

لقد وجهت النخبة المفرنسة انتقادات لنظام الخماسة، واعتبروه ظاهرة اقتصادية واجتماعية سلبية، ونجد هذا الرأي عند إسماعيل حامد، الذي أكد أن ممتهن الخماسة معرض للمشاكل الاجتماعية، خاصة في حالة ما إذا وقع له مرض أو حادث قد يضطر بسببه ترك العمل، مما يجعل صاحب المزرعة يوظف عامل يومي بمبلغ فرنكين إلى ثلاثة في اليوم على حساب الخماس، وإذا غاب لمدة أطول، فإن العامل اليومي لا يكتفي بأجرة يومية؛ بل يكون له نصيب من قسمة الخمس، ومن هذا الواقع فإن الخماس - حسب رأي حامد- معرض لكل ما يمكن أن تتعرض له الزراعة، فوضعيته تسوء إذا كان المنتج الزراعي شحيحاً<sup>1</sup>.

وفي كشفه لمساوى نظام الخماسة، ذكر إسماعيل حامد، أن العامل اليومي والخماس كلاهما يعتمد على ساعديه للعيش، إلا أن وضعية الأول تختلف عن الثاني، فحسب حامد، الخماس قد يفقد جهد سنة في ظرف ساعات- يقصد الكوارث التي تأتي على محصوله الزراعي- و نتيجة هذا الواقع، دعا حامد إلى تجميع هؤلاء الخماسة في جمعيات- تعاونيات- زراعية، لأجل التقليل من المزارعين الذين لا يملكون شيئاً إلى مزارعين وأن تقدم لهم الشركات الأهلية للاحتياط المساعدات<sup>2</sup>.

ونفس الرأي وقفنا عليه عند الشريف بن حبيلس، الذي يرى في نظام الخماسة الجرح الحقيقي للفلاح الجزائري والسبب الرئيسي لتعاسته، بفعل تزايد عدد الخماسين سنة بعد أخرى، نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في وسط الأهالي (الجزائريين) والذي يزيد وضع الخماس- في نظر بن حبيلس- تدهوراً، هي القاعدة التي يسير عليها هذا النظام، ذلك أن الخماس يأخذ الخمس من الغلة في آخر السنة، مما

<sup>1</sup> - Ismail Hamet, les conditions de la vie matérielle des indigènes en Algérie, in congrès de l'Afrique du nord, Tenu à Paris du 06 au 10 octobre 1908, compte rendu des travaux, publié par Ch Dépincé, Tome II questions indigène, Paris 1909, p : 521.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 522.

يجعله في وضع مادي حرج، إذ يضطر إلى الاستدانة من صاحب المزرعة لسد حاجياته، مما يوقعه في ضائقة الديون التي تثقل كاهله، ويضيف بن حبيلس عوامل أخرى زادت من تدهور وضعية الخماس منها عدم قدرته على تسديد ديونه مما يضطره إلى الاستدانة بفائدة نسبتها مرتفعة تصل أحيانا إلى مائة بالمائة<sup>1</sup>.

ولمواجهة هذا الجرح الاجتماعي، دعا بن حبيلس السلطات الفرنسية إلى تشجيع الهجرة نحو فرنسا حتى يكتسب هؤلاء الخبرة، ومن جهة أخرى حث السلطات الفرنسية على إجبار المزارعين إعطاء هؤلاء الخماسة حقهم الاجتماعي من خلال تحديد عدد الفلاحين حسب عدد المحاريث أو تجبر المزارعين الكبار منحهم أجور يومية، وأن يحول الخماسون إلى عاملين يوميين، كما اقترح أن يجتمع الفلاحون الكبار الذين يعمل عندهم عدد كبير من الخماسين، و أن ينشئوا تعاونيات زراعية و استهلاكية تقوم بتزويد المنخرطين بما يحتاجونه من المواد الأساسية بأثمان معقولة، وتعتمد في تغيير نظام الخماسة على غير ما هو عليه<sup>2</sup>، وقد بدا بن حبيلس أكثر حرصا لإنهاء نظام الخماسة، إذ قال : >> إن إصلاح هذا النظام ليس مستحيلا، بل هو ضرورة، لأن في ذلك مهمة جديرة، تستحق المبادرة، لقد حاولنا أن نكشف المدى الكبير لمآسيه و آلامه <<<sup>3</sup>.

الواضح من الانتقادات التي وجهها بن حبيلس لنظام الخماسة، أنه لم يشر إلى مسؤولية فرنسا في تفاقم الظاهرة، علما أنها كانت أحد الأسباب التي ساهمت في كثرة الذين يشتغلون بالخمس، جراء السياسة العقارية المعتمدة في الجزائر، المتمثلة في مصادرة الأراضي الزراعية الجماعية ( أراضي العرش)، بل على العكس من ذلك فقد

<sup>1</sup> - Cherif Benhabiles, op, cit, pp:71-73

<sup>2</sup> - Ibid, p : 76.

<sup>3</sup> - Ibid, p : 77.

## الفصل الرابع : المواقف من القضايا الاقتصادية

اعتبر بن حبيلس نظام الخماسة نتاج العصور الإقطاعية التي سبقت مجيء فرنسا، وقد وجه دعوته للإدارة الفرنسية إلى العمل على إنهاء هذا النظام.

كما أثار محمد العزيز كسوس قضية الخماسة واعتبرها مسألة اقتصادية-

اجتماعية ظهرت في وسط الأهالي (الجزائر)، قائلا عنها : >> إنها ظاهرة يجب الاهتمام بها << ويذكر كسوس أن هذا النوع من اليد العاملة، كانت مبررة في أوقات مضت بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لأن المسألة- في نظره- متعلقة بنشاط اقتصادي محدود، لأن بقيمة الخمس؛ كان الخماس يستطيع أن يوفر ما يحتاجه، خاصة أن حاجياته تقتصر على المنتجات الزراعية، أما الأمور الأخرى فيستطيع أن يوفرها من الاستدانة من صاحب المزرعة، ويشير كسوس بلأن هذا النوع من العمال كان موجودا حين كانت أراضي العرش موجودة والممتلكات الأخرى التي بحوزة القياد<sup>1</sup>.

ويعتبر كسوس، تفكيك فرنسا للملكيات الجماعية (أراضي العرش) قد ساهم في ارتفاع أعداد الخماسة، ونظرا للتطور والتحول في النظام المعيشي، أصبح الخمس من المنتج الزراعي غير كافي لسد حاجيات الخماسة، وهذا الوضع المتأزم جعل تسعة أعشار منهم تحت طائلة الديون، وازدادت أمورهم تدهورا، وحسب رأي كسوس يجب تغيير القاعدة التي تحدد الخمس بل يجب تعويضها بالربع أو الثلث، أو إلغاء القاعدة بصفة نهائية، و تحويل الخماس إلى أجير حقيقي و تثمين عمله بصفة مستمرة خلال السنة<sup>2</sup>.

وقد تحدث المندوب تامزالي عبد النور خلال جلسة 22 جوان 1936 للمندوبيات المالية عن الوضعية المتردية للخماس الجزائري، مؤكدا أن وضعيته

<sup>1</sup> - Mohamed Alaziz Kessous, op, cit, p : 23.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 24.

تدهورت بشكل ملحوظ، فهو يعمل من طلوع الشمس إلى غروبها بأجرة زهيدة أربع فرنكات في اليوم<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق نددت جريدة "الوفاق الفرنكو- إسلامي" من خلال مقال << هل الخماس مؤاجر مزارع ؟ >> ضد من كانوا يفكرون في اقتراح فرض ضريبة على الخماس، معتبرين إياه مؤاجر للمزارع، وهذا ما أنكرته عليهم الجريدة، مؤكدة أن الخماس يعمل في المزرعة بنسبة الخمس، وزوجته تعمل خادمة، وأولاده رعاة عند صاحب المزرعة، فوضعيته-حسب الجريدة- تعود إلى العهد الإقطاعي<sup>2</sup>.

وقام طالب عبد السلام بتقديم تقرير حول << نظام الخماسة >> في اجتماع للجنة الدراسات للجنة العليا المتوسطة، أين أوضح بأن الخماس لا يمكنه استغلال إلا المساحة التي يتفق عليها مع صاحب الملكية، وبموجب ذلك الاتفاق- حسب طالب- لا يتمتع الخماس بأية استقلالية، فصاحب الملكية الزراعية يتفق مع على منحه الخمس، وبموجب ذلك يرى طالب << مؤجر المزرعة >> أحسن وضعاً منه مقارنة بالنسبة التي يتحصل عليها والمقدرة بنصف الغلة، وأعطى طالب عبد السلام في تقريره الصورة العامة التي يقوم عليها عمل الخماس طول العام، أين يقوم بأعمال الحراثة والزراعة، القيام بأعمال أخرى في الاسطبل، وأمور أخرى، بمعنى أن هذا الخماس- حسب طالب عبد السلام- لا يعرف الراحة، وامتدت معاناة الخماس إلى عائلته لأن زوجته تتحول إلى خادمة عند صاحب المزرعة من أجل حفنة من الدقيق إلى جانب قيام أبنائه بالرعي، وقد وصف نظام الخماسة على أنه يعود إلى عهد النظام الإقطاعي ونوع من الاستعباد<sup>3</sup>.

## 2 - الدعوة إلى مواجهة البطالة في وسط الأهالي (الجزائريين)

<sup>1</sup> - Jacques Bouveresse, op, cit, p : 908.

<sup>2</sup> - L'entente, du 13 octobre 1938, op, cit.

<sup>3</sup> - Oran Républicain, du 27 décembre 1938.

عملت عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة على تحسين الإدارة الفرنسية بما يعانیه الأهالي ( الجزائريين) من جراء انتشار ظاهرة البطالة التي كانت عامل رئيسي في انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة التي بدأت تفتك بالنسيج الاجتماعي الجزائري، وقد كانت النخبة المفرنسة تتوجه إلى الجهات المسؤولة في الإدارة الفرنسية، تدعوها إلى ضرورة تطبيق مبدأ المساواة بين الأهالي (الجزائريين) والفرنسيين في الوظائف والأجور، وهذا ما نجده عند الشريف بن حبيلس الذي وجه انتقادا إلى الإدارة الفرنسية التي كانت تحرم الأهالي (الجزائريين) من الأجور التي يستحقونها بسبب عملهم المساوي لعمل المستوطنين الفرنسيين معتبرا هذه المعاملة نوع من الجور الذي ينبغي رفعه عن الجزائريين، ودعا السلطات الفرنسية إلى تطبيق القاعدة المعمول بها >> لكل حسب كفاءته في العمل<<<sup>1</sup>

ولما حل موريس فيوليت بلجزائر على رأس نخبة وزارية سنة 1931 زار عمالة قسنطينة، وفيها التقى بممثلين عن المنتخبين المسلمين وقدمت إلى رئيس اللجنة عريضة، طالبت فيها عناصر النخبة المفرنسة - النخبة السياسية- بأن يتساوى العمال الجزائريون مع غيرهم من الفرنسيين في الأجور والتعويضات خاصة أولئك الذين تم تعيينهم بنفس الشروط التي عين بها الفرنسيون، خاصة أنهم يؤدون نفس المهام.<sup>2</sup>

وعن هذا الواقع تحدث تامزالي عبد النور في اجتماع المجلس الأعلى في دورته المنعقدة سنة 1935، عن مناطق التجمعات السكانية التي عرفت اكتظاظا سكانيا منذ 1930، بفعل تزايد الهجرة الداخلية بتدفق طالبي العمل، مما أدى - حسب تعبيره- إلى ارتفاع تعداد سكان مدينة الجزائر، وانتشار البطالة، وأن هذه الأخيرة عرفت تزايدا بفعل انتهاء الأشغال، وكذلك طرد فرنسا لحوالي مائة ألف من البطالين القبائل،

<sup>1</sup> - Cherif Benhabiles, op.cit, p :10.

<sup>2</sup> - Cherif Sisbane, op. cit, p :11.

واستعمال الآلات في المصانع، والأزمة الاقتصادية كل ذلك أدى إلى قلة فرص العمل وانخفاض الأجور وغلاء المعيشة مما نجم عنه وضعية مزرية في وسط الأهالي ( الجزائريين)<sup>1</sup>.

ولمواجهة المشكل دعا تامزالي عبد النور السلطات الإدارية في فرنسا (المتروبول) إلى ضرورة تقديم المساعدات للمتضررين من مشكل البطالة المتفشية في أوساط الأهالي (الجزائريين) كما أعلن أن فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر قامت بإنشاء مركز للمساعدة الاجتماعية تقدم الواجبات الغذائية للمتضررين من البطالة، واعتبر تامزالي ما قامت به فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر لمواجهة مشكل البطالة؛ عمل غير كافئ يستدعي تضامن فيدراليات المنتخبين المسلمين لعمالات الثلاث " قسنطينة، الجزائر، وهران"<sup>2</sup>

ولتشخيص الأسباب الحقيقية لمشكل البطالة، أشار تامزالي عبد النور إلى التجاوزات التي يقوم بها بعض أصحاب الشركات والمزارع يعرض هؤلاء على طالبي العمل أجره يومية مقدرة ما بين 03 إلى 05 فرنكات في اليوم ، ولمواجهة مشكل البطالة دعا تامزالي إلى منح قروض للمراكز التي تعرف اكتظاظا وبطالة، وتشجيع المشاريع الاقتصادية التي يمكن أن تشغل أكبر قدر ممكن من اليد العاملة.<sup>3</sup>

ونفس التصور كان لدى عناصر فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة حين دعا ممثلوها في المجلس العام لعمالة قسنطينة في الجلسة المنعقدة في 31 أكتوبر 1935 إلى ضرورة البحث عن الحلول والكيفيات التي تحفف من خطر البطالة، إذ تقدم الدكتور سعدان باقتراح موجه الى السلطات الفرنسية يدعوها إلى: أ- وجوب إنشاء

<sup>1</sup> - Conseil Supérieur du gouvernement, session ordinaire de 1935, documents divers, procès-verbaux des séances du conseil supérieur, Alger imprimerie solal, 1935, p155.

<sup>2</sup> - Conseil Supérieur du gouvernement, session ordinaire de 1935, op, cit, p 156.

<sup>3</sup> - Ibid, p:157.

ورشات عمل لمواجهة البطالة. ب- أن تقوم شركات الاحتياط بمنح قروض مالية كافية للمتضررين حتى تمكنهم من تسديد الضرائب والنهوض بأشغالهم.<sup>1</sup>

وفي نفس الجلسة تقدم فرحات عباس، سعدان، بوصوف، لخضاري وبومالي باقتراح يدعو بلديات عمالة قسنطينة إلى تقديم برنامج اقتصادية شامل تحصل من خلاله على قروض تمكنها من فتح ورشات (مؤسسات) عمل يكون لها هدفين:

- مواجهة مشكل البطالة بتوفير مناصب العمل.

- تجنب بعض التأثيرات الخارجية التي تدعو إليها جهات متطرفة التي ستضر بالوضع العام للجزائر.<sup>2</sup>

وخلال اجتماع مجلس الأعلى للحكومة في 30 جوان 1937 أشار المندوب

تامزالي عبد النور لمسألة الأجور عند الأهالي (الجزائريين) العاملين في القطاع الزراعي، وطالب بمراجعتها بناء على ما هو مطبق في حق هذه الفئة من العمال التي أجورها غير متساوية في جهات الجزائر بالرغم من وجود مرسوم 01 أبريل 1937 و 25 مارس 1937 والذي تم تعديله وتوضيحه في قرار 26 ماي 1937 والذي حدد بموجبه الأجر الأدنى للعاملين الزراعيين، وقد اعتبر تامزالي هذا التباين في الأجور من شأنه أن يؤثر على المستوى المعيشي للعمال الزراعيين كما دعا إلى إلغاء مرسوم 01 أبريل 1937 ومرسوم 25 مارس 1937 وقرار 26 ماي 1937 واستبدالهما بلجان لليد العاملة الزراعية حتى تراجع وترفع أجور العاملين الزراعيين الأهالي )

<sup>1</sup> - Conseil général du département de Constantine session octobre 1935, procès verbaux des délibérations du conseil général tome II , op, cit, p : 425.

<sup>2</sup> - Conseil général du département de Constantine session octobre 1935, op, cit. pp 434-435.

الجزائريين) وطالب بأن يكون لهم قانون خاص بهم مثل ما هو عليه الفلاح في فرنسا.<sup>1</sup>

و في ذات السياق قام شريف بن حبيلس في اجتماع المندوبيات المالية بطرح قضية - حسب رايه- تعد من القضايا التي يجب البث فيها، وهي تفشي ظاهرة البطالة في أوساط اليد العاملة الجزائرية بسبب المنافسة التي يفرضها اللاجئون الاسبان ، إلا أن طرحه هذا وجد معارضة من طرف رئيس المندوبيات المالية بوردورس، الذي قام بسحب الكلمة من بن حبيلس معتبرا طرحه تدخلا في القضايا السياسية ، وهذا رغم محاولة هذا الأخير إقناع الأطراف المعارضة، أن تدخله لا يمت بالسياسة؛ وإنما طرحه للقضية جاء بسبب تفشي البطالة في وسط الأهالي (الجزائريين)، وللتأكيد على أحييته في طرح هذه القضية إنما جاء بسبب إقبال أحد الورشات المتخصصة في إنشاء الطرقات بفرنسا بتسريح عمال جزائريين من المقاطعتين (قسنطينة والجزائر) وتم تعويضهم بيد عاملة من اللاجئيين الإسبان.<sup>2</sup>

ومن جانب آخر اعتبر شريف بن حبيلس وجود اليد العاملة الأجنبية؛ منافسة لليد العاملة الأهلية (الجزائرية)، وقدر عددها بحوالي ثلاثة ملايين يد عاملة أجنبية جاءت من جهات مختلفة من أوروبا، لمنافسة اليد العاملة المحلية، ولاستدلاله على خطورة الظاهرة على الوضع الاجتماعي للجزائريين بسبب تفشي البطالة، لقد أشار بن حبيلس إلى ما سبقه إليه المنتخبون الأهالي (الجزائريين) في المندوبيات المالية، أين تحدث شريف سيسبان عن خطورة الوضعية، وما يمكن أن يترتب عن البطالة من سلبيات على المجتمع الجزائري، مما جعل سيسبان يدعو إلى حماية اليد العاملة الأهلية )

<sup>1</sup> - Conseil supérieur de gouvernement, session ordinaire de 1937 documents divers procès verbaux du conseil supérieur, Alger ancienne imprimerie, Victor Heintz, 1937, p p 57-60.

<sup>2</sup> - le rappel, du 23-juin-1939.

الجزائرية) خاصة العاملة في القطاع الزراعي من المنافسة الأجنبية، لأن الغالبية من الأهالي (الجزائريين) يشتغلون في القطاع الزراعي<sup>1</sup>.

#### IV- الدعوة إلى إصلاح النظام الضريبي.

لقد كانت مسألة الضرائب و ترتب عنها من نتائج، من ضمن القضايا التي أولتها النخبة الجزائرية الفرنسية اهتماما كبيرا، وقد أثار الدكتور طيب مرسلتي القضية في منشوره المقدم في عام 1894، معتبرا إياها من الأخطار التي يواجهها الأهالي (الجزائريون)، لأن هؤلاء يدفعون ضعف ما يدفعه المستوطن الفرنسي، بينما لا يستفيدون من تلك الضرائب التي هي مداخل للخزينة علما أنهم يدفعون حوالي مليون فرنك في العام، و تحدث مرسلتي عن الحمل الثقيل الذي تمثله الضرائب العربية، التي أبقتها السلطات الفرنسية مفروضة على الأهالي (الجزائريين)، و اعتبرها مرسلتي أحد المشاكل التي لم تحقق التقارب بين الجزائريين و الفرنسيين<sup>2</sup>.

وفي ذات السياق، تعرض بن علي فكار في دراسته إلى قضية الضرائب المفروضة على الأهالي (الجزائريين)، مؤكدا أنهم يدفعون ضرائب أثقل من غيرهم، إذ يدفع الأهالي الضريبة الفرنسية المباشرة، و الغير مباشرة، إلى جانب الضريبة العربية، كما أشار فكار بأن للأهالي (الجزائريين) مساهمة كبيرة في تمويل مداخل

<sup>1</sup> - Ibid.

<sup>2</sup> - Bibliothèque nationale de France, micro fiches, LKS8- 1648, T. Morsly, op, cit, pp :68-73.

خريفة المستعمرة الجزائر، إلا أنهم لا يستفيدون من تلك الضرائب المحصل عليها، بل أن العنصر الأوروبي هو المستفيد من تلك العائدات الضريبية، وهذا ما جعل بن علي فكار يقول : << إن الأهالي المسلمين يساهمون بقسط كبير في تموين عائدات المستعمرة (... ) إنه من العدل أن نجعل الأهالي يستفيدون منها بفعل تضحياتهم...>><sup>1</sup>.

وفي مذكرة نشرها بن علي فكار حول هجرة تلمسان لسنة 1911، أظهر تجاوزات النظام الضريبي المفروض على الأهالي، ذلك أن بلدية تلمسان يوجد بها حوالي 10345 أوروبي، وحوالي 24700 أهلي، وأن هؤلاء الأهالي المسلمين يدفعون قدرا كبيرا من ال ضرائب، مما يجعل مساهمتهم كبيرة في خزينة البلدية، إلا أنهم لا يستفيدون منها، حيث لم تنشأ البلدية لا الطرقات ولا المدارس في الدواوير<sup>2</sup>. لقد حدد بن علي فكار في طرحه التجاوزات التي ترتكبا الإدارة الفرنسية المحلية في حق الأهالي المسلمين ( الجزائريين)، حيث تفرض عليهم الضرائب المجحفة و في المقابل لا يستفيدون منها.

وقد تعرضت جريدة الراشيدي إلى مشكلة الضرائب المفروضة على الأهالي المسلمين(الجزائريين) في مقال تحت عنوان << كفى ضرائب، قليلا من المساواة>> حاولت الجريدة أن تكشف المعاناة التي يكابدها الأهالي؛ من جراء الضرائب المفروضة، وحسب الجريدة؛ إن هذه الضرائب يفرضها نواب في المندوبيات المالية والمجالس العامة وأن الأهالي يتحملون عبئا ثقيلا، وطالبت الجريدة بفرضها على الأغنياء المستوطنين لا الأهالي، وقد نددت الجريدة بالموقف المتخاذل للنخبة التقليدية،

<sup>1</sup> - Bibliothèque nationale de France, Micro fiche 8-F. 18 978, Ben Ali Fekar, op, cit, p : 218.

<sup>2</sup> - Bibliothèque de la revue indigène, comment organiser l' Afrique du nord, articles du temps et de la revue indigène, Thouar, imprimerie nouvelle, p : 09.

داعية إياهم للمطالبة بتطبيق العدالة في فرض الضرائب على الأوروبيين أصحاب الممتلكات كما هي مفروضة على الأهالي المسلمين (الجزائريين)<sup>1</sup> .

وهذا الطرح أثارته اللجنة التي انتقلت إلى باريس في عام 1912 لمناقشة مسألة التجنيد الإجباري، إذ طلبت اللجنة المشكلة من >> الدكتور ابن التهامي، و المحامي مختار حاج سعيد، الدكتور موسى، حاج عمار، دجودي، بن عثمان، بن ددوش، قارى علي<< بمراجعة النظام الضريبي من مبدأ المساواة في توزيع الأتعاب، وقد أشارت اللجنة بأن المستعمرة الجزائر الوحيدة التي لديها المسؤولية على الموارد المالية التي تصرف في غالبيتها لصالح العنصر الأوروبي في مسائل بسيطة لا ترجى منها الفائدة، في حين يترك الأهالي (الجزائريون) وتهمل قضاياهم، وقد نددت اللجنة بتلك السلوكات، واعتبرتها غير منطقية وغير مبررة، لأن الموارد المالية العامة وكذلك موارد البلديات والمقاطعات تتدعم بشكل كبير من الضرائب التي يدفعها الأهالي (الجزائريين)<sup>2</sup> .

وما يؤكد صحة الطرح المقدم من طرف البعثة الأهلية، قد تحدثت عنه **جريدة الوقت** في مقالاتها بعنوان " **كيف ننظم شمال إفريقيا** " ، إذ ذكرت بأن البلديات في الجزائر تضاعف الضرائب على الأهالي بطريقة غير شرعية، ورغم ذلك لم يستفد هؤلاء من تلك الضرائب التي تتدفق على خزينة البلديات، وقد أشارت جريدة الوقت الى الطريقة التي كانت تعتمد عليها البلديات الكاملة الصلاحية في ارتكاب تلك التجاوزات، لأن الأوروبيين في تلك البلديات عددهم قليل ولا يمكنهم تمويل مشاريعهم،

<sup>1</sup> - Le Rachidi, du 09 février 1912.

<sup>2</sup> - Revue indigène, n° : 74, juin 1912, op, cit, pp : 460-461.

لذلك لجأت 268 بلدية في الجزائر إلى ضم دواوير أهلية لضمان تمويل خزينة البلدية من خلال الضرائب المفروضة على الأهالي المسلمين<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق تذكر المصادر أن مطالبة النخبة المفرنسة بالتمثيل الانتخابي في المجالس المحلية (البلدية والعامّة، المندوبيات المالية) إنما كان لأجل المطالبة بتعديل النظام الضريبي، واستفادة الأهالي المسلمين (الجزائريين) من الموارد المالية كغيرهم من الفرنسيين الذين كانوا لا يدفعون الضرائب على الممتلكات العقارية، بينما الأهالي يدفعون الضرائب الخاصة المتمثلة في الضرائب العربية، والضرائب التي يدفعها الفرنسيون، كما خضع الأهالي إلى أعباء أخرى كأعمال السخرة<sup>2</sup>.

وتشير في ذلك أحد الدراسات التاريخية، أن أحد النواب الفرنسيين قدم تقريرا عام 1907، أشار فيه إلى النسبة المحصل عليها من الضرائب المفروضة على الأهالي في الشمال قد بلغت حوالي 69.6% بالنسبة للضرائب المباشرة ويضاف إليها نسبة الضرائب المحصل عليها في الجنوب والمقدرة بحوالي 76%، ويستنتج من هذا التقرير النسبة المرتفعة التي يساهم بها الأهالي المسلمون (الجزائريون) في مداخيل ميزانية الجزائر المستعمرة، كما قام أستاذ مختص في القانون بدراسة دقيقة حول الضرائب المقدمة من طرف المسلمين الأهالي (الجزائريين)، فتوصل بدراسته بأن الأهالي المسلمين الذين يملكون حوالي 38% من الثروات المنقولة وغير المنقولة يدفعون حوالي 71.19% من مجموع الضرائب المحصل عليها، وقد أثبتت هذه الدراسة الدقيقة أن الأهالي المسلمين (الجزائريين) كانوا الأكثر دفعا للضرائب<sup>3</sup>.

وقد ازدادت مطالبة النخبة المفرنسة من السلطات الفرنسية بضرورة تطبيق مبدأ المساواة في فرض الضرائب بين الأهالي المسلمين (الجزائريين) والمستوطنين

<sup>1</sup> - Bibliothèque de la revue indigène, comment organiser l'Afrique du nord, op, cit, p : 08.

<sup>2</sup> - A. messmy, op, cit, pp :32-33.

<sup>3</sup> - Charles Robert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit, p : 196.

الأوروبيين في الجزائر، وذهب بعض المنتخبين في الكثير من الجلسات في المندوبيات المالية الجزائرية، إلى إبداء معارضة شديدة حول فرض الضرائب على الأهالي ، وكان مندوب قسنطينة الدكتور بن جلول، رفض المشروع الذي طرحته الإدارة الفرنسية والقاضي بفرض حوالي 93 مليون فرنك كضرائب، مما جعله يقول: >> إن الأهالي في حالة يرثى لها، أظن أنه من غير الممكن، أن نطلب منهم بذل مجهود آخر، يجب على ممثلينا في اللجنة المالية، أن يعلموا موقفنا المعارض لفرض ضرائب أخرى على الأهالي<<<sup>1</sup>.

وقد عبر طالب عبد السلام مندوب تلمسان عن نفس الموقف في الجلسة العادية المنعقدة في ماي 1936، أين قال: >> بأي وجه سنقابل به منتخبينا؟ هناك بعض المناطق والجهات التي أمثلها؛ لم تستفيد لا من الماء الشروب، ولا من الطرقات والسكك الحديدية، ولا المدارس التي وعدناهم بانجازها منذ سنوات وسنوات، سنعود إلى أهالينا وأيدينا خاوية، ماذا أقول لهم وأنا أحمل إليهم ضرائب أخرى <<<sup>2</sup>.

الواضح من هذا الموقف المعبر عنه من طرف المندوب طالب عبد السلام، أن عناصر النخبة المفرنسة؛ كانت ترفض الاقتراحات المتعلقة بزيادة في الضرائب والرسوم، لأن ذلك في نظرها يتعارض مع الوعود التي كانوا يقطعونها على أنفسهم أمام منتخبهم أثناء الانتخابات هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت النخبة ترى في فرض المزيد من الضرائب على الأهالي يمثل تناقضا، لأنهم لم يستفيدوا من الضرائب التي فرضت عليهم من قبل، بل ترتب عنها سلبيات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأهالي.

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, n- 04, Délégation indigène ( section arabe et Kabyle) ,op. cit, p : 03.

<sup>2</sup> - Jacques Bouveresse, op, cit, p : 908.

وفي ذات السياق، أعلن المندوب طالب عبد السلام في جلسة المندوبيات المالية، فرع الأهالي العرب، معارضة تامة لمشروع تمثل في فرض ضرائب على البنزين ومستعملي السكك الحديدية؛ لأجل رفع مداخيل الخزينة، فكان رد المندوب بأنه لا يقبل أن تفرض أية ضرائب أخرى سواء تعلق ذلك على البنزين أو غير ذلك، ودعا السلطات الفرنسية أن ترجأ هذا المقترح، وحسب رأيه أن ذلك سيكون ثقيلًا على المسلمين الأهالي ( الجزائريين) الذين يتشرف بتمثيلهم في المندوبيات المالية، وأكد عدم قبوله بفرض أي ضريبة كانت على الأهالي، وعبر عن موقفه بالتصريح التالي >> كنا ننتظر أن تكون تخفيضات في الضرائب، إلا أنه يطرح علينا مشروع ضرائب جديدة في حين الفلاح الأهلي ( الجزائري) ليس لديه ما يسد به رمقه وحاجياته إنه لا أمر مشين<<<sup>1</sup>

يظهر أن طالب عبد السلام قد رفض المشروع من مبدأ أن هذه الضرائب ستزيد من تعاسة الفلاح الأهلي ( الجزائري) الذي يعاني واقع متدهور ساهمت الضرائب في تفاقمه، ولم يتوقف طالب عبد السلام عند ذلك الموقف المعارض فقط، بل وجه اللوم إلى مصالح الإدارة الفرنسية ودعاها إلى تحمل مسؤولياتها بأن تتوجه بطلبها إلى العناصر والفئات التي تملك الأموال، وذهب إلى حد التساؤل عن الأسباب التي لا تجعلها- الإدارة المحلية- تفرضها على الأثرياء الذين يملكون الأموال، وهذا ما جعله يقول: >> على الإدارة أن تتحمل مسؤولياتها (...). إن الأموال موجودة في جهات معينة، لماذا لا تطلبها من الذين يملكون الأموال؟ لأن هؤلاء يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ولهذا يتوجهون إلينا ويطلبونها منا (...). لا يمكن أن

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, op, cit , p : 259

نصوت على هذه الضرائب، الأموال نعلم أين هي، الأثرياء نعرفهم، ننتوجه إلى الذين ادخروا الأموال»<sup>1</sup>

الشيء المستتبط من هذا الموقف، أن طالب عبد السلام، دعا إلى مبدأ المساواة بين الأهالي و الفرنسيين هذا من جانب، و من جانب آخر كشف طالب عن الضغوطات التي يمارسها المستوطنون على الإدارة الفرنسية المحلية، إذ يستعمل هؤلاء المجالس الانتخابية لتمرير المشاريع والقوانين التي تتناسب ومصالحهم الخاصة.

---

<sup>1</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, op, cit

## الفصل الخامس

### المواقف من النظامين الإداري والقضائي في الجزائر

#### I- التزديد بالنظام الإداري.

- 1- الدعوة إلى إلغاء البلديات المختلطة ومنصب القايد
  - 2- المطالبة بإلغاء المندوبيات المالية ومنصب الوالي العام.
- #### II- التزديد بالنظام القضائي الفرنسي و الدعوة إلى إصلاحه.

- 1- المطالبة بإلغاء قانون الأهالي ( الانديجينا )
- 2- الاعتراض على نظام المحاكم .
- 3- المطالبة بتعديل قانون الغابات.

## 1- التنديد بالنظام الإداري والمطالبة بإصلاحه.

### 1 الدعوة إلى إلغاء البلديات المختلطة و منصب القياد.

لقد انتقدت النخبة المفرنسة نظام البلديات المختلطة و النظام الإداري المطبق على الأقاليم الجنوبية في الجزائر، اللذان مثلاً رمز القمع، وهذا ما جعل النخبة المفرنسة تطالب بإلغاء هذا النظام، واعتبروه خطراً على مستقبل فرنسا في الجزائر؛ نظراً للتجاوزات التي يرتكبها العاملون في البلديات المختلطة والمناطق الجنوبية.

وقد وجه الشريف بن حبيلس انتقادات لنظام البلديات المختلطة، إذ قال:

>> يبدو أن الوقت حان؛ لكي نقول الحقيقة عن هذا النظام، نحن الذين عشنا تحت

سياط الإداري و القياد <<<sup>1</sup>، من هذا الكلام يظهر أن الانتقادات والتهامات وجهت إلى شخصين اعتبرهما أساس هذا النظام الحاكم، المتصرف الإداري والقايد، وما قاله عن هذا الأخير: >> لم يكن مطلوباً منه سوى الاعتراف بالعلم الفرنسي والمحافظة على سلم سلبي بين القبائل (...). يعينه و يعزله الحاكم العام هذا حال القايد، الذي زينته الإدارة الفرنسية ببيرونوس و قماش قرمزي لتميزه و كرمز لسلطته وكان أكثر أهمية، وأوسع مالا <<<sup>2</sup>.

وأكد بن حبيلس أن دور القايد في البلديات المختلطة مملوء بالتناقضات بسبب معارفهم المحدودة؛ فالكثير منهم أميون، ومما ذكره عنهم، أن ثمانية أعشار من القياد جاهلون، وجهلهم هذا لا يقتصر على عدم معرفة القانون الإداري فحسب، بل أنهم يجهلون الحديث بلغتهم- يقصد اللغة العربية- وأن أعداداً كبيرة منهم لا يزالون يضعون علامة صغيرة (+) مكان الإمضاء رغم النياشين التي تملأ صدورهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Cherif Benhabiles, op, cit, p : 36.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 37.

<sup>3</sup> - Ibid, p : 38.

وفي وصفه للتجاوزات المرتكبة من لدن القيادة، ذكر الشريف بن حبيلس، أن تصرفاتهم تجاوزت الحدود؛ لأنهم يسلبون أشياء كثيرة من الأهالي، وكل ذلك لأجل جمع المال وتكوين ثروة على حساب تعاسة الآخرين، وهذا ما جعل بن حبيلس يقول : >> ما نود الإشارة إليه؛ أن هناك من يسلب الأشياء من جيوب رعاياه سلبا، للاغتناء السريع (...).، لابد للإدارة اتخاذ تدابير رادعة في حق هؤلاء، وكذلك ضد من يعينونهم والذين هم كذلك يجمعون الأموال <<<sup>1</sup>

لقد وجه بن حبيلس انتقادات لنظام البلديات المختلطة، بفعل ما يقوم به القيادة من سلوكات مشينة جراء تعاملهم مع الأهالي، وبعض المتصرفين الإداريين - الحاكم الإداري- ورغم التحليل المطروح من بن حبيلس عن تسيير البلديات المختلطة، فإنه لم يدعو إلى إلغاء هذا النوع من البلديات.

لكن العكس من ذلك الموقف، نجده عند المندوب الدكتور موسى الذي طالب في المندوبيات المالية المنعقدة في 26 ماي 1920؛ بوجوب الإلغاء التام للبلديات المختلطة، وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات، وقد صرح موسى: >> **أطالب بإلغاء البلديات المختلطة و تحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات، لأن هذا سيوفر نفقات مالية تقدر بحوالي 2.700.222 فرنك <<** وقد لقي اقتراح الدكتور موسى معارضة من لدن المندوبين المحسوبين عن النخبة التقليدية، وعبر عن ذلك الموقف المعارض المندوب بن يمينة، لأن من شأن الإلغاء، عرقلة إدارة شؤون الأهالي، وقال آخر: >> **إذا سلمنا بإلغاء البلديات المختلطة، فكيف يمكن تسييرها ؟ <<<sup>2</sup>**

كما أظهر عباس فرحات انتقادا لنظام البلديات المختلطة، الذي تسيطر بمقتضاه الإدارة الاستعمارية على الأهالي (الجزائريين)، وفي وصفه لهذا النظام الإداري، قال:

<sup>1</sup> - Cherif Benhabiles, op, cit, pp : 39-40..

<sup>2</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai- juin 1920, n° :02, op, cit, pp : 71-72.

>> إن البلديات المختلطة غالبا ما تكون إقطاعا للأسرة الواحدة، وفي هذه الحالة تصبح سلطات هذه الأسرة طاغية فالأهالي يصبحون في هذه الحالة طبقة مسحوقة محكوم عليها بالسكوت <<<sup>1</sup>

لقد حاول عباس فرحات، أن يكشف التجاوزات التي يرتكبها القياد في البلديات المختلطة من تجاوزات وهذا بالتواطؤ مع ممثلي الإدارة الفرنسية الذين يطلقون يد العنان للقياد، ، وقد أدت هذه التجاوزات المرتكبة، إلى مطالبة عباس فرحات إلى إلغاء البلديات المختلطة وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحية.

ويشير محمد العزيز كسوس أن البلديات المختلطة، أصبحت عبئا وأن إلغائها أصبح أمرا محتوما، لأن هذه البلديات- حسب رأي كسوس- فقدت سبب وجودها لأن إنشاءها من طرف السلطات الفرنسية؛ كان لأسباب أمنية، وبما أن هذه الأسباب قد زالت فيجب التخلص من عبئها - حسب كسوس- نتيجة الدور السلبي الذي يقوم به المتصرف الإداري، الذي تحول إلى مسؤول بيروقراطي<sup>2</sup>، وعن الدور السلبي الذي يقوم به القياد في الدواوير التابعة للبلديات المختلطة، اقترح محمد العزيز كسوس رفع الأجرة الممنوحة للقياد، أو استبدال القياد برؤساء الجماعة في الدوار، لأن الكثير من هؤلاء يملكون أراض وممتلكات و بالتالي هم بعيدون عن الدخول في متاهات الرشوة وغير ذلك من الأمر التي تسيء للقياد ، وحسب كسوس إن رؤساء الجماعة في الدواوير هم أدرى بأمور الأهالي من القياد<sup>3</sup>.

وقد تسبب نظام تسيير البلديات المختلطة في إظهار النخبة المفرنسة امتعاضها من التجاوزات المرتكبة من طرف المتصرفين الإداريين والقياد، الذين تسببوا في

<sup>1</sup>- محمد الميلي، مرجع سابق، ص، ص : 321-322.

<sup>2</sup> - Mohamed Alaziz Kessous, op, cit, pp : 60-.

<sup>3</sup> - Ibid: -63

استمرار مأساة الأهالي (الجزائريين)؛ فخلال زيارة اللجنة البرلمانية التي قادها النائب لقروسيار إلى الجزائر ما بين مارس وأفريل 1937، ونزولها بالبلدية" المختلطة عين مليلة"، كان يومها الدكتور الصالح بن جلول رفقة اللجنة، وأثناءها وجه بن جلول اللوم للمتصرف الإداري عن سوء تسييره، وقال له: >> الأهالي يموتون جوعا بسبب سوء التسيير للمتصرفين الإداريين، ليس لك الحق أن تتحدث؛ لأنك أسوء فرنسي<<<sup>1</sup>.

وأكد بن جلول عن معارضته للنظام الإداري في الجزائر، خاصة إدارة البلديات المختلطة، وإدارة القيادة، وخلال جلسة 24 جوان 1937 حول المطالب الداعية لرفع أجور الموظفين الإداريين والقياد في هذه البلديات، صرح بن جلول قائلاً: >> إن المسلمين يرون هذا النوع من الإدارات، قد أصبح بالي وغير مجدي، يجب أن يلغى نظام البلديات المختلطة، والقياد، يجب أن تمنح للمسلمين سلطة في إدارة الدواوير<<<sup>2</sup>

في ذات السياق قام بن سالم محمد المحسوب عن النخبة المفرنسة المنتمية إلى فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة بنشر مقال في جريدة >> الوفاق الفرنكو-إسلامي<< تحدث فيه عن طرق تعيين القياد الأهالي في الجنوب؛ إذ يعين هؤلاء عن طريق الثروة المالية، وأحيانا عن طريق الوراثة (الانتماءات العائلية)، مما يحولهم متغطرسين ومتجبرين بفعل تواطؤ الإدارة الفرنسية المحلية، مما يجعل أهالي المنطقة تحت رحمتهم، و نظرا لتلك التجاوزات، دعا بن سالم إلى وقف التجاوزات بإعادة تنظيم التعيينات للقياد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Sakina Drihem, op, cit, p : 33.

<sup>2</sup> - Les délégations financières Algériennes, session ordinaire de mai- juin 1937, n° :01, op, cit, p : 1191.

<sup>3</sup> - L'entente, du 27 janvier 1938.

وخلال انعقاد المؤتمر الوطني الرابع والثلاثين للحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمية الشغيلة في جويلية 1937، وجه المندوب عن القطاع الجنوبي بن سالم محمد انتقاده للنظام الإداري المطبق في القسم الجنوبي من الجزائر، إذ دعا بضرورة إلغاء النظام العسكري في الجنوب وإحاقه بالشمال بالعمالات الثلاث (قسنطينة- الجزائر- وهران)، كما تحدث بن سالم عن الوضعية التي يعيشها الأهالي الجزائريين) في الأقاليم الجنوبية، حيث لا يسمح لهم المشاركة لا في الحياة الاجتماعية ولا السياسية، ولا يتمتعون بأي حق، وأنهم ضحايا تعسف إداري تمارسه فئة من الإدارة الفرنسية المدنية والعسكرية، وفئات أخرى متواطئة، واعتبر النظام الإداري في الأقاليم الجنوبية نظاما إقطاعيا يتنافى مع مبادئ الإنسانية<sup>1</sup>.

وقد دعا الدكتور سعدان إلى إحاق الدواوير بالبلدية الكاملة الصلاحية، لأن النظام الذي وضعت فيه الأقاليم الجنوبية هو انتقالي، وأن تحويل المناطق الجنوبية-العسكرية إلى أقاليم مدنية قد بدأ الشروع من خلال إحاق هذه الأقاليم إلى إدارة الشؤون الأهلية<sup>2</sup>، وخلال جلسة 31 أكتوبر 1935 للمجلس العام لعمالة قسنطينة، طالب كل من فرحات عباس والدكتور لخضاري، من الإدارة الفرنسية إلغاء منصب الآغا، وباشاآغا، معتبرين هذه الألقاب هي للعهد التركي، وأنها تساهم في الإبقاء على النظام الإقطاعي<sup>3</sup>.

وعلى العكس من الطروحات المقدمة من عناصر النخبة الداعية إلى إلغاء البلديات المختلطة، فإن رابح زناتي وجه انتقاداته للذين يطالبون بالإلغاء دون إعطائهم بديلا للبلديات المختلطة. ويرى أن الذين يدعون إلى تلك المطالب، إنما لاعتقادهم أن الأهالي الذين تسير شؤونهم البلديات الكاملة الصلاحية هم في أحسن الأحوال من

<sup>1</sup> - Parti Socialiste (Section Française de l'internationale ouvrière) XXXIV Congres national, op, cit, p : 217.

<sup>2</sup> - Conseil Général du département de Constantine, Session octobre 1935, op, cit, p : 475

<sup>3</sup> - Ibid, p : 430

الأهالي الذين تسير شؤونهم البلديات المختلطة، وحسب زناتي هناك رأيان حول هذه المسألة، رأي يفضل البقاء تحت إدارة بلدية مختلطة عوض أن يكون تحت إدارة بلدية يخضع فيها رئيس البلدية إلى ضغوطات وتوجيهات المنتخبين الأوروبيين، والرأي الثاني يرى البلديات الكاملة الصلاحيات أفضل، لأنهم يتمتعون بورقة الانتخاب، لكن زناتي أبد تأييده لأصحاب الرأي الأول، مع اعترافه بوجود تجاوزات مرتكبة من طرف العاملين في إدارة البلديات المختلطة، مؤكدا أنه من السابق لأوانه المطالبة بإلغاء هذا النوع من البلديات لأن العناصر التي تطالب بالإلغاء لم تطرح نظام إداريا بديلا لها.<sup>1</sup>

وإذا كانت عناصر النخبة المفرنسة المطالبة بإلغاء البلديات المختلطة، قد اتخذت من التجاوزات المرتكبة من طرف المتصرف الإداري القيادة حجة لدعوتها، فإن رابع زناتي يرى غير ذلك، إذ يذكر أن البعض من البلديات المختلطة بها إداريون ذو كفاءة ولكنهم يعانون من الأحكام المسبقة التي يحملها بعض الأهالي (الجزائريين)، ويؤكد أن رأيه الداعي إلى الحفاظ على هذه البلدية، يبقى بشرط أن تدخل على البلديات المختلطة إصلاحات<sup>2</sup>.

وعن التجاوزات التي يرتكبها القياد في الدواوير للبلديات المختلطة قال زناتي أن البعض منها مؤسس والبعض منها غير مؤسس، ولتجاوز تلك الخروقات التي يرتكبها القياد، دعا زناتي بأن يقوم المتصرف الإداري بجولات متكررة في الدواوير للوقوف على تجاوزات القياد هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفع أجور هؤلاء القياد مع تكوينهم تكويننا يمكنهم القيام بمهامهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - R. Zenati, op, cit, pp : 155-156.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 157.

<sup>3</sup> - Ibid, p : 164.

الواضح من التحليل، أن رابح زناتي لم يركز على التجاوزات التي يرتكبها ممثلو الإدارة الفرنسية في البلديات المختلطة، على عكس ما كانت عليه للنخبة السياسية مثل الدكتور بن جلول، وفرحات عباس الدكتور سعدان اللذين دعوا من خلال المجالس المحلية، خاصة المندوبيات المالية، إلى إجراء إصلاحات إدارية منها إلغاء البلديات المختلطة وتحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات.

## 2- المطالبة بإلغاء المندوبيات المالية ومنصب الوالي العام.

وبعد الاحتفاليات بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، أظهرت النخبة المفرنسة المنتمية إلى فيدراليات المنتخبين، والمعلمين من أصل أهلي، معارضتها للنظام الإداري الذي كان يحكم الجزائر، معتبرة إياه عاملا سلبيا يعيق اندماج الجزائر في فرنسا، وأحد الأسباب التي أطالت الوضعية السيئة للأهالي المسلمين (الجزائريين)، وقد تعرض محمد العزيز كسوس إلى مسألة المندوبيات المالية الجزائرية، مؤكدا أنها تحتاج إلى دراسة معمقة، لأن هذه المؤسسة التي أنشأت لأجل مسألة اقتصادية بموجب قرار سنة 1898 للبت في قضايا مالية خاصة بالمستعمرة الجزائر، ما فتئت - حسب رأي كسوس- أن أصبحت تتدخل في قضايا سياسية ليس لهل الحق حتى في إثارتها، ويذكر أن هذا التدخل يكون مقبولا؛ لو أن الانتخابات لهذه المندوبيات تتم بالطريقة التي يجرى عليها انتخاب المندوبين الآخرين، بل أن هذه المندوبيات لا تمثل سوى مصالح المستوطنين الكبار، بمعنى أنها تمثل المصالح الكبرى للاحتلال<sup>1</sup>.

و قد أكد محمد العزيز كسوس أن التركيبة التي عليها المندوبيات المالية، تفرض إصلاحها أو إلغاؤها نهائيا بفعل اللاعدالة في التمثيل، مثلا الأربعة و عشرون مندوبا من المستوطنين ينتخبهم اثنتا عشرة ألف منتخب، و الأربعة وعشرون مندوبا من غير المستوطنين ينتخبهم أربعون ألف منتخب، أما الواحد و عشرون مندوبا أهليا فينتخبهم

<sup>1</sup> - Mohamed Alaziz Kessous, op, cit, p : 51.

أربعة وخمسون ألف منتخب، و معنى ذلك - حسب كسوس- أن منتخب من المستوطنين يقابلهم خمسة من المنتخبين الأهالي، ومعنى ذلك أن المندوبيات المالية هي لخدمة مصالح المستوطنين الكبار، ولهذا تخصص أموال ضخمة لمصالح المستوطنين وترفض نفقات لصالح الأهالي ( الجزائريين)<sup>1</sup>.

لقد أظهر محمد العزيز كسوس بالتحليل أن المندوبيات المالية، لم تكن تعمل في مصلحة الأهالي المسلمين ( الجزائريين)، ذلك أن هذه المؤسسة دأبت على الحفاظ على مصالح المستوطنين حيث جعلتهم يستفيدون من الميزانية، من خلال إنفاقها في مشاريع تهمهم، وتخصيص أموال باهضة كالاحتفالية بالذكرى المئوية للاحتلال، بينما أهملت هذه المؤسسة-حسب كسوس-المصالح الحيوية للأهالي، ونتيجة التجاوزات المفضوحة من لدن المندوبيات المالية، طالب كسوس بإلغائها.

وفي ذات السياق أعرب بن حاج نائب رئيس المؤتمر الإسلامي الجزائري، بضرورة إجراء إصلاحات على النظام الإداري في الجزائر بقوله: <>أنا نريد أن ننقل اهتماماتنا إلى باريس ولهذا نطالب بإلغاء البلديات المختلطة وكذلك القيادة والآغا والباشاغا ومنصب الوالي العام والمندوبيات المالية>><sup>2</sup>.

وتشير أحد الدراسات أن المندوبيات المالية مثلت بالنسبة للنخبة المفرنسة السياسية، رمزا للنظام الاستعماري؛ أين كان المستوطنون يرفضون أي إصلاحات للأهالي (الجزائريين)، ونتيجة للدور السلبي الذي ميز المندوبيات المالية، فقد وضعت النخبة ضمن مشروعها، إلغاء هذا الجهاز السياسي<sup>3</sup>، وفي شهر مارس 1937 قام الدكتور بن جلول بتوجيه اللوم للإدارة الفرنسية مطالبا إياها بإلغاء مكتب إدارة الشؤون الأهلية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Mohamed Alaziz Kessous, op, cit, p : 52

<sup>2</sup> - ANOM/GGA/ boîte 9H45. rapport sur le congres musulman de 1936-1937

<sup>3</sup> - Jacques Bouveresse, op, cit, pp : 906-907.

<sup>4</sup> - شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص : 152.

يظهر أن عناصر النخبة المفرنسة على اختلافها، قد أجمعت على توجيه انتقادات إلى النظام الإداري المطبق في الجزائر، لأن هذا النظام سخر لخدمة مصالح المستوطنين دون الاهتمام بمصالح الأهالي (الجزائريين)، وقد اعتبرت النخبة المفرنسة طريقة تسيير المؤسسات الإدارية، تحول دون تحقيق اندماج شاملا للجزائريين في فرنسا، لذلك دعت إلى وجوب إلغاء تلك المؤسسات الإدارية والمالية. وفي ذات السياق قامت فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر برئاسة الدكتور بشير، في اجتماع لها في ديسمبر 1936 بطرح مطالب، تمثلت في :

1 الإلحاق التام للجزائر مع فرنسا مع إلغاء :

أ - البلديات المختلطة.

ب - المندوبيات المالية.

ت - منصب الوالي العام في الجزائر.<sup>1</sup>

ولما شرع عباس فرحات في الدعاية لحزبه الجديد التجمع الشعبي الجزائري، طرح كتيب بعنوان << لماذا نؤسس تجمع الشعب الجزائري >> وضمه البرنامج الذي سيعمل على تحقيقه، ومن ضمن ما طرحه :

1 إلغاء مكتب مصالح الأهالي.

2 إلغاء النظام العسكري في الجنوب.

3 الإلحاق التام للجزائر بفرنسا مع إنشاء منصب محافظ مسؤول في الجزائر.

4 إلغاء منصب الوالي العام في الجزائر.

5 إصلاح جذري للنظام الإداري مع إلغاء المندوبيات المالية و المجلس الأعلى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ANOM/GGA/ Boite 9H45, Rapport sur la fédération des élus musulmans du département d'Alger 22 juin 1936.

<sup>2</sup> - ANOM/GGA/ Boite 9H45, Ferhat Abbes, pourquoi nous créons l'union populaire, op. cit, p : 19

يتضح أن مطالب النخبة المفرنسة - السياسية - أنها كانت تطالب بالإصلاح الجذري للنظام الإداري في الجزائر، بإلغاء المؤسسات الإدارية التي عمقت في جرح الجزائريين، ذلك أن عناصر النخبة كانت تعتبر تجاوزات المؤسسات الإدارية المحلية في الجزائر تعمل على عرقلة الإدماج للأهالي (الجزائريين)

**II: التنديد بالنظام القضائي الفرنسي و الدعوة إلى إصلاحه**

### 1 - المطالبة بإلغاء قانون الانديجينا (قانون الأهالي)

لقد نددت النخبة الجزائرية المفرنسة بما يفرضه قانون الأهالي (الانديجينا) على الجزائريين، حيث اعتبرته تناقض مع المبادئ التي نادى بها الثورة الفرنسية 1789، وقد عبرت النخبة عن موقفها المعارض لهذا القانون منذ بداية القرن العشرين، حيث تذكر أحد الدراسات أن أحد الضباط الفرنسيين من أصل أهلي (ق متقاعد) أدان نظام الانديجينا أمام لجنة برلمانية سنة 1900، قائلاً لهم : >> إن قانون الأهالي إذلال لنا ويقتلنا؛ بسبب عدم تقديم تحية بسيطة يكلفنا ثمانية أيام سجن (...). إذا لم يتمكن الأهالي من دفع الضرائب تطبق عليه أقصى العقوبات، وإذا ما ابتاع في السوق دون رخصة التنقل فإنه يغرم، وإذا لم يستطيع الدفع يؤخذ إلى السجن <<<sup>1</sup>، و قال آخر: >> إن قانون الانديجينا إهانة، لا يمكننا أن ننتقل من مكان إلى آخر دون أن نكون لدينا رخصة (...). لأتفه الأسباب نحاكم، ودون أن تعطى لنا الفرصة للدفاع على أنفسنا نسجن <<<sup>2</sup>.

و حين تقدم ألبان روزي Albin Rozet عام 1911 بمشروع للبرلمان

الفرنسي، يدعو فيه إلى تعديل قانون الأهالي، واجه هذا الاقتراح معارضة شديدة، مما

جعل جريدة الراشيدي تصف تلك المواقف بأنها ذات مصالح، و ضد تطور الأهالي)

<sup>1</sup> - Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit, p : 189.

<sup>2</sup> - La revue indigène, n° : 66, octobre 1911, p : 540.

الجزائريين) الذين يتطلعون إلى التساوي في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، وعن تلك المواقف المعارضة لإلغاء قانون الانديجينا، كتبت جريدة الراشيدي، قسمت فيه أولئك المعارضين إلى ثلاث مجموعات :

أ -المجموعة الأولى، وهم المنتخبون- يقصد النخبة التقليدية-الذين يعارضون تطور الأهالي وتمتعهم بالحقوق، وأن هؤلاء-حسب رأي الجريدة- يعملون ضد طموحات النخبة المتطورة-المفرنسة- وقالت عنهم الجريدة >> هؤلاء هم أعداؤنا اليوم وغدا <<.

ب- المجموعة الثانية، و هم الذين يعملون في الإدارة الفرنسية المحلية، الذين يقومون

بتحرير التقارير ضد النخبة المتطورة- المفرنسة- قصد عرقلة مساعيها.

ج- المجموعة الثالثة، وهم المستوطنون " الكولون" و التجار الكبار، الذين يخشون المنافسة من طرف النخبة المتطورة التي تطالب بالحقوق<sup>1</sup>.

وقد اعتبرت جريدة الراشيدي قانون الانديجينا سلاحا ضد الأهالي

المسلمين ( الجزائريين) وهو أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث هجرات سكانية

جماعية مثل ما حدث في تبسة و تلمسان، لأن أهالي هذه المناطق هاجرت هربا من

بطش قانون الأهالي المسلط عليهم، مما جعل الجريدة تدعو إلى إلغاء هذا القانون

الجائر<sup>2</sup>. وبالمناسبة قام الدكتور بن التهامي ببعث رسالة بتاريخ 04 جويلية 1911،

أعرب فيها عن شكره للمجهودات التي يبذلها النائب ألبن روزي Albin Rozet،

معتبراً تلك المواقف في صالح الأهالي المسلمين ( الجزائريين)، خاصة ما يتعلق

<sup>1</sup> - Le rachidi, du 05 Décembre 1911.

<sup>2</sup> - Ibid.

بمشروعه الخاص بتعديل قانون الأهالي، الذي يسعى من خلاله النائب لتخليص الأهالي من الظلم الإداري<sup>1</sup>.

## 2 - الاعتراض على نظام المحاكم.

يذكر شارل روبر آجرون أن العاملين في الإدارة الفرنسية كانوا يؤيدون العمل بنظام الأهالي (الانديجينا)، خاصة في مسألة إنشاء المحاكم القمعية والإبقاء عليها، إذ بموجب هذا النظام القمعي، يتحول المتصرفون الإداريون إلى قضاة وتمنح صلاحيات المحاكمة<sup>2</sup>، ويشير آجرون بأن هذا النظام القمعي طبعته تجاوزات في البلديات المختلطة من خلال الحجز المطبق، والرقابة المفروضة على الأهالي<sup>3</sup>.

وقد سبق للدكتور طيب مرسلي التنديد بالقمع الذي تعرض له الأهالي (الجزائريين) جراء تطبيق القوانين الاستثنائية والقمعية، في حين أن حقوق الإنسان أعلن عنها في فرنسا منذ قرن، وهي الشعارات المنقوشة على التماثيل >> الحرية - مساواة- أخوة<<، كم أوضح طيب مرسلي، أن الأهالي الجزائريين هم الأقل استشارة من شعوب المستعمرات الفرنسية الأخرى<sup>4</sup>.

ولما كانت فرنسا بصدد العمل على تطبيق إجبارية قانون التجنيد على الأهالي (الجزائريين)، تقدمت اللجنة المكونة من عناصر النخبة المفرنسة، إلى السلطات الفرنسية بمجموعة من المطالب، مقابل التجنيد، ولم تتوان في طرح مطالب، اعتبرتها بمثابة الحل لمعضلة الأهالي (الجزائريين)، إذ دعت اللجنة إلى ضرورة إصلاح النظام القضائي، وإلغاء القوانين الاستثنائية الجائرة التي وضع تحت طائلتها الأهالي

<sup>1</sup> - La revue indigène, n° : 65, du septembre 1911, p :514.

<sup>2</sup> - Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit, p : 189

<sup>3</sup> - Ibid, p : 190.

<sup>4</sup> - Bibliothèque nationale de France, micros fiches, LKS8- 1648, T. Morsly, op, cit, p : 42.

( الجزائريون)، معتبرة إياها قوانين بعيدة عن الحق العام، لأن المحاكمات لا تتم في محاكم عادية، ويقوم بها أشخاص من الإدارة الفرنسية، وهذا خرقاً لمبدأ فصل الصلاحيات وتحديدها<sup>1</sup>.

ونددت اللجنة بأحد أنواع الأحكام الجائرة المفروضة على الأهالي (الجزائريين)؛ وهو الحجز الإداري الذي هو حكم من نوع خاص؛ فهو لا يخضع لأي قانون ولا لأي تنظيم، إذ يكفي للوالي العام أن يصدر قراراً يمكن أن يأخذ شخص من الأعيان عن عائلته دون أن يسمح له بالدفاع عن نفسه، وقد يبعث إلى السجن لمدة غير محددة أو يبعد إلى مكان بعيد أو يبقيه تحت الإقامة الجبرية، ودعت اللجنة إلى تغيير جذري وشامل للنظام القمعي الممارس على الأهالي<sup>2</sup>.

لقد عمدت اللجنة من خلال عريضتها، بإثارة مشكلة جوهرية؛ تمثلت في جور القوانين الاستثنائية التي عانى منها الأهالي، إذ أن قانون الانديجينا جعلهم يحاكمون من طرف عناصر من الإدارة الفرنسية، وهذا بالنسبة للنخبة خرقاً لمبدأ الصلاحيات، مما يجعل الأهالي يخضعون لمحاكمات غير عادلة. وفي ذات السياق ذكرت مجلة الأهالي في العدد 65 بتاريخ 1911، شهادة لأحد الأعيان المثقفين من تلمسان شهادته عن تجاوزات النظام القضائي المطبق على الجزائريين<sup>3</sup>.

ونفس الموقف أبداه رابح زناتي، إذ دعا السلطات الفرنسية بضرورة إلغاء كل القوانين التي يحاكم بها الجزائريون، وجميع المؤسسات التي تعمل على تطبيق القوانين الاستثنائية على الجزائريين، وقد وجه زناتي انتقاده إلى قانون الانديجينا، والمحاكم القمعية والاستثنائية، معتبراً وجود مؤسستين قضائيتين في الجزائر؛ إحدهما

<sup>1</sup> - phillippe Millet, op, cit, p : 170.

<sup>2</sup> - La revue indigène, n° 74, juin 1912, op, cit, p : 458.

<sup>3</sup> - La revue indigène, n° 65, septembre 1911, p :

يحاكم فيها الأوروبيون ولا تجرى عليهم القوانين القمعية، ومؤسسة أخرى تطبق فيها القوانين القمعية على الأهالي (الجزائريين)، بأنه تناقض صارخ، و تبني سياسة الكيل بمكيالين<sup>1</sup>.

وبمناسبة الاحتفالية المئوية نشر رابح زناتي مقالا في جريدة صوت الأهالي، موضحا أن الوقت قد حان بأن توقف الإدارة الفرنسية تطبيق القوانين الاستثنائية على الجزائريين، لأن العمل بها؛ يعيق الاندماج الجزائريين في العائلة الفرنسية، قائلا : >> إخواننا الجزائريون يجب أن تنظموا إلينا لأجل مطالبة رئيس فرنسا، بأن يأتي إلينا بهدية همامة؛ إلغاء المحاكم القمعية << ، وطالب بأن يكون للجزائريين والفرنسيين قضاءً موحداً و قضاة موحدين، وأن يحاكموا في نفس المحاكم، واعتبر المحاكم الاستثنائية؛ أحد الحواجز التي تفصل الجزائريين عن الفرنسيين<sup>2</sup>.

كما طالب المحامي كراد خليفة في جلسة خاصة بالمجلس البلدي للجزائر بمجموعة من المطالب رآها كفيلة لحل المشكل الجزائري، ومن بين الاقتراحات التي طرحها؛ إلغاء المحاكم الاستثنائية والحجز الإداري، معتبرا إياها من الأسباب التي تعرقل عملية الاندماج للأهالي<sup>3</sup>.

وفي ذات السياق عالجت مجلة صوت المستضعفين في مقال بعنوان >> المحاكم القمعية<< مسألة القوانين القمعية التي يتعرض لها الأهالي المسلمين (الجزائريين)، حيث ذكرت المجلة أن العمل بالمحاكم القمعية سيلغى بقرار من رئيس الجمهورية الفرنسية خلال زيارته للجزائر بمناسبة الاحتفالية المئوية، واعتبرت المجلة هذا القرار يعد شيئا ايجابيا، تمننت أن يكون قرار آخر لإلغاء المحاكم الجنائية

<sup>1</sup> - La voix indigène, du 01 mai 1930.

<sup>2</sup> - La voix indigène, du 15 mai 1930.

<sup>3</sup> - Ibid.

التي تعد هي الأخرى وسيلة قمعية، وقد نددت مجلة المستضعفين بالعناصر التي تعارض المطالب الداعية إلى إلغاء المحاكم القمعية<sup>1</sup>.

كما قام الدكتور بن التهامي رئيس فيدرالية المنتخبين للجزائر، بتسليم عريضة للسلطات الفرنسية؛ تضمنت مطالب المنتخبين في الجزائر منها، منع الحبس الإداري وقانون نظام الأهالي ( الانديجينا) الذي لا يزال مطبقا وإلغاء المحاكم الجنائية<sup>2</sup>.  
و قد عالج محمد العزيز كسوس في كتابه مشكلة المحاكم الجنائية، معتبرا إياها مشكل عويص يتمثل في تنظيم جلسات المحاكمات، وهذا نتيجة التمييز في التعامل مع المتقاضين، فمثلا - حسب كسوس-الجلسات المخصصة للأوروبيين كثيرا ما يكون من خلال مداولاتها تبرئة المستوطن الذي قتل شخصا وجده في مزرعته، بينما المحاكم الجنائية قد أظهرت قسوتها بفرضها عقوبات قاسية لتهم بسيطة، و يذكر كسوس أن الحكم بالإعدام، كان من صفة هذه المحاكم الجنائية في الجزائر أكثر من بلد آخر، لذلك دعا كسوس إلى إلغاء هذه المحاكم الجنائية، ، وأن تكون محاكمات من طرف قضاة أهالي، خاصة في القضايا الخاصة بالأهالي، أما القضايا الأخرى فيمكن أن يعين قضاة من الأهالي و الفرنسيين<sup>3</sup>.

وخلال الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الفرنسي مارسيل روني لسيدي بلعباس، مارس 1935، تقدم إليه المندوب البلدي أحمد لالوت بمجموعة من المطالب منها إلغاء المحاكم الجنائية، و القوانين التي تتيح للمتصرف الإداري بوضع الأهالي تحت الرقابة<sup>4</sup>.

### 3 - المطالبة بتعديل قانون الغابات

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° : 98, du 15 novembre 1930.

<sup>2</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص : 328.

<sup>3</sup> - Mohamed Alaziz Kessous, op, cit, pp: 69-71.

<sup>4</sup> - Le progres de sidi Bel Abbes , du 19 mars 1935, op, cit.

لقد مثل قانون الغابات أحد القضايا التي ركزت عليها النخبة الجزائرية المفرنسة اهتماماتها، قصد التخفيف من وطأته على الأهالي (الجزائريين)، وشهد جان مليا Jeans Mélia على جور قانون الغابات المطبق في الجزائر المستعمرة، إذ قال : >> لم يشتك الأهالي من أي قانون مما اشتكى من قانون الغابات (...). فبمجرد أن، يشتعل حريق في مكان ما؛ فالمذنب مسبقا هو ذلك الأهلي الذي يقطن في تلك الغابة أو على حافتها، وإذا تأكد ذنبه فانه يمتد إلى قبيلته التي تسلط عليها عقوبات جماعية في شكل غرامات؛ تكون دائمة فادحة، وبهذه الطريقة يرمى ناس أبرياء في أحضان البؤس والحرمان<sup>1</sup>.

ويذكر أيضا أن الإدارة الفرنسية تجبر الأهالي (الجزائريين) ما بين الأول من جويلية إلى الأول من نوفمبر القيام بعملية مراقبة الغابات لتفادي الحرائق، وكان يعاقب كل من رفض القيام بتلك المهمة التي تعتبر سخرة للسلطات بما أنه لا يتقاضى عليها مرتبا، كما يعاقب تركه أو عدم القيام بالحراسة<sup>2</sup>.

كما طرح شريف قاضي مشروعا إصلاحيا اعتبره كفيلا بتحقيق التطور إذا قامت فرنسا بتطبيقه، وسماه في كتابه "الإصلاحات الإدارية"، وعرضها في أربعة نقاط منها النقطة الثالثة؛ طالب من الإدارة الفرنسية تغيير قانون الغابات بتحويل الغابة إلى ملكية بلدية و ملكية جماعية لكل عرش - قبيلة- و بموجب ذلك يكون العرش مسؤولا عن حماية الغابة و المحافظة عليها، و يضيف شريف قاضي بأن المشروع الذي يطرحه يجعل الأهالي (الجزائريين) الذين يعيشون من الغابة- حسب رأيه- تكون من مصلحتهم الحفاظ عليها، لأن القوانين التي وضعتها فرنسا لحماية الغابة و منعه من

<sup>1</sup> - أوليفي لوكورغرانميزون، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية، ترجمة: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007، ص : 272.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 325.

استغلالها، أصبحت في نظر الأهالي ( الجزائريين ) مزعجة وتجلب إليها المجرمين لإضرار النيران، وللاستدلال فيما ذهب إليه في تحليله، قال شريف قاضي : >> إن مساحات الغابات كانت أكبر قبل أن يشرع القانون الحالي و يفرض على الأهالي<<<sup>1</sup>.

وبمناسبة الاحتفالية المئوية، وجه قاضي الشريف رسالة نشرها في جريدة صوت الأهالي، إلى اللجنة البرلمانية التي كانت في زيارة لقسنطينة، دعاهم من خلالها إلى تعديل قانون الغابات؛ لأن تطبيق القانون المطبق في فرنسا على الجزائريين لم يعط نتيجة ايجابية، بل العكس من ذلك فقد ترتبت عنه نتائج سلبية على الأهالي(الجزائريين)، واقترح شريف قاضي حلا للمشكلة؛ بأن تقوم السلطات الفرنسية ملكية الغابات إلى القبائل المجاورة لها، بشرط أن يقوم الأهالي بحراستها من أخطار الحريق<sup>2</sup>.

لقد أراد شريف قاضي أن يكشف التناقض، الذي كان في فرض الإدارة الفرنسية لقانون الغابات على الأهالي( الجزائريين) القبائل، مما جعل هذا القانون يؤدي من جهة الى تنامي الحرائق ومن جهة أخرى تحميل المسؤولية لأناس عزل ذنبهم أنهم يتمركزون بالقرب من الغابات.

وما يؤكد على جور قانون الغابات على الأهالي ( الجزائريين)، نقف عليه مما طالب به أحد المندوبين في المندوبيات المالية، بعدم تعيين حراس الغابات الأهالي في المنطقة التي يقيمون بها؛ لأن هؤلاء-حسب المندوب المالي- يعمدون إلى تضخيم العقوبات المفروضة على الأهالي، وأن هؤلاء الحراس الأهالي ينقلون وقائع غير

<sup>1</sup> - Cherif Cadi, Terre d'islam, Charles Lavauzelle et Gie, imprimerie Heintz Frères Oran, pp : 133-134.

<sup>2</sup> - La voix indigène, du 28 novembre 1929.

صحيحة إلى الحراس الفرنسيين؛ والسبب هو انتقامي<sup>1</sup>. وكذلك الشكاوى المقدمة من طرف الأهالي إلى الإدارة الفرنسية، الذين اشتكوا جور القانون، كالذي وقع في البلدية "المختلطة القالة" الذين تعرضوا للحجز الجماعي عقب الحرائق التي مست الغابات في تلك المنطقة، مما جعل الأهالي يطلبون إعفائهم بدفع الغرامة المالية الجماعية المفروضة عليهم<sup>2</sup>، والشكاوى المقدمة من الأهالي (الجزائريين) للبلدية "المختلطة تلاغ" بسبب فرض غرامة مالية جماعية على الأعراس القاطنة بجوار غابات أحرقت، منهم دوار ولاد بومدين، ولاد بوزيان، ولاد رحمون، الذين لم يتمكنوا من تسديد الغرامات المفروضة عليهم<sup>3</sup>.

وفي ذات السياق أشارت جريدة "الراشيدي" في مقال بعنوان >> قانون الغابات<< أن عناصر النخبة - الشبان الجزائريين - يناضلون لأجل إلغاء أو تعديل القانون الذي أصبح رمزا للظلم والجور؛ لأن عقوباته المفروضة تسببت في إفلاس الأهالي (الجزائريين)<sup>4</sup>، وقد أعربت الجريدة عن معارضتها الشديدة للقانون معتبرة إياه سلبي في تطبيقه على الأهالي، وهذا على عكس ما كانت تروج له الصحافة والإدارة الاستعمارية الفرنسية؛ بأن تطبيق القانون، أدى إلى نتائج ايجابية، وللتأكيد على سلبية تطبيق القانون، قامت جريدة الراشيدي بنشر قائمة للمحاكمات التي نفذتها المحاكم القمعية ضد الأهالي (الجزائريين)، تثبت ضرورة إلغاء قانون الغابات أو على الأقل إعادة النظر فيه، لأن تطبيق هذا القانون بكل ما يتضمنه من إجراءات، هو في نظر الجريدة كالسيف المسلط على رقاب الأهالي (الجزائريين)<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Délégation financières Algériennes, session de mai 1910, n° :04 Délégation indigène (Arabe et Kabyle) Alger imprimerie administrative victor Heintz 1910, p :24.

<sup>2</sup> - Délégation financières Algériennes, session de mai 1910, op, cit, p : 59.

<sup>3</sup> -Ibid, p :79.

<sup>4</sup> - Le Rachidi, du 01 mars 1912.

<sup>5</sup> - Le Rachidi, du 19 Avril 1912.

كما أعرب شريف سيسبان في اجتماع المندوبيات المالية في جلسة 04 جوان 1924 عن معارضته للكيفية التي يعامل بها الأهالي ( الجزائريين) الذين يعاقبون معاقبة جماعية ويطبق عليه الحجز، داعيا إلى عدم فرض العقوبات على من لم تثبت إدانته، وقد حمل مسؤولية حدوث الحرائق لحراس الغابات والقياد، مؤكدا بأنه لإثبات تهمة الحرق، يستوجب عليهم إجراء تحقيقات مع الأشخاص من القبائل المجاورة للغابات التي أضرمت فيه النيران لتحديد المسؤولين على الحرائق، و خلاصة لتدخله طالب شريف سيسبان بضرورة تطبيق قانون الحق العام على الأهالي ( الجزائريين) كما هو مطبق في فرنسا<sup>1</sup>.

ودفاعا على الأهالي (الجزائريين) المتهمين بتدبير الحرائق، أوضح سيسبان أن هؤلاء لا يحرقون الغابات، لأنهم يدركون قيمتها، فلا يمكن أن يضرموا فيه النيران فقط لأجل أن تكون لهم مراتع للأغنام، وحسب سيسبان، يوجد أشخاص آخريين يعتمدون أضرام النيران في الغابات ولا تفرض عليهم العقوبات، واعتبر في ذات الوقت العقوبات الجماعية المفروضة على القبائل المجاورة للغابات وما يطالهم من عمليات حجز وأمور القمعية، من الأسباب المشجعة للانتقام<sup>2</sup>.

إن ما تحدث به شريف سيسبان؛ يكشف مدى جور قانون الغابات المطبق على الأهالي (الجزائريين)، خاصة فيما كان يعرف بفرض مبدأ المسؤولية الجماعية، مما جعله يطالب بضرورة تطبيق قانون الحق العام على الأهالي الجزائريين، وكان مطلب سيسبان إشارة منه؛ بأن قانون الغابات يطبق فقط على الأهالي الجزائريين.

<sup>1</sup> - Assemblée financières Algériennes, session de mai- juin 1924, n° 04, Délégation indigène( section Arabe et Kabyle ) op. cit, pp : 182-183

<sup>2</sup> - Ibid, pp : 187-188.

وفي ذات السياق ورد مقال في جريدة « التقدم » حول التجاوزات التي يرتكبها حراس الغابة، وما ترتب من جراء تنفيذ العقوبات على الأهالي (الجزائريين)، مؤكدة أن تطبيق قانون الغابات لم يفض إلى نتائج ايجابية، بل العكس من ذلك، فقد تسبب في ظهور تدمير في وسط الأهالي، وأدى إلى نتائج سلبية، منها :

1 - تدمير مساحات هامة من الثروة الغابية.

2 - إفلاس وتفجير الأهالي (الجزائريين) خاصة القبائل المتمركزة بجوار الغابات.

3 - تناقص الثروة الحيوانية لدى الأهالي.<sup>1</sup>

كما بينت جريدة التقدم، أن تطبيق قانون الغابات، لم يزد إلا في تدمير الأهالي، وتزايد الحرائق، وأوردت الجريدة عددا من المحاكمات حول الحرائق على مدى ستة سنوات، ففي 1914، تمت حوالي 362 محاكمة حول الحرائق، 1915 بلغت حوالي 237 محاكمة، 1920، وصلت إلى 846 محاكمة، من هذه الأرقام لعدد المحاكمات حول الحرائق، استنتجت جريدة التقدم، أن تطبيق قانون الغابات المفروض منذ 21 فيفري 1903، أتى على مساحات كبيرة من الغابات، التي تعتبر مصدر عيش الأهالي (الجزائريين)<sup>2</sup>.

ونفس الموقف أبداه رابح زناتي في جريدة صوت الأهالي، إذ وجه انتقادات لقانون الغابات المطبق على الأهالي (الجزائريين)، معتبرا إياه سببا مباشرا في تراجع الثروة الحيوانية التي تملكها القبائل المتمركزة قرب الغابات، التي كانت تتخذها مرتعا،

<sup>1</sup> - Attakaddoum, du 01 janvier 1926.

<sup>2</sup> - Ibid

وفي وصفه لجور القانون، قال زناتي : << إن عقوبات قانون الغابات تتساقط على رؤوس الأهالي، مما حوله إلى عبء ثقیل على عاتقهم>><sup>1</sup>.

كما عبر بن باديس أثناء انعقاد المندوبيات المالية عن تدمره من جور قانون الغابات المسلط على الأهالي، إذ وجه انتقادات للإدارة الفرنسية التي تتزود من الغرامات التي تفرضها على المظلومين، وقال: << إذا كانت السلطات الفرنسية بحاجة إلى أموال؛ فهذا لا يعني طلبها من الأهالي المغلوبين على أمرهم، خاصة الذين يقطنون بجوار الغابات، لأن كثيرا ما يتهم هؤلاء من طرف أعدائهم خاصة مصالح الغابات>><sup>2</sup>

ولما حلت اللجنة الوزارية بقسنطينة سنة 1931، قدم شريف سيسبان بصفته رئيسا لفيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة، عريضة تحمل مجموعة من المطالب من بيتها الدعوة إلى إعادة النظر في قانون الغابات، لأن الأهالي يعتمدون بشكل كبير على الغابات خاصة مع فترة الجفاف وقسوة المناخ، أين تتحول تلك الغابات إلى مراتع، وأوضحت العريضة أن تطبيق قانون الغابات وتسليط عقوبات قاسية، أثر بشكل واضح على النشاط الرعوي بفعل تناقص الثروة الحيوانية، لأن العقوبات المفروضة دفعت بالكثير من الأهالي المعاقبين إلى بيع ثرواتهم لأجل تسديد الغرامات المفروضة عليهم<sup>3</sup>، و تقاديا لوقوع انعكاسات سلبية دعت العريضة السلطات الفرنسية إلى إيجاد السبل ليحافظ الأهالي ( الجزائريون) على ثروتهم الحيوانية؛ بتمكينهم من الرعي داخل الغابات، وقدمت العريضة مجموعة من المطالب لإصلاح قانون الغابات، منها:

1- إلغاء مبدأ المسؤولية الجماعية التي يفرضها قانون الغابات.

<sup>1</sup> - La voix indigène, n° : 47, du 01 mai 1930

<sup>2</sup> - Délégation financières algériennes, session mai- juin 1928, Délégation indigène ( section Arabe et Kabyle) op. cit, p :35.

<sup>3</sup> - Cherif Sisbane, op, cit, p : 07.

2- مراجعة قانون الغابات لأن من شأنه أن يرفع الغبن على الأهالي (الجزائريين) خاصة الذين يتخذون الرعي مصدرا للعيش<sup>1</sup>.

وقد قام الدكتور الصالح بن جلول في الجلسة التاسعة للمندوبيات المالية فرع الأهالي المنعقدة في 06 جوان 1936، بالتحدث عن جور قانون الغابات المسلط على الأهالي (الجزائريين)، مشيرا إلى الوضع المزري الذي آلوا إليه، والحالة المتدهورة للغابات، وذكر بن جلول أنه استقبل الكثير من الشكاوي من الأهالي الذين يقطنون بجوار الغابات، يشتكون تعرضهم الى المحاكمات والحجز، مطالبين بالسماح لهم بهجرة تلك المناطق الغابية؛ لأنهم أصبحوا لا يرغبون العيش بمحاذاتها، وأكد بن جلول أن الجهة التي يمثلها- يقصد قسنطينة- توجد عائلات بكاملها في منطقة " القالة وميلة"، تم تفجيرها بفعل المحاكمات، مما دفعهم إلى الهجرة نحو المدن، ونظرا للنتائج السلبية المترتبة من تطبيق قانون الغابات، دعا بن جلول السلطات الفرنسية بإعادة النظر فيه وإصلاحه بالكيفية؛ التي تحفظ للأهالي كرامتهم في العيش<sup>2</sup>.

ونفس الموقف أبداه المندوب طالب عبد السلام، الذي أظهر معارضته لقانون الغابات المفروض، ففي جلسة 05 جوان 1936 للمندوبيات المالية، أوضح بأن الأهالي يعيشون وضعا مزريا بسبب ما يفرضه عليهم حراس الغابة من عقوبات، مما جعله يوجه طلبا إلى محافظ الحكومة في المندوبيات يدعوه إلى مراجعة قانون الغابات<sup>3</sup>.

وخلال الاجتماع المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936، ألقى بن حاج خطابا أعلن فيه عن تنديده بقانون الغابات الذي ظل يكبل الأهالي (الجزائريين) بمعاملات اللانسانية وعن ذلك قال : >> لقد وضعوا قانون الغابات وهو موجه ضدنا،

<sup>1</sup> - Ibid, p : 09

<sup>2</sup> - Délégations financières Algériennes, session de mai – juin 1936, section arabe, op, cit, p : 276.

<sup>3</sup> - Ibid, op, cit, p :282.

ووضعوا أعمال السخرة؛ كحراسة الغابات، وكذلك طبقوا علينا مبدأ المسؤولية الجماعية، هذه القوانين قد تخلت عنها الشعوب، إلا أنها مطبقة علينا >><sup>1</sup>

إن التصريحات التي أدلى بها بن حاج تكشف عن مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من التجاوزات التي ترتكبها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي ( الجزائريين ) من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن الدوافع التي جعلت النخبة تلتف حول المؤتمر الإسلامي الجزائري.

لقد أجمعت عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة على اختلاف انتماءاتها، بمعارضة قانون الغابات الذي كان بمثابة السيف المسلط على رقاب الأهالي ( الجزائريين )، إذ ساهم منذ ظهوره في 21 فيفري 1903 في حدوث تدمر كبير، مما جعل حتى العناصر الفرنسية العاطفة على الأهالي تكشف عن جورهم وظلمهم، وتدعو إلى مراجعته باعتباره ارتبط بفئة من السكان يعتمدون على الغابات كمصدر رزق.

---

<sup>1</sup> - ANOM/GGA/ boite 9H45,

## الفصل السادس

### علاقات النخبة المفرنسة بالتيارات الوطنية الجزائرية

I - النخبة التقليدية

II - الأمير خالد.

III - التيار الاستقلالي

1 - نجم شمال أفريقيا.

2 - حزب الشعب الجزائري.

III - جمعية العلماء المسلمين.

1 - مرحلة التأييد.

2 - انتقاد النخبة المفرنسة لجمعية العلماء المسلمين

3 - التقارب بين النخبة المفرنسة - المنتخبون - و جمعية العلماء

المسلمين.

IV - المؤتمر الإسلامي الجزائري.

## 1- النخبة التقليدية ( أصحاب العمائم )

اتسمت العلاقة بين النخبة المفرنسة والنخبة التقليدية بالتوتر، إذ كانت المجموعة الأولى تندد بمواقف النخبة التقليدية وتعتبرها مسؤولة عن الوضع المزري والمتردي الذي يعرفه الأهالي ( الجزائريون ) المسلمون بسبب تواطؤهم وجهلهم.

وقد نددت النخبة المفرنسة بالمواقف التي كانت تبديها النخبة التقليدية في المجالس الانتخابية المحلية، وقد تحدث بن علي فكار عن دورهم السلبي، فقال >> هؤلاء الممثلين في غالبيتهم ليست لهم الأهلية، ولا يتمتعون بقوة الإقناع في المناقشات التي تهم المصالح العامة، إذ يعلم أنهم يصوتون لصالح إرادة الإدارة << ويذكر بن علي فكار حادثة وقعت لأحد المنتخبين، كان يرغب في طرح قضية في صالح الأهالي، لكنه تفاجأ بتصويت أحد المنتخبين الأهالي ضد اقتراحه، ولما سأله عن الأسباب التي جعلته يفعل ذلك، أجابه بأن موقفه كان بموقف الرئيس وهو ملزم بتأييده،<sup>1</sup> فوصف بن علي فكار ما قام به المنتخب بالعمل المؤسف ودليل على سلبية التمثيل للنخبة التقليدية، كما طالب أيضا من الإدارة الفرنسية، أن تجد بديلا للوضع من خلال تغيير الشروط لتمثيل الأهالي ( الجزائريين ) المسلمين.<sup>2</sup> واشترط فكار معرفة اللغة الفرنسية حتى تكون مناقشاتهم في المجالس الانتخابية لها مصداقيتها، لأنهم تحت رحمة المترجمين، عن آرائهم الشخصية، فقال: >> إن هؤلاء الذين لا يحسنون الحديث باللغة الفرنسية، إنهم يصوتون في بعض الأحيان بإشارة من رئيس البلدية أو من طرف المترجم دون أن يدركوا ما هو مطلوب منهم، ولهذا السبب نعتوا ببني وي، وي <<<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Ben Ali fekkar, l'œuvre française en Algérie, in société normande de géographie, bulletin du 1 er trimestre de l'année 1905, p : 29.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 30.

<sup>3</sup> - Ben Ali fekkar, la représentation des musulmans, Op. cit, p : 16.

لقد أثار بن علي فكار قضية جوهرية تتمثل في أهلية النخبة التقليدية في أن تكون لها الشرعية لتمثيل الأهالي (الجزائريين) حيث نفى بالدليل أن تكون لهم القدرة للدفاع عن المصالح العامة، خاصة أنهم لا يتقنون الحديث باللغة الفرنسية التي هي أداة التواصل مع المسؤولين الفرنسيين لإبلاغهم عن الانشغالات التي يطرحها الأهالي. ونفس الموقف أبداه شريف بن حبيلس إزاء النخبة التقليدية، فقد وصفها بالأمية، وأن حوالي ثمانية أعشار من النواب المنتخبين يكادون أن يكونوا أميين، واعتبرهم سببا في انهيار الأهالي (الجزائريين) وإفلاسهم، وأنهم يحملون صفة الخدم للإداريين الفرنسيين.<sup>1</sup>

وقد ظلت النخبة المفرنسة تندد بنواب النخبة التقليدية الخاضعين للإدارة الفرنسية، ورفضت أن تمثلهم فئة بني وي وي، لأن وجودهم في المؤسسات الانتخابية إنما هو صوري، حيث يستخدمون في التصويت على القوانين دون تردد ولا يفكرون في عواقبها على الأهالي (الجزائريين) ما دام تطبيقها هو على بني جلدتهم فقط.<sup>2</sup>

ويذكر أن الجريدتين "الإسلام" و"الراشدي" كانتا بشكل خاص، قاسيتان على النخبة التقليدية من خلال المقالات، حيث انتقدتا أدائهم في المجالس الانتخابية المحلية، خاصة في المندوبيات المالية الجزائرية بفرعها العربي والقبائلي. واشتدت الانتقادات ما بين 1909 و 1914، وهي المرحلة التي برزت فيها النخبة المفرنسة على الساحة السياسية في الجزائر، حيث اتهمت الجريدتان الإدارة الفرنسية المحلية بأنها تشجع مثل هذه العناصر وتعمل على إقصاء النخبة المثقفة المتخرجة من المدارس الفرنسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-Charles Robert Ageron, l'histoire contemporaine, op. cit, p : 186.

<sup>2</sup>- Ibid, p :245.

<sup>3</sup>- Jacques Bouversse, op. cit, p : 825.

وقد تعرضت جريدة الإسلام في أحد أعدادها إلى الدور السلبي للمنتخبين التقليديين في المندوبيات المالية: >> إنهم ليسوا مندوبين لأهالي، إنما هم مجرد تماثيل جاثمة بيرانسهم ونياشينهم، إنهم لا يعرفون اللغة الفرنسية ولا يمكنهم أن يقوموا بأي عمل في جلسات المناقشة التي تعقدها المندوبيات المالية، وليس لهم أدنى دراية عما يحتاجه ويأمله أهاليهم ليس في مقدورهم أن يناقشوا ولا أن يقدموا شكاوى للجهات المسؤولة <<<sup>1</sup>

كما نددت جريدة الإسلام بالموقف المتخاذل الذي أبداه المندوب المالي بفرع الأهالي القبائل آيت مهدي لمعارضته للمشروع الذي تقدم به ألبان روزي Albin Rozet القاضي بتعديل قانون الانديجينا وقانون الحجز، ووصفت جريدة الإسلام موقف المندوب بالغريب بالرغم أن الطرح مقترح من جهة فرنسية.<sup>2</sup>

و في أحد المقالات تناولت جريدة الإسلام، موضوع الدور السلبي الذي تميزت به النخبة التقليدية داخل المجالس الانتخابية المحلية، حيث وصفهم رئيس تحرير الجريدة " الصادق دندن" بالقروش الحمراء، والوصف يقصد به المظهر الذي كانوا يبدون عليه بلبسهم للبرنس الأحمر<sup>3</sup> . وفي مقال آخر انتقدت جريدة الإسلام، المندوبين في المجالس المحلية الذين تزين صدورهم النياشين والأوسمة، وقالت عنهم أنهم فقدوا مصداقية تمثيلهم ولم يعد لديهم أية مصداقية، وأن التسميات الملصقة بهم، بني وي والقروش الحمراء، كل ذلك يبين الاحتقار الذي يكنه لهم الأهالي ( الجزائريون).<sup>4</sup>

ولم تسلم النخبة الفرنسية من الانتقادات التي كانت توجهها لها النخبة التقليدية، بسبب المساعي التي تطلعت لتحقيقها ، ومن المواجهات الحاصلة بين الفئتين

<sup>1</sup> - L'islam , du 23/decembre/1909

<sup>2</sup> - L'islam, du 27/juillet/1910

<sup>3</sup> - L'islam, du 18/novembre /1910

<sup>4</sup> - L'islam, du 26/juillet/1910

المتنازعتين، تلك التي وقعت سنة 1909، حين قدم الحاج موسى عضوا المندوبيات المالية فرع الأهالي العرب طلبا لتوسيع عملية الانتخاب بالنسبة المسجلين في قوائم الانتخاب البلدية وتمكينهم من المشاركة في الاقتراع الخاص بانتخاب المندوبين العامين للأهالي (الجزائريين)، فأعلنت النخبة التقليدية معارضتها للطرح لأن الوقت لم يحن بعد لتوسيع دائرة حق الانتخاب عند الأهالي (الجزائريين).<sup>1</sup>

واشتد الخلاف بين الفئتين داخل أروقة المجالس الانتخابية المحلية، حين ألقى المندوب المالي آيت مهدي، خطابا تهجم فيه على عناصر البعثة الأهلية (الجزائرية) التي قادها الدكتور بلقاسم بن التهامي، قائلا >> ان هؤلاء المسؤولين عن الحركة العقيمة، أليست للإدارة فضل في ما هو عليه مستواهم التعليمي، الذين كانوا في غالبيتهم يتلقون المنحة المدرسية من الإدارة التي ينتقدونها ؟ <<<sup>2</sup> وقال : >> ماذا تعني النخبة التي يمثلها ستة أفراد في كل عمالة ؟ <<<sup>3</sup>

كما احتجت النخبة التقليدية في عريضة قدمتها في 08 جوان 1912، واصفة عناصر النخبة المفرنسة بالطامحين، وأن هدفهم انتهازي يسعون إلى الفوضى، وجاء في العريضة >> إن واجبنا أن نعارض هذه الطريقة في العمل، لأن هذه الجماعة الصغيرة التي شكلت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين وأنهم الممثلون للأهالي (...). بل نحن الممثلون الشرعيون (...). إنهم أناس طموحين ولا يمثلون سوى أنفسهم، ولا يملكون الشرعية للحديث باسم الأهالي <<<sup>4</sup> وقد انتقد آيت مهدي أمام المجلس العام لعمالة الجزائر، الوفد الذي تنقل إلى باريس، قائلا : >> أعلن عن معارضتي لمطلب توسيع وفسح مجال أكبر لممثلي الأهالي لأن الذين يطالبون بهذا، يريدون استغلال

<sup>1</sup> - Jacques Bouveresse, op. cit, p : 833.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 834.

<sup>3</sup> - Charles Robert Ageron, l'histoire contemporaine, op. cit, p :238

<sup>4</sup> - ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص: 53.

الفرصة للظهور (...). وأكد لكم أن إخواني الأهالي لا يؤيدوهم فهم يمثلون أنفسهم فقط (...). نحن أبناء فرنسا الحقيقيين لذا نطلب منها ألا تصغي الى هؤلاء لاسيما فيما يخص التجنيد الإجباري (...). إننا لم نطالب أبدا بالخدمة العسكرية، إنهم يتهموننا بأننا نريد طرد الفرنسيين من الجزائر >><sup>1</sup> لقد أراد المندوب المالي أن يثبت معارضة النخبة التقليدية لمشروع التجنيد الإجباري من جهة، ومن جهة أخرى أن يرد على التصريحات التي كانت تدلي بها الفئات المعارضة من الأوروبيين للتجنيد والذين اعتبروا القانون خطر على مستقبل فرنسا في الجزائر.

كما ندد آيت مهدي بالمطالب السياسية المقترحة من النخبة >> إن هؤلاء - يقصد عناصر النخبة- الداعية الى قبول التجنيد مقابل منح الحقوق، يريدون أن يسيروا الأمور ويهيمنوا فيها بحكم مستواهم التعليمي، إنهم لا يترددون في المطالبة بالحقوق السياسية (...). لكن هذه الأفكار والذهنيات المتقدمة هي بعيدة عن القطيع- يقصد الأهالي- الذي نريد أن نكون رعاته النزهاء، يوجد نخبة جزائرية، لكن عددها قليل >> لقد أراد أحمد آيت مهدي أن يبرهن للإدارة الفرنسية ولاء فئة النخبة التقليدية، من خلال إنكاره لوجود حراك سياسي تقوده عناصر من النخبة المفرنسة، بل ذهب إلى اعتبار جماعته هم الأحق لتمثيل الأهالي وقيادتهم، حتى أنه وصف لهم الأهالي بالقطيع وهم رعاته<sup>2</sup>.

وخلال اجتماع المندوبيات المالية في ماي 1912 قدمت عناصر النخبة التقليدية رسالة إلى السلطات الفرنسية، جاء فيها : >> إن قضية التجنيد الإجباري أسالت الحبر الكثير، وأن صنف من الجرائد الأهلية طالبت صفة المواطنة الفرنسية لكل الأهالي المسلمين، أنتم تعلمون مثلنا، أن هذا غير مرغوب فيه، فقط عدد من بعض

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص 54.

<sup>2</sup> - Jacques Bouveresse, op. cit, p : 833.

المتجنسين يطالبون بذلك، لأغراض وصولية (...) إن مجموعة صغيرة من المطالبين قاموا بتشكيل وفد، يعتبرون أنفسهم ناطقون باسم الأهالي (...) وهناك وفد آخر بصدد الذهاب إلى فرنسا لأجل المطالبة بصفة المواطن الفرنسيين إن هذا الوفد هو الآخر لا يمثل الأهالي، إن هذا الوفد هو مجموعة من الطامحين يسعون إلى مآرب خاصة بهم من خلال إثارة الأهالي << كما وجهت انتقادات لاذعة إلى البعثة الأولى التي قادها الدكتور بن تهامي والبعثة الثانية التي قادها بن رحال، حيث اعتبروا اللجنة التي تسمى نفسها بلجنة الدفاع عن مصالح المسلمين لا تملك شرعية لتمثيل خمسة ملايين مسلم<sup>1</sup>

وردت النخبة الفرنسية على تلك المواقف؛ بأنها املاءات و توجيهات صادرة من الجهات المحسوبة عن الإدارة الفرنسية المحلية، وأدانت جريدة "الإسلام" المندوبين الأهالي في المندوبيات المالية بأنهم يتآمرون على مصالح الأهالي في الخفاء، وقالت أن الخطاب الذي أدلى به أحمد آيت مهدي تم تحضيره من طرف إدارة مصالح الشؤون الأهلية، و موجه ضد القضايا الشرعية التي يطالب بها الأهالي، و أن الخطاب الموجه ضد البعثة التي قادها الدكتور بن التهامي، وذكرت الجريدة أن موقف آيت مهدي إنما هو لتحقيق مصالح شخصية والحصول على أوسمة.<sup>2</sup>

لقد تميز رد النخبة الفرنسية، بالشدة إزاء تصريحات المندوب المالي أحمد آيت مهدي، حيث نشر أحد أفراد البعثة ردا في جريدة " الإسلام" في 19 نوفمبر 1912 يفضحه فيه، بأنه تلقى تعليمه على نفقات الإدارة الفرنسية، و أن وصوله إلى

<sup>1</sup> - les délégations financières session de mai 1912, n° : 05 délégation indigène( section Arabe, Kabyle) Alger imprimerie administrative victor heinz 1912, pp : 134-136.

<sup>2</sup> - Jacques Bouveresse, op. cit, p : 835.

المندوبيات المالية، إنما جاء من خلال الفئات التي تزكيتها الإدارة الفرنسية، و أما الذين يتهمهم بالفوضويين إنما هم من النخبة الأهلية- الجزائرية- التي تملك شهادات.<sup>1</sup>

كما وصفت جريد "الإسلام" المندوب المالي أحمد آيت مهدي والعناصر الأخرى بأن طمعهم له شراهة شبيهة بشراهة القروش الحمراء، و أنهم يوافقون على كل ما يملى عليهم، وهم في ذلك على عكس النواب المستوطنين الذي يملكون الجرأة والإرادة للتعبير عن معارضتهم و رفضهم حقوقا للأهالي (الجزائريين) المسلمين.<sup>2</sup>

كما اعتبرت النخبة المفرنسة مواقف النخبة التقليدية، حجرة عثرة في طريقها؛ ففي أعقاب انتخابات 1931، وجهت إليهم انتقادات لاذعة وصفتهم بالجهلة الذين لا يعرفون حتى التوقيع على أسماءهم، وأنهم سعدوا إلى المناصب عن طريق الرشوة وتأييد من الإدارة الفرنسية، وذكرت "الإقدام" بأن أحد المرشحين للانتخابات في عمالة وهران، أقسم أن يفوز على خصمه ولو كلفه ذلك مليون فرنك، وقد تأسفت الجريدة على عدم تمكن عناصر النخبة من تجاوز عقبة الجهلاء والأغنياء الأغبياء وشيوخ الزوايا، وأنهم سبب الويل لحركة النخبة ودعوتهم، ويؤخرون دعوات الإصلاح عشرات السنين ويعطلون المطامح الاقتصادية والاجتماعية التي تريد النخبة تحقيقها.<sup>3</sup>

وقد تعرضت جريدة الإقدام إلى المواقف المتخاذلة التي تميزت بها النخبة التقليدية في المجالس الانتخابية، وكان ذلك في مقال بعنوان "إنهم لا يمثلون إلا أنفسهم" ومما جاء فيه، أن الأوضاع المتردية والمزرية التي يعيشها الأهالي، إنما يساهم في تفاقمها النخبة التقليدية، الذين لا يهمهم من المسائل الخاصة بالأهالي (الجزائريين) سوى إعادة انتخابهم، ولا يمثلون سوى أنفسهم، وهم لا يجرؤون على الحديث عما

<sup>1</sup> - L'islam, du 19/novembre/1912.

<sup>2</sup> - ناصر بلحاج، مرجع سابق، ص : 54.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص: 62.

يعانيه بنو جلدتهم . كما وجهت انتقادات لمنتخبين من هذه الفئة في المندوبيات المالية لأنهم لا يرفعون الشكاوى، وأن بعضهم لا يحضر جلسات المساءلة ولا المناقشات لأسباب خاصة بهم منها خوفهم على مصالحهم، ويعملون على إرضاء الإدارة الفرنسية المحلية، وكذلك عدم قدرتهم على المناقشة لأنهم لا يعرفون لا الحديث ولا الكتابة باللغة الفرنسية.<sup>1</sup>

لقد استمر انتقاد النخبة الفرنسية لأداء النخبة التقليدية ففي انتخابات 1932، أطلقوا عليهم اسم كلاب فرنسا ورموهم بألقاب الهوان والضعفة، وحين أقدمت مصالح الشؤون الأهلية على تعيين خمسة من القياد كمستشارين في اللجنة الوزارية المختلطة للشؤون الأهلية في باريس، وجهت النخبة الفرنسية انتقادات لاذعة للفئة المعينة، وقالت أن الشعب قد فقد أمله فيهم لأنهم مدحوا عمل فرنسا في الجزائر في الاحتفالية المئوية 1930، ومشوا الخيلاء ببرانسهم الحمراء وأوسمة الولاء والإخلاص لفرنسا.<sup>2</sup>

وقد جاء في مجلة صوت المستضعفين، أن التسمية التي ألصقت بالنخبة التقليدية، على أنهم بني وي وي، إنها حقا تناسبهم لأنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء الدفاع على منتخبهم الأهالي ( الجزائريين)، لأنهم وقفوا دوما إلى جانب الإدارة الفرنسية المحلية.<sup>3</sup> وتضيف أيضا، بأن بعض الأهالي (الجزائريين) قاموا بالتصويت على بعض رؤساء البلديات ونوابهم، للانتقام من بني وي وي الذين لا يهتمون بقضايا الأهالي، مما دفع بالبعض من هذه العناصر المتخاذلة مع الإدارة الفرنسية المحلية بالمطالبة بإلغاء حق التصويت للمنتخبين الأهالي في مجالس البلدية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - L'kdam , du 20/ juin/1933

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص: 63

<sup>3</sup> - La voix des humbles n° : 156 , Mai 1935 , p :05.

<sup>4</sup> La voix des humbles n° : 156 , Mai 1935, op, cit, pp : 08-09

كما تعرض فرحات عباس إلى الدور السلبي الذي أدوه في مختلف المجالس الانتخابية المحلية في البلديات، المجالس العامة والمندوبيات المالية، أين أهملت هذه الفئة الاهتمام بقضايا الاجتماعية لعامة الأهالي ( الجزائريين)، و لم تكن أية مبادرة من لدنهم لتخليصهم من قبضة الإدارة المحلية المتواطئة مع المستوطنين، بل على العكس من ذلك فقد تحالفت مع المستوطنين ومصالح الإدارة الفرنسية المحلية، وقد اعتبر فرحات عباس الممثلين الأهالي من النخبة التقليدية ساهموا بشكل كبير في استمرار الوضعية المزرية لبني جلدتهم ، ووصف تواطؤهم بالخيانة ، لأنهم يخادعون الأهالي، ويسعون فقط إلى الحفاظ على مصالحهم، مما يدفع بالبعض منهم إلى تزوير الانتخابات وشراء الأصوات بشكل مفضوح.<sup>1</sup> واعتبر عباس فرحات انتخاب النخبة التقليدية في المجالس، إنما هو تعيين إداري بتزكية من مصالح الشؤون الأهلية.<sup>2</sup>

وعن هذا الواقع ذكر بأن إحدى التقارير أصدرها ممثل الإدارة المحلية الفرنسية في مستغانم سنة 1898 دعا من خلاله إلى دعم أحد المرشحين الذين تزكيتهم الإدارة، وانتهى الأمر إلى تسهيل انتخاب المرشح عن طريق التزوير، ومعنى ذلك - حسب رأي فرحات عباس- سيساهم في ديمومة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأهالي ( الجزائريين) بحيث تبقى على حالتها المزرية مع المحافظة على مصالح المستوطنين وتواطؤ مفضوح من الإدارة بمباركة من طرف النخبة التقليدية بني وي وي.<sup>3</sup>

II. الأمير خالد

<sup>1</sup> - ANOM/ GGA/ Boite 9H45, Ferhat Abbes, pourquoi nous créons l'union populaire, op. cit, p : 18

<sup>2</sup> - Ibid, p : 19

<sup>3</sup> - Ibid, p : 20.

يذكر أن العلاقة بين الأمير خالد وعناصر من النخبة المفرنسة قبل صدور مرسوم جونا، لم يشبها الاختلاف ولا التوتر، وتشير الدراسات، أن بتاريخ 02 أبريل 1914، الدكتور ابن التهامي وعمر بوضربة والأمير خالد ساهموا في تأسيس ما أُصطلح عليه بالاتحاد الفرنسي الإسلامي الذي كان عبارة عن تنظيم للدعاية للشبان الجزائريين<sup>1</sup>، وبعد الحرب العالمية الأولى نشط كل من ابن التهامي والأمير خالد في لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين<sup>2</sup>، و يذكر أبو القاسم سعد الله أن الأمير خالد ينتمي إلى جماعة النخبة وكانت ثقافته أساسا فرنسية، وباعتباره معارضا لإدماج الجزائريين بالتجنيس، فصل الأمير خالد نفسه عن جماعة النخبة سنة 1919<sup>3</sup>.

وبصدور قانون 04 فيفري 1919 الذي جاء بمجموعة من الإصلاحات السياسية موجهة للأهالي الجزائريين، بدأت مرحلة ثانية، إذ أدت تلك الإصلاحات إلى ظهور على الساحة السياسية جدالا بين عناصر النخبة المفرنسة الجزائرية، نجم عنه انقسام حركة الشبان الجزائريين إلى تيارين متنازعين مختلفين، إذ رفضت مجموعة من عناصر النخبة التنازل عن العقيدة الدينية واعتبروا اكتساب حقوق المواطنة، لن يكون مقبولا ما لم يتضمن حق الجزائري في الاحتفاظ بحقه بأن يبقى مسلما، بينما ارتفعت بعض الأصوات لتؤكد عدم ضرورة ربط مطلب حقوق المواطنة بالاحتفاظ بالعقيدة الدينية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit, p : 239.

<sup>2</sup> - أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 95.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1939، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص، ص : 382-383.

<sup>4</sup> - جمال قنان، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994، ص: 182.

وفي ذات السياق يذكر أبو القاسم سعد الله، أن انتخابات 1919 أدت إلى انقسام كتلة النخبة الفرنسية التي كانت قبل الحرب العالمية الأولى فضفاضة إلى جناحين سياسيين يناديان بأهداف مختلفة على طول المدى.<sup>1</sup>

وما يشير إلى الخلاف بين عناصر النخبة الفرنسية؛ التيار الليبرالي المؤيد للتعجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية من جهة، والتيار المحافظ من الجهة الأخرى، مرده اعتبار هذا الأخير، قانون 04 فيفري 1919 عبارة عن أعبوة، لأن المسلمين ليس لهم قانون غير أحوالهم الشخصية، التي تظهر من خلال تمسكهم الشديد بالإسلام وشخصيتهم الجزائرية، على عكس ما كانت تبديه جماعة التيار الليبرالي، بأن إصلاحات 1919 فرصة لرفع عدد المنتخبين الأهالي ( الجزائريين ) وكذلك تمكنهم من التخلص من وضعهم كرعايا وبالتالي، فإن هذه الإصلاحات ستسمح بزيادة عدد المتعجنسين.<sup>2</sup>

وكان الأمير خالد يرفض التعجنس الجماعي مثل تعجنس اليهود عن طريق مرسوم كريميو، الذي نادى به النخبة الفرنسية، و وجدوا تأييدا من طرف بعض الفرنسيين العاطفين على الأهالي مثل جان ميليا الذي كان يعتبر التعجنس وسيلة لإدخال الحضارة و تطوير الأهالي ( الجزائريين)، وبرر خالد رفضه لمثل هذا التعجنس الجماعي موضحا أن مشروع الدمج هو مشروع خيالي، حيث قال عنه >> ان قانونا مثل قانون كريميو الذي جنس بمقتضاه اليهود الجزائريين بالجنسية الفرنسية سوف لن يرضي الأهالي ( الجزائريين) المسلمين، لأنهم يتمسكون بلغتهم وعاداتهم وشريعتهم ولن يتخلوا عنها أبدا << وإن فرنسا نفسها لن توافق على هذا التعجنس خوفا من قيام خمسة ملايين مسلم جزائري بإغراق الفرنسيين >> إن فرنسا لن تمنح

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص : 372.

<sup>2</sup> - عايدة حبلطي، مرجع سابق، ص : 158

الجنسية بشكل جماعي لكل الجزائريين خشية أن يطغى الخمسة ملايين أهلي على  
العنصر الأوروبي << <sup>1</sup>

وعبر خالد عن موقفه في جريدة " الإقدام " : << إن الجزائريين لا يستطيعون  
قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص، وأنه حلم فقط أن نسأل  
الفرنسيين تغيير شرطهم، لأنه شرط لا تريده الجماهير، وثانيا أن فرنسا نفسها لن  
تصدر أبدا قرارا بالتجنس الجماعي، لأنها تخشى أن ترى الكولون- المستوطنين-  
تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري >> وختم خالد قوله بتحديه لجماعة النخبة  
الفرنسية من التيار الليبرالي: << إذا لا تتحدثوا عن الاندماج >><sup>2</sup>

وإزداد الخلاف حدة بين جماعة خالد المنسوبة للتيار الإصلاحى وجماعة  
ابن التهامي المحسوبة على التيار الليبرالي، بشكل واضح خلال الانتخابات البلدية  
للجزائر التي جرت في شهر نوفمبر 1919، حيث ظهرت قائمتان تتنازعان الزعامة<sup>3</sup>  
وخلال الحملة الانتخابية التي جرت في نوفمبر 1919، دعا الأمير خالد الناخبين إلى  
التصويت على قائمة المترشحين المسلمين غير المتجنسين لئلا يتولى أمورهم  
المرتدون، وكان يفضح أعدائه الكفرة، أصحاب القبعات، قائلا للناخبين : << إذا كنتم  
تريدون جنة الإسلام فعليكم بانتخابنا نحن المسلمين لأننا مؤمنون >> وكان خالد  
يذكر الناخبين بأن المسلم الصادق يحرم عليه انتخاب فرنسيين أو أشخاص ينتمون  
إليهم، وقد استعمل خلال حملته الانتخابية عبارات الاعتزاز بالكرامة والإعراض عن  
الجهل والجاهلين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي، دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ-1986. ص : 128.

<sup>2</sup> - بن طيب بن جلول، مسألة الهوية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1954، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس 2009-2010، ص : 61.

<sup>3</sup> - جمال قنان، مرجع سابق، ص 182.

<sup>4</sup> - محفوظ قداش، الأمير خالد، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص : 25.

وقد أظهر الأمير خالد في تلك الحملة الانتخابية، معارضته لعناصر النخبة المفرنسة المؤيدة للتجنس، قائلاً لهم : >> إن الوطني الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي في قالب غير قالبه وفي قانون غير قانون أحواله الشخصية << وتشير بعض التقارير أن خالد قد أكد أن قانون مثل قانون كريميو الذي جنس بمقتضاه جميع اليهود الجزائريين بالجنسية الفرنسية سوف لا يرضي الأهالي المسلمين؛ لأن المسلمين متمسكين بلغتهم وعاداتهم وشريعتهم، وأنهم لن يتنازلوا عنها أبداً<sup>1</sup>. وخلال المرحلة نفسها قام بن التهامي بالتهجم على خالد قائلاً : >> إن الطمع الطائش و الدس الماكر قد وجدا تربة خصبة لاستغلال تعصب المتعصبين وقد أقبل خالد على الحفر بالفأس والمعول قبل أن يكون للانتخابات ذكر فهو يعبر كذلك عن عواطفه العدائية للدولة التي يعتقد أنها استولت على أملاك جده <<<sup>2</sup>

وما يؤكد على الموقف المتشدد للأمير خالد تجاه للنخبة المفرنسة الداعية إلى التجنس، نجده بشكل واضح في تلك الحرب الإعلامية التي شنّها في جريدة الإقدام، أين أظهر الأمير خالد نقمته على محمد صوالح الذي وصفه بالخيانة لبني جلدته والكفر والردة عن دين آبائه، فقال عنه : >> أنه يعتقد أن تجنسه وكفره و قطع الصلة بينه وبين ملته وأكل لحم الخنزير وإشعار القبعة والبرنيطة كل ذلك يخوله صفة الفرنسي الأبى النبيل فمثله مثل الوطواط لا هو عصفور ولا هو فأر، إنما يتجسم في خلقه الرياء و النفاق ولن يجد الا اللعنة والخزي، أينما ولى وجهه <<<sup>3</sup>

ولما جرت الانتخابات البلدية لسنة 1919 تقدم خالد بقائمة، وتقدم الدكتور بن التهامي بأخرى، وقد وقعت بين الطرفين حملة دعائية عنيفة، استعمل فيها الطرفان التصريحات اللاذعة، فقام بن تهامي عبر جريدة المستقبل الجزائري بتوجيه اتهامات

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، الأمير خالد، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص : 35.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 44.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص: 45.

لخالد، قائلًا : >> من المعروف أنه استنفر - يقصد خالد- الجمهور علنا طالبا تدخله الفوضى، ومثيرا للتعصب الإسلامي ضد سياسة الدمج و ضد الحصول على الجنسية الفرنسية متهما حاملها بالكفر، أصحاب القبعات الفرنسية << و علقت جريدة الأخبار الفرنسية على ذلك: >> يجب إلغاء نتائج الانتخابات لأنها ألحقت الهزيمة بسياسة الدمج، وهي سياسة غير شرعية لفرنسا ذاتها << وقد أدت هذه الحملة على الأمير خالد إلى إقبال السلطات الفرنسية على التدخل، فقامت بإلغاء نتائج الانتخابات بحجة أنها اعتمدت على التعصب الديني.<sup>1</sup>

وتشير الدراسات التاريخية، أن عناصر من النخبة الجزائرية حاولت أن تصالح بين الطرفين المتنازعين خاصة بين الأمير خالد و الدكتور بن التهامي، وأن المصالحة تمت على اثر النداء الذي وجهه أمحمد بن رحال، داعيا إلى إقامة الوحدة بين الذين يمزق بعضهم بعض، والذين يجب عليهم توحيد جهودهم لما فيه خير، وقد أثمرت الجهود بأن حدثت المصالحة بين الأمير خالد و الدكتور موسى النائب عن خنشلة، بحضور الدكتور بن التهامي، وكانت هذه المصالحات سنة 1920، و كانت لتلك المحاولات أثرها ايجابي خاصة على الدكتور بن التهامي، الذي تمكن من جرائها الوصول إلى منصب مستشار عاما للمدية خلال انتخابات الجزئية للعمال في أكتوبر 1921.<sup>2</sup>

وبالرغم من تلك المحاولات الداعية إلى المصالحة، عملت مصالح الإدارة الفرنسية، لأجل إبعاد خالد والحيلولة دون حدوث توافق بين الطرفين، وكذلك قلق السلطات الفرنسية من نشاطاته، فاتخذت السلطات الفرنسية قرار نفيه سنة 1923،

<sup>1</sup> - بسام العسلي، مرجع سابق، ص، ص : 117-118.

<sup>2</sup> - Charles Robert Ageron, enquête sur les origines du nationalisme algérien, l'émir Khaled, petit fils d'Abdel Kader fut il le premier nationaliste algérien ? in revue de l'occident musulman et la méditerranée, n° : 21, p : 21.

وبحلول سنة 1924 أجريت انتخابات بلدية، وعلى إثرها قامت الإدارة الفرنسية المحلية بإلغاء قائمة الأمير خالد- لصالح جماعة ابن التهامي وبذلك العمل، أصبح الطريق مفتوحا أمام النخبة الفرنسية المحسوبة على الليبراليين.<sup>1</sup>

### III- : التيار الاستقلالي ( نجم شمال إفريقيا- حزب الشعب الجزائري )

-العلاقة مع نجم شمال إفريقيا :

---

<sup>1</sup> - بسام العسلي، مرجع سابق ، ص : 129

يبدو أن نجم شمال إفريقيا، قد سار على خط الأمير خالد، فلم تكن عناصر

النخبة الفرنسية مرجوة من طرف التيار الاستقلالي، وبدت المعارضة من خلال المنشور الذي جاء باللغتين الفرنسية والعربية، الذي جاء منددا بالمواقف التي كانت تبديها عناصر النخبة الفرنسية خاصة الدكتور ابن التهامي وشكيكن، وصفهما بالخونة والمبيعين من الجزائريين الذين كانت الامبريالية الفرنسية الفاسدة تستعملهم لتنفيذ سياستها الاستعبادية في الجزائر.<sup>1</sup>

إن هذا الموقف تجاه النخبة الفرنسية، عبر عنه مصالي الحاج في مذكراته:

>> كان الطلبة يتجمعون بكثرة في ساحة البلدية، كنا ننظر إلى هؤلاء الرجال بإعجاب و تقدير، كانوا يمثلون نخبة مدينتنا - يقصد تلمسان - و كنا نفكر أنهم يستطيعون الدفاع عنا لأنهم كانوا في الغالب موظفين، كنا نعتقد بقوة أن المشاكل التي كانت تشغلنا كانت كذلك موضوعا لمناقشاتهم << وقال أنهم كانوا على عكس ذلك الظن: >> كنا بعيدين عن الواقع لأن هذه النخبة، كانت تفكر في نفسها (...). و لكن كان كل واحد يريد الدفاع عن وضعيته في الإدارة ويحافظ على تجارته <<<sup>2</sup>

لقد ازدادت انتقادات التيار الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا) لعناصر النخبة الفرنسية سواء تلك المنتمية إلى فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين للعمال الثلاث، وحتى للعناصر المنتمية لجمعية المعلمين من أصل أهلي، وذلك في أعقاب الاحتفالية بالذكرى المئوية، أين سيظهر مشروع مورييس فيولت<sup>3</sup> الذي ستلتف من حوله عناصر النخبة الفرنسية، وأدى إلى نشوب خلاف سياسي بين الطرفين، النخبة الفرنسية المؤيدة للمشروع من جهة، التيار الاستقلالي (نجم شمال إفريقيا) المعارض

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، ص: 404.

<sup>2</sup> - مذكرات مصالي الحاج، ترجمة محمد معراجي، مرجع سابق، ص: 92

<sup>3</sup> - ولد عام 1870 ، أصبح والي عام للجزائر ما بين 1925-1927، برزت هذه الشخصية في الثلاثينيات من القرن العشرين ما بين 1930-1936 خاصة في عهد حكومة الجبهة الشعبية أين طرح فيها مشروعا اصلاحيا عرف باسمه وباسم ليون بلوم رئيس حكومة الجبهة الشعبية، أنظر الملحق ص :

من جهة أخرى، وقد وجه هذا الأخير انتقاده للنخبة الفرنسية في جريدة الأمة في ديسمبر 1935، أين عبر عن موقفه من الدكتور بن جلول في مقال بعنوان: "موقفنا تجاه الدكتور بن جلول" فهنأت وشجعت الموقف الذي يبديه الرجل تجاه الإدارة الفرنسية، ولكنها أعربت عن معارضتها له، خاصة فيما يتعلق بطلبه الجنسية الفرنسية للنخبة، معتبرة ذلك بالموقف الخطأ الذي يرتكبه بن جلول، لأنه يسعى إلى الحصول على امتيازات للنخبة، وأن ذلك المسعى سيمكن الامبريالية من التفريق بين الأهالي المسلمين والنخبة، وبالتالي سينجم عنه انفصال هذه الأخيرة عن مجتمعها.<sup>1</sup>

ولما انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول وإعلان النخبة الفرنسية دعم مشروع بولوم- فيولت، وانتقال البعثة إلى باريس لمقابلة المسؤولين الفرنسيين، أعلن نجم شمال إفريقيا معارضته للبعثة، وجاء في جريدة الأمة مقال بعنوان "المندوبون المسلمون إلى باريس هل نضحك؟ أم يجب علينا أن نبكي؟ ومما جاء في المقال: >> هذه المرة الحدث تغير، فالحدث ذو أهمية لم يسبق له مثيل منذ الاحتلال، هذه المرة مؤيدو الفرنسية والاندماج هؤلاء الذين يحلمون بالفرنسة وهؤلاء الذين يسعون إلى فرنسة الجزائر، يرافقهم العلماء العناصر الكفأة من المسلمين الذين قلوا الانضمام إلى من نفى الأمة الجزائرية (...). لقد تقوى هؤلاء- يقصد النخبة الفرنسية- بهذا الدعم المعنوي (...). إن المنتخبين تصرفوا و كأنهم ضمير هذا الشعب، انهم يدعون بأن الشعب الجزائري يطالب بالحق الجزائري بفرنسا"><sup>2</sup>

لقد انتقد نجم شمال إفريقيا المواقف التي أبدتها عناصر النخبة الفرنسية- خاصة منها النخبة السياسية- بسبب المواقف التي كانت تبديها، وهذا ما أشارت إليه جريدة الأمة التي تهجمت على الدكتور بن جلول بعبارات عنيفة وفي الوقت نددت

<sup>1</sup> - ANOM/ GGA/ Boite 15H18, Extraits traduction brochures El Ouma ( paris) Décembre 1935..

<sup>2</sup> - ANOM/ GGA/ Boite 15H18, Extraits traduction brochures El Ouma ( paris) juillet- Aout 1936..

بزملائه في البعثة، قائلة : >> ليس من حق الدكتور بن جلول و الخليفة جلول ورفقائهما الحديث باسمنا وباسم الإسلام، فهم لم يشرفوا الإسلام، و لا المجتمع العربي، فبعدا لكم يا من لا قلوب لهم و لا شجاعة و لا كرامة، وعلى أولئك الذين يحركهم نفس الفكر الذهاب إلى الضفة الأخرى، فليتنسوا وليتركونا نعمل من أجل بناء وطننا<<<sup>1</sup>

ولما كان وفد من المنتخبين- ممثلين عن المؤتمر الإسلامي- في زيارة إلى باريس دعاهم نجم شمال إفريقيا إلى نادي فوبورغ لشرح برنامجهم، لم يستطيع لا فرحات عباس ولا الدكتور سعدان ولا الدكتور لخضاري، إقناع الحاضرين الذين كانوا مؤيدين لمواقف النجم، وازدادت الفوضى واما الصغير، حين أعلن الدكتور بن جلول عن مشاعر المنتخبين المؤيدة للاندماج في الوطن الأم.<sup>2</sup>

كما وصفت جريدة الأمة النخبة الفرنسية- الاندماجية- بالمرتدين المارقين وحاملي أوسمة الشرف الفرنسية، وقامت الجريدة بنشر بيان هام لنجم شمال إفريقيا، جاء فيه >> إن الشعب الجزائري لا يعمل من أجل الحصول على حق المواطنة لبعض المئات من أنصاف المثقفين بينما أغلبية الجماهير في حاجة إلى الخبز والملبس، وليس من أجل رفاهية أقلية محظوظة (...). إن منح حق المواطنة لبعض المحظوظين المرهفين يهدد بخطورة تقسيم المواطنين لصالح مستغلينا <<<sup>3</sup>

وجاء في عدد ماي-جوان 1936 من جريد "الأمة" مقال وجهت من خلاله انتقادات الى عناصر النخبة الفرنسية من نواب فيدرالية المنتخبين منهم الدكتور بن جلول وفرحات عباس، وأعلنت الجريدة معارضتها للمواد المتعلقة بالإلحاق

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الاول، مرجع سابق، ص : 616

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص : 617.

<sup>3</sup> - أحمد حمدي، جذور الخطاب الايديولوجي الجزائري، دار القصة للنشر 2001، ص : 95.

بفرنسا وبالتمثيل النيابي، واعتبرت المطالب الأخرى ضعيفة وغامضة لأن الشعب الجزائري لن يقبل أبدا بإحاقه بفرنسا والتتكر لأصوله وعرقه، كما عاتبت الجريدة العلماء تزكيتهم لسياسة المنتخبين التي يقودها بن جلول وفرحات عباس، وعبرت عن استغرابها من رؤية خيار أخيار المسلمين - في إشارة لابن باديس - يقبلون الالتحاق بأولئك الذين ينفون وجود الأمة الجزائرية وأنصار الإدماج الذين يطمون بالفرنسية ويتطلعون بشغف إلى فرنسة الجزائر.<sup>1</sup>

يبدو من الحرب الإعلامية الحاصلة بين النخبة المفرنسة من جهة، ونجم شمال إفريقيا من الجهة الأخرى، أن كل طرف سعى إلى إضعاف الآخر في وسط الجماهير، وهذا ما جعل النخبة المفرنسة تنتظر إلى النجم على أنه تيار وطني يشكل خطرا على المصالح الفرنسية في الجزائر، وحجرة عثرة أمام تحقيق الاندماج، حيث تحدث الدكتور بن جلول إلى جريدة مرسيليا الصباح، منتقدا مصالي الحاج داعيا إلى توقيفه.<sup>2</sup>

وقد رد نجم شمال إفريقيا على تلك الانتقادات التي وجهها الدكتور بن جلول لمصالي الحاج والتيار الوطني، في مقال ورد في جريدة الأمة في سبتمبر - أكتوبر 1936 بعنوان " خيانة بن جلول " جاء فيه >> أشعر بالعار من جراء الخسة و النفاق والجبن، هذه الصفات التي بدت من خلال تصريحات ذكرها رجل يحمل اسما عربيا، إن مثل هذه التصريحات لم تخرج ولم نسمع بها أبدا منذ الغزو الذي تعرضت له بلادنا الجزائر، إن هذه التصريحات لم يدل بها حتى أولئك الذين باعوا ذمتهم للإدارة الفرنسية من النخبة التقليدية << ويضيف >> بن جلول قد تجاوزته الأحداث وأن الشعب الجزائري بدأت تتضح له الرؤيا، حيث كشف عن وجهه الحقيقي، فعوض أن يتبع خط سعد زغلول، هاشم باي، سعد الاتاسي، الثعالبي، مصالي الحاج،

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الاول، مرجع سابق، ص : 623

<sup>2</sup> ANOM/ GGA/ Boite 15H18, Extraits traduction brochures El Ouma ( paris) 1935-1939.

بورقيبة، وآخرون، هاهو يتبع اتجاه آخر، إنه اتجاه الخيانة << وبدت انتقادات صاحب المقال أكثر حدة: >> نحن نريد أن نتعاون مع فرنسا 1789 و 1848 (...). على بن جلول وأتباعه ورفقائه الفاشيين والامبرياليين أن يعلموا أن مابين مرسيليا و الجزائر 900 كلم، إن الشعب الجزائري سيواصل طريقه شئتم أم أبيتم <<<sup>1</sup> و تحدث مصالي الحاج في مذكراته عما ذكره الرجل لصحيفة مرسيليا الصباح، قائلا : >> إنه لمؤسف أن يصدر هذا الكلام من رجل عربي، حيث ظهر من خلال تصريحاته في الدرك الأسفل، خاصة حين قال يجب مطاردة كل من هو ليس فرنسيا في الجزائر وبدون هوادة <<<sup>2</sup>

لقد اعتبر نجم شمال إفريقيا المواقف الصادرة عن النخبة الفرنسية ليست بالجديدة والمستغربة لا طالما هي صادرة من فئة تحلم أن تجعل من الجزائريين فرنسيين.<sup>3</sup> وفي أحد التقارير الصادرة عن الشرطة الفرنسية بتاريخ 04 نوفمبر 1936، ألقى المعلم قدور مكاسي من غليزان محاضرة في وهران حول فشل التجنس عند الأهالي (الجزائريين)، حضرها حوالي 500 مستمع من الجزائريين وأثناء المحاضرة، قاطعه معروف بومدين من نجم شمال إفريقيا، مؤكدا رفض الاندماج مع فرنسا كون أن الجزائريين عرب وسيظلون عرب.<sup>4</sup> إن الموقف الذي أبداه معروف بومدين ينم عن المعارضة التي أبداهها النجم تجاه النخبة الفرنسية التي أصبحت عناصر فاعلة في المؤتمر الإسلامي و التي كانت تطالب بالمواطنة الفرنسية ضمن إطار الأحوال الشخصية الإسلامية.

<sup>1</sup> ANOM/ GGA/ Boite 15H18, Extraits traduction brochures El Ouma ( paris) septembre – octobre 1936.

<sup>2</sup> مذكرات مصالي الحاج، ترجمة محمد المعراجي، مرجع سابق، ص : 205.

<sup>3</sup> ANOM/ GGA/ Boite 15H18, Extraits traduction brochures El Ouma ( paris) 1935-1939.,

<sup>4</sup> ANOM/ GGA/ boite 5I 39, rapport du 04/11/1936, n° : 10591.

وخلال مهرجان شعبي نظمه المؤتمر الإسلامي الجزائري، وجه المعلم بن حاج - عضو فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، وعضو المؤتمر الإسلامي- انتقادات لاذعة لقادة النجم، حيث اعتبر التصريحات التي أدلى بها مصالي الحاج تبين أن الحزب لم يدرك ما يرجوه و يأمله الشعب الجزائري<sup>1</sup>

وقد اشتد الخلاف بين النخبة المفرنسة السياسية ونجم شمال إفريقيا مع انتقال هذا الأخير لممارسة نشاطه السياسي في الجزائر، رغم ضغط الإدارة على إدارته، حيث تواصل تنديده بالإدماج ، وهذا ما جاء في جريدة الأمة : >> إن جنسيتنا هي قبل كل شيء ماضينا وتاريخنا وعاداتنا (...). لا يمكن إفراغ الشخصية من محتواها بمجرد الرغبة في ذلك وبعبارة أخرى لا يمكن للفرد أن يلغي انتمائه العربي أو القبائلي (...). مشروع فيوليت ما هو إلا عظم قضم أعطي للسانة >> وقالت: >> نحن أنفسنا نعلم أنه بمعارضتنا لمشروع فيوليت سوف ينفر منا المستفيدون منه على الأقل، لكننا فعلنا ذلك لأننا متيقنون بأنه عنصر تفكك المجتمع المسلم وعليه كان يجب عمل شيء لمنع الشعب المسلم الواثق كثيرا في مثقفيه من أن يكون قائد نفسه إلى فنائه >><sup>2</sup>.

وفي ذات السياق استهجت جريدة الأمة مواقف الدكتور بن جلول، وفرحات عباس، حيث قالت أنهما من بني وي وي، خونة لا يفكران إلا في مصالحهما الشخصية وأنهما يطلبان من الشعب الجزائري التخلي عن قانون أحواله الشخصية، وعن الإسلام لأجل الاندماج في العائلة الفرنسية، وهذه التصريحات هي عار بالنسبة للجزائر، وقد عملت جريدة الأمة على تأليب مواقف الأهالي، لأنهم يؤيدون مشروع فيوليت، الذي

<sup>1</sup> ANOM/GGA/ boîte 9H45, rapport du commissaire de police de Tizi ouzou en date du 17/10/1936.

<sup>2</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص، ص: 683-682.

يمنح الجنسية لحوالي خمسة آلاف من عناصر النخبة، وأنهم بذلك الموقف يتخلون عن ستة ملايين من الأهالي ( الجزائريين)<sup>1</sup>

كما ندد عمار عيماش أحد العناصر الفاعلة في نجم شمال إفريقيا بمواقف النخبة المؤيدة لمشروع بلوم- فيوليت قائلا : >> إن من يرى نيل حقوقه في التنازل عن جنسيته كمن ينشد الحرية وهو مقدم على بيع نفسه، وبالقياس كيف يتم تحرير الجزائر بربطها بفرنسا، وكيف يتم الحصول على المواطنة الجزائرية بقبول الاندماج وبالمواطنة الفرنسية << واعتبر عيماش النخبة- يقصد بن جلول و فرحات عباس- في مواقفهما ازاء المعضلة الجزائرية لا يشبهون نخبة البلدان الأخرى التي تقود الحركات الوطنية، وتبقي للبلد ولسكانه مشاعر المروءة والكرامة الوطنية، فالنخبة الجزائرية- حسب رأي عيماش- قد أهملت الجماهير وتركتها تحت رحمة الكولون وقانون الانديجينا<sup>2</sup> وأن المثقفين قد تخلوا عن الكفاح وتركوا الجماهير ضحية مصيرها البائس، وقبلوا بأن تحل كلمة الاندماج محل كلمة التطور، ولأنهم رهنوا إعطاء الحريات بالتخلي عن الجنسية لصالح جنسية جديدة. كما اعتبر عيماش العناصر التي دعت وجرت العلماء للمشاركة في المؤتمر الاسلامي، بأنهم رجال يعملون في الكواليس، رهنوا مستقبل المؤتمر ومستقبل البلاد.<sup>3</sup>

ويذكر أن التهجم الذي خص به نجم شمال إفريقيا عناصر النخبة المفرنسة من النواب الفدراليين، دون غيرهم من الفئات المؤيدة لمشروع بلوم- فيوليت و المنخرطة في المؤتمر الإسلامي، إنما هو لقناعة قادة النجم بأن النخبة حركة انعزالية منفصلة على الجماهير، وبالتالي الدخول معها في صراع قد لا يثير ضد النجم، أي شعور

<sup>1</sup>- Jacques Bouveresse, op, cit, p : 909.

<sup>2</sup>- عبد الحميد زوزو، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985، ص: 143.

<sup>3</sup>- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص : 630

بالاستتكار من قبل الجماهير، ذلك أن سياسة النواب تنحصر ضمن نخبة معينة تتمتع بوضعية اجتماعية حسنة نسبيا.<sup>1</sup>

وتذكر المراجع أن الانتقادات الموجهة ضد الاندماج السياسي ومشروع بلوم-فيوليت، قد أفلقت أنصار المؤتمر الإسلامي، وكان هؤلاء يلاحظون بقلق أن النجم أظهر تعصبا كبيرا تجاه المعتدلين من النخبة المفرنسة، وأنه يمارس ديكتاتورية فكرية وإيديولوجية حيث لم يداري النجم لا العلماء ولا المنتخبين بشكل خاص مما حتم على حكومة الجبهة الشعبية إعلان يوم 26 جانفي 1937 عن حل نجم شمال إفريقيا.<sup>2</sup>

#### - العلاقة مع حزب الشعب الجزائري

لم تهدأ المواجهة السياسية بين عناصر النخبة المفرنسة والتيار الاستقلالي، حيث تواصلت مع تأسيس حزب الشعب الجزائري، وقد أبدى فرحات عباس عن الاختلاف في وجهات النظر مع حزب الشعب، خلال الاجتماعات التي كان يجريها لتأسيس الاتحاد الشعبي الجزائري، إذ قال : >> ليس لي نفس الرأي، ولا أشاطر حزب الشعب الجزائري، لأنني في هذا الموقف لا انتقده، ولكن حزب الشعب يريد الاستقلال، بينما نعلم أنه لأجل الحفاظ على الاستقلال، يجب أن يكون لدينا جيشا قويا لأجل حماية الحدود، وحوالي عشرة بوارج بحرية لحماية سواحلنا، حتى لو جمعنا حلي زوجاتنا، فإننا لا نستطيع أن نجمع المال الكافي، أنظروا إلى تشيكوسلوفاكيا، لقد كانت أقوى منا ودولة منظمة ولكن تم غزوها من طرف ألمانيا>><sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 139.

<sup>2</sup> - جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحية و الطريق الثوري، ترجمة : عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987، ص : 66.

<sup>3</sup> - ANOM/GGA/ boîte 9H45, surveillance politique des indigènes, Sétif le 13 septembre 1934, commissaire de police.

ونفس الطرح عبر عنه رابح زناتي في جريدته صوت الأهالي، و لكن بأسلوب مختلف حيث تهجم على حزب الشعب الجزائري، واصفا إياه بالحزب الفاشي لأنه مؤيد من طرف القوى الفاشية الأوروبية، وقدم زناتي صورة سوداوية عما يمكن أن يحدث في شمال إفريقيا من جراء نمو التيار الوطني الذي تؤيده القوى الفاشية، وفي ذلك أعطى مثالا عن اسبانيا التي تعرف حربا أهلية، وقد وجه زناتي انتقادا للمطالب التي يطرحها حزب الشعب الجزائري خاصة فكرة الاستقلال، واعتبر أن ذلك سيؤدي إلى وقوع الجزائر في قبضة احتلال أجنبي أكثر بطشا من فرنسا.<sup>1</sup>

أما محند لشاني فتحدث في مقال له في مجلة "صوت المستضعفين" عن حزب الشعب الجزائري، من وجهة نظر أخرى، وحاول أن يشخص الأسباب التي جعلت هذا الأخير يعرف انتشارا في أوساط الأهالي (الجزائريين) وينافس النخبة في الجزائر، معتبرا الحزب غير وطني كما يزعم البعض، وإنما هو عبارة عن تيار نمي بفعل غضب الجماهير وعدم رضاهم عن الوضع، وأن هذا التيار يمكن أن ينقلب إلى تيار خطير، ذلك أنه يعتمد أسلوب الفاشيين في الدعاية السياسية، وقد حذر لشاني السلطات الفرنسية من اعتماد القمع تجاه هذا التيار وقادته؛ لأن من شأن ذلك أن يحولهم إلى زعماء في أوساط الأهالي (الجزائريين) والفئات العمالية، ولتفادي تنامي هذا الحزب دعا السلطات الفرنسية إلى البحث عن الحلول، لأن المواقف المتطرفة للمستوطنين هي من أوجدت حزب الشعب الجزائري، كونهم - المستوطنون - عارضوا كل محاولات الإصلاح التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وعملوا على إبقاء الأهالي (الجزائريين) في أوضاعهم المزريّة، كل ذلك ساعد على بروز مصالي الحاج من خلال نجم شمال أفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري<sup>2</sup> كما اعتبر لشاني القمع الذي تمارسه الإدارة والظروف التي يعيشها الأهالي هي التي ساعدت على انتشار حزب الشعب

<sup>1</sup> - la voix indigène, du 24/ septembre/1937.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° : 187, Aout/1938, pp : 10-11

الجزائري الذي أصبح ينتقد مواقف النخبة ويناقدتها داخل أوساط الأهالي ( الجزائريين)<sup>1</sup>

#### IV- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

##### 1 - تأييد تشكيل الحركة الإصلاحية - جمعية العلماء المسلمين

يذكر أن الموقف المعارض لجمعية العلماء المسلمين، لم يكن لدى جميع عناصر النخبة المفرنسة، إذ وجدت الجمعية عند تأسيسها تعاطفا وترحيبا من لدن بعض العناصر المحسوبة على النخبة المفرنسة، خاصة تلك التي انخرطت في الأحزاب السياسية الفرنسية لأنها كانت ترى مشايخ الطرق و الزوايا - رجال الدين - الموظفين

---

<sup>1</sup> - Ibid, p : 13

في الإدارة الفرنسية بمثابة رجال الكنيسة المسيحية، من هنا جاء ترحيبهم بجمعية العلماء التي تقود المسلمين، واعتبروها تجديدا مناهضا للجمود والتقليد ودعوة الى الانفتاح والتقدم.<sup>1</sup>

هذا الموقف المؤيد لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نلمسه عند راجح زناتي، الذي كان في البداية مؤيدا للحركة الإصلاحية، حيث بمناسبة انعقاد الجلسات التأسيسية للجمعية، كتب زناتي مقالا عبر من خلاله عما ينتظره من هذه الجمعية ، علما أن هذا الموقف هو نابع من التصورات التي يعالج بها القضايا الجزائرية، فبالنسبة لزناتي، أن كل دعوة ومشروع اجتماعي يقدم عليه الأهالي، يجب أن يكون ضمن المشروع العام لفكرة الاندماج، وقال في هذا الشأن: >> إننا نتمنى من قلوبنا النجاح لهذه الجمعية الجديدة فمن شأنها أن تقدم خدمات معتبرة وتساعد على الفهم الصحيح والسليم للإسلام، وإظهار في هذا الزمن الذي تتصارع فيه عدة تيارات حادة، ماهو موقف مسلمي شمال إفريقيا من العالم المعاصر الذي أفرز وضعاً جديداً والتزامات جديدة (...). فلنثق في علمائنا و نتمنى ألا يضيعوا في متاهات فقهية، وليهتموا خاصة بالعلاقات الروحية إذا صح التعبير بين المسلمين والحدائثة التي تمثلها الأمة الفرنسية الماسكة بمصير شمال إفريقيا>><sup>2</sup>

وقد بعث زناتي عبر جريدة صوت الأهالي نداء بعنوان " نداء إلى العلماء المسلمين الجزائريين" عبر فيه عن رضاه بتأسيس الجمعية قائلاً : >> لا يجب أن ينال منكم الوهن لأنكم مقدمون على مهمة شاقة ولأن الرعية أصيبت بعدوى الخميرة الفاسدة للحضارة المعاصرة، حيث تفسى فيها الخمر والأبهي (...). لكن معرفتكم العميقة للإسلام وفهمكم السليم لسنة الرسول تمنحكم الوسائل الكفيلة لمواجهة

<sup>1</sup> - محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، مطبعة هومه الجزائر 2012، ص ص: 373-374.

<sup>2</sup> - La voix indigène, du 28/mai/1931.

الضمائر المهزومة (...) إن إقدامكم على تأسيس جمعية تسعى إلى تقديم العلم و تعرب على موافقها يمثل في حد ذاته التزاما من طرفكم.<sup>1</sup>

تذكر الدراسات أن الجدية التي طبعت الجلسات التأسيسية لجمعية العلماء والشخصيات التي حضرت المداولات وكذا الانطباعات المشجعة لمجلس الشيوخ برئاسة موريس فيوليت الذي كان في زيارة للجزائر، هي التي جعلت زناتي يكتب عن جمعية العلماء المسلمين ودورهم الإصلاحي، إلى جانب تطلع زناتي إلى وجود مؤسسة تربوية اجتماعية تقوم بمهمة إرشاد الناس نحو إسلام خال من شوائب الطرقية و مخلفات القرون الوسطى، وهذا ما عبر عنه من خلال مقاله حول الإصلاح الجزائري، حيث قال : >> كنا ننظر إلى هذه الحركة بنوع من التعاطف والتأييد، لأنها جاءت متوعدة بتطهير سلوكاتنا- يقصد المجتمع الجزائري- من الأحكام المسبقة التي تطبعها (...) كانت آمالنا في هذا العمل- يقصد الجمعية- تخلص المجتمع من أفكار العصور الوسطى (...). كانت ثقتنا في هذا التيار الإصلاحي، قد جعلتنا نؤيد هؤلاء الذين كانوا يعدون بإصلاح الذهنيات، وأن يكون ذلك بما يعرفه جيراننا في أوروبا<sup>2</sup>

ويشار أن زناتي تولى الدفاع عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودعوته الإصلاحية في موضعين، الموضع الأول حينما أصدر والي مدينة الجزائر قرارا في شهر نوفمبر 1932 الداعي إلى منع الشيخ الطيب العقبي من إلقاء الدروس، أما الموضع الثاني، عندما أقبل نفس الوالي العام للجزائر بإصدار تعليمة إلى الجهات

<sup>1</sup> - ثنيو نور الدين، قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي و محمد الأمين لعمودي خلال الثلاثينيات، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 1997. ص، ص: 66-67.

<sup>2</sup> - - La voix indigène, du 12/novembre/1937

الخاضعة له بوجوب متابعة نشاطات الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتحرير تقارير حولها.<sup>1</sup>

## 2 - انتقاد النخبة المفرنسة لجمعية العلماء المسلمين :

تغير موقف النخبة المفرنسة من الحركة الإصلاحية ، إذ حصل بين الطرفين توترا والسبب في ذلك، القضية الجوهرية المتعلقة بالتجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية، مما ادخل الجمعية في سجال إعلامي، عبر صحافتها الشهاب ثم البصائر، كما استعملت النخبة صحافتها، صوت الأهالي، وصوت المستضعفين

ويذكر أبو القاسم سعد الله، أن مهاجمة النخبة للعلماء بدأت مع سنة 1931، عندما أعلنت جمعية قداماء التلاميذ في جريدة "الصحافة الحرة" أن ابن باديس يشكل خطرا، وأن العلماء رجعيون يفتخرون بالجامعات القديمة ويعلمون التعصب الديني والافتخار بالنسب، وقد صرح رئيس الجمعية بلحاج، أن قداماء التلاميذ سيحاربون كل تعصب والنظريات التخريبية، التي تحول دون التطور الفكري على الطريقة الفرنسية.<sup>2</sup>

كما عرف عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنها لم تكن تهادن عبر جريدتها الشهاب، النخبة المفرنسة خاصة منها المتجنسة، وحسب تعبير بن باديس، إن هذه الفئة لا صلة لها بالشعب وتعيش كما لو أنها غريبة عنه، وقد أخذها على محاكاتها البالغ فيها للأوروبيين وعلى هندامها الذي فيه كثير من المرءاة وسط الفقر العام، ثم توجه بن باديس إلى المفرنسيين قائلا لهم : >> لم تأخذوا من الحضارة الغربية إلا ناحية السخرية<< وكانت هذه الفئة محل اتهام من لدن العلماء لما تميزوا به عن المجتمع من حيث تأثرهم بالحضارة الغربية من جانب الملبس، إذ أصبح هؤلاء

<sup>1</sup> - تنيو نور الدين، مرجع سابق، ص : 70.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص : 64.

يتميزون عن عامة الناس، وحتى طريقة عيشهم التي تشابهت بالأوروبيين، وكان العلماء يعتبرون ذلك فضيحة لا يمكن السكوت عنها، خاصة أن هؤلاء أبدوا عدم مبالاتهم بأمور الدين.<sup>1</sup>

وتذكر المراجع أن جمعية العلماء استتكرت مواقف النخبة المفرنسة الداعية إلى المواطنة الفرنسية ولو على حساب الأحوال الشخصية الإسلامية، دون منح أي اعتبار لمشاعر وطموحات المسلمين الجزائريين، و رأت الجمعية في تلك المواقف تهجم على جوهر الشخصية الجزائرية الإسلامية.<sup>2</sup>

وقد اعتمد الاصطلاحيون في مواجهة النخبة المفرنسة- المتجنسة- بالتعرض إلى الحالة المتردية والدونية التي هم عليها ( المواطنون الفرنسيون ذوو الأصل الأهلبي)، حيث تحدثت عن وضعية هؤلاء بمن هم أقل منهم مستوى من المتجنسين الفرنسيين من أصول أوروبية، و عبرت الجمعية عن رضاها بالوضعية التي هم عليها من دون تجنس مقارنة بالوضعية التي آل إليها المثقفون المتجنسون، وهذا اعتمادا على ما كتبه وعبر عنه هؤلاء في صحافتهم جراء المعاملات القاسية التي يتعرضون لها من لدن الإدارة الفرنسية التي تعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية، بل حتى من طرف الفرنسيين المتجنسين من الأصل الأوروبي، ومعنى ذلك - حسب جمعية العلماء- أن هؤلاء قد جنوا على أنفسهم بإقبالهم على التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية. و هذا ما عبرت عنه جريدة الشهاب في مقال لها بعنوان " أقر الخصم وارتفع النزاع، داعية التجنس يعترف بالخيبة " إذ أشارت أن إقدام عناصر من النخبة على التجنس إلا لرغبة دنيوية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- علي مراد، ص: 489

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص: 490

<sup>3</sup>- الشهاب، أكتوبر 1930، الجزء التاسع المجلد السادس، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 2001، ص 574

وجاء في جريدة الشهاب مقال حاولت من خلاله جمعية المسلمين ان تكسب عناصر النخبة الفرنسية المترددة حول مسألة التجنس، فقالت: >> **إن المتجنسين ينتمون إلى شعبنا أحب من أحب وكره من كره، ونحن دائما تربطنا بهم صلوات الدم حتى وإن سعوا إلى قطع هذه الصلات فنحن نتألم لمآسيهم مع إننا راضون بالدرس الذي استمدوه من تجربتهم وإنا لنشيد بصراحة زناتي الشجاعة والذي كشف الواقع وأعفانا من كل محاجة << 1.**

لقد نشرت جمعية العلماء المسلمين مقالها بعد أن قام زناتي بكتابة مقال في جريدة صوت الأهالي بعنوان " **المتجنسون المساكين** " عبر من خلاله عن خيبة العناصر التي أقبلت على التجنس، إذ وجدوا أنفسهم بين نارين فالأهالي يكرهونهم و ينسبونهم إلى الإلحاد، ولا يجدون مع من يمشون وبمن يثقون، وقد أظهر لهم إخوانهم الكفر ولا يعاملونهم إلا إذا كانوا مضطرين والشعب الأوروبي لا يود أن يفتح لهم أبوابه لكون أصلهم مخالف لأصله.<sup>2</sup>

وازدادت جمعية العلماء تشبثا بموقفها المعادي للنخبة الداعية إلى التجنس الفردي، وعبرت عن موقفها من المسألة في جريدة البصائر، وذلك باستصدار فتوى عبد الحميد بن باديس التي اعتبرت كل متجنس مرتد عن الإسلام، كما جاء في جريدة البصائر افتتاحية كتبها رئيس التحرير الطيب العقبي، بعنوان " **التجنس و المتجنسين** " جاء فيه: >> **التجنس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه، واستحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر وقوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي، فهو كافر<< 3**

<sup>1</sup>- علي مراد، مرجع سابق، ص : 494.

<sup>2</sup>- الشهاب، أكتوبر 1930، مرجع سابق، ص 575.

<sup>3</sup> - الشيخ البوشيخي صحافة التيارين الإصلاحية والتقليدية البصائر و البلاغ الجزائري نموذجاً مجلة عصور العدد 16 / جوان- ديسمبر 2010 كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية جامعة وهران. ص ص 86.

ولم ترض فتوة تحريم التجنس التي اشتهر بها ابن باديس، الفرنسيين ولا الراغبين في التجنس من عناصر النخبة المفرنسة، حيث ثارت ثورتهم ضد جمعية العلماء المسلمين، واعتبروا المسألة سياسية، وأن ابن باديس أعلن من خلال الفتوى عن موقف سياسي- ديني يحفظ للجزائر هويتها، وقد سلطت السلطات الفرنسية مختلف الوسائل ضد الجمعية ورجالها الذي أفتوا ضد التجنس والاندماج، كما حركت ضدها بعض المتجنسين.<sup>1</sup>

كما أدت المواقف التي كانت تبديها جمعية العلماء المسلمين إلى تغيير موقف رابح زناتي الذي كان مؤيدا للحركة الإصلاحية في بداية تأسيسها، حيث لما بدت له بأنها لا تسير في ما كان يأمله، شن حملة في جريدته صوت الأهالي باسم مستعار- حسان- وسبب هذا التحول في الموقف أن جمعية العلماء المسلمين لم تداهن في مواقفها تجاه مسألة التجنس مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية هذا من جهة، وجهة أخرى دخول جمعية العلماء مجال السياسة خاصة مع ظهور مشروع فيوليت، والدور البارز الذي ستلعبه في المؤتمر الإسلامي، مما كان يعني بالنسبة لزناتي عدم التزامها بالعمل التربوي الاجتماعي، بل أكثر من ذلك، أن جمعية العلماء المسلمين كانت تؤكد على وجود الأمة الجزائرية ككيان، وهذا ما كان يتنافى مع ما كان يتمناه زناتي، وهو الذي كان يأمل في حدوث اندماج للجزائريين في العائلة الفرنسية.<sup>2</sup>

ومما قاله زناتي عن جمعية العلماء المسلمين، أنها تكرر بليد للنزعة الوهابية التي ظهرت نهاية القرن التاسع عشر، حيث قال: >> ليست النزعة الإصلاحية، النزعة الوهابية الجديدة في الجزائر في آخر المطاف إلا عودة إلى الماضي، فهي حركة سانجة لا تختلف عن الحركات المحافظة في تاريخ الإسلام، إنها مجرد إعادة

<sup>1</sup>- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس 1830-1954، دار الغرب الاسلامي الطبعة الأولى 1998، ص : 375.

<sup>2</sup>- ثنيو نور الدين، مرجع سابق، ص : 72.

إحياء تطلعات سياسية دينية قديمة أدت في مختلف العصور إما إلى تشرذم أو إلى تغيير عائلات الملوك الحاكمة»<sup>1</sup>

كما نفى زناتي عن جمعية العلماء المسلمين امتلاك برنامج أو مشروع أصيل للحركة الإصلاحية في الجزائر، - وحسب رأيه- من الخطأ أن يطلق هذا الوصف على جماعة العلماء، وإن مصطلح المصلحين الذي انتحلته العلماء الجزائريون خاطئ، لأنهم لا يقدمون أي إصلاح يحمل فكرة لتحسين الوضع، بل ما يقترحونه هو عودة إلى الوراء وإعادة بعث ماضي انقراض، أدى هذا التضارب في المصطلحات إلى خداع النخبة المسلمة الجزائرية، وجعل العلماء يفرضون أنفسهم بهذه الصورة المدهشة، وهم ليسوا مصلحين لا بالمعنى الفرنسي و لا بالمعنى العربي لأنهم لا يصلحون شيئاً و لا يقترحون شيئاً جديداً<sup>2</sup> ونتيجة للتحليل- حسب رأي زناتي- لا يمكن اعتبار العلماء في عداد المصلحين بالمعنى النبيل كما هو الأمر في المشرق العربي، بل على العكس من ذلك فهم يعارضون منجزات العلم الحديث، وأن الطريق الذي انتهجوه مخالف وضد أفكار زعيمهم الروحي ابن سعود، وهم يكتفون فقط بالعودة إلى الماضي واحتقار مزايا وفضائل العلم المعاصر، ويتجهون ضد المناهج التي اعتمدها الملك سعود، الذي جهز بلده بآخر الانجازات التقنية الحديثة، وشق الطرقات والسكك الحديدية وأنشأ محطات إذاعية على النمط الغربي تحت إدارة مهندسين أوروبيين.<sup>3</sup> وقد شكك زناتي في أهداف الحركة الإصلاحية، حيث ذكر أنهم يضمرون أهدافاً فيه اريب على مستوى نصوص تأسيس الجمعية أو في الغموض المتعمد لحقيقة اتجاههم الذي كثيراً ما يتعارض عند التطبيق مع ما يقولون.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - la voix indigène, n° : 424, du 26 novembre 1937

<sup>2</sup> - Ibid.

<sup>3</sup> - la voix indigène, n° : 424, du 26 novembre 1937

<sup>4</sup> - La voix indigène, n° : 428, du 28 decembre 1937

ونظرا للدور الذي قامت به جمعية العلماء خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري في 07 جوان 1936، حاول زناتي أن يظهر الجمعية بأنها تمثل خطرا على مستقبل السياسة الفرنسية الجزائر، إذ لمح إلى ضرورة تدخل السلطات الفرنسية تدخلا فعليا، لأنه إذا ترك المجال - حسب رأيه - مفتوحا أمام الحركة الإصلاحية بأن تخوض في ميدان السياسة سيؤدي إلى القضاء على كل أركان و مبادئ الجمهورية.<sup>1</sup>

وفي السياق ذاته، حاول زناتي أن يبرهن على حقيقة ما عبر عنه تجاه الحركة الإصلاحية، حيث ذكر بأن مضمون البرنامج الذي اقترحه لا يمت بصلة بالمضمون الذي ظهرت به الحركة الإصلاحية في المشرق وحتى تركيا، فمنذ البداية حملت جمعية العلماء المسلمين - حسب رأيه - بذور النزعة القومية وفكرة القومية الإسلامية التي تتضمن الإعلان عن مقومات الأمة الجزائرية، وهذا توجه إيديولوجي أخذته العلماء من التيارات الوافدة من المشرق خاصة مقررات المؤتمر الإسلامي في القدس الذي انعقد عام 1931.<sup>2</sup>

وتأكيدا للاتهامات التي شنّها زناتي ضد الحركة الإصلاحية، قال في جريدة صوت الأهالي: >> إن أي إنسان عاقل يمكنه من خلال ما تعرضه جمعية العلماء المسلمين، أن يعرف بأنه لا يمكنها أن تخفي توجهاتها القومية الإسلامية لأنها تتلقى الأوامر من التيارات ذات التوجه القومي الإسلامي، وأن كل مبادرة تقوم بها الجمعية هي أوامر تتلقاها من المؤتمر الإسلامي للقدس << و أضاف >> إن دخول الشيوعيين في المؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936 كان بمبادرة من الإصلاحيين<sup>3</sup>، وذكر أن العلماء المسلمين لا يدخرون أي جهد للوصول إلى أهدافهم، و هم يعملون على تكوين شباب يتحلون بالفكر القومي العربي للوقوف ضد كل ما يأتي

<sup>1</sup> - La voix indigène, n° : 433, du 11 février 1938.

<sup>2</sup> - La voix indigène, n° : 433, du 11 février 1938, op, cit.

<sup>3</sup> - La voix indigène, n° : 434, du 22 février 1938

من الغرب، كما اتهمهم بممارسة السياسة رغم أنهم أعلنوا أنهم بعيدون عنها يوم تأسيس الجمعية في المادة الثانية من القانون الخاص<sup>1</sup>.

كما ذكر زناتي أن الحركة الإصلاحية متحالفة مع القومية العربية التي قضت على العائلات العريقة، و قتلت الوجود الفرنسي في سوريا، و الوجود الانكليزي في مصر، و دعا زناتي إلى وجوب الحذر من هذا التيار الإصلاحي الوهابي لأنه سيأتي على الوجود الفرنسي في الجزائر الفرنسية<sup>2</sup>

لعل أهم توتر وقع بين جمعية العلماء المسلمين والنخبة الفرنسية، يعود إلى المقال الذي نشره عباس فرحات المعنون بـ <<فرنسا هي أنا>>، المنشور في جريدة الوفاق في 27 فيفري 1936، وقد تسبب المقال في إقدام جمعية العلماء المسلمين بنشر رد آخر عنوانه <<كلمة صريحة>> بقلم عبد الحميد بن باديس في أفريل 1936، وتشير المراجع أن عباس فرحات قام بزيارة لمقر جريدة الشهاب وتحدث إلى عبد الحميد بن باديس شارحا له المقصد من ذلك المقال<sup>3</sup>.

### 3- التقارب بين النخبة الفرنسية (المنتخبين) و جمعية العلماء المسلمين

أما عن علاقة النخبة الفرنسية من النواب الفدراليين بجمعية العلماء المسلمين، كانت مختلفة عما كانت عليه مع فئة المعلمين من أصل أهلي، حيث حصل تقارب بين الطرفين في كثير من المحطات أين و جدا بعضهما جنبا إلى جنب، و عن ذلك يقول أبو القاسم سعد الله " إن ابن باديس كان بحاجة إلى ابن جلول كما كان هذا الأخير بحاجة إليه، زيادة إلى مبادئ وتكوين العلماء وبعدهم عن السياسة، فقد كان ابن جلول أحيانا هو صوتهم الذي ينطقونه في المناسبات، لأن تكوينه وشخصيته

<sup>1</sup>- Hassan, comment p'ira l'Algérie française, éditions Attali Constantine 1938, p : 72

<sup>2</sup> - Ibid, p : 140

<sup>3</sup> - محمد الملي، مرجع سابق، ص، ص : 310-311.

وظائفه الرسمية تؤهله إلى ذلك، وأن ابن باديس هو الذي رشح ابن جلول لرئاسة المؤتمر الإسلامي، وكان يحضر معه في قسنطينة التجمعات الشعبية " ويضيف سعد الله " إن ابن جلول وفرحات عباس قد أثرا على ابن باديس في اعتداله وعدم تطرفه، ومن جهة أخرى أثر ابن باديس في الرجلين فجعلهما يؤيدان أحيانا الحركة الإصلاحية ضد المرابطين والنواب الرجعيين وغيرهم من خصوم الجمعية"<sup>1</sup>

ولما توالى الاضطرابات التي أعقبت صدور منشور ميشال، كان اقتراح بن جلول في بداية 1935، أن يتأسس وفدا إلى باريس ليطلع السلطات الفرنسية على الأوضاع، لكن وزير الداخلية ريني رفض ذلك مما جعله ابن جلول يقترب من العلماء<sup>2</sup>، ويعتبر سعد الله، خذلان الإدارة الاستعمارية وانصراف الجماهير عن النخبة جعل هذه الأخيرة تعود إلى نفس الطريق التي سار عليها العلماء سواء عن اقتناع شخصي من النخبة أو عن تحالف مصلحي<sup>3</sup>.

وهذا التفسير للتقارب بين النخبة- النواب الفدراليين- والعلماء، يؤكد عبد الحميد زوزو >> بالرغم من التباين في وجهات النظر بينهم، فالعلماء وجدوا في النخبة- النواب- النصح في السياسة، كما وجد النواب بدورهم في تقربهم من العلماء أكبر مقدار من الشهرة والتأييد، وأن أكبر عامل قرب الاتجاهين هو تلاقى طبائع أعضائها، وتقارب طبقتيهما الاجتماعية وتشابه مميزاتهم الخاص للأشياء وتقديرهم لها، ووحدة الوسائل التي يرونها أفضل لبلوغ الأهداف<<<sup>4</sup>

وهناك موقف آخر، عبر عنه المندوب طالب عبد السلام في المندوبيات المالية في جلسة 22 نوفمبر 1935، له دلالاته على التقارب والعلاقة التي كانت تجمع عناصر

1- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص: 67  
2- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص: 68.  
3- نفس المرجع، ص: 71.  
4- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 136.

النخبة المفرنسة، حيث دافع المندوب المالي عن الرجل الثاني في جمعية العلماء المسلمين، حين رفض الموافقة على مشروع قانون يسمح فقط للأئمة والوعاظ العاملين في الإدارة الفرنسية بإلقاء الدروس والخطب في المساجد، مع منع الأجانب من القيام بذلك إلا في حالة الحصول على الموافقة من والي العمالة، وقد برر طالب عبد السلام موقفه المعارض، مستدلاً بما تعرفه و تعيشه تلمسان التي تستقبل العلماء والفقهاء من الجهات الأربعة من الجزائر، حيث ذكر مثالا عن الفقيه الشيخ البشير الإبراهيمي، إذ قال أنه منذ أربعة سنوات يقدم خدمات جليلة للمسلمين الجزائريين في تلمسان، وأن مثل هؤلاء يجب أن يسمح لهم بإلقاء الدروس والمواعظ الدينية في المساجد، لأن هذه الأخيرة- حسب طالب عبد السلام - هي أماكن لأداء الصلاة و كذلك للتربية والتعليم، وأنه لا يمكن لأناس عديمي الثقافة والعلم - يقصد الطرقيين- أن يمنعوا عالما من هذا الصنف- يقصد البشير الإبراهيمي.<sup>1</sup>

الواضح من هذا الموقف الصريح لطالب عبد السلام دليل على ما حققه الشيخ البشير الإبراهيمي الذي أوفدته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى تلمسان، حيث استقر بها واتخذ دار الحديث مقرا لنشاط الجمعية، وقد استطاع الرجل أن يكسب ثقة أهالي المدينة بما فيهم النخبة التي درست في المدرسة الفرنسية.

نستنتج أن أهم تقارب حصل بين النخبة السياسية المفرنسة وجمعية العلماء المسلمين، كانت بدايته انضمام الطرفان إلى المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي يعد أهم تكتل سياسي حصل في تاريخ الجزائر، حيث عملا معا لحل المعضلة الأهلية.

<sup>1</sup> - les délégations financières Algériennes, session extraordinaire de novembre 1935, n° :02, op.cit, p : 118.



## الفصل السابع

العلاقات مع التيارات السياسية الفرنسية ، الجمعيات ، الإدارة المحلية  
و المستوطنين الفرنسيين

I- علاقة النخبة الفرنسية بالأحزاب اليسارية :

1- العلاقة بالحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للاممية الشغيلة (SFIO)،  
والحزب الراديكالي الاشتراكي

2- التقارب بين النخبة الفرنسية والحزب الاشتراكي و الراديكالي  
الاشتراكي.

3- علاقة النخبة الفرنسية بالحزب الشيوعي الفرنسي PCF

II – علاقة النخبة الفرنسية بالأحزاب اليمينية

III- الجمعيات الفرنسية

IV- الإدارة المحلية الفرنسية

V- المستوطنين الفرنسيين

## I - علاقة النخبة المفرنسة بالأحزاب اليسارية :

### 1 العلاقة بالحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمممية الشغيلة (SFIO)، والحزب الراديكالي الاشتراكي :

تشير الدراسات التاريخية، أن الاشتراكيين مثلهم مثل غالبية المتعاطفين مع الأهالي ( الجزائريين ) كانوا يريدون مساندة المثقفين ذوي التكوين الفرنسي والمنتخبين من الفيدراليات الثلاث، الذين كانوا يفضلونهم عن الإمعة من النخبة التقليدية بني وي وي وعلى المتطرفين الوطنيين، الذين كانوا يعتبرونهم غوغائيين خطرين<sup>1</sup>. وقد سلكت الأحزاب السياسية نفس المسلك، فالمناضلون في الحزب الاشتراكي، والحزب اشتراكي الراديكالي، لم يقوموا بإنشاء تنظيمات خاصة بالأهالي (الجزائريين)، إذ اكتفوا بانضمام داخل صفوفها عناصر من النخبة المفرنسة، وفي ذات الوقت كانت هذه الأحزاب اليسارية تقوم خلال الانتخابات بترشيح العناصر التي يختارونها من النخبة الأهلية (الجزائرية)<sup>2</sup>.

لقد كانت لهذه السياسة المتبعة من لدن الأحزاب اليسارية، الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمممية الشغيلة أثرها، إذ انخرط العديد من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة، وتحول هذا الحزب إلى فضاء مساعد ومؤيد لالتحاق الكثير من عناصر النخبة منذ الثلاثينات من القرن العشرين، ذلك أنها كانت الفئة الوحيدة التي يتطلع الحزب الاشتراكي لضمها كأعضاء نشيطين<sup>3</sup>.

ويذكر أن المنخرطين في الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمممية الشغيلة من الأهالي (الجزائريين)، الذين تلقوا تعليمهم في المدرسة الفرنسية مثلا في عمالة

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص : 205.

<sup>2</sup> - ANOM/GGA/ 10H88, notes au sujet de la situation politique indigène dans le département de Constantine.

<sup>3</sup> - CAIRN.INFO, Claire marynowier, reformer l'Algérie ? des militants socialistes « en situation coloniale » dans l'entre deux guerres, presse de sciences politiques, 2011/1- n° :13, p 09.

وهران، بلغ عدد أعضائها حوالي 34 منخرطاً من بينهم 14 من المعلمين الذين تخرجوا من مدرسة بوزريعة والبعض الآخر من الذين درسوا في المدرسة الرسمية الجزائرية وهران وتلمسان<sup>1</sup>.

ويعود انخراط الغالبية من المعلمين الأهالي (الجزائريين) في الحزب الاشتراكي لأسباب عديدة منها نظام التعليم اللاتيني، الذي تلقاه هؤلاء، وكذلك تأثرهم بالكتابات التي تركها المؤلفون الكبار والرواد من كارل ماركس إلى جون جوراس، وأن هؤلاء المعلمين لمجرد تعيينهم مدرسين فإنهم يحتكون بالمناضلين الاشتراكيين من المعلمين الفرنسيين<sup>2</sup> ويشير أحد التقارير أن العديد من المعلمين الأهالي (الجزائريين) منخرطون في الحزب الاشتراكي في منطقة سطيف وقسنطينة.<sup>3</sup>

وتؤكد الدراسات أن عناصر المعلمين من أصل أهلي كانوا يمثلون أكثر العناصر المنخرطة في الحزب الاشتراكي، وكان أولهم المعلم محند لشاني الذي التحق بالحزب منذ تأسيسه<sup>4</sup>، وبعده التحقت عناصر "صوت المستضعفين" منهم سعيد فاسي، عمروش، أوعلام، مترف، ثم بلحاج و طاهرات<sup>5</sup>، كما التحقت عناصر مثل سفير بودالي بالحزب الاشتراكي في أواخر 1936<sup>6</sup>.

كما انخرطت عناصر من النخبة الجزائرية المفرنسة السياسية التي انتمت إلى فدراليات المنتخبين للعمال الثلاث، حيث نجد محمد العزيز كسوس الذي انخرط في الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمية الشغيلة بداية من سنة 1931، والذي أصبح

<sup>1</sup> - Claire Marynowe, *être socialiste*, op. cit : 693

<sup>2</sup> - Ibid, p : 698

<sup>3</sup> - ANOM/GGA/10H88, Note au sujet de la situation politique indigène dans le département de Constantine à la date du 15 juin 1939.

<sup>4</sup> - René Gallissot, *dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb*, édition Barzakh, Alger 2007, p : 420

<sup>5</sup> - Aissa Kadri, *instituteurs et enseignants en Algérie 1945-1975, histoire et mémoires*, kartala 2014, p : 101

<sup>6</sup> - ANOM/ORAN/71, rapport du commissaire central au préfet de Mascara 22 avril 1938.

فيما بعد رئيس التحرير لجريدة "الوفاق" التي تصدرها فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة<sup>1</sup>.

وقد التحقت بالحزب اشتراكي القسم الفرنسي للأمية الشغيلة عناصر أخرى من عمالة وهران منهم حاج حسن بن عودة بش ثلوزي رئيس فيدرالية المنتخبين لعمالة وهران خلال سنة 1930 و الذي استطاع الوصول إلى المندوبيات المالية بفضل ترشحه تحت غطاء الحزب الاشتراكي<sup>2</sup>

## 2- التقارب بين النخبة الفرنسية والحزب الاشتراكي و الراديكالي الاشتراكي:

يعود التقارب بين النخبة الجزائرية الفرنسية ( المعلمين من أصل أهلي والسياسيين المنتمين إلى فيدراليات المنتخبين للعمال الثلاث) والأحزاب اليسارية إلى ما كان تتبناه هذه الأخيرة، خاصة منها الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي الاشتراكي، من مشاريع وقضايا كانت تهم النخبة الجزائرية الفرنسية، كمسألة التعليم للأهالي، التمثيل الانتخابي، إلغاء قانون الأهالي، والمحاكم الاستثنائية والمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية<sup>3</sup>.

وكثير من البرامج التي دعت إليها الأحزاب اليسارية، كانت محل اهتمام النخبة الفرنسية، سبق أن طالبت بها من خلال العرائض، وحتى خلال المناقشات والمداورات التي كانت تجريها داخل المجالس الانتخابية المحلية ( مجالس البلديات - المجالس العامة، المندوبيات المالية الجزائرية)، كما اتخذت النخبة المؤتمرات الوطنية التي كان

<sup>1</sup>- René Gallisot, op. ct, p : 385.

<sup>2</sup> - Ibid : 77-78

<sup>3</sup>- محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص : 205

يجريها الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأممىة الشغىلة، منبرا للحدىث عن قضاىا الجزائر والمعضلة الأهلىة<sup>1</sup>.

وتذكر المراجع أن المؤتمرات التى برزت فىها عناصر النخبة المفرنسة، تلك التى كانت تطرح فى جداول أعمالها "السىاسة الجزائرىة والقضىة الأهلىة"، منها المؤتمر الوطنى المنعقد فى الحراش فى جوان 1929، أىن حضر بن حاج كمندوب عن فىدرالىة الجزائر، دعا الجهات المسؤولة فى فرنسا إلى إىجاد حل للمعضلة الأهلىة، وحثهم على عدم تجاهل الوضىة التى يعىشها الجزائريون<sup>2</sup>.

وخلال الثلاثىنات من القرن العشرىن، بدأت الساحة السىاسىة الجزائرىة تعرف مخاضا خاصة مع مرور مائة سنة من الاحتلال، حىث ارتفعت أصوات من العاطفىن الفرنسىىن على الأهالى (الجزائرىىن) وعناصر من النخبة الجزائرىة المفرنسة، تدعو إلى وضع إصلاحات، لتخلص فرنسا من المعضلة الأهلىة، وقد برزت هذه المطالب مع فوز الجبهة الشعبىة فى الانتخابات التشرىعىة فى مائ 1936، حىث فى تلك الظروف، أجرى الحزب الاشتراكى مؤتمره الوطنى الثالث والثلاثىن، حضره العربى طاهرات كمندوب عن فدرالىة قسنطىنة، دعا فىه إلى إىجاد حلول للوضع الكارثى الذى يعىشونه الأهالى، موجهة فى ذلك انتقادات إلى النظام الإدارى، و طالب الحزب الاشتراكى بالعمل على تحقىق مشروع فىولىت، وألا تخىب آمال المسلمىن كما تفعل أحزاب اليمىن و أحزاب الوسط<sup>3</sup>.

ولما انعقد المؤتمر الوطنى الرابع والثلاثىن للحزب الاشتراكى القسم الفرنسى للأممىة الشغىلة، حضر محمد العزىز كسوس كمندوب عن فىدرالىة وهران، وقد دعا

<sup>1</sup> -La Voix des humbles, n°: 180, Mai 1937, p : 19

<sup>2</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنىة الجزائرىة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 206.

<sup>3</sup> - Parti socialiste( section française de l'internationale ouvrière XXXIII congres national, tenu a paris le 30-31-mai-01- juin1936, librairie populaire, paris, p : 105.

هو الآخر الحزب الاشتراكي الى ضرورة تطبيق إصلاحات لحل المعضلة (الجزائرية)، حيث تساءل المندوب عن سبب استمرار العمل بقانون الانديجينا الذي تتناقض بنوده مع مبادئ الجمهورية، وانتقد استمرار العمل بمرسوم شوطان الذي يمنع الجزائريين من السفر إلى فرنسا والعمل بها، رغم إلغائه<sup>1</sup>. واختتم كسوس تدخله قائلاً: >> إن الأهالي الجزائريين يثقون في الجبهة الشعبية والفضل في ذلك ناتج عن الدور الذي تلعبه عناصر النخبة الأهلية المناضلون في الحزب الاشتراكي << كما حذر في ذات الوقت الجهات المسؤولة من الفتور الذي بدأ يدب في أوساط الجماهير الجزائرية، الذي قد تتجم عنه تبعات سلبية<sup>2</sup>. كما شارك سفير البودالي بصفة مندوب عن فيدرالية وهران في المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي الذي جرى في ماي 1938 في رويان، وتحدث خلاله عن القضايا التي تهم الأهالي (الجزائريين)، كما ساهم سفير في الدعاية للحزب من خلال الندوة التي أقامها في معسكر، وأعلن خلالها أن الأهالي (الجزائريين) يثقون في الحزب الاشتراكي القسم الفرنسي للأمية الشغيلة<sup>3</sup>.

يظهر أن الحزبين الاشتراكي القسم الفرنسي للأمية الشغيلة، والراديكالي الاشتراكي قد فتحا المجال أمام النخبة الجزائرية المفرنسة بجميع أطرافها سواء كانت، من فئة المعلمين من أصل أهلي، أو من فئة المنتخبين المسلمين من الفيدراليات الثلاث (قسنطينة- الجزائر- وهران)، وتبني اهتمامات الأهالي (الجزائريين)، إنما فقط لتحقيق هدف سياسي بعيد المدى، يتمثل في إيقاف النزعة الوطنية الجزائرية، حيث لم تقم هذه الأحزاب بالسلوك الفعلي الحقيقي للتخفيف من آلام الجزائريين، وهذا ما عبر عنه محند لشاني في مقال نشر في جريدة "صوت المستضعفين" بعنوان "الييمين، اليسار والقضية الأهلية" وذكر أن إيديولوجية ومبادئ أحزاب اليسار تبدو للوهلة

<sup>1</sup>- parti socialiste ( section française de l'internationale ouvrière XXXIV, congres national tenu à paris, op. cit, pp : 203-204.

<sup>2</sup>- Ibid, pp :207-208.

<sup>3</sup>- Claire marynower, être socialiste, op. cit : 717.

الأولى أنها في خدمة القضية الأهلية، وأنها تجد في الأحزاب العناصر المدافعة عنها، إلا أن الواقع - حسب رأي لشاني- هو شيء آخر، لأن التجربة أثبتت أن القضية الأهلية ظلت حبيسة الأدراج، وأن ما قاله هؤلاء اليساريون إنما هو وقود للدعاية الانتخابية، وما يقوم به الحزب الراديكالي خلال الاجتماعات والمؤتمرات إذ يبدي هذا الأخير تأييده للقضايا الأهلية، إلا أن تلك التصريحات والقرارات تدفن داخل الحافظات، وتبقى تنتظر المؤتمرات الأخرى وتظهر من جديد وبأسلوب آخر، وأشار لشاني للتصير الذي مارسه الحزب الراديكالي، حيث صدر في ظل حكم هذا الأخير مرسوم شوطان، الذي يمنع عن الجزائريين الهجرة إلى فرنسا، الذي أيده الحزب الاشتراكي، وهذا بالرغم من وجود شخصيات داخل الحزب الراديكالي لهم وزنهم سياسي ويعرفون القضية الأهلية، خاصة ألبير صاروا، الذي عرف بطروحاته الإنسانية<sup>1</sup>. وذكر لشاني أن الحزب الراديكالي، لم يقدم للقضية الأهلية (الجزائرية) ما يخدمها، بدليل أن الوزير شوطان (وزير راديكالي)، قد رفض استقبال بعثة المنتخبين الأهالي، التي انتقلت إلى فرنسا لتقديم شكاوي الأهالي إلى الحكومة الفرنسية في باريس، وأن الوزير "روني" الذي هو الآخر من الحزب الاشتراكي، لم يخدم القضية الأهلية، حيث عوض أن يجد لها حلا، فقد قام بتثبيت القبضة على الأهالي (الجزائريين)، وعن ذلك التصير الذي مارسه الحزب الراديكالي، قال لشاني: >> إن الحزب الراديكاليين أبدا لم يطرح مشروعا في صالح القضية الأهلية <<<sup>2</sup>

يبدو أن محند لشاني، قد سئم من المواقف الزائفة التي كانت تميز الأحزاب اليسارية تجاه القضية الأهلية، حيث لم تترجم تلك الطروحات التي كانت تبديها بعض الشخصيات الفرنسية المتعاطفة مع الأهالي، في الواقع إلى إصلاحات، بل العكس من

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° : 163/ Décembre/1935, P : 237.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 239.

ذلك، بل المراسيم القمعية التي كانت سلبية على واقع الأهالي، قد ظهرت في عهد الحزب الراديكالي.

أما عن الحزب الاشتراكي، فقد ذكر لشاني أن مواقفه متناقضة فيما يخص قضايا المستعمرات، حيث يوجد- حسب رأيه- شخصيات لا تأبه لاهتمامات الأهالي (الجزائريين) خاصة فيما يخص مسألة المساواة التي يطالبون بها، وأما اهتمام الحزب الاشتراكي بالمعضلة الأهلية، كان فقط مع حلول الذكرى المئوية، حيث حاولت فروع فيدراليات الحزب الاشتراكي دراسة السياسة الجزائرية من خلال فتح تحقيق حول اهتمامات الأهالي واحتياجاتهم<sup>1</sup>. وقد أكد لشاني في السياق ذاته، أن العديد من العناصر الفرنسية المنتمية إلى الحزب الاشتراكيين قد تعرضوا إلى ما يعانیه الجزائريون، ودافعوا عن بشجاعة عن انشغالاتهم، حيث قال << إن الحزب الاشتراكي لم يقدم مشروعاً إصلاحياً حقيقياً في صالح الأهالي المسلمين >> وأشار لشاني بالدليل إلى المواقف المتناقضة للحزب الاشتراكي، بأن هذا الأخير قد أفضل المشروع الذي طرحه النائب "ديان" Diagne النائب السنغالي في البرلمان الفرنسي، حين طالب بتمثيل انتخابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي في باريس سنة 1927<sup>2</sup>.

### 3- علاقة النخبة المفرنسة بالحزب الشيوعي الفرنسي (PCF):

أبدت عناصر النخبة المفرنسة بغالبيتها، عن معارضتها للحزب الشيوعي الفرنسي وتوجهاته، لأنه يتلق الأوامر من موسكو (الاتحاد السوفياتي)، والواضح أن عناصر النخبة المفرنسة سواء الفئة المنتمية الى المعلمين من أصل أهلي أو الفئة السياسية من الفيدراليات الثلاث، كانت ترفض الأفكار الثورية التي يحملها الحزب الشيوعي، وكذب رايح زناتي، ما ذهب اليه المعمر " غراتيان" الذي أعلن بأن الشيوعية،

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° : 163/ Décembre, 1935, op. cit, p : 259.

<sup>2</sup> - Ibid, p : 260.

قد عزت المسلمين الجزائريين الذين يحملون ورقة الانتخاب في يد وميثاق موسكو في اليد الأخرى ويستعدون لرمي فرنسا في البحر<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق ، نشرت مجلة " صوت المستضعفين" مقال بعنوان " الشيوعية والإسلام" ندد من خلاله رابح زناتي بالدعاية الشيوعية في الجزائر، وما تقوم به جريدة " لومانتي << L' humanité >> التي قال أنها لا تعرف انتشارا في الجزائر وليس لها قراء كثير، لان المنخرطين في الحزب الشيوعي ليسوا كثير ولا يتجاوز عددهم بضعة من الأفراد في العمالات الجزائرية، وأكد زناتي أن الدعاية الشيوعية قد أهملت في الجزائر، شيئا يتعلق بذهنية الأهالي ( الجزائريين) المسلمين، لأن هؤلاء لا يحملون أي تأييد ولا ميولات للفكر الشيوعي، إذ قال: << هناك شيء أساسي ومهم، المجتمع الجزائري المسلم كله مبني على المبادئ (...). القرآن يسير ويضبط بدقة حياة المسلم (...). في الوضع الحالي المسلم لا يمكنه أن يقبل بأي تغيير لا في قانون الأحوال الشخصية ولا في نظامه الاجتماعي الذي يعيش فيه منذ قرون >> واختتم زناتي مقاله معترفا بإمكانية تأثير الشيوعيين على الوطنيين أحيانا، الذين يعميهم الحقد على الأعراق، إذ يصورون لهم محاسن النظام الشيوعي- السوفياتي- وأن فكرة الانفصال والاستقلال التي يثيرها هؤلاء المشاغبون- حسب رأي زناتي- ستجعل الجزائر تحت هيمنة الطرفين، وأكد أن عناصر النخبة التي تكونت في المدرسة الفرنسية لن ترضخ ولن تتأثر بالدعاية السوفياتية، وأن أي تغيير تعتمد النخبة، لن يكون خارج مبادئ الثورة الفرنسية<sup>2</sup>.

يبدو من هذا التحليل، أن رابح زناتي قد اطمأن بعدم انتشار الفكر الشيوعي في أوساط الجزائريين، لأنهم لن يتبنوا هذه الأفكار الإلحادية والدعاية الثورية التي يروج

<sup>1</sup> محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص: 270.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° : 38 / octobre 1925, pp : 22-34

لها الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، لأن الجزائري - حسب رأي زناتي - لديه حصن متين يمنع توغل هذه الأفكار الوافدة من موسكو، والظاهر أن زناتي من خلال طرحه، يدافع عن الجزائر التي ينشد إدماجها في فرنسا.

وفي نفس السياق، يعتبر محند لشاني، الحزب الشيوعي والنقابات المنضوية تحت لوائه، من التنظيمات الأكثر تنظيماً، ويعترف - حسب رأيه - بأنها الوحيدة التي أولت اهتماماً بقضايا الأهالي، بإتباعهم دعاية جد منظمة لجلب الأهالي للانخراط فيه، ويعتمدون على أساليب دعائية متنوعة ( المناشير - الملصقات - الجرائد - الندوات - المحاضرات ) وفي ذات الوقت يعترف لشاني أن ما اعتمد من أساليب دعائية من لدن الحزب الشيوعي، لم تجلب إليه العناصر الأهلية ( الجزائريين ) لأنهم لا يريدون ولا يرغبون في هكذا نوع من الدعاية والنشاط السياسي، لأن الحزب الشيوعي لم يكتف بالدعوة إلى تحقيق المساواة، التي كان يصب إليها الجزائريون، بل عمد إلى نشر أفكار وطنية، هذه الوطنية التي لم تكن ضمن أفكار الأهالي ( الجزائريين ) المسلمين، وقال لشاني: >> ما كان على الحزب أن يستغل مآسي وغضب الأهالي الجزائريين إن هذه الأفكار يمكن أن تكلف الكثير للأهالي (... ) يجب قدر الإمكان تجنب ذلك << ورأى أن الشيوعية تؤدي إلى ظهور فكرة الوطنية، وأن الحزب الشيوعي يستعمل شعوب المستعمرات، كأداة لضرب الرأسمالية في الوطن الأم فرنسا، واستنتج لشاني بأن نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، يمثل خطراً كبيراً ويبعد الناس عن تحقيق المساواة والعدالة بالطرق السلمية، باستعماله لشعار جديد هو تحرير المستعمرات<sup>1</sup>. وفي انتقاده الصريح للحزب الشيوعي والدعاية التي يقوم بها في أوساط الأهالي ( الجزائريين ) يقول لشاني : >> هل استقلال الجزائر يمكنه أن يقضي على الطبقة؟ (... ) لا يمكن، لأن من النتائج التي ستصاحب ذلك، انتقال الملكية البرجوازية إلى

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n°163/ Décembre 1935, p : 253.

برجوازية أخرى. العمال والبروليتاريا بشكل عام سيغيرون فقط الأسياد وليس الظروف والأوضاع (...) وهذا ما لا يريده العمال الأهالي، الذين يريدون فقط المساواة والعيش في ظروف محترمة»<sup>1</sup>

وقد عبرت مجلة صوت المستضعفين عن موقفها المعارض للتوجهات التي يدعو إليها الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، وأعلنت عن ذلك بقولها: >> إننا لا نهتم بما يقوم به الشيوعيون، إذ ليس هناك ما يجمع بيننا وبينهم، ولا نشترك معهم في أي شيء، فسفير البودالي وزملاء الآخرين، الذين يكتبون في الجريدة ليسوا وطنيين ولا وطنيين اصلاحيين كما تسميهم أو تنعتهم جريدة المناادي و صديقاتها الشيوعية (...). سفير البودالي وزملاؤه واعون ومدركون لقضايا الأهالي، لا يتلقون التوجيهات من أي جهة كانت مما يجعلهم بعيدون عن الشيوعيين، الذين يسعون إلى تحويل الأهالي عن اهتماماتهم نحو التوجه الوطني»<sup>2</sup> لقد أدت معارضة النخبة المفرنسة- المعلمون الأهالي- للشيوعية، إلى تسخير مجلة صوت المستضعفين للدفاع عن العناصر التي كانت مهتمة بقضايا الأهالي (الجزائريين)، بعدما كانت توجه إليهم اتهامات بأنهم ذوي توجهات وطنية تارة، وبأنهم شيوعيين تارة أخرى، وأفصحت المجلة بأن من يكتب في صفحاتها ليست لديهم أية توجهات لا وطنية ولا شيوعية.

كما لم تسلم النخبة السياسية المفرنسة، خاصة المنتمية إلى فيدرالية المنتخبين من انتقادات الحزب الشيوعي، ومن الذين تعرضوا لهذه الانتقادات الدكتور بلقاسم بن التهامي، الذي تهجمت عليه جريدة " الكفاح الاجتماعي " **La lutte Sociale** خلال فترة الانتخابات التي جرت سنة 1928، معتبرة المواقف التي تبديها عناصر النخبة المفرنسة من فيدرالية المنتخبين الذين يرأسهم بن التهامي، متخاذلة بين اليسار واليمين،

<sup>1</sup> - Ibid, p : 254.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° :162/ novembre-1935, p :232.

وأن هؤلاء المنتخبين لم يتخذوا موقفا واضحا. وقامت جريدة "الكفاح" بتوجيه الاتهامات لبن التهامي، واصفة إياه بعميل الامبريالية والبرجوازية الفرنسية، وعدو العمال والجزائريين المسلمين، وخائن للقضية الإسلامية<sup>1</sup>.

لقد كان لتلك المواقف اثر في عدم انخراط النخبة المفرنسة في الحزب الشيوعي الفرنسي، مقارنة بالأحزاب اليسارية الأخرى (الحزب الاشتراكي، الحزب الراديكالي اشتراكي)، وتشير الدراسات أن تغلغل الحزب الشيوعي الفرنسي في أوساط الأهالي (الجزائريين)، قد بدأ مع الثلاثينيات من القرن العشرين، إذ ساهم في توغله المعلم الفرنسي جان شانترون المعروف باسم بارتال Barthel خلال الفترة الممتدة من 1935 إلى 1937، وساهم في التحاق عناصر من الأهالي الجزائريين، وهذا بتعريب الحزب إلى الحزب الشيوعي الجزائري. وقد حاول الحزب أن يظهر ممثلا للأهالي الجزائريين، في مؤتمره الأول المنعقد في أكتوبر 1936، إذ وضع نفسه مدافعا عن قضايا الجزائريين<sup>2</sup>. ونتيجة ذلك التوجه، استطاع الحزب الشيوعي الجزائري، أن يجلب إلى صفوفه العناصر المنتمية إلى العمال والموظفين البسطاء<sup>3</sup>.

وخلال الثلاثينيات أظهرت النخبة السياسية المفرنسة من كتلة المنتخبين، معارضتها للحزب الشيوعي في الجزائر لأنها كانت ترى فيه عنصرا مشاغبا، ويعمل على بذر الأفكار الوطنية في أوساط الأهالي وفي ذات الوقت لا يخدم طموحاتها المتمثلة في اندماج الجزائر في فرنسا، وهذا ما جاء على لسان الدكتور الصالح بن جلول في أحد تصريحاته >> نحن لسنا شيوعيين، ليس لدينا ما يجمعنا بالشيوعية، لا نريد معارضتها، فما بالكم بإتباعها، أقولها لكم مرة أخرى ومن أعماقي بعد خطاب مصالي وبعد اغتيال المفتي بن دالي انهارت الجسور، فكل ما

<sup>1</sup> - عبد الرحمن بن العقون ابراهيم، الكفاح القومي و السياسي، الجزء الأول، ص: 149.

<sup>2</sup> - Claire marynower, être socialiste, op. cit : 677.

<sup>3</sup> - Ibid, p : 690.

ليس فرنسا بالنسبة لي منبوذا وسوف أحقه بلا رحمة»<sup>1</sup> وقال أيضا : >> إن المذهب الشيوعي والعقيدة الإسلامية لا يتفقان، ولا يمكنها التعايش فيجب موت أحدهما، وإن لم يقتل الإسلام الشيوعية، فإن الشيوعية سوف تقتل الإسلام، كما قتلت كل الديانات الأخرى (...). إن الإسلام يتعرض إلى تكالب السوفيات، لأن موسكو تستطيع بواسطته تحقيق طموحاتها الامبريالية، موسكو تريد إثارة المسلمين الذين يعيشون في المستعمرات (...). إن الشيوعية بتأقلمها مع ضرورات المرحلة تلبس بالنسبة للمسلمين قناع الإسلام و الوطنية المسلمة، كما تتبنى في فرنسا قناع الوطنية»<sup>1</sup>. وقال أيضا : >> الشيوعية تتظاهر حاليا باحترام الديانة الإسلامية، ففي روسيا واسبانيا هي على العكس من ذلك، إنها بذلك التناقض في سياستها تقدم ما هو كافي إلى لكشف نفاقها السياسي، إنكم تريدوننا أن نقبل بالتعاون مع قتلة الأئمة المسلمين، رجال الدين الكاثوليك، مع هؤلاء الذين ينكرون أي تلق بالدين؟ إنكم تريدون أن تضعوا أيديكم في أيدي جلادي الآلاف من المسلمين والمسيحيين، احذروا إن أيديهم لا زالت ملطخة بالدماء >><sup>2</sup> إن الموقف المعبر عنه من طرف الدكتور بن جلول ينم على رفضه للتوجهات التي تميز الحزب الشيوعي الجزائري، وأن هذا الموقف يعني رفضه للحزب الشيوعي الفرنسي.

27 وحسب تقرير لمكتب شؤون الأهالي والشرطة العامة لقسنطينة، بتاريخ أكتوبر 1936، بمناسبة انعقاد اجتماع مكتب المؤتمر الإسلامي لقسنطينة، تحدث الدكتور بن جلول عن الانجازات التي قام بها المؤتمر الإسلامي، بصفته رئيسا له وأثناء حديثه وجه اللوم إلى الشيوعيين الذين يدعون، أن الفضل يعود إليهم في حصول الأهالي على بعض الإصلاحات، معتبرا ذلك ادعاءات، بل الفضل يعود إليه - بن جلول- نتيجة الزيارات التي قام بها على رأس البعثات المتنقلة بين باريس و

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص، ص: 581-583  
<sup>2</sup> - ANOM/GGA/boite, 9H45. Rapport commissariat central de Philippe ville, n° :57, objet d'une réunion publique organisée par le docteur Bendjelloul, Philippe ville, le 16 octobre 1937.

الجزائر، كما اعترف أنه هو من أدلى بذلك التصريح الذي أجراه مع مبعوث جريدة مرسيليا الصباح Marseille Matin، أين تهجم على الشيوعية. حيث قال في ذلك التصريح: >> لا أريد أن أخوض الآن في تعاليم الشيوعية من حيث هي، و لكن لا يمكنني ابتداء من الآن أن أَرْضَى بالشيوعية الموجودة ولا سلوكها في الجزائر، ذلك أولاً لأن موقف الماركسية العام مضاد لجميع الأديان ونحن في الجزائر نتمسك بديننا الإسلامي ونفضله على كل سياسة، وثانياً لأن الماركسية تؤيد القومية الجزائرية المزعومة التي لا وجود لها، والتي يكون حسبما يظهر لا يمسننا خطراً كبيراً على مطالبنا، فإذا كانت الشيوعية صديقة المسلمين حقيقة (...). فان أحسن وسيلة لإقامة البرهان على هذه الصداقة، أن تضع حدا لدعايتها بالقطر الجزائري<<<sup>1</sup>.

أما عباس فرحات، كان أقل تشدداً في موقفه من الدعاية التي يقوم بها الحزب الشيوعي في الجزائر، وقد اتضح ذلك الموقف من تصريحه الذي قال فيه : >> إننا لم نصدر أي حكم على برنامج شيوعي والذي يهدف إلى تحطيم نظام اجتماعي قائم، وهو ما يتجاوزنا<< كما تساءل عن مدى قابلية الدولة الشيوعية للتلاؤم مع المجتمع المسلم، ولواقع الذي تعيشه المجتمعات الواقعة تحت حكمها، وعن مدى خطورتها على المجتمع الجزائري المسلم<sup>2</sup>. من خلال هذا الطرح يظهر، أن فرحات عباس معارض للشيوعية، وكشف بالتحليل الدواعي التي جعلته لا يتبنى الفكر الشيوعي، باعتباره يتعارض مع الدين الإسلامي.

<sup>1</sup> - ANOM/GGA/boite, 9H45. Rapport commissariat central de Philippe ville, n° :57,op, cit

<sup>2</sup> - فرحات عباس، الشاب الجزائري، مرجع سابق، ص: 156.

## II- علاقة النخبة المفرنسة بأحزاب اليمين ( PSF ) و( PPF ) :

كانت الأحزاب اليمينية الفرنسية في الجزائر، تراقب تطور الأهالي ( الجزائريين) ما بين الحربين، وبما أن هؤلاء أصبح لهم تأثير كبير وواضح على المجالس الانتخابية المحلية للعمال، خاصة عمالة قسنطينة، فقد اصطدم هؤلاء مع عناصر النخبة، ويذكر أن زعماء أحزاب اليمين كانوا في خلاف مع العناصر المؤيدة للاندماج، خاصة المعلمين من أصل أهلي، ونعنؤهم بالمعلمين الحمر وأحياناً بالوطنيين، ومرات بالشيوخيين.<sup>1</sup>

لقد كانت الأحزاب اليمينية الفرنسية في الجزائر المشكلة من منظمة صلبان النار التي تم حلها في جوان 1936 والتي أصبحت فيما بعد حزبا سياسيا باسم الحزب الاجتماعي الفرنسي ( PSF ) بزعمارة دولاروك De la rocque، حاول أن يضم إلى صفوفه العناصر أهلية خاصة عناصر النخبة المفرنسة المؤيدة لمشروع فيوليت، ولكن بدون جدوى، وكانت العناصر المؤيدة لمشروع فيوليت والجهة الشعبية ترجع عدم

---

<sup>1</sup> - Abderrahim Sekfali, Le rôle des instituteurs, op, cit, p :182.

الانخراط في هذا الحزب إلى عوامل عديدة، أرجعها العربي طاهرات إلى سياستهم المتبعة<sup>1</sup>.

أما الحزب الشعبي الفرنسي (PPF) بزعامة جاك دوريو Jacques Dorriot، فقد أعلن في الكثير من المرات معارضته إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، لأن ذلك يتعارض ويتناقض مع الحريات والعادات والتقاليد الإسلامية، الى جانب موقفه من الجبهة الشعبية التي أصبحت أداة طيعة في يد الحزب الشيوعي، وقد تسبب ذلك الموقف في حصول ردة فعل من العربي طاهرات ، الذي نشر مقال في مجلة صوت المستضعفين بعنوان " عمال الساعة الثالثة" قائلا : >> في شمال افريقيا الحزب الاجتماعي الفرنسي مشكل من طرف قروش الاستعمار الذين حصلوا وجمعوا الأموال وعلى حساب الوضع المزري للفلاح وفي الوقت الذي يقوم فيه أصحابه واتباعه باستغلال بشع لليد العاملة المحلية يعلن دوفو عن اصلاحات في صالح العمال المسلمين << كان هذا الرد انتقادا لدوفو Devaud الذي كان يطالب بإصلاحات للمسلمين في حين يقوم أتباعه باستغلال العمال<sup>2</sup>.

ويذكر أن عناصر النخبة الجزائرية، لم تتجذب نحو الحزب الشعب الفرنسي ولا الحزب الاجتماعي الفرنسي رغم المحاولات التي كان يقوم بها المحامي اباعزيزن، إلا فئة قليلة<sup>3</sup>، وما يبين أن النخبة الجزائرية المفرنسة، لم تكن في غالبيتها مؤيدة لأحزاب اليمين الفرنسية، نستخلصه من المقال الذي نشره محند لشاني في " صوت المستضعفين" حيث أبدى امتعاضه من التنافس الحاصل بين الأحزاب اليمينية والأحزاب اليسارية، إذ قال؛ بأن الأحزاب اليمينية، كانت ولمدة طويلة في سدة الحكم، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً للأهالي، بل أكثر من ذلك فقد ظلت المطالب التي كانت تتقدم بها

<sup>1</sup> - Ibid, p : 184.

<sup>2</sup> - Abderrahim Sekfali, Le rôle des instituteurs, op, cit, p :186.

<sup>3</sup> - ANOM/GGA/ boîte 10H88, La politique indigène dans le département d'Alger au début 1939.

عناصر النخبة تراوح مكانها، كما أوضح بأن الحكومات التي تعاقبت على الحكم في فرنسا منذ 1870 انتمت بكاملها إلى أحزاب اليمين، ولم يقدموا حلا للمشكل الجزائري، وفي رده على الدعاية التي تقوم بها أحزاب اليمين لجلب عناصر النخبة المفرنسة إلى صفوفها، قال << لماذا انتظرت الأحزاب اليمينية هذه الفترة التي نمر بها لأجل جلبنا إليها في حين لم يهتموا بنا في وقت سابق، لماذا لم يهتموا من قبل بقضايانا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية >><sup>1</sup> وتساءل لشاني عن موقف صلبان النار من قضايا الأهالي، وقال : << لماذا بقي هؤلاء صامتون إزاء قضايا الأهالي ولم يفعلوا شيئا؟ >> وقد استدل في ذلك بموقف مجلس بلدية الجزائر التي كانت غالبيتهم من صلبان النار الذين أرجئوا مطلب المساواة في الأجور بين العاطلين عن العمل من الجزائريين والأوروبيين، ثم ختم لشاني مقاله مؤكدا أن أحزاب اليمين لم تفعل أي شيء للأهالي بحسب لها، بل أن هذه الأحزاب التي تأمل انخراط النخبة المفرنسة في صفوفها، لا تملك برنامجا، وأنه ليس من مصلحة النخبة الانخراط في هذه الأحزاب اليمينية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - La voix des humbles, n° 162, novembre 1935 ; p : 213.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° 162, novembre 1935,op, cit, p : 215.

### III- علاقة النخبة المفرنسة بالجمعيات الفرنسية (العاطفين على الأهالي)

لقد وجدت النخبة الجزائرية المفرنسة، تأييدا من طرف العناصر الفرنسية الليبرالية حيث أقدم هؤلاء على تأسيس جمعيات و نوادي. وتذكر المراجع، أن أسماء من عناصر النخبة المفرنسة أعضاء ضمن بعض الجمعيات مثل الجمعية التاريخية التي انخرط فيها إسماعيل بوضربة وأحمد عطشي ومحمد صوالح، وكذلك الجمعية الجغرافية التي كان من أعضائها أحمد بن مجفاف وعبد الرزاق الأشرف، ولما كانت السلطات الفرنسية تهم بالاحتفال بالذكرى المئوية قامت مجلة روكاي التي كانت تصدر في قسنطينة، بنشر أسماء لعناصر من النخبة المفرنسة الذين كانت تعدهم المجلة بالعناصر المتطورة - الانتلجنسيا - حيث بلغ عددهم حوالي اثنين وعشرين عضوا، انضموا إليها<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، ص، ص: 262-263.

وحسب نشرية مجلة أفريقيا الفرنسية لسنة 1912، فقد نشأت لجنة للدفاع عن مصالح المسلمين، مشكلة من مائة مناضل جزائري نشيط، خمسة وعشرون منهم كانوا متحصلين على شهادات جامعية، وحسب ما أشارت إليه اللجنة، فإن هؤلاء هم المتحدثون الطبيعيون أمام الوزراء الفرنسيين، و يذكر أن لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين، أرسلت وفدا إلى الرئيس الفرنسي مشكل من مستشارين بلديين من قسنطينة وجيجل وبسكرة ومحامين وأطباء من مدينة الجزائر تحت رئاسة بوضربة عمر<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق، كونت جماعة من الفرنسيين العاطفين على الأهالي سنة 1913، جمعية سميت "الاتحاد الفرنسي-الأهلي" برئاسة شارل جيد Charles Gide، وضم هذا الاتحاد أشخاصا مثل (جوراس ، روزي Rozet ، ميسي ميסיمي Messimy، أفيري A. Ferry ، وليغ Lygue )، ومن اهتمامات هذا الاتحاد توسيع القاعدة الانتخابية ومنح الجنسية للأهالي الجزائريين<sup>2</sup>.

كما أقدم العاطفون على الأهالي الفرنسيين بتأسيس التحالف الفرنسي-الأهلي، ومن هؤلاء نوماليال Numa Leal وهو محامي في مجلس قضاء باريس وأستاذ للقانون، بول بورداري Paul Bourdari مدير المجلة الأهلية، آدموند دو كريستوموس Edmonde de crismas مدير مجلة، وعناصر أخرى، وانضمت عناصر من النخبة الجزائرية المفرنسة واعتبرت من العناصر المؤسسة لهذا النادي، عرفت بنشاطها السياسي، منهم الدكتور بن التهامي، بن علي فكار، بوضربة عمر، الصادق دندن، حاج عمار، مختار حاج سعيد، طالب عبد السلام، حامد إسماعيل<sup>3</sup>.

كما تأسست في بداية 1922 الرابطة الفرنسية لتمثيل الأهالي في البرلمان من طرف عناصر فرنسية ليبرالية من البرلمانيين تحت رئاسة أدوارد أريكو Edouard

<sup>1</sup> - مسعودة مرابط يحيواوي، مرجع سابق، ص 121.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 94.

<sup>3</sup> - G. Espé De metz, vers l'empire, édition moderne , librairie Ambert, paris, pp : 175-178.

Arrirot، ولجنة أخرى عرفت باسم اللجنة الفرنكو إسلامية، برئاسة لفنارد Lafenarde سكرتير سابق للألبان Albin Rozet ، وأعلنت هذه الرابطة عن تأييدها بأن يكون للأهالي ممثلين في البرلمان الفرنسي، وقد أعلنت شخصيات من النخبة الجزائرية عن تأييدها لمساعي هذه الرابطة<sup>1</sup> .

وخلال سنة 1923 أعلنت جريدة التقدم عن تأسيس لجنة العمل الفرنسي-الإسلامي في باريس، وقالت أنها تهتم بقضايا الأهالي، ودعت بموجب ذلك الجزائريين إلى الانخراط في اللجنة بباريس، وأعربت الجريدة أن لجنة العمل الفرنسي-الإسلامي مؤيدة لمطالب النخبة، وأن علاقاتها -جريدة التقدم- طيبة مع هذه اللجنة الكائن مقرها بباريس، التي يشرف عليها العاطفون على الأهالي منهم أريو Arrirot، لفنارد Lafenarde، بريزون Brizone، بورداري Bourdari ، ميللي Millet ، بنازات Benazet، أولار Aulard، جيد Gide<sup>2</sup> .

وبرزت عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة بشكل واضح في رابطة حقوق الإنسان، التي انخرطت مجموعة محسوبة عن جمعية المعلمين من أصل أهلي، الذين عرفوا بجماعة صوت المستضعفين، ومن الذين انضموا إلى الرابطة؛ المعلم محند لشاني الذي شارك في مؤتمر "تور" كمندوب عن شمال إفريقيا رفقة صديقه شارل أندري جوليان ثم التحق به في الرابطة، معلمون آخرون منهم بلحاج، فاسي، طاهرات، سلال وزناتي<sup>3</sup> .

كما نشط المعلمون من أصل أهلي في الرابطة بصفة ملفتة للانتباه، أين قام هؤلاء بطرح اهتمامات جمعية المعلمين أولاً، وكذا اهتمامات الأهالي (الجزائريين)

<sup>1</sup>- Charles Robert Ageron, l'histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit, p : 287

<sup>2</sup>- Attkadoum, du 01/Aout/1923

<sup>3</sup>- آني راي قولد زيغر، مرجع سابق، ص 101.

خلال المؤتمرات التي كانت تعقدها الرابطة، وتذكر المراجع أنهم كانوا يطالبون بإلغاء قانون الانديجينا، ومنح الحريات والحق في العمل<sup>1</sup>.

الواضح أن هذه الجمعيات، كانت تمثل لعناصر النخبة الجزائرية المفرنسة منبرا للتعبير عن انشغالاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يذكر شارل روبير آجرون، أن هذه الجمعيات امتلكت مجلات و جرائد، اتخذت عناصر النخبة صفحاتها للتعبير عن آرائها حول القضايا التي كانت تهم الأهالي<sup>2</sup>.

#### IV- العلاقة بالإدارة الفرنسية المحلية

##### 1 معاناة النخبة المفرنسة من إقصاء الإدارة المحلية

تميزت العلاقة بين النخبة الجزائرية المفرنسة بالتوتر مع الإدارة الفرنسية المحلية بجميع مؤسساتها، إذ كانت هذه الأخيرة تحبذ التعامل مع العناصر المنتسبة للنخبة التقليدية - بأصحاب العمائم - عوض الفئة المثقفة التي كانت تطالب بفتح وتوسيع الحقوق السياسية للجزائريين، عكس النخبة التقليدية التي كانت تتواطأ مع الإدارة في تجاوزاتها.

وفي أحد المقالات قامت جريدة الإسلام، بفضح الدور الذي تقوم به مصالح الإدارة المحلية الفرنسية في تغليب ترشيح طرف ترضى به ضد طرف آخر، باعتبار

<sup>1</sup> - Serge Joins, Marcel Lesene, Louis Rigaud, Jacques Simon, Op. cit, p : 49

<sup>2</sup> - Charles Robert Ageron, L'histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit, p : 242

أن هذا السلوك كان ساري العمل به من أعلى مستوى وبأمر من جهات مسؤولة، وقد كشفت الجريدة عن رسالة سرية بعث بها الوالي الفرنسي لقسنطينة إلى المتصرف الإداري يدعوه من خلالها إلى تزكية أحد المترشحين المحسوبين على الإدارة، مما جعل الجريدة تصف العملية بالمهزلة السياسية التي تكشف تواطؤ الإدارة الفرنسية مع المستوطنين والعناصر التقليدية من الجزائريين، ودفع هذا السلوك مطالبة جريدة الإسلام بضرورة إلغاء العمل بمرسوم 1898 القاضي بأن يكون للإدارة المحلية الصلاحيات الكاملة في ممارسة ضغوطها على الأشخاص للتمثيل الانتخابي في المندوبيات المالية.<sup>1</sup>

وفي ذات السياق علل رابح زناتي، أسباب نفور عناصر النخبة من الإدارة المحلية؛ لأن هذه الأخيرة تفضل التعامل مع الفئة المعروفة بالنخبة التقليدية، وهذا تناقض لأنه من المنطق - حسب رأي زناتي - يستوجب التعامل مع عناصر النخبة المتعلمة - المتطورة - التي تؤدي دور الوسيط بين الأغلبية المتعطشة التي تحتاج إلى انتباه واهتمام الإدارة وممثليها.<sup>2</sup>

وأي مبادرات تقوم بها عناصر النخبة للرفع من شأن الأهالي الجزائريين وتحسين أوضاعهم، تقابل بالعرقلة من طرف الإدارة، حتى لو أخذت تلك المبادرات طابعا غير سياسي، وفي هذا السياق يذكر الشريف بن حبيلس مثالا عن أحد الأهالي (الجزائريين) المتنورين من عناصر النخبة المتعلمة، قام بإنشاء تعاونية هدفها محاربة فكرة رشوة الموظفين التي يعاني منها الأهالي، ورغم ضيق دائرة التعاونية التي انضم إليها مجموعة من الفلاحين، إلا أن الأمر أخاف المعمرين ففضوا على المشروع، بأن كتب أحد المعمرين رسالة وصف فيها التعاونية بالرغبة في الثروة، ووصفت صاحب

<sup>1</sup> - L'islam, du 31/decembre/1912.

<sup>2</sup> - R. Zenati ,op.cit, p: 48.

المبادرة بالشباب التركي، وما كان من المتصرف الإداري وفي إطار التهذئة نصح

الشاب صاحب المبادرة ( التعاونية) بأن يحتفظ لنفسه بنواياه وأفكاره الحسنة.<sup>1</sup>

وكانت معارضة الإدارة المحلية لعناصر النخبة المفرنسة تتم بشكل مفصوح،

ويذكر جان ميليا Jean Mélia حادثة حضر وقائعها، تتمثل في استقبال موظف سامي

في مكتب الوالي العام للجزائر، شابا جزائريا حامل لشهادة الليسانس في القانون، كان

يحمل معه رسالة موقعة من طرف موتي Moutet البرلماني الفرنسي تحمل توصيات،

وحيث تقدم الشاب للحصول على منصب قايد، رد عليه مسؤول المكتب قائلا: >> يبدو

أنت لم تفكر، إنك تلبس على الطريقة الأوروبية، إنك تضع على رأسك قبعة أنك

مطورني (...). إخوانك لن يتعرفوا عليك وإن تعرفوا عليك فإنهم قد يتخذون موقفا

ضدك.<<<sup>2</sup>.

وهناك مواقف أخرى عاشتها عناصر النخبة المفرنسة تثبت معارضة عناصر

الإدارة المحلية لهم، إذ عندما يتقدمون لطلب الجنسية، تقابل طلباتهم بالتماطل

والعراقيل، وهذا ما يرويهِ السعيد فاسي المعلم المتجنس في مذكراته، إذ تقدم بطلب

الجنسية بموجب ما يسمح به قانون سناتوس كونسلت 1865، وبعد أن طرح الملف

بمدة، ذهب للاستفسار، فتفاجأ برد الموظف الفرنسي، قائلا له: >> أنت أهلي، ألا يكفيك

ذلك؟ أتظن أنه ليس هناك ما يكفي من الفرنسيين؟ <<<sup>3</sup>.

وتعد قضية المقلع تعبيرا حقيقيا على التعسف الإداري ضد النخبة المفرنسة،

حتى تلك التي تجنست، إذ أقيمت الإدارة المحلية بإلغاء نتائج انتخابات محلية جرت سنة

1929، والتي أسفرت عن فوز خمسة أعضاء من الأهالي المتجنسين و خمسة أهالي

<sup>1</sup> - Cherif Ben habiles, op.cit,p

<sup>2</sup> - Jeans mélia, le triste sont des Algériennes, op.cit,p 49.

<sup>3</sup> - la voix des humbles, n° : 72, mars 1929, pp : 04-05

من غير المتجنسين، وكانت الحجة في ذلك أن المجلس أصبحت فيه الأغلبية للأهالي<sup>1</sup>. لقد كان هذا السلوك من منطق استعماري، الذي يكرس الهيمنة والسيطرة للأوروبيين لا غير. وقد علق على تلك الفضيحة أ محمد بن رحال في مقال نشر في جريدة "صوت الأهالي" بعنوان "حالة نفسية مؤسفة"، مؤكداً أن إلغاء الانتخابات في بلدية المقلع دليل على الموقف المتطرف لعناصر الإدارة المحلية، وأثبت بن رحال أن إقبال الإدارة على إلغاء النتائج، إنما هو خوف على مصالح المستوطنين لا غير، مع العلم أن المنتخبين الخمسة المتجنسين والخمسة الآخرين الغير المتجنسين، قد وقع اختيارهم على رئيس البلدية فرنسيا ونائبه فرنسيا.<sup>2</sup>

كما تحدث العربي طاهرات خلال المؤتمر الثالث والثلاثين للحزب الاشتراكي المنعقد في ماي - جوان 1936، بأن عناصر النخب المفرنسة- فئة المعلمين من أصل أهلي يعانون، لأنهم يعيشون من الناحية الإدارية تحت نظام خاص وفريد، وذكر مثالا على ذلك، ما يرد به ممثلو الإدارة المحلية على الجزائريين المطالبين بالحقوق، بالعبارات التالية: >> إذا أردتم أن تستمتعوا بالمواطنة، إذا أردتم ان تكون لديكم حقوق، عليكم بالتجنس والدخول في المدن في الفرنسية<< وقال طاهرات يوجد من المعلمين الأهالي (الجزائريين) من خلال عملية التجنس، من تخلوا عن أحوالهم الشخصية، وأنهم ضنوا أنه سيرحب بهم، إلا أن المعلم المتجنس لا يتمتع بنفس الحقوق مع الفرنسي<sup>3</sup>.

وفي ذات السياق ، تذكر أحد الدراسات أن السلطات الفرنسية المحلية كانت تشك في نوايا النخبة المفرنسة، ولم يسلم من ذلك المعلمون من أصل أهلي (الجزائريون)، حيث عانوا من التهميش، كما حوصروا من طرف الإدارة، وخضعوا لرقابتها الشديدة

<sup>1</sup> - Kadour Mekaci, op.cit,p10.

<sup>2</sup> - la voix indigène , n° 06 du 18/juillet/1929.

<sup>3</sup> - parti socialiste ( section française de l'internationale ouvrière XXIII corriger ,op.cit,p 104.

بدعوى، أنهم يمارسون السياسة وطموحين وقوميين مثل الأتراك، بالرغم أن مطالب هؤلاء لم تكن لتخرج عن المطالبة بالمساواة في الرواتب، مما جلب لهم العداوة، خوفا من إشراكهم في الوظيفة، وتذكر هذه الدراسة، أن مسؤول أكاديمية الجزائر رفض تأسيس رابطة المدرسين الجزائريين خلال 1910.<sup>1</sup>

كما يوجد تقرير سري بتاريخ 20 ماي 1938 في حق أحد المعلمين المتجنسين، يكشف مدى حقد المتصرف الإداري للبلدية "المختلطة سبدو" بعمالة وهران، يصف المعلم بمعاداته للإدارة، وقد طالب نقله، لأن ذلك من مصلحة الإدارة، ولما جند المعلم في أكتوبر 1939 أرسل المتصرف الإداري تقريرا آخر يصفه بالرجل الخطير الذي يعمل على إثارة الكراهية ضد الفرنسيين.<sup>2</sup>

## 2- علاقة النخبة المفرنسة - المنتخبون - بالإدارة المحلية الفرنسية:

عانت النخبة السياسية المفرنسة، من الإدارة المحلية بالجزائر، علما أن هذه الأخيرة كانت متحالفة مع المستوطنين الفرنسيين، للحيلولة دون بلوغ هذه الفئة من النخبة إلى أهدافها، ورغم اعتدال مطالب النخبة، وعملهم ضمن إطار السيادة والوطنية الفرنسية، لم يحصلوا على شيء من الإدارة، التي بقيت دائما حذرة تجاههم، وتفضل عليهم أبناء العائلات المتواطئة معها - العائلات التقليدية.

<sup>1</sup> - عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 219.

<sup>2</sup> ANOM/ GGA/ boîte 9h30, préfecture d'Oran centre d'information et d'études, n°417, renseignement, Oran, le 13 octobre 1939.

وفي ذات السياق، ذكر المحامي طالب عبد السلام عن تجربته الشخصية حيث كان هذا الأخير ينتمي إلى عائلة أغلب أعضائها معروفين بوفائهم لفرنسا، وأقدم على التجنس مع بداية الحرب، جالبا لنفسه الأسمى بين إخوانه في الدين، إذ كانوا يعتبرونه مرتدا ثم تجند خلال فترة الحرب ورغم مستواه التعليمي، عارضت الإدارة في سنة 1927، ترشيحه إلى المجلس العام لوهران ، وقدمت مرشحا أميا بدله.<sup>1</sup>

لقد كانت عناصر النخبة المفرنسة المنتمية إلى الفيدراليات المنتخبين المسلمين الجزائريين - للعمالات الثلاثة أكثر عرضة للممارسات السلبية لمصالح الإدارة الفرنسية، علما أن هذه الأخيرة، كانت منتقدة في تصرفاتها. وتذكر دراسات تاريخية أن عيون الإدارة كانت تتابع بصفة مستمرة عناصر فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، نظرا للنشاط الذي تميزت به خلال الثلاثينات من القرن العشرين، حيث جاء في تقرير سري للإدارة الفرنسية المحلية مكتب شؤون الأهالي، خص بن علي فكار، واصفا إياه بالخطير، كونه غاب مدة من الزمن عن تلمسان ، وبمجرد عودته إلى تلمسان لممارسة المحاماة منذ سنوات، بدأ يظهر ميولات سياسية، وتم انتخابه مستشارا بلديا خلال انتخابات 1929 ، وخلال احتفالات الذكرى المئوية ، وبحضور الوفود والبرلمانيين، أدلى الرجل بتصريحات لاذعة، وصفته الإدارة المحلية بأنها ذات نبرات وطنية.<sup>2</sup>

يكشف التقرير تأثير المستوطنين على الإدارة الذي أصبح مفضوحا ، لأن الرجل الذي تحدث عنه التقرير السري معروف بمواقفه وآراءه حول الكثير من القضايا، وسبق له إن تحدث عن التجنيد الإجباري في جريدة الإسلام والراشدي،

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص281.

<sup>2</sup> - ANOM/ GGA/ boite 9h30, fiche de renseignement de Fekar Ben Ali ould Mohamed, Avril 1935.

وبديهي جدا أن يتعرض إلى الاحتفالية المؤوية، التي انتقدتها عناصر النخبة الفرنسية، لما ميز الاحتفالية من إثارة لمشاعر المغلوبين.

وخلال صائفة 1933، أعلن الدكتور بن جلول عن رغبته إلى الانتقال إلى باريس أظهرت الإدارة الفرنسية الممثلة في الوالي العام "كارد" Carde رفضها مقابلة البعثة، وقام هذا الأخير بإعلام باريس بما يقوم به بن جلول، وطالب من السلطات في باريس، بالأستقبل البعثة خاصة بن جلول الذي ويظهر معارضة للإدارة الفرنسية في الجزائر، وأن هذه البعثة لا تمثل الأغلبية، وقد أثمرت الضغوطات، حيث لم يستقبل وزير الداخلية شوطان Chautemps بن جلول والبعثة المرافقة له.<sup>1</sup>

ومن جانب آخر أقدمت الإدارة الفرنسية المحلية بفرض عقوبات الطرد على بعض العاملين في الإدارة من الجزائريين الذين أظهروا تأييدهم لبعثة بن جلول، وطرده كل الذين يشغلون مناصب وكيل قاضي، منهم السيد عبد العزيز وكيل قضائي في جيجل بسبب أفكاره المؤيدة لبن جلول وهناك موظفون آخرون تم تسريحهم لسبب بسيط لأنهم تمنوا التوفيق للبعثة المتوجهة إلى باريس واتهمتهم مصالح الإدارة بأنهم قاموا بحملة لصالح البعثة.<sup>2</sup>

وردا على ما قامت به الإدارة من ضغوطات على عناصر البعثة الفيدراليات الثلاثة خاصة منهم فيدرالية قسنطينة، بمناسبة انعقاد الجلسة العادية بالمجلس العام لقسنطينة في أكتوبر 1933، قدمت عريضة لمنح ثقة للوالي العام كارد Carde،

<sup>1</sup>- Mustapha Hadad, le constantinois entre deux guerre socio-économiques ou la métamorphose d'une grande région de l'Algérie, vol I doctorat d'état es lettres et sciences humaines option histoire, université de Provence Aix Marseille 1994., p:22

<sup>2</sup>- Mustapha Hadad, op, cit, p 24.

رفض بن جلول التصويت عليها وتبعه بن خلاف في ذلك الموقف، وكان هذا تعبيراً من هذه العناصر على تجاوزات الإدارة.<sup>1</sup>

ويظهر من خلال معظم التقارير الرسمية الصادرة عن مصالح الإدارة الفرنسية، أنها لم ترض عن النخبة السياسية، حيث تصفهم بالخطيرين على السيادة الفرنسية، وقد كان الدكتور بن جلول أهم عنصر مستهدف من تلك التقارير، خاصة منها التقرير السري، الذي بعث به الوالي العام للجزائر "كارد"، إلى وزير الداخلية، واصفاً بن جلول بأنه يسيء إلى الإدارة الفرنسية، واتهمه بجمع الأموال من إخوانه، والتبرعات من أجل تموين تنقلات البعثات إلى بباريس، وكذلك استعمالها في حملاته الانتخابية.<sup>2</sup>

كما ألصقت التهمة للدكتور بن جلول، بأنه وراء الأحداث الدامية التي حصلت في قسنطينة في 05 أوت 1934، وهي أحداث جعلته يتحول إلى زعيم سياسي وأضاف التقرير أن هذا الرجل يمارس تأثيره على الأهالي الأعمىين لإثارة الفوضى.<sup>3</sup>

وكان لويس ميلو Millot مدير مصالح شؤون الأهالي يتهم النخبة، أنها عميلة الدعاية البلشفية والدعاية الألمانية وقال أنهم عناصر مشاغبين وضد الفرنسيين، كما حملهم مسؤولية أحداث 05 أوت 1934 بقسنطينة وأحداث سطيف 1 فيفري 1934، وقد انسأقت الإدارة وراء فكرة أن بن جلول وجماعته من النخبة بأنهم كانوا وراء التحريض لتلك المظاهرات، ودعوا إلى الاعتداء على اليهود، واعتبرت التقارير الصادرة عن مصالح الإدارة الفرنسية للشؤون الأهلية أن تلك الأحداث قد حرض عليها بن جلول لأجل الإصلاحات السياسية التي دعوا إليها، ووصفهم بالمعادين لفرنسا.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Ibid, p27.

<sup>2</sup> - ANOM/GGA/boite 9H38, rapport à monsieur le ministre de l'intérieur, paris, 19janvier1935, signer par le gouverneur général Carde

<sup>3</sup> - Ibid

<sup>4</sup> - Jean Melia, le triste sort des indigènes, op. cit, p : 199

ولم يسلم عباس فرحات من اتهامات الإدارة الفرنسية، خاصة من تلك التقارير التي كانت تصدر عن محافظ الشرطة لعمالة قسنطينة، ففي تقرير لهذا الأخير يشير أن فرحات عباس في تصريحاته ينتقد كثيرا الإدارة الفرنسية ويعمل على إشاعة الكراهية ضد الفرنسيين من خلال الجمعية التي أنشأها في سطيف التي سماها الجمعية الخيرية، ويستعمل مقرها في سطيف لجلب الأهالي (الجزائريين) لأغراض دعائية، كما اتهمه التقرير بيثه لمشاعر أدت إلى وقوع حوادث قسنطينة في 04 أوت 1934.<sup>1</sup>

لقد أدت حوادث قسنطينة بالإدارة- مصالح الشؤون الأهلية- ومصالح الشرطة إلى توجيه أصعب الاتهام إلى عناصر النخبة التي أخذت تتحدث عن مظالم الشعب الجزائري، ويذكر أن خلال الأحداث لا الإدارة المحلية- مكتب الشؤون الأهلية- ولا الوالي العام، كانوا ينظرون بعين الرضا إلى النخبة السياسية التي كانت تعرف كيف تتحدث على القضايا التي كانت تهم الجزائريين.<sup>2</sup>

كما تميزت مكاتب مصالح الشؤون الأهلية بمعادة مفضوحة تجاه المنتخبين باتهامهم بمعادة فرنسا وأنهم يحملون أفكارا وطنية وخلال اجتماع المجلس العام لقسنطينة في 28 أكتوبر 1934، تحدث عن تلك التجاوزات المرتكبة في حقهم خاصة الدعاية التي يروج لها العاملون في مصالح الإدارة المحلية، فقال: " لا يجب عليكم ان تصدقوا بأن أحداث قسنطينة كانت تعبيراً عن معاداتها لفرنسا، انه فعل داخلي اتخذ منحي تتأسف له (... ) إننا نريد أن نعمل بالتعاون معكم لأجل رفاهية فرنسا التي من خلالها تتحقق رفاهية الجزائر" كما جاء رد فرحات عباس " يومياً نطعن ديننا وأنّ الجزائر التي تطيح في الجزائر شبتا ولا أحد منكم أيها السادة اعترض على هذه التصرفات وندد بها".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ANOM/GGA/boite 9H45, Fiche de renseignement concernant le nommé ferhat Abbes, op, cit

<sup>2</sup> - Jean Melia, le triste sort des indigènes, op. cit, p : 207

<sup>3</sup> - Jean Melia, le triste sort des indigènes, op. cit, p : 208

في ذات السياق يذكر الدكتور سعدان في تصريح له أن الإدارة الفرنسية المحلية تشير بأصبع الاتهام إلى النخبة ، وان هذا الحكم السلبي في كثير من الأحيان موجهة إلى هذه الفئة التي تكونت في المقاعد المدارس الفرنسية، أن معظم التصريحات المعادية تصدر أحيانا من لدن عناصر من الإدارة، ومما يقوله هؤلاء >> **لقد قمنا بتعليمهم وتثقيفهم ها هم الآن يعادوننا** << وندد سعدان بتلك الأحكام السلبية، مؤكدا وجوب الثقة في هذه الفئة من النخبة المفرنسة، حتى تدافع جيدا على مصالح الأهالي الجزائريين.<sup>1</sup>

لقد حاول عباس فرحات، أن يدفع عن النخبة التهم، التي كانت تلصقها بها مصالح إدارة الشؤون الأهالي، بأنهم فقط مجموعة من المشاغبين والطموحين لأجل اغراض سياسية، معتبر من السهل قول ذلك، ولكن يصعب إثباته، واعترف عباس فرحات أنه كان بعيدا عن السياسة والصراعات السياسية والحزبية، ولكن انتخابه مع العناصر الأخرى من النخبة عدها موجة آتية من الأعماق التي صعدت من الوسط الجماهيري، وقال : >> **إن انتخابنا وفوزنا في الانتخابات له مدلول كبير بأن المشكل الأهلي ( الجزائري) تجاوز حدود بأن المقهى العربي، حيث أصبح أمرا يخص العائلة الجزائرية سواء كانت من البرجوازية الزراعية- العمالية ، إن البيت المسلم الذي يتحرك، الأمهات الزوجات، والأبناء، لقد صوتوا على الرجال الجدد لأنهم يتشرفون بأن يكونوا مثقفين فرنسيين وإنهم يمثلون ويخصون العائلة الفرنسية" وأضاف : >> إن هذا المنتخب، ليست له سوابق في تاريخ الاحتلال الأوربي الذي يراد خنقه أو يغرق، لأجل أغراض انتخابية في القومية الإسلامية، إن هذه التهمة لا تنطلي على أحد ، ربما نحن اليوم يشتري فيه كل شيء.<<<sup>2</sup>**

<sup>1</sup> - Ibid, 209.

<sup>2</sup> - La voix des humbles, n° 154, Mars 1935,p 391.

يبدو من هذا الطرح أن فرحات أراد أن يدحض التهم التي كانت توجهها الإدارة للنخبة بأنهم، يعملون ضد السيادة الفرنسية، ويجرون وراء مصالح شخصية، بل على العكس من ذلك، لأن الذين صوتوا عليهم سنة 1934، أرادوهم لمهمة نبيلة وهي الدفاع عن مصالح الأهالي (الجزائريين)، وإن انتخابهم ووصولهم إلى المؤسسات الانتخابية، هو لأسباب عديدة منها، رغبة الأهالي (الجزائريين) في أن يكون هؤلاء ممثلين لهم، أولاً، أما ثانياً فإن هذه المجموعة - النخبة - هي على عكس من النخبة التقليدية التي كانت تعمل لمصالحها الخاصة، وأما الاتهامات التي توجه لهم، إنما هي نتيجة لمواقفهم وانتقاداتهم للسلطات الفرنسية ودعوتهم على ضرورة البحث عن حل لمشكل الأهالي (الجزائريين) وهذا ما لم تتعود عليه الإدارة الفرنسية المحلية<sup>1</sup>.

كما لم تتوان الإدارة الفرنسية، باتهام بن جلول بالوطنية وتحالفه مع حزب الشعب الجزائري، حيث جاء في تقرير سري، يذكر أن رئيس فيدرالية المنتخبين المسلمين بن جلول لعمالة قسنطينة، قد تلقى دعوة من طرف حزب الشعب الجزائري، لعقد اجتماع مع مختلف الأطياف الموجودة في الجزائر، من جمعية العلماء المسلمين والمنتخبين الفيدراليين، ويذكر التقرير أن بن جلول قد غاب عن الاجتماع الذي جرى في 23 جويلية 1938 وإن الدعوة للحضور كانت قد وجهت إليه عن طريق جريدة البرلمان الجزائري، كما تحدث التقرير عن إمكانية حدوث تقارب بين بن جلول وحزب الشعب الجزائري.<sup>2</sup> الواضح من هذا التقرير، أن الجهات المسؤولة عن إدارة مصلحة شؤون الأهالي، كانت تختلق أي شيء، لأجل إفشال مساعي بن جلول، حيث كانت توجه له تهمة التحالف مع من كانوا ينعنون بالوطنيين من عناصر حزب الشعب الجزائري.

<sup>1</sup> - ANOM/GGA/boite 9H45Ferhat Abbes, pourquoi nous créons ; op, cit, p :

<sup>2</sup> - ANOM/GGA/boite 9H45.

ولقد أدى مشروع بلوم- فيوليت التي التفت حوله النخبة المفرنسة والتيارات السياسية الأخرى، إلى تخندق الإدارة الفرنسية المحلية إلى جانب المستوطنين الفرنسيين في محاولة منهم لإفشال المشروع، وقد تحدث فرحات عباس عن ذلك في اجتماع المؤتمر الإسلامي في قاعة السينما المجاستيك في الجزائر لهم 12/01/1937، مؤكداً أن العناصر تبقى نفسها هي المعارضة لأي إصلاحات في صلح الأهالي (الجزائريين) المسلمين في إشارة منه إلى العناصر المنتسبة للإدارة الفرنسية في الجزائر والموقف هذا ناجم عن التحالف الحاصل بين الإدارة الفرنسية ومصصلحة الشؤون الأهلية والمستوطنين، وقد أيده في هذا الطرح الدكتور سعدان، بوجود تحالف بين الإدارة الفرنسية والمستوطنين لإفشال مشروع بلوم - فيوليت.<sup>1</sup>

وهذا ما أثاره موريس فيوليت في كتابه، لما تعرض إلى العلاقة التي كانت بين الإدارة المحلية في الجزائر والنخبة المفرنسة، إذ ندد بالنزعة التي كانت يبيدها هذا الجهاز الإداري قائلاً: >> إن عمليات الوخز المتكررة التي تجرح كرامة هذه النخبة تتراكم كل يوم بطريقة خطيرة ولا تعجب إذا كان المثقفون الجزائريين الذين يجدون كل الاحترام والتقدير في مرسيليا أو باريس يستغلون الرجوع إلى الجزائر ذلك أنهم في باريس سواء كانوا في المقهى في الشارع أو المسرح أو حتى في مكتب الوزير، يشعرون بشخصيتهم الكاملة، ولكن بمجرد ان يعبروا البحر عائدين إلى الجزائر يشعرون انهم لا يحضون سوى بمكانة ثانوية في بلادهم<<.<sup>2</sup>

ولعل ما يبين أن الإدارة الفرنسية، لم تكن أبدا لتقبل تنفيذ مشروع فيوليت، الذي علقت عليه النخبة المفرنسة آمالها، يمكن أن يفهم مما أجاب به رئيس الوزراء الفرنسيين دلاديه Daladier، حين استقبل وفدا عن المؤتمر الإسلامي في باريس

<sup>1</sup> - ANOM /GGA/ boîte 9h45.

<sup>2</sup> - Maurice violette , op.cit , p 424.

وخلال المقابلة أجابهم قائلاً : >> البرلمان معارض لمشروع فيوليت ولا يظهر عليه أن يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب مع الحالة الشخصية الإسلامية ، وإمام هذا الوضع فإنني لا أستطيع أن أتولى أي شيء إنني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام ولا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأن فرنسا أمة قوية>><sup>1</sup>.

يستنتج من هذا أن لوبي الأقلية الأوربية ( المستوطنون) والإدارة المحلية الفرنسية خاصة منها مصلحة شؤون الأهالي استطاعوا ان يفرضوا منطقتهم على البرلمان الفرنسي لأجل رفض التصويت على مشروع فيوليت ، وبهذا يمكن القول ان الردّ الذي قابل به دلاديه Daladier وفد المؤتمر الإسلامي كان بمثابة رصاصة الرحمة التي أطلقت على مشروع ولد مشلولاً، رغم ردة فعل فرحات عباس، بأن الحكومة الفرنسية تتحمل مسؤوليتها امام التاريخ وان احترام حق الفرد أكثر أهمية من أفضل الأسلحة.<sup>2</sup>

## V - النخبة الجزائرية المفرنسة والمستوطنون:

1 - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3، مرجع سابق، ص 165.  
2 - نفس المرجع، ص 166.

## 1 - معارضة المستوطنين للشبان الجزائريين

أبدا المستوطنون معارضتهم للنخبة منذ أن بدأت السلطات الفرنسية في تنفيذ سياستها التعليمية الداعية إلى تشكيل نخبة من الأهالي ( الجزائريين ) يقومون بالوساطة مع السلطات الفرنسية، لأجل تحقيق سياسة الاندماج. وكانت مواقف المستوطنين عدوانية للنخبة، تقاس بمدى مستواهم العلمي، وحثهم في ذلك أن السماح للأهالي " الجزائريين " بالوصول إلى مستوى التعليم العالي سوف ينجم عنه تشكيل قياديين أشد خطرا ومعارضة للوجود الفرنسي وتجلى الموقف المعارض للنخبة المثقفة - المتطورة- منذ أن ظهر ما اصطلح عليه، بفكرة الشبان الجزائريين، حينها ندد المستوطنون بتلك النخبة التي وصفوها بالكاذبة والشرذمة وناكري الجميل والمنافقين الذين لا يخفى إخلاصهم الزائف ولا تظاهرهم بالولاء درجة كرههم للفرنسيين.<sup>1</sup>

ويبدو أن هذه المواقف إزاء النخبة المتخرجة من المدارس الفرنسية، يعود إلى ما كتبه بعض الأقلام الفرنسية، علما أن أصحاب هذه الكتابات ذكروا أنهم تتبعا نشأة هذه الفئة وتأثرها بما كان يحصل آنذاك من تحولات سياسية، ومن هؤلاء نجد أندري سرفي André Servier، الذي ادعى في كتاباته إمطة اللثام عن المخاطر المحدقة بفرنسا من خلال نشوء القومية الإسلامية، وإنه يتابع انتقال العدوى من مصر إلى تونس ثم الجزائر، كما كان هناك كاتب فرنسي آخر ايميل قوتي Emile Gautier كتب بأن عناصر النخبة المتكونة في المدرسة الفرنسية، قد تحولوا إلى أعداء ألداء للفرنسيين، وهذا في نظره طبيعي لأن طائفة المولدين في المستعمرات العبيد قديما، هم الذين كانوا يشكلون خميرة التمرد والعصيان، وأنه إذا لم يكن في أفريقيا الشمالية

مولدون بالمفهوم العرقي، فإن الحاصلين على شهادة البكالوريا يعتبرون فئة مولدة بالمفهوم الثقافي.<sup>1</sup>

وقد أبدت جماعة متطرفة من المستوطنين معارضة شديدة للنخبة الفرنسية خاصة منذ إعلان هذه الأخيرة عن قبولها مشروع التجنيد الإجباري مقابل منح إصلاحات تعمل على تحسين وضعية الأهالي " الجزائريين " وتخفف من المعضلة الأهلية.<sup>2</sup>

وقد انتقد المستوطنون الموقف، الذي اتخذته النخبة من مشروع قانون التجنيد الإجباري، لأن من شأن ذلك- حسب رأيهم- أن يمنح لهم فرصة اعتلاء مناصب سياسية، وبالتالي يزاحمونهم في مراكز اتخاذ القرارات ( المجالس الانتخابية المحلية في البلديات والمجالس العامة والمندوبيات المالية)، ولم يتورع المستوطنون من توجيه الاتهامات للنخبة، فكانت تلصق بهم تهمة القومية الإسلامية والتخابر مع الألمان ويعملون للدعاية الألمانية- التركية، ويسعون إلى إحداث مواجهة بين العرقين الفرنسي والجزائري.<sup>3</sup>

وكان هدف المستوطنين من وراء تشويه صورة النخبة لدى الرأي العام الفرنسي، الحيلولة دون الشروع في الإصلاحات، التي تراها باريس ضرورية لدعم أسس الوجود الفرنسي، وقد رد على تلك الاتهامات الموجهة للنخبة المحامي مختار حاج سعيد إلى رئيس تحرير جريدة " لاديباش دوكونستانتين " La dépeche de Constantine التي حاول من خلالها، أن يثبت ولاء عناصر النخبة المفرنسة لفرنسا، وأنهم لا يعملون مع أي طرف خارجي سواء الأتراك أو الألمان، وهذا لسبب واحد،

<sup>1</sup> - Jacques Bouveresse ,op.cit, pp : 845-846.

<sup>2</sup> - شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص50.

<sup>3</sup> - أحمد محساس، مرجع سابق، ص45.

وهو أن عناصر النخبة يعتبرون أنفسهم فرنسيون وأن كل من يعمل ضد فرنسا فهو ضدهم.<sup>1</sup>

## 2 - تنديد المستوطنين بإصلاحات 04 فيفري 1919.

بانتهاى الحرب العالمية الأولى، وظهور إصلاحات 04 فيفري 1919، كانت فئة المستوطنين أشد معارضة لتلك الإصلاحات، حيث بمجرد ما شاع خبر وضع المشروع ثارت ثائرتهم، وعارضوا فكرة توسيع الحقوق السياسية لصالح الأهالي (الجزائريين)، لأن هذه الإصلاحات كانت تعني فئة معتبرة من الأهالي منهم عناصر النخبة، وقد ادعى المعارضون لتلك الإصلاحات، بأنها ستؤدي إلى انقلاب يهدد السيادة الفرنسية في الجزائر، حيث يذكر شارل أندري جوليان، بأن مشاركة الأهالي في الحرب العالمية لم تعدل في معاداة المستوطنين لهم في شيء، إذ صرح نائب وهران في مجلس الشيوخ "مارسيل سان جرمان" Marcel Saint Germain قائلاً: >> قام الأهالي بواجبهم نحونا، و استحقوا المجازاة، ولكن هل من الضروري أن نلجئ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور؟ <<.<sup>2</sup>

لقد اعترض المستوطنون في مختلف المجالس الانتخابية المحلية في الجزائر، على مشروع إصلاحات 04 فيفري 1919، لكي لا يصبح الجزائريون مواطنون فرنسيون عن طريق التجنس، لأنه سيكون من جراء ذلك الحق، إمكانية الحصول على حق انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم، وقد شن المستوطنون حملة مسعورة ضد المشروع منددين به واعتبروه عامل مؤدي إلى ضياع الجزائر وانقلاب الأهالي (الجزائريين) على المستوطنين الفرنسيين، وكانت جريدة "صدى الجزائر" L'écho

<sup>1</sup> - Mahfoud Smati, les jeunes algériennes, correspondances et rapports, 1837-1918 thala éditions , pp 163-165.

<sup>2</sup> - شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير - القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقصم، فتحي زهير، الحبيب شطي، مراجعة فريد السوداني، دار التونسية للنشر، 1976 تونس، ص: 130

"d'Alger" عن طريق مديرها بايلاك، إذ أعلن هذا الأخير تحذيرات وتهديدات ، معتبرا ما تقوم به حكومة فرنسا- المتروبول- جهالة بالظروف والأحوال، قائلا: >> إن ما تقوم به الحكومة الفرنسية- المتروبول اتجاه الأوضاع يوحي بأنها لا تدري بالأحوال، وأن اعتقادها-الحكومة الفرنسية- ان سكوت المستوطنين، هو رضانا بما يحاك ضدنا، فإن السلطات الفرنسية في المتروبول، تكون واهية ، لأنها لا تعرف حقيقة شعورنا<<<sup>1</sup>.

وبالرغم من ولوج عناصر النخبة المفرنسة إلى المجالس المحلية، لم تهدأ معارضة المستوطنين لهذه العناصر ويتجلى ذلك في المسائل والمشاريع التي كانت تطرحها النخبة في المجالس الانتخابية، إذ لما طالب المندوب المالي طالب عبد السلام من المجلس العام لوهران في الجلسة المنعقدة في 26 فيفري 1920، بأن يكون تمثيل للمسلمين الجزائريين في اللجان الرئيسية الثلاث، فقد أدت وجهة نظره المطروحة إلى غضب المستشارين الأوروبيين المتطرفين، حيث عبر أحدهم قائلا >>إن كانت فرنسا قد أعطت فعلا حقوقا للمسلمين الجزائريين فإنها تنتظر لكي تعطيهم المزيد حتى ترى كيف سيمارسون الحقوق التي يتمتعون بها << وكان تعبير هذا المستشار ينم على الحقد لعناصر النخبة و رفض مشروع إصلاحات فيفري 1919.<sup>2</sup>

كما قامت جريدة " لوسوار " Le Soir لصاحبها قاسير رئيس بلدية وهران بنشر تعليق على الإصلاحات التي فرضها مشروع جوناو 04 فيفري 1919، وما ترتب جراء تطبيق نصوصه على فئات من الجزائريين خاصة عناصر النخبة المفرنسة ، حاء فيه : >> إذا كان بعض الفرنسيين يرون أن الوقت لم يحن بعد للتنازلات التي منحت للمسلمين الجزائريين، فإن البعض منهم، وجدوا الوسيلة لتشكيل مجموعة من

<sup>1</sup> - L'écho d'Alger, du 26- mars-1919.

<sup>2</sup> - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص72.

المتطرفين»، لقد كان بالنسبة لهؤلاء المستوطنين المتطرفين من غير المفيد البحث عن الحوار مع نخبة الأهالي، فالمحاورون الوحيدون الذين كان المستوطنون يقبلون الحديث معهم فقط القادة الجزائريين المدمجين - يقصد النخبة التقليدية - الإدارة الفرنسية، فقليل من الأوربيين المستوطنين من كان يعترف بضرورة الاستماع إلى هذه الفئة من النخبة، بل أن البعض منهم شكك في ولائهم لفرنسا.<sup>1</sup>

وعن هذا الموقف المعارض لإصلاحات فيفري 1919 من طرف المستوطنين، يذكر عبد العزيز كسوس، بأن رئيس بلدية هيلوبوليس " سكيكدة " وهي بلدية صغيرة في عمالة قسنطينة رمى أمام الملأ النصوص القانونية لإصلاحات فيفري 1919، وداسها برجليه، قائلا: <<هذا ما أفعله بقوانينهم>> وقد أدت موجة المعارضة للمشروع إلى انعقاد مؤتمر في ماي 1920 لرؤساء البلديات والمجالس الجزائرية، وتهجموا على جونار Jonnart واصفين إياه بالعربي، وطالب المجتمعون، بإعادة طرح المشروع للدراسة على المنتخبين والمجالس الجزائرية، وكذلك يفعل الأمر مع القوانين التي تمت مناقشتها في البرلمان.<sup>2</sup>

وخلال سنة 1928 عارض مجلس رؤساء البلديات تدابير قانون فيفري 1919 الذي يسمح لنواب من الجزائريين المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات، وأكد أن الفرنسيين - المستوطنين - لن يقبلوا أبدا أن يعتبروا نظراء لهم مواطنين ذوي حقوق مختلفة تجسوا جميعا بدون إبداء أي رغبة فردية مسبقة ليصبحوا فرنسيين، يتضح من هذا القول، أن هذا الموقف هو رفض بأن يتمتع عناصر من الأهالي ( الجزائريين ) بالحقوق السياسية والمواطنة الفرنسية متحججين في ذلك، بأن على هؤلاء أن يسلكوا مسلك التجنس الفردي، وهم يعلمون - المستوطنون - في قرارة أنفسهم أن هذه

<sup>1</sup> - محفوظ قداس، مرجع سابق، ص73.

<sup>2</sup> - Oran républicain du 26/fevrier/1936.

المبادرة لن يجرؤ على فعلها عناصر من النخبة، لما تعلمه هذه الأخيرة من نتائج جراء إقبالها على مثل هكذا عمل.<sup>1</sup>

وبالرغم من إقدام عناصر من النخبة المفرنسة على التجنس، فإنها لم تسلم من معارضة المستوطنين، وقد تحدث عن ذلك رابح زناتي الذي اعترف بوجود نوع من المواجهة بين الطرفين، وأن هذه المواجهة تقوم على أسس من الأحكام المسبقة، وأن الموقف السلبي تجاه النخبة المتطورة- خريجة المدرسة الفرنسية- موجود في وسط فئة من الأوروبيين، كما اعترف بوجود جهود مبذولة من العاطفين على الأهالي من الفرنسيين- من خلال منابر إعلامية ( الجرائد الفرنسية- والجرائد الأهلية) ومنابر سياسية غرفة البرلمان لأجل إيجاد حل للمعضلة الأهلية ( الجزائرية) ، ويعتبر زناتي الموقف السلبي الذي أبدته العناصر المتطرفة من المستوطنين، هو سلوك متأسف عليه لأنه يحول دون حدوث وحدة القلوب لدى العرقيين الجزائري والفرنسي.<sup>2</sup>

وفي السياق ذاته كتب رابح زناتي مقالا آخر تحدث فيه عن المعاناة التي تكابدها النخبة، الذين يتهمون بانهم ضد فرنسا خاصة أنهم تثيرون المبادئ الرئيسية للثورة الفرنسية 1789 التي تتحدث عن الحرية والمساواة وحتى الحديث عن صدقية تطبيق القوانين الاستثنائية على الجزائريين، وتساءل زناتي عن سبب تغاضي وإنكار المتطرفين الأوروبيين(المستوطنين) وجود نواة من الفرنسيين المسلمين، التي تكونت في الجامعات الفرنسية والذين يتطلعون للعيش وفق ما تم تهيئتهم له، وأن الموقف المتطرف هذا الذي تبديه العناصر الأوروبية لم تسلم منه العناصر الفرنسية المعتدلة- العاطفين على الأهالي- إذ ينكرون عليهم موقفهم المعتدل، معتبرين إياه موقفا خاطئا، لان عناصر النخبة نظرهم ليست من العرق الفرنسي، ولا تشبه مشاعرهم مشاعر

<sup>1</sup> - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص79.

<sup>2</sup> - la voix des humbles, n°54, novembre 1927,p 04.

الفرنسيين. وقد تساءل زناتي قائلاً: << من هو ضد مصالح فرنسا؟ هل النخبة التي تحاول تجنب ما يمكن أن يزيد من الهوة التي تفصل العرقين الجزائري والفرنسي؟ أم المستوطنون الذين تثور ثائرتهم لمجرد مطالبة هذه العناصر بالمساواة والعدالة >><sup>1</sup>. ويذكر آخر في مجلة صوت المستضعفين، بأن المستوطنين يخشون على مصالحهم ويخشون منافسة الأهالي (الجزائريين) في المجالس الانتخابية، لذلك يعتبرون الإصلاحات السياسية كارثية، وهذا الموقف المعارض، إنما هو نتيجة الخوف على مصالحهم ورغبتهم إبقاء الأمور على حالها، لأن ما يزعج المستوطنين هو خروج الأهالي من غفلته وهم يريدون إبقاءه في حالة الخضوع.<sup>2</sup>

وتأكيداً على الموقف السلبي والمتطرف الذي أبدته العناصر الأوروبية من النخبة، كتب المعلم سعيد فاسي مقالا في صوت المستضعفين، بعنوان " لماذا الأهالي الجزائريون وحتى النخبة المتعلمة غير مرغوب فيهم من طرف الأوربيين " حيث حاول التعرض إلى قضية ظلت تعاني منها النخبة المتعلمة- المتطورة- وهي عدم الثقة المستوطنين، حيث أوضح بأن النخبة المثقفة- الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية وبالرغم من التحصيل الثقافي، إنهم يعيشون على الهامش منعزلين عن المجتمع الأوربي، مما أدى الى عدم تحقيق تمازج عرقي- حسب رأي فاسي- ترجع مسؤولية إلى المستوطنين الذين يعتبرونهم منافسين لهم، كما يعتبر المستوطنون الاختلاف الذي يميز النخبة من حيث العادات والتقاليد والدين، شيئاً همجياً- مما جعلهم ينظرون إلى هذه المظاهر بأنها همجية ويرفضون التمازج العرقي الفرنسي- الجزائري.<sup>3</sup>

إن هذا الموقف المتطرف إزاء عناصر النخبة المتطورة حتى المتجنسة منها، قد عبر عنه أحد الصحفيين في جريدة الحق الوهران العدد 38 الصادر بتاريخ 29-06-

<sup>1</sup> - la voix des humbles, n°55, décembre 1927,p p 03-04.

<sup>2</sup> - la voix des humbles, n°78, novembre 1929,p 2-3.

<sup>3</sup> - Ibid,p 03.

1914 في مقال بعنوان " لا أريد أن أكون عربيا " حيث تناول بطريقة فيها نوع من السخرية النخبة المفرنسة، التي تحاول أن تتبنى مظاهر الحضارة الفرنسية، إذ تعرض إلى حالة المحسوبين على تلك الفئة، بحيث رغم تبنيهم لأسلوب العيش الأوربي الفرنسي ، فإنهم لم ينالوا رضا من يظنون أنهم أصبحوا مثلهم ومنهم، يعني أن ما يقدمه هؤلاء من تنازلات على حساب تقاليدهم وعاداتهم ودينهم فإن الطرف الآخر لا يرحب بهم، بل يظل حذرا منهم.<sup>1</sup>

كما عبر آخر في جريدة الإقدام مقال بعنوان " أنا أهلي " عن مدى حقد المستوطنين الأوروبين على الجزائريين، وأن من يعيش مرارة هذه المعاملة هي النخبة المتطورة- المفرنسة- التي عانت معاناة قاسية رغم محاولتها الاندماج في المجتمع الفرنسي، وأكثرها تلك التي تحدث في محلات الحلاقة التي يديرها المستوطنون.<sup>2</sup>

كما تجلت معارضة المستوطنين للنخبة بشكل خاص خلال الانتخابات المحلية، وهذا ما حدث في بلدية المقلع التي تحولت إلى قضية فضحت النوايا الحقيقية للمستوطنين، حيث قام المندوب المالي فينمان في جلسة 03 جوان 1935 للمندوبيات المالية بإدلاء تصريح >> إن الأهالي الذين أصبحوا يتمتعون بصفة المواطنة الفرنسية، انهم يمثلون الأغلبية من الفئة المنتخبة في المقلع (... ) وفورنال سيونال ( الأربعاء ناثير راثن) ستكون الأغلبية في تيزي وزو، إننا في وضعية خطيرة، التي تطرح مسألة سيطرة وهمية الأفكار الفرنسية في منطقة القبائل ، إنه يبدو لي أن المشرع الفرنسي يعمل على إعطاء للمنتخبين الهيمنة في المجلس البلدي << إن هذا الرأي الصادر عن هذا المندوب يمثل الموقف الذي يبديه المستوطنون تجاه النخبة

<sup>1</sup> - Alhack, n°38 du 29/juin/1912.

<sup>2</sup> - Al Ikdam.,n° 62 du 10/Avril/1934.

الجزائرية حتى لو تجنست ، بالرغم أن الذين ترشحوا للانتخابات في بلدية المقلع يتمتعون بالجنسية الفرنسية، ويحتكمون إلى القانون المدني الفرنسي<sup>1</sup>.

وهناك رأي آخر يظهر مدى حقد المستوطنين ، مثله "بياروكس فرسيينغ" Pierre Fersseing النائب عن وهران، الذي قال في البرلمان الفرنسي " لقد ارتكبنا خطأ فادحا حيث أشركنا الأهالي (...). ولا أتردد بأن أقول أن هذا مؤسف (...). إن الحذر ضروري يفرض على الأوربيين والفرنسيين ترك الأهالي خارج الصراعات الانتخابية الحاصلة بين اليمين واليسار والليبراليين<sup>2</sup>.

### معارضة المستوطنين لمشروع فيوليت :

لقد كان مشروع فيوليت أحد العوامل التي جعلت المستوطنين الأوربيين، يكشفون عن مدى رفضهم تمتع الأهالي ( الجزائريون) بالحقوق السياسية. وطالب المستوطنون بوضع حد لهذا المشروع الإصلاحية. وتذكر أحد الدراسات أن الموقف السلبي من الطائفة الأوربية ، إنما هو ناجم عن قناعتهم بأن هذا المشروع سيمكن النخبة على اختلاف أطرافها بما فيها النخبة المفرنسة من الاستفادة من جميع امتيازات المواطنة الفرنسية، دون أن يتنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية، وبالتالي سيأتي على هؤلاء المتطرفين اليوم الذي يرون فيه المنتخبين الجزائريين يغزون المجالس الانتخابية وبالتالي يصبحون هم - المستوطنون - أقلية ، وينجم عن ذلك فقدان السيطرة على شؤون البلاد<sup>3</sup>.

وقد أكد مكاسي قدور على ذلك ، من خلال محاضرة ألقاها حول المشاكل التي يعاني منها الأهالي ( الجزائريون) المسلمون، بأن هذه المشاكل ترجع إلى الإقصاء

<sup>1</sup> - Kadour Mekaci, op. cit,p10.

<sup>2</sup> - Marie Rêne Mouton, l'Algérie devant le parlement français, de 1935-1938,in revue française de sciences politiques, 12 année, n° 1 1962, p 128.

الذي يمارسه المستوطنون على الجزائريين، وقد ذهب بالتحديد إلى أن مسؤولية هؤلاء تتضح من خلال الموقف الذي أعلن عنه رؤساء البلديات الفاشيون في الجزائر الراضون لمشروع فيوليت، الذين تدعمهم السياسة المتشددة للوالي العام أوبو.<sup>1</sup> يبدو أن هذا الموقف المعبر عنه من طرف المستوطنين، قد تحدث عنه صاحب المشروع الإصلاح، موريس فيوليت الذي شنت ضده حملات إعلامية على صفحات الجرائد المتطرفة المعادية لأي مبادرة من شأنها المساهمة في حل المعضلة الجزائرية ، حيث أشار إلى هذا الموقف المتعارض مع ما تهدف إليه سياسة حكومة الجبهة الشعبية وهو التقارب بين العرقين الجزائري والفرنسي، في كتابه واصفا العلاقة بين المعمرين الأوربيين والجزائريين، بأن غالبية المستوطنين المعمرين يتجاهلون الاحتكاك بالأهالي ، وإن نظرتهم إلى هؤلاء، إنما هو فقط من خلال كشوف رواتبهم، وقد حدد الفئة المعارضة من المستوطنين أصحاب المصالح الذين يسيطرون على المندوبيات المالية.<sup>2</sup>

وردا على مواجهة المستوطنين وانتقاداتهم للمشروع، قال فيوليت: <> إن الحل الأوحدهو غلق مدارسنا وجامعاتنا (...). نحن من صنع هذه النخبة ونحن من قبل سيكون ما تعتبرون تطورهم خطر (...). حين يعترض هؤلاء الأهالي على التجاوزات تتناضون للموقف وحين يصفقون تشككون وحين يشتكون تخشونهم، إن الأهالي يريد أن يكون رجلا كغيره، إنه يريد احترام الأوربي ، وأن يحترمه هذا الأخير>>.<sup>3</sup>

كما وجه فرحات عباس انتقادات لمواقف المستوطنين من خلال مشروع الداعي إلى تأسيس حزب الاتحاد الشعبي الجزائري، إذ اعتبر الاستعمار مثله مثل الحرب وهو ظاهرة سيئة، وأنه لا يمكن أن تعم الحرب كظاهرة، وإنما يجب القضاء

<sup>1</sup> - Kadour Meckaci,op.cit,p26.

<sup>2</sup> - Maurice Violette, op. cit, p : 420

<sup>3</sup> - Marie Rêne Mouton,op.cit,p98.

عليها، ونفس الشيء بالنسبة للاستعمار - حسب رأي فرحات عباس- لأنه لا يمكن أن يحسن النظام الاستعماري بل يجب العمل على تغييره جذريا والقضاء عليه، و شبه ما ينجم عن سلوكات المستعمرين بما يمكن أن تفرزه الحرب، لان الظاهرتين ( الحرب والاستعمار) لا يمكن أن يرقيا إلى العمل الإنساني الايجابي، وإنما هما ظاهرتان سلبيتان يجب انتهاءهما، ويضيف بان المستوطنين الذين استقروا في الجزائر والمقدر عددهم حوالي ثلاثين ألف تقريبا، إنهم يعملون لأجل التحكم والسيطرة على المصالح الاقتصادية للبلاد، كذلك الأمر بالنسبة لجميع المصالح والهيئات وفي كل المستويات وعلى حساب ستة ملايين من الأهالي ( الجزائريين )<sup>1</sup>، وعن الفئة المعارضة لمشروع بلوم- فيولبيت، اعتبرها فرحات عباس أنها وليدة امبريالية التي كونت مجموعتين، مجموعة مهنية ومتحكمة، وفئة أخرى مغلوبة وخاضعة ( يقصد الأهالي)، ويؤكد أيضا أن رؤساء البلديات والبرلمانيين المعارضين والمعادين لمشاريع الحكومة الإصلاحية خاصة منها مشروع بلوم- فيولبيت بأنها أولي قارشية زراعية ومالية، ومبدئيا هي ضد كل إصلاحات اقتصادية واجتماعية في صالح الجزائريين، وأن موقف المستوطنين المتطرفين إنما هو لأجل الدفاع عن نظام يحتلون فيه وضعية الأسياد والمسيطرين<sup>2</sup>.

وفي موقف آخر عبر فرحات عباس عن معارضته للمستوطنين، إذ أورد ذلك في مقال في جريدة صوت المستضعفين بعنوان "الأمم الجزائريين" متحدثا عن الاتهامات التي يحميها المستوطنون المتطرفون ضد الجزائريين خاصة النخبة المتطورة التي أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الأهالي ( الجزائريين) قائلا: >> إن الجزائر المسلمة تتحرك، وأن هذا الأمر يفرض نفسه على العامة سواء في الجزائر أو فرنسا، وأن التعقيم حول المعضلة الأهلية قد انتهى، إن هذا هو ثمرة جهد للنزهاء،

<sup>1</sup>-ANOM/ GGA/ Boite 9H45, ferhat Abbes, pourquoi nous créons l'union populaire Algérien, op, cit, p : 12

<sup>2</sup>- Ibid, p : 13.

وإن هذه الصرخة التي ترفعها النخبة المتطورة، تعتبرها فئات أخرى من الفرنسيين المتطرفين منهم بول سوران النائب عن وهران، مورينو النائب عن قسنطينة ، خطرا على المصالح الفرنسية»<sup>1</sup> وقال أيضا >> إن هذا القلق من هذا التحرك الذي تقوم به النخبة قد عبر عنه بول سوران لأحد الفرنسيين الصحفيين في باريس ، حيث ذكر له إن هذا الحراك الحاصل في الجزائر، والذي تقوده مجموعة من النخبة، هو بدفع من القومية الإسلامية و موجه من جهة تعادي فرنسا، و تغذية الوهابية»<sup>2</sup>.

ويشير أبو القاسم سعد الله، بأن معارضة المستوطنين لمشروع بلوم فيوليت، إنما معارضة هؤلاء للنخبة التي كان يعنيها المشروع، لأنهم علموا أن المشروع موجه للنخبة لأجل إدماجهم في المعمرين، وقد رفض هؤلاء ذلك لأنهم أدركوا أنه سيجعل منهم أقلية في مستقبل الأيام ، وأن فرحات عباس تحدث، عما كانت تقوم به الفئة المعارضة للمشروع من خلال ما ذكره له وزير الداخلية الفرنسي ألبير صارو Albert Sarraut، حين حاول إقناعهم بصلاحيته ولكن بدون جدوى، مما جعله يقول لعباس:>>إن هؤلاء يقصد المستوطنين لا يملكون وطنية ولا عقول ولا قلوب، وكل ما عندهم جهاز هضمي»<sup>3</sup>

ويذكر أيضا أن المعمرين، اعتبروا التصويت على مشروع بلوم فيوليت في البرلمان خطرا على مصالحهم، لذلك جندوا صحافتهم وممثليهم في البرلمان وأموالهم للحيلولة دون التصويت عليه وذهب بهم الحد إلى تقديم استقالات جماعية لحوالي ثلاثمائة رئيس بلدية في الجزائر، واستمرت ضغوطاتهم وقد نجحوا في مساعدتهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - la voix des humbles, n°154, mars 1935, p 389

<sup>2</sup> - la voix des humbles, n°154, mars 1935, op, cit, p 390.

<sup>3</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص: 73.

<sup>4</sup> - - نفس المرجع : 75.



خاتمة

لقد حاولت النخبة الجزائرية المفرنسة التي صنعتها السياسة الاستعمارية الفرنسية، القيام بالدور المنوط بها، بتمثيل الأهالي من خلال التعبير عن انشغالاتهم، فظهرت ضمن تشكيلات، بدءا بالشبان الجزائريين، كتلة النواب للفيدياليات الثلاث، وكذلك المعلمين من أصل أهلي، وقد أبدت مواقف مختلفة من القضايا التي شغلت الساحة السياسية، وأدت تلك المواقف إلى إظهار الكثير من السمات التي ميزت هذه الفئة عن غيرها من النخب ومن هذه السمات:

-تأثير التعليم الفرنسي على توجهاتهم الفكرية، الثقافية، السياسية والاجتماعية، إذ بدا ذلك التأثير على عناصر كثيرة منهم وتجلّى في كتاباتهم، حيث اعترف عباس فرحات بامتلاكه فقط قدرا محدودا من الثقافة العربية، وأنه ليس مدين للثقافة العربية وإنما للفكر الفرنسي، معترفا في ذات الوقت بالتأثير الذي مارسه المعلمون عليهم .

-أن المطالب والمواقف التي أبدتها هذه الفئة لم تتعرض إلى قضية الاستعمار ولم تطالب بالاستقلال، بل على العكس، فقد سلمت عناصر النخبة المفرنسة باختلاف أطيافها، سواء تلك المنسوبة إلى الشبان الجزائريين الذين ظهوروا مع بداية القرن العشرين أو المنتخبين الفيديراليين وكذلك فئة المعلمين من أصل أهلي، بالوجود الاستعماري كحتمية تاريخية، وذهب البعض منهم على اعتبار هذا الوجود ظاهرة ايجابية، خلصت الجزائريين من الهيمنة.

- عدم اعتراف النخبة المفرنسة بفكرة القومية الجزائرية، بل تبنت فكرة الوطنية ضمن الإطار الفرنسي، ومن الحقائق المعروفة عن هذه الفئة أنها لم تضع محل شك الهيمنة الفرنسية على شمال إفريقيا وكل ما كانت تدينه، فقط التجاوزات المرتكبة من طرف القوانين الاستثنائية.

-سعت عناصر النخبة المفرنسة من خلال مواقفها، بالظهور للجهات المسؤولة في فرنسا بأنها تمثل النموذج الحقيقي لانصهار العنصر الأهلي في الحضارة الفرنسية، وبالتالي دعوة فرنسا إلى العمل على تحقيق المسعى بإدماج الأهالي في المجتمع الفرنسي، حتى يكون تمازج عرقي بين العنصر الفرنسي والجزائري.

-أن تعرض النخبة إلى القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هو من باب التنديد بالعوامل والأسباب التي تعطل تحقيق الاندماج، لذلك كانت تتوجه بالانتقاد إلى العراقل التي تضعها الإدارة الفرنسية المحلية على اختلاف مؤسساتها والمتواطنة مع الأقلية الأوروبية المتطرفة، التي كانت تقف كحاجز أمام تطور الأهالي (الجزائريين)، وهذا ما جعلهم يطالبون بإجراء إصلاح جذري للنظام الإداري والقضائي لعله يتحقق لهم الإدماج.

-أن المواقف التي أبدتها النخبة المفرنسة من قضية اللغة العربية والدين، ظلت مواقف متباينة، علما أن الكثير من عناصر النخبة تعرضت إلى هذين الموضوعين، وقد تبين لنا، أن معظمهم سواء من المتجنسين أو الغير متجنسين، أظهروا احترامهم للدين الإسلامي، حيث كتب العديد منهم منددا بما لحق بالدين من عادات أساءت إلى الإسلام، وحسبنا في هذا الاستنتاج، أن نذكر فرحات عباس، الذي أبدا موقفا مؤيدا للإسلام في جوهره، ويظهر أن أصحاب هذه المواقف أرادوا البرهنة بعدم تعارض الإسلام مع مظاهر الحضارة الفرنسية التي بها الكثير من الايجابيات- حسب رأيهم- وكذلك محاولة منهم إقناع بني جلدتهن، أنهم لا يحملون الكره للإسلام بل العكس من ذلك فهو الديانة الأكثر تسامحا، وهذا ما كان يتحدث به عباس فرحات الذي كان يعتبر الإسلام بمثابة الوطن الروحي، وما كتبه الطيب مرسلي، إسماعيل حامد، بن علي فكار، شريف قاضي وطالب عبد السلام، وكان

هؤلاء لا يرون أي تعارض بين الإسلام والتطورات الحاصلة في المجتمعات الأوروبية.

وجدير بنا أن نبين أمرا وقفنا عليه من خلال بحثنا، وهو تمسك النخبة المفرنسة بموقفهم المؤيد للإسلام ودعوتهم هذه إنما كانت لقناعة عندهم، لأن موقفهم هذا تجاه الإسلام يحافظ لهم على تلك الصلة، التي تربطهم بأهاليهم الذين أنكروا عليهم ذلك الاستعداد الذي أظهره للانصهار في المجتمع الفرنسي.

أما عن المواقف المعادية للإسلام فقد وجدناها عند النخبة المفرنسة (المتجنسة-المتمسحة) منهم حنفي حسناي لحكم، صاحب كتاب رسائل جزائرية، وكذلك ما كتبه اباعزيزن، الملقب بأوغسطين، علما أن مثل هؤلاء وقعوا تحت تأثير مدارس التبشير المسيحي التي كانت تمارس تأثيرها خاصة على الأيتام.

- رغم سلمية المطالب المقدمة من النخبة المفرنسة، لم تتمكن من إقناع الطرف المعادي لهم من الإدارة الفرنسية المحلية والمستوطنين، وبرز ذلك من خلال الفشل الذي منيت به المشاريع التي طرحها بعض السياسيين الفرنسيين الجمهوريين منها مشروع بلوم فيوليت الذي علق عليه النخبة المفرنسة آمال كبيرة لتحقيق الإدماج للأهالي.

- ظلت النخبة المفرنسة معزولة عن الأهالي (الجزائريين)، رغم إعلانهم عدم التخلي عن قانون الأحوال الشخصية في مطالبهم السياسية، وكذلك اهتمامهم بقضايا الأهالي.

- إن المواقف اللينة التي ظهرت بها النخبة المفرنسة تجاه الاستعمار، أدت إلى تصاعد التيار الوطني الذي عارضهم وناصرهم العداء في مشروعهم الاندماجي الذي علقوا عليه آمالا كبيرة، وجعل الأهالي الجزائريين يولونهم ظهورهم.

- يمثل فشل مشروع بلوم فيوليت الذي دعت له الجبهة الشعبية وأيدته النخبة المفرنسة، دليلا قاطعا على عدم تأثير وفعالية الحركة المطالبة، التي تميزت بها الفئة منذ ظهورها

---

إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما الاختلاف الذي وقع بين بن جلول وعباس فرحات زعيما تيار النخبة المفرنسة إلا دليل على الفشل، رغم ما أظهره من مواقف تحسب لهم في نضالهم السياسي في مواجهة السياسة الفرنسية، إذ ذهب كل واحد منهما ينتهج أسلوبا سياسيا، فأسس بن جلول التجمع الجزائري الفرنسي الإسلامي، وراح عباس فرحات يبحث عن وسط جماهيري للترويج لدعوته إلى تأسيس اتحاد الشعب الجزائري.

السلامة

بيوغرافية للشخصيات البارزة  
من النخبة الجزائرية المفرنسة الاندماجية

## 1- بيوغرافية للشخصيات البارزة من النخبة الجزائرية المفرنسة الاندماجية

### 1- عناصر من النخبة المفرنسة من الشبان الجزائريين

- إسماعيل حامت (حامد): ولد في 04 أوت 1857 في الجزائر، درس بها اللغة العربية والفرنسية واشتغل مترجما، له إسهامات كثيرة في العديد من المجالات لديه مؤلف بعنوان Les musulmans Français du nord de l'Afrique, Paris A colin 1906<sup>1</sup>، ويذكر أن حامد كان من المترجمين البارزين في الجيش الفرنسي، إذ أصبح المترجم الرئيسي في قيادة الأركان العامة<sup>2</sup>.
- بلقاسم بن التهامي : هو بن التهامي ولد حميدة المعروف باسم الدكتور بن التهامي، ولد عام 1881 بمستغانم زاول دراسته الثانوية بمستغانم ثم الجامعية بكلية الطب في الجزائر 1897 وجامعة مونبلييه عام 1905، يعتبر من الشخصيات السياسية البارزة من الشبان الجزائريين، أسس جريدة المستقبل الجزائري بداية أفريل 1920، ثم أسس جريدة التقدم من 1923 الى 1931، ترأس فيدرالية المنتخبين من 11 سبتمبر 1927، حاصل على الجنسية الفرنسية وفق قانون سناتوس كونسلت 1865<sup>3</sup>.
- بن علي فكار: ولد عام 1872 في تلمسان، درس في مدرسة المعلمين في بوزريعة، حصل على شهادة الليسانس في الحقوق عام 1904، و يذكر أنه ألقى الكثير من المحاضرات دعا من خلالها إلى التقارب بين العرقين الفرنسي والجزائري<sup>4</sup>، كما ساهم مع أخيه العربي فكار في إنشاء جريدة المصباح الوهراني ( 1904-1905)، وشارك

<sup>1</sup> - Jeans Déjeux , Dictionnaire des auteurs maghrébins de la langue française, karthala 1984, p : 128

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص : 233

<sup>3</sup> - Achour Cheurfi , La classe politique Algérienne de 1900-à nos jours , Dictionnaire biographique, Casbah éditions , Alger 2001, p :98.

<sup>4</sup> Ismail Hamet, Les musulmans Français du nord de l'Afrique, op. cit, p :201.

في المؤتمر الكولونيالي لشمال إفريقيا عام 1908 كتب العديد من المقالات في الجرائد الأهلية ( الجزائرية) الناطقة باللغة الفرنسية خاصة جريدة المصباح الوهراني، جريدة الراشدي، جريدة الإسلام، وقد برزت هذه الشخصية خاصة مع ظهور قانون التجنيد الإجباري فيفري 1912، كما كتب في مجلات فرنسية منها Société normande de Geographie عام 1905، و مجلة La revue du monde musulman عام 1909، كما حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ليون بفرنسا عام 1908 بعنوان :

**L'usure en droit musulman et ses conséquences pratiques,**  
**thèse pour le doctorat en sciences politiques et économiques,**  
**université de Lyon faculté de droit, 17 juin 1908.**

- **حاج عمار حمو :** ولد بجيجل عام 1881، وقد تعاون مع عناصر من الفرنسيين العاطفين على الأهالي فأسس جريدة الراشدي التي أصبحت اللسان الناطق للشبان الجزائريين، وبحلول عام 1911 أصبح حاج عمار حمو مستشار بلدية جيجل<sup>1</sup>.
- **شريف قاضي :** ولد في أكتوبر 1867 بالقرب من سوق أهراس تلقى تعليمه الثانوي في قسنطينة ، حصل على شهادة البكالوريا في فيفري 1879، التحق بالمدرسة العسكرية بفرنسا وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة عقيد، تجنس بالجنسية الفرنسية، كتب العديد من المقالات في مجلة صوت المستضعفين، جريدة صوت الأهالي، كتب كتابا بعنوان Terre d'Islam ويعتبر شريف قاضي من عناصر النخبة المفرنسة التي دعت إلى الإدماج للأهالي الجزائريين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Achour Cheurfi , La classe politique Algérienne de 1900-à nos jours , Dictionnaire biographique, Casbah editions , Alger 2001, p : 186.

<sup>2</sup> -Jeans Déjeux ,op. cit, p : 89.

- شريف بن حبيلس : درس في المدرسة العليا وجامعة الجزائر، تجنس بالجنسية الفرنسية، انتمى بن حبيلس إلى نادي صالح باي بقسنطينة، و ساهم الشريف بن حبيلس في تأسيس جمعية الطلبة المسلمين في إفريقيا الشمالية في الجزائر ، التي تولى رئاستها منذ نشأتها، كما عمل قاضي في ذراع الميزان، ترأس وداية القضاة المسلمين، وكان رئيسا لجمعية الأوقاف والأماكن المقدسة الإسلامية وكذلك لجنة الإصلاح الأهلية، كما كتب بن حبيلس كتابا نشره عشية الحرب العالمية الأولى بعنوان : L'Algérie française vu par un indigène وكتاب آخر بعنوان : « Ame – frontière » كما اصبح مندوبا في المندوبيات المالية ما بين 1938 الى 1945<sup>1</sup>.

- طيب مرسلي: ولد عام 1856 بوهران حاصل على شهادة الدكتوراه في الطب، يعتبر من الأطباء الجزائريين الأوائل اللذين تخرجوا من مدرسة الطب الفرنسية<sup>2</sup>، عمل طبيبا في قسنطينة، ويعتبر من الشبان الجزائريين المفرنسين، حصل على الجنسية الفرنسية بمقتضى قانون سناتوس كونسلت 1865، تزوج من فرنسية، كما ساهم هو الآخر بأرائه حول المعضلة الأهلية، وقدم سنة 1891 عريضة إلى اللجنة التي ترأسها جول فيري، وقد ألف مرسلي كتابا بعنوان Contribution à la question indigène en Algérie تعرض فيه إلى العديد من القضايا منها السياسية ( التمثيل الانتخابي) والقضايا الاقتصادية وغيرها من المسائل المتعلقة بالمعضلة الأهلية<sup>3</sup>. كما كتب الكثير من المقالات في الجرائد الناطقة بالفرنسية Le républicain de Constantine<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- Jacques Bouveresse, op. cit, pp : 946-947.

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص: 232.

<sup>3</sup>- Bibliothèque nationale de France, micro fiches, LKS8- 1648, T. Morsly, contribution à la question indigène en Algérie Constantine imprimerie Jérôme marle F hipon , Constantine 1894

<sup>4</sup>- Jean Méliá, L'Algérie et la guerre 1914-1918, op, cit, p : 152

- **عبد القادر حاج حمو**: المعروف باسم عبد القادر الفكري ولد عام 1891 في مليانة، درس في مدرسة الفرنسية بالجزائر، ثم عمل مدرسا للغة العربية في المسجد الكبير بالجزائر، وقد كتب حاج حمو عبد القادر الكثير من المقالات في العديد من الجرائد والمجلات مستعملا اسما مستعارا ( عبد القادر الفكري أو عبد القادر العوروبي)، كما كتب كتابا مع الكاتب الفرنسي راندون بعنوان **Les compagnons du jardin** الذي أظهر من خلاله تأييده لسياسة الإدماج. وقد ترشح حاج حمو للانتخابات البلدية التي جرت سنة 1919 في الجزائر، كما ناضل في الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان أين شارك في المؤتمر المنعقد خلال 25-26 أبريل 1930، وقد طرح يومها مثل غيره من عناصر النخبة الجزائرية المفرنسة قضايا عديدة تتعلق بالمعضلة الأهلية<sup>1</sup>.

- **محمد صوالح** : هو من مواليد مستغانم من خريجي المدارس الشرعية الفرنسية، درس في مدرسة ترشيح المعلمين في بوزريعة، كما درس في مدرسة التجارة و المعهد الفلاحي و نشر محمد صوالح كتابا عنوانه : **La société indigène en Afrique du nord** وقد تناول فيه تاريخ و حياة الأقطار الثلاثة لشمال إفريقيا ( الجزائر تونس المغرب) يعتبر من المتحمسين للاندماج<sup>2</sup>

## 2 - عناصر من النخبة المفرنسة من المعلمين من أصل أهلي

- **بن حاج أولحاج** : يعتبر من العناصر النشطة في جمعية المعلمين من أصل أهلي، برز خلال الاحتفالية بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر وبشكل خاص خلال المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي SFIO في الجزائر إذ انخرط في الحزب الاشتراكي مثل

<sup>1</sup> - Ahmed Lanasri, op. cit, pp : 163-165.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس، مرجع سابق، ص، ص : 260-261

بأبي المعلمين من أصل أهلي، وكان من العناصر البارزة والفاعلة في المؤتمر الإسلامي الجزائري، إذ أصبح نائب لرئيس المؤتمر بن جلول باعتباره عضواً في فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، وقام بن حاج بجهود كبيرة محاولاً احتواء المشكل الذي نجم داخل المؤتمر الإسلامي في أعقاب إقالة بن جلول، إلا أنه فشل في مهمته فقدم استقالته من المؤتمر الإسلامي<sup>1</sup>.

- **سعيد فاسي** : ولد عام 1880 في منطقة القبائل، تكون في مدرسة المعلمين ببوزريعة، تنس بالجنسية الفرنسية في جوان 1906، انخرط في الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، كما انخرط في الحزب الاشتراكي SFIO، يعتبر فاسي من العناصر التي ساهمت في تأسيس جمعية المعلمين من أصل أهلي بوهران عام 1921، وكان من الذين أسسوا مجلة صوت المستضعفين التي نشر بها العديد من المقالات<sup>2</sup>.

- **محمّد لشاني** : ولد في 15 ماي 1893 في منطقة القبائل، تخرج من مدرسة المعلمين في بوزريعة، انخرط في الحزب الاشتراكي SFIO منذ أن تخرج معلماً، ساهم في تأسيس جمعية المعلمين من أصل أهلي، وكذلك مجلة صوت المستضعفين أين نشر العديد من المقالات، أصبح مستشاراً عاماً لبلدية الأربعاء ناثيراثن ما بين 1945-1956، ثم أصبح عضو في الجمعية المالية عام 1947 ثم مستشاراً للاتحاد الفرنسي، و يعتبر من الأعضاء 61 الذين استقالوا احتجاجاً على السياسة الفرنسية خلال ثورة التحرير، والتحق لشاني بجهة التحرير الوطني<sup>3</sup>.

- **سفير البودالي**: يعتبر من العناصر التي انتمت إلى جمعية المعلمين من أصل أهلي عمل مدرساً في معسكر، برز خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، انتمى إلى الحزب

<sup>1</sup> - René Gallissot, op. cit, pp :110-111.

<sup>2</sup> René Gallissot, op. cit, p :269

<sup>3</sup> - René Gallissot, op. cit, p :420.

الاشتراكي SFIO، لعب دورا بارزا في المؤتمر الإسلامي الجزائري حيث كان عضوا ضمن البعثة عمالة وهران المكلفة بالمشاركة في المؤتمر الذي دعت إليه فيدرالية المنتخبين لعمالة الجزائر، ساهم البودالي سفير في تشكيل اللجان المحلية للمؤتمر الإسلامي بمعسكر وأصبح بموجب تلك المجهودات مندوبا رسميا دائما، ثم نائب رئيس المؤتمر الإسلامي الجزائري في شهر مارس 1937<sup>1</sup>.

- رابح زناتي : ولد عام 1877 بتاوريرة الحجاج ( الأربعة ناثيراثن) اعتبر من العناصر الفاعلة في جمعية المعلمين من أصل أهلي ومؤسسي مجلة صوت المستضعفين، التحق بالحزب الاشتراكي SFIO، كما أسس جريدة صوت الأهالي مابين 1929 إلى 1947 التي أصبحت تعرف فيما بعد الصوت الحر عام 1947 إلى 1952<sup>2</sup>. ويعتبر من مؤسسي جمعية المواطنين الفرنسيين من أصل أهلي، وقد كتب زناتي الكثير من المقالات في مجلة صوت المستضعفين وصوت الأهالي وجراند أخرى مثل جريدة الجمهوري لقسنطينة، وكتب زناتي كتبا منها: **Le problème Algérien vu par un indigène**، وكتاب آخر باسم مستعار " حسان **Comment périra l'Algérie française**"<sup>3</sup>.

- العربي طاهرات: ولد عام 1896 بمنطقة القبائل، اشتغل معلما في قسنطينة، يعتبر من العناصر البارزة في جمعية المعلمين من أصل أهلي، كما ساهم في تأسيس مجلة صوت المستضعفين التي أصبح رئيسها عام 1931، وكان نائب رئيس جمعية المواطنين الفرنسيين من أصل أهلي التي كان يرأسها الدكتور طيب مرسلي، التحق طاهرات بالحزب الاشتراكي SFIO، أنتخب مستشار بلدي تحت مظلة فيدرالية

<sup>1</sup> - René Gallissot, op. cit, p : 716

<sup>2</sup> - Skfali, op. cit, p : 541.

<sup>3</sup> - René Gallissot, op. cit, p : 601.

المنتخبين لعمالة قسنطينة ضمن قائمة الصالح بن جلول، وفي سنة 1936 اقترح طاهرات من الجبهة الشعبية، كما كان من العناصر التي ساهمت في إنشاء المؤتمر الإسلامي الجزائري، حيث تميز بشاط كبير في تشكيل فروع المؤتمر الإسلامي داخل عمالة قسنطينة، وساهم في تشكيل ما عرف بالشبيبة الإسلامية الجزائرية<sup>1</sup>.

- **قدور مكاسي:** يعد من المناضلين البارزين في جمعية المعلمين من أصل أهلي في الغرب الجزائري في غليزان. كما عمل مدرسا في الجزائر، وقد كتب العديد من المقالات في العديد من الصحف و المجلات خاصة منها مجلة صوت المستضعفين، وقد برز مكاسي قدور مع الثلاثينيات من القرن العشرين، إذ التحق بالرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، وألقى العديد من المحاضرات حول فشل التجنس في الجزائر، وقد ألف مكاسي قدور سنة 1936 كتيب تحدث فيه عن فشل التجنس في وسط الأهالي، بعنوان :

**La faillite de la naturalisation des musulmans indigènes** ويعتبر

مكاسي من العناصر التي نشطت في المؤتمر الإسلامي الجزائري، حيث أصبح مكلف بالدعاية<sup>2</sup>.

### 3 - عناصر من النخبة السياسية المفرنسة ( كتلة النواب )

- **إسماعيل لخضاري :** ولد في 01 فيفري 1897، حاصل على شهادة الدكتوراه في الطب، يعتبر من المقربين من عباس فرحات، التحق بفيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة

<sup>1</sup> -Ibid, pp: 565-566.

<sup>2</sup> - Oran républicain du 01/ juin/1937.

انتخب مستشارا عاما لقالمة في أكتوبر 1934 ثم أصبح مندوبا في المندوبيات المالية ممثلا لقالمة في 06 فيفري 1938<sup>1</sup>.

- **حاج حسن بن عودة بشتارزي**: ولد في 19 أوت 1894، أصبح نائبا في بلدية وهران خلال انتخابات 1919، يعتبر من الشبان الجزائريين، انخرط في صفوف الحزب الاشتراكي SFIO مثل غيره من عناصر النخبة المفرنسة، شغل منصب رئيس فيدرالية المنتخبين لعمالة وهران سنة 1930، انتخب بشتارزي مستشارا عاما سنة 1931، كما ساهم في إنشاء جريدة الاتحاد 1917-1918 وجريدة السنجاق 1928، كان من العناصر التي ساهمت بدور فعال داخل المؤتمر الإسلامي الجزائري، وقد انتخب في عام 1938 مندوبا في المندوبيات المالية الجزائرية ممثلا لوهران<sup>2</sup>، وكان بشتارزي ضمن البعثة التي كان يقودها عباس فرحات المتكونة من المنتخبين المسلمين ورؤساء البلديات المنتمين الى الجبهة الشعبية التي انتقلت إلى باريس في فيفري 1938 للمطالبة بتنفيذ مشروع بلوم - فيوليت<sup>3</sup>.

- **شريف سيسبان** : يعتبر من عناصر النخبة المفرنسة، يذكر أنه عمل مدرسا للغة الفرنسية ثم العربية في ثانوية قسنطينة وعن ذلك قال محمد العزيز كسوس: >> **لقد درسنا أنا وفرحات عباس عند شريف سيسبان وإليه يعود الفضل في معرفتنا المتواضعة للغة العربية** << كما اشتغل محاميا في باتنة، ومارس السياسة مثل غيره من عناصر النخبة المفرنسة إذ أصبح نائبا في المندوبيات المالية ممثلا لباتنة وبسكرة، ثم رئيسا للمندوبيات المالية فرع الأهالي العرب، ويعتبر سيسبان أول رئيس لفيدرالية

<sup>1</sup> - Jacques Bouveresse, op. cit, p : 960.

<sup>2</sup> - René Gallissot, op. cit, pp : 77-78.

<sup>3</sup> - Jacques Bouveresse, op. cit, p : 943.

المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة مابين 1930-1933 أين خلفه الدكتور الصالح بن جلول<sup>1</sup>.

- **عبد القادر سماتي**: ولد في 04 أكتوبر 1892 في أقبو، متحصل على شهادة الدكتوراه في طب العيون، انتمى إلى فيدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة<sup>2</sup>، وقد انتخب مستشارا عاما لعمالة قسنطينة ممثلا لسطيف، ثم مندوبا في المندوبيات المالية الجزائرية ممثلا لسطيف من 1932 إلى 1937، كان عضوا في المجلس الأعلى للجزائر والمجلس الأعلى للصحة العمومية<sup>3</sup>.

- **عبد النور تامزالي**: حصل على شهادة الدكتوراه في الطب، انضم إلى فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، أصبح مستشار لبلدية الجزائر وفي سنة 1935 أنتخب تامزالي عبد النور مستشارا عاما ممثلا لمنطقة القبائل، ثم مندوبا في المندوبيات المالية ممثلا لبرج منايل في 10 جانفي 1932، وبحلول سنة 1938 أصبح رئيسا للمندوبيات المالية فرع الأهالي القبائل<sup>4</sup>.

- **عبد السلام طالب**: ولد في 21 أوت 1882 في تلمسان، كان عضو نشيطا في نادي الشبان الجزائريين لتلمسان أين شغل منصب نائب الرئيس، انتخب مستشار عام لتلمسان من 1923 إلى 1928 ثم من 1934 إلى 1945 ثم مندوبا في المندوبيات المالية ممثلا لتلمسان من 1935 إلى 1945<sup>5</sup>.

- **فرحات عباس** : ولد في الطاهير ( بلدية مختلطة بجيجل) سنة 1899 تلقى تعليمه الابتدائي و في جيجل والثانوي في قسنطينة ثم التعليم الجامعي في كلية الطب بالجزائر

<sup>1</sup> -Oran republicain du 12/ mai/ 1937

<sup>2</sup> - Oran républicain du 09/ mai/1937

<sup>3</sup> - Jacques Bouveresse, op. cit, p : 974.

<sup>4</sup> - Ibid, p : 976.

<sup>5</sup> -Ibid, p : 975.

أين تحصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، ودخل مجال السياسة في الثلاثينيات من القرن العشرين لما كتب كتابه المسمى << بالشباب الجزائري >> شغل منصب رئيس جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين من 1926-1930، برز إلى جانب الدكتور بن جلول في الفترة الممتدة من 1933 إلى 1938 داخل فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة وكان من الأعضاء البارزين للمؤتمر الإسلامي الجزائري من 1936 إلى 1938، كما قام بتأسيس << اتحاد الشعب الجزائري >> سنة 1938.<sup>1</sup>

- **محمد الصالح بن جلول** : ولد سنة 1896 بمنطقة الأوراس أين تلقى تعليمه ثم انتقل إلى قسنطينة لمواصلة تعليمه الثانوي والجامعي في الجزائر أين حصل على شهادة دكتوراه في الطب، برز خلال الثلاثينيات من القرن العشرين وهو من دعاة الإدماج حين أصبح رئيسا لفيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، وأظهر حنكة سياسية مع بداية 1933 إلى 1938 أين شارك في تهدئة الأوضاع في أعقاب حوادث قسنطينة 05 أوت 1934، كما شارك في <<اللجنة الوزارية المختلطة المكلفة بشؤون الأهالي >> أصبح رئيسا للمؤتمر الإسلامي الجزائري الذي تأسس في جوان 1936، كما قام بتشكيل حزب سماه << التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري >><sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Jacques Bouveresse, op. cit, p : 939-940

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثاني، ص 354، الجزء الثالث، ص 68-71.



# LE RACHIDI

ORGANE DES INTERETS INDIGENES ET D'UNION FRANCO-MUSULMANE

PAR LA FRANCE.

PARAISANT LE VENDREDI

POUR LES INDIGENES.

Directeur Politique : NASSIH

ABONNEMENTS  
Un An ..... 8 francs  
Etranger, port en sus

## الرشيدى

Rédacteur en Chef : André LINGOIS

ANNONCES  
ON TRAITE A FORFAIT

Administration : rue de Lyon, DUNOIS

Par décision Préfectorale, le RACHIDI est désigné pour l'insertion des annonces administratives et légales exigées pour la validité des procédures et contrats.

## LE SERVICE FORESTIER Sa Condamnation

Nous luttons pour la disparition de ce régime qui opprime, étouffe et ruine les Indigènes des campagnes ; à nos arguments, aux faits probants, les partisans de la « conservation des forêts » répondent que nos griefs sont illusoires !

De temps à autres, un membre de nos assemblées élève la voix contre ce service qui pousse les malheureux à la misère.

Ce qui est pénible, c'est de constater l'esprit mauvais qui régit nos administrations ; c'est ainsi que M. le Préfet de Constantine, tout comme ses chefs de services, proposa à la dernière session du Conseil Général, la soumission au régime forestier d'une partie du jour El Méridj (commune mixte de Morsott) ; grâce à M. Ch. Michel, le rapport de M. le Préfet fut rejeté. Nous nous en félicitons.

Il est certain que M. le Préfet proposa ce rapport en ignorance de sa chose visée ; ce n'est donc pas à personnalité que nous incriminerons M. Phélist guidé par « ses vœux », croyait bien faire ; de parti-pris, des employés qui gravitent autour de nos hauts fonctionnaires, trompent sciemment sur qu'ils devraient éclairer de leur connaissance.

À titre documentaire, nous publions le rapport du Préfet et le compte rendu de la discussion qui termina par le rejet, pur et simple, d'une mesure trop bénéficolement prise en maintes circonstances.

### Rapport du Préfet

Conformément aux dispositions de l'article 79 de la loi forestière algérienne du 12 février 1905, j'ai l'honneur de soumettre au Conseil général le dossier au projet de soumission au régime forestier des lots numéros 29 et 31 du jour El-Méridj (commune mixte de Morsott), d'une contenance totale de 7.000 hectares 14 ares, formant le canton de Bouziate.

Cette soumission au régime spécial a été demandée par le Djemâa du douar El-Méridj, en vue de la surveillance des propriétés existant sur les parcelles susdites. La Commission municipale de la commune, présidée de Morsott et les représentants des services publics ont émis un avis favorable à ce projet. Il est donc l'honneur de prior l'Assemblée départementale de vouloir bien émettre son avis sur cette question.

La première commission du Conseil Général de Constantine a émis, conformément à la volonté de M. le Préfet, le rapporteur de cette soumission, un avis favorable, déclarant que les avis exprimés au dossier étaient favorables au rattachement proposé. L'ÉTAT DEMANDE PAR L'ADMINISTRATEUR DE LA COMMUNE MIXTE DE MORSOTT.

Nous serions curieux de connaître les noms de ces arabophobes qui, sans pudeur du mal commis, jettent de gaieté de cœur, des milliers d'êtres humains dans la misère. Pauvre justice de France déposée en de telles mains !!

Un homme veillait. M. Ch. Michel, Conseiller Général de Tébessa, n'hésita pas à combattre un semblable rapport, dans la séance du 20 octobre 1911.

M. Charles Michel. — Messieurs, ainsi qu'on vient de le dire, il ne manque rien au dossier. Tous les avis sont favorables, même celui de M. Linsomme en chef de Bône et celui de M. le rapporteur.

Et cependant, la question mérite de retenir votre attention, car la mesure proposée porterait atteinte à un grand nombre d'intéressés.

Vous avez émis des vœux en quantité respectable, protestant contre le régime trop rigoureux appliqué par le service forestier aux territoires soumis à ce service et, cependant, c'est ce régime qu'on vous propose d'appliquer aujourd'hui à un domaine nouveau.

Il s'agit d'une parcelle de terrain de 7.000 hectares (en attendant 23.000 autres) appartenant à la commune mixte de Morsott et dont profitent de nombreux indigènes qui vivent sur ces confins. Grâce à la forêt, ces indigènes vivent heureux ; et il est à remarquer — cela résulte du rapport de l'Administration forestière joint au dossier — que ce forêt contient un nombre important d'arbres de belle venue. Les Arabes n'y ont donc pas mis le feu, car n'étant pas forestiers elle est leur gagne-pain.

Il ne semble donc que le Conseil général qui s'est toujours préoccupé du bien-être des Indigènes doit demander le maintien du statu quo.

Ce serait, en effet, rendre la vie dure aux indigènes établis aux confins de ces bois et compromettre la conservation de la forêt que de soumettre ce territoire au régime forestier.

Je vous demande donc, messieurs, de repousser les conclusions du rapport.

Selon le désir de M. Ch. Michel, les conclusions du rapport furent rejetées par le Conseil général.

Que M. Michel veuille bien accepter, au nom des malheureux qu'il a sauvés de la ruine, l'expression de notre gratitude.

NASSIH.

## ECHOS

Les Tunisiens boycottent. — Depuis le 9 février, la grève des impôts dirigée contre la Compagnie des tramways continue.

La Compagnie perd, dit-on, mille frs par jour.

Mais pourquoi ne donne-t-elle pas satisfaction aux Tunisiens et s'enfuit-elle à conserver à son service les Indiens non naturalisés ?

Le Croissant-Rouge. — Notre confrère l'islam a ouvert une souscription pour les blessés Turcs-Arabs de la Tripolitaine.

La Naturalisation. — Notre confrère El-Hak nous raconte que le lieutenant général du Sénégal vient de demander la naturalisation globale des nègres de sa colonie.

Après les nègres des Antilles, les Indous des Comores des Indes, on nous propose les nègres de l'Afrique Occidentale. Et nous Musulmans ? Que compte-t-on faire ?

## VOIX DE FRANCE

Un de nos amis nous adresse un article qu'il a reçu d'un personnage habitant la Métropole. Nous l'insérons d'autant plus volontiers qu'il définit le sentiment qui nous ressent tout bon Français à l'égard de ses frères Arabes.

Je reçois depuis quelque temps des journaux algériens qui m'ont vivement intéressés. Ils sont venus m'éclairer sur un pays que je croyais connaître ; bien mal hélas ! J'avais, d'après ce que j'ai vu, des idées trop avancées encore et qui avaient fusaïé mes connaissances.

Comme meilleur colonie française, j'avais étudié l'Algérie en détail et j'avais appris à dire qu'elle était une seconde France, le prolongement de la Métropole au-delà de la Méditerranée. De même que je croyais fermement cela, je pensais ainsi que tout Algérien quel qu'il fut, était Français, qu'il devait remplir tous les devoirs et jouissant de tous les droits que ce titre lui conférait.

Et bien, j'étais loin du réel paraît-il ! J'ai abandonné toutes mes illusions avec peine et regrets. Et il ne me reste qu'un sentiment d'indignation devant ce qui est et a toujours été.

Ne serait-on pas indigné à moins ! L'indépendance, obéissance servile, maintien d'un peuple dans l'ignorance et l'humiliation par la forêt : Voilà la Liberté.

Différence sans nombre entre l'Arabe et le Français d'Algérie ; salaires, traitements, pouvoirs publics et privés, etc) voilà l'Égalité.

Enfin, condition d'intégrité, de dignité dans laquelle l'Arabe est tenu ; même s'il se trouve ; souffrances matérielles qu'on lui fait endurer, voilà la Fraternité.

Et c'est la devise républicaine : Liberté, Égalité, Fraternité.

Que de vains mots encore ! Je suis Français, fière de l'être ; cependant, je ne puis m'empêcher de regretter toutes les injustices que me cause ma belle nation envers encore au XX<sup>e</sup> siècle. Car elle prétend que le Français a, comme nous, beaucoup à faire pour s'élever au rang qu'on lui fait occuper dans l'humanité.

Est-ce que la France n'est pas le pays, ou du moins un des pays, les plus civilisés du monde ?

Et à ce titre, devrait-elle traiter encore un pays conquise une colonie qui lui a fait preuve maintes fois d'attachement et de dévouement ?

Il est vrai, et je ne veux pas oublier de le dire, car cela nous excusera un peu devant nos compatriotes, la triste situation algérienne n'est pas connue en France.

Dans ce beau climat, dans cette riche contrée, on croit les habitants heureux ; bon nombre de Français seraient comme moi, douloureusement surpris s'ils apprenaient cette situation.

Enfin il est toujours permis d'espérer. Si l'esprit évolue lentement vers le Bien et le Vrai, les cœurs évoluent vers le Bien.

Je souhaite de tout cœur qu'un avenir meilleur s'ouvre bientôt pour l'Algérie et qu'enfin, les Algériens puissent aimer la France en bons citoyens confiant dans leurs droits et leurs devoirs.

UNE FRANÇAISE.

## Sur la Naturalisation

Nous avons déjà enregistré plusieurs cas de nos amis auxquels on n'a pas même daigné répondre concernant leur demande de naturalisation.

Nous en ajoutons un de plus à notre dossier et signalons à nos amis de France, la mauvaise volonté évidente que l'on met pour toute demande faite par les Musulmans d'Algérie.

Le 9 Janvier 1911, un propriétaire de Biskra remettait sa demande au maire de cette ville. Quelques semaines après, M. G. M. était informé verbalement que son dossier avait été expédié et qu'il n'avait qu'à attendre. Et depuis cette époque, malgré une lettre adressée à M. le Gouverneur et une autre à M. le Préfet, les deux lettres restées sans réponse, ce propriétaire attend qu'on se décide à vouloir bien lui faire connaître la solution prise.

Le pétitionnaire est en tous points digne d'obtenir les droits de citoyen français ; son père servit la France plusieurs années au 3<sup>e</sup> spahis, deux de ses cousins sont au régiment, il sait lire et écrire le français et l'arabe.

Des Étrangers de Biskra, ayant fait leur demande après lui, jouissent déjà de leurs droits.

Voilà les beautés de la naturalisation individuelle !!

## A l'École Sidi-Djellis DE CONSTANTINE

Les enseignements qui nous parviennent concernant les services éducatifs en les résultats d'élèves, prouvent que nous avons raison de demander le déplacement de l'Institut Sidi-Djellis. L'école est située dans un quartier...

الملحق رقم : 02

نسخة من جريدة الراشيدى

Le Rachidi





# LE RAPPEL

Rédaction-Administration 3, RUE EDOUARD-CAT - ALGER

## Hebdomadaire politique de combat

Pour le rassemblement des forces franco-algériennes

PARAISANT LE VENDREDI

### A NOS LECTEURS! A NOS AMIS!

M. Lucien LAMOUREUX  
Député, ancien Ministre,  
nous écrit :

Quand un Etat cesse de prendre pour rendre, sa fin, en tout que grande puissance, est proche.

BISMARCK.

M. Lucien Lamoureux se trouve à Alger le 21 octobre dernier, lors de l'inauguration de la première Direction de l'Algérie, qui appartient à l'Etat de l'Algérie, pour lequel il a été nommé ministre de l'Algérie. C'est un fait qui a été commenté dans les journaux algériens et français. M. Lamoureux a bien voulu nous adresser les lignes qui suivent :

« Je suis très heureux de voir que l'Algérie est devenue une partie de la France. C'est un fait qui a été commenté dans les journaux algériens et français. M. Lamoureux a bien voulu nous adresser les lignes qui suivent :

« Je suis très heureux de voir que l'Algérie est devenue une partie de la France. C'est un fait qui a été commenté dans les journaux algériens et français. M. Lamoureux a bien voulu nous adresser les lignes qui suivent :

Nezou prévisions, le premier numéro de « RAPPEL », il faut à nos lecteurs un certain nombre de notions de base. Nous venons de publier notre premier numéro. Ce n'est pas tout. Il faut aussi que nos lecteurs connaissent le rôle que joue le « RAPPEL » dans le mouvement algérien. C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

« C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

« C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

« C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

« C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

« C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

M. Lucien Lamoureux se trouve à Alger le 21 octobre dernier, lors de l'inauguration de la première Direction de l'Algérie, qui appartient à l'Etat de l'Algérie, pour lequel il a été nommé ministre de l'Algérie. C'est un fait qui a été commenté dans les journaux algériens et français. M. Lamoureux a bien voulu nous adresser les lignes qui suivent :

« Je suis très heureux de voir que l'Algérie est devenue une partie de la France. C'est un fait qui a été commenté dans les journaux algériens et français. M. Lamoureux a bien voulu nous adresser les lignes qui suivent :

« Je suis très heureux de voir que l'Algérie est devenue une partie de la France. C'est un fait qui a été commenté dans les journaux algériens et français. M. Lamoureux a bien voulu nous adresser les lignes qui suivent :

## L'état moral et politique de l'Algérie

Le projet de la situation internationale et le mouvement algérien. C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

« C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

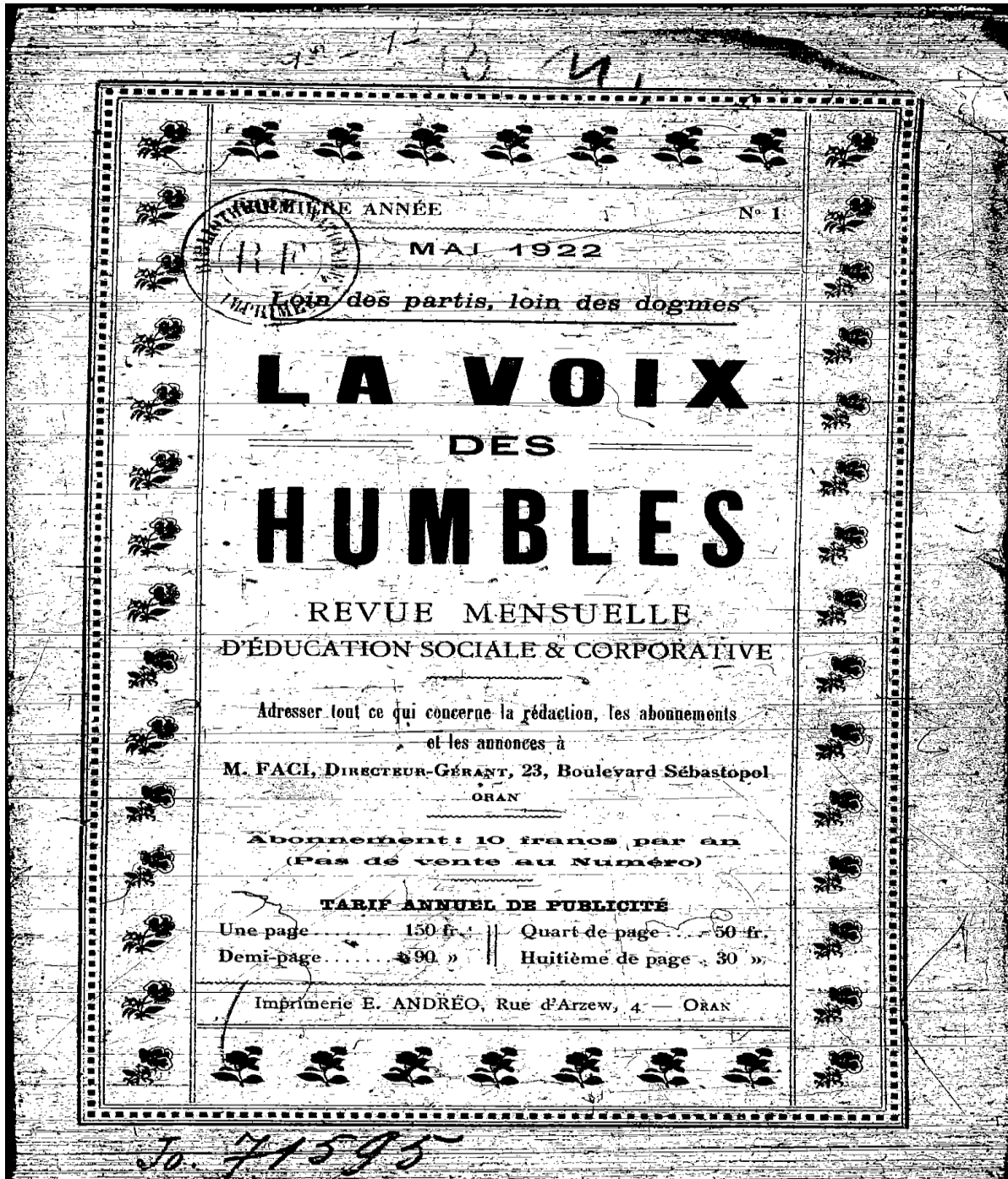
« C'est ainsi que le « RAPPEL » est un organe de combat politique et social. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française. Il est le reflet de la situation algérienne et française.

الملحق رقم : 04

Le RAPPEL العدد الأول من الجريدة التي كان يصدرها الشريف بن حبيلس

31 مارس 1938

المصدر . ANOM/GGA/ Boite 15H22



الملحق رقم: 05

العدد الأول من مجلة صوت المستضعفين

La voix des humbles

# La Voix Indigène

Journal d'Union franco-musulmane

VENDEDI 27 DÉCEMBRE 1935

NUMÉRO : 6 fr. 60  
Abonnement annuel : 30 fr.

A VOTRE SERVICE  
DEPUIS 1904  
**L'IMPRIMERIE**  
**M. ATTALI AÏNE**  
12, Rue Ouled  
CONSTANTINE  
Ab. : 10-39  
MAINTIEN SA RÉPUTATION PAR  
LA QUALITÉ DE SES TRAVAUX  
ET L'EXACTITUDE DE SES  
LIVRAISONS

Septième Année N° 24  
Chèques Postaux N° 123-99  
Téléphone : 43-56

REDICTION ET ADMINISTRATION : 3, rue de Cassan, CONSTANTINE  
R. ZENATI, Directeur  
LA VOIX INDIGÈNE est désignée pour l'insertion des annonces légales,  
judiciaires et autres exigées pour la validité de la procédure.

## L'autre Obstacle

Dans cet article... Le grand obstacle, nous avons montré le cléricalisme musulman, dévot par ailleurs, mener une action concertée contre la francisation de l'Algérie. Dans quel but nos pontifes cléricaux s'efforcent-ils contre la naturalisation personnelle, en mettant hors la loi musulmane les naturalisés, ils diminuent le nombre de leurs ouailles et partant l'importance de leur caquet. Il faut donc chercher à leurs fins réelles, de leur attitude.

Faisons remarquer tout d'abord, qu'aux yeux de nos conseillers, les millions et les millions de musulmans américains, européens et asiatiques qui, tous, obéissant à des constitutions nationales, sont d'excellents citoyens. Ils feraient mille fois plus pour provoquer des dévotions à l'islam sans toucher au statut national des intéressés. Mais en Algérie cela dévient un crime qui mérite toutes les rigueurs terrestres et attendant le châtiement de l'au-delà.

Puisque la loi est dans le cours qu'importe qu'un musulman obéisse de vive dans un milieu déterminé obéisse aux lois de ce milieu pour des raisons d'adaptation. Pourquoi l'islam algérien a-t-il toléré depuis des siècles les kabbas kabyles qui sont en contradiction flagrante avec le chérifia ? Pourquoi feu l'inc qui fut toujours français était-il si aimé de son vivant et vénéré depuis sa mort ?

L'opposition actuelle contre la naturalisation ne relève donc pas des préjugés de dogme, mais plutôt du besoin de ne pas dénigrer l'islam en tant qu'organisation sociale, en tant que patrie. En langage ordinaire, ces préoccupations se nomment tout bonnement du « nationalisme » et l'on ferait bien de ne plus nous abattre les oreilles avec des jérémiades soignant d'orthodoxie chrétienne. Le Coran n'a pas prévu de patrie et son « universalité » est le plus beau fleuron de sa couronne.

Les pontifes du cléricalisme algérien ne sont pas les seuls à saper l'union franco-islamique. Il y a un groupe de musulmans beaucoup plus dangereux ceux-ci, qui au nom de l'islam, travaillent à reculer toutes les initiatives en faveur de la francisation du pays. Ceux-ci sont de prétendus évadés, des émigrés de l'école française, des gens que leur éducation française a placés au premier degré de l'échelle sociale algérienne. Bien plus, ils se réclament de la mentalité française et jurant que leur idéal est d'entrer dans la famille française.

Mais avant de faire leur geste, avant de réaliser leur, au dit d'ailleurs, ils ont publiquement des déclarations compromettantes dans le journal, « L'Estémir ».

« Toutes les réformes que nous demandons, qu'elles soient politiques, sociales ou administratives doivent nous être accordées dans le respect de notre statut musulman ».

Nous retrouvons dans cette déclaration le même fond que dans les diatribes contre la naturalisation. Ce n'est pas le souci religieux, le souci de conscience, la foi sincère, qui font perdre cette attitude de nos cardinaux de l'islam, mais toujours la même idée de ne pas amputer l'islam ou le « peuple algérien » de quelques unités, de ne pas les diminuer et de les conserver à part, probablement pour une action future. On comprend pourquoi ces cardinaux mettent l'islam en avant, n'osant pas appliquer à leur état d'esprit le non qui lui convient.

Franchement, nous ne pouvons les appeler des nationalistes, car ils ne savent pas, ce qu'ils veulent. On peut tout au plus leur appliquer l'épithète de M. Herriot et les dénommer : nationalistes en plein de l'après.

Mais pour l'ensemble de la politique du pays, pour l'avenir de l'Algérie, on ne peut que regretter cette attitude qui perpétue le fameux fossé entre les deux éléments ethniques et qui empêche toute rencontre dans l'avenir. Ne se mettant pas sur le même plan que les Français, comment veulent-ils réaliser la collaboration et l'assimilation qui ne leur servent qu'à masquer leur jeu.

Il est temps que les nébuleux tombent et que chacun prenne ses responsabilités.

## La Crise Égyptienne

Plusieurs avec la crise égyptienne qui, comme nous le disions précédemment, peut bien avoir des conséquences très graves pour tout le monde, car il n'y a pas lieu de nous dissimuler qu'elle ouvre la porte à des conflits les plus dangereux. Mais ne faisons pas le mauvais prophète puisque l'avenir d'appartient à personne et contentons-nous de signaler les lignes qui découlent du mouvement nationaliste égyptien.

Le premier lien, sans contestation du moins pour le moment, est que des nationalistes coloniaux se développent avec une rapidité inquiétante pour les occidentaux. Et c'est la contagion européenne est-ce l'effet des réformes égyptiennes appliquées dans les colonies ? Toujours est-il que les nationalistes dans des possessions d'outre-mer sont très par le besoin d'émancipation qui les pousse à se servir de l'islam à former des blocs nationaux à l'occasion de la moindre occasion pour essayer d'imposer leurs solutions. Mais ce lien est-il un lien pour les nationalistes ? Le lien est-il bien avec nous ou de s'affranchir de la lutte européenne si dure soit-elle ?

En second lieu, on peut retourner aux Anglais le casier de ne rien faire devant les enfants. Ils proclamèrent l'indépendance de l'Éthiopie, en s'appuyant dans leur action sur la nécessité de respecter la liberté des peuples. Ils ont fait venir l'eau à la bouche aux Égyptiens qui ont voulu mettre les autorités britanniques au pied du mur et leur faire connaître toute la contradiction de leur politique.

Enfin, l'aventure égyptienne met en lumière une fois de plus, les défauts du système de colonisation et de l'état. Ce système est évidemment très pratique pour les débuts d'une colonisation, il laisse aux autochtones l'impression qu'ils sont maîtres chez eux, permet un développement économique dans les meilleures conditions mais il devient détestable dès que les naturels du pays se rendent compte de l'importance qu'ils subissent, des qu'ils comprennent, se modernisent et prennent conscience de leur valeur. A partir de ce moment le fossé se creuse et une anglicisation d'un élément autochtone n'est pas la pour balancer l'influence nationaliste de tous ceux qui ont des raisons de se séparer de leurs maîtres.

Les gens clairvoyants attendent avec anxiété la réaction anglaise contre le coup de théâtre égyptien. Ils craignent que les formations contractuelles de forces militaires dans la région d'Alexandrie ne soient pas uniquement destinées à protéger l'Égypte contre une éventuelle intervention italienne.

## La politique

Nous revolvons sous la menace d'une guerre européenne et d'un changement de ministère en France. Le deuxième élément est évidemment de première importance que le premier, mais il serait tout de même regrettable que M. Laval eût échoué au port en tombant après avoir triomphé d'une coalition intérieure très délicate.

On ne peut pas refuser au Président du Conseil actuel le mérite d'avoir magistrallement tenu le gouvernement français dans son équilibre existentiel difficile. S'il tombe, c'est que l'adversité le fera tomber et lui, il s'en va, il partira victime des événements extérieurs dont il ne pouvait prévoir le cours et qui ne peut aujourd'hui être évité.

A côté avec, les journaux qui partent d'opposition systématique d'embûches ont tort. Sans les complications extérieures, M. Laval eût pu s'être retiré au Sénat les lois de l'Assemblée nationale. Le budget avait été voté, les lois de l'Assemblée nationale avaient été votées, le budget avait été voté, les lois de l'Assemblée nationale avaient été votées, le budget avait été voté, les lois de l'Assemblée nationale avaient été votées.

Si Samuel Hoare a dû reconnaître son erreur puisqu'il s'est sacrifié courageusement.

La S.D.N. n'a pas sur M. Laval et M. Eden ont devenu chef de Foreign Office. M. Mussolini lui-même ne semble pas se rendre compte de toute la maladresse de son discours de Pontina par lequel il a dit son ami Laval dans une bien lâcheuse posture.

M. Laval aura de la peine à surmonter de si grosses difficultés. Son initiative d'arrêter les hostilités Italo-éthiopiennes n'est pas de qualité de tout le monde. Contre la partie de l'agression que il a été tenté par les propositions Laval-Hoare n'ont pas mis la S.D.N. dans une position ruinante. Elle a perdu, de ce fait, le regard d'autorité qu'elle a eu après le vote des sanctions.

## Et maintenant...?

Trois années d'expérience nous font à poser comme conclusion à toute la vague agitation dont nous avons été les témoins cette vérité fondamentale les Indigènes ne se sont pas faits de la politique. Ce n'est pas une découverte car à la fin de chaque mouvement qui a porté les musulmans à identifier avec leur cause celle de quelques personnalités qui ont eu l'habileté d'envelopper leurs aspirations dans les voiles d'une mystique, il s'est trouvé un aîné pour désapprouver du bon sens de nos bergers et engager un peu à la légère dans son encouragement jusqu'au berceau d'une lente déception de la suite même. Les musulmans d'Algérie ne savent pas faire de la politique. La loi n'en a pas été bien grande et à côté d'une action qu'ils ont tenté de mener par des individus dévoués d'appât et d'ingratitude maladroite ils s'étaient réservés des possibilités de corriger les approximations meurtrières et de répondre au besoin, aux engagements des musulmans d'opérer par un vigoureux dévouement. Malheureusement nous n'en sommes pas encore là et une nonchalance aveugle qui est dû disparaître avec le minimum d'une condition diminue semble pousser le troupeau vers la première maraîchère qui manie avec assurance l'ancien langage des bacheliers du Lycée.

L'avenir ? Personne ne s'en soucie pourvu que comme aux heures glorieuses sur des lacs qui bondissent de laim le mouvement à travers lequel les bons gens croient percevoir l'éclaircie d'un monde de premiers siècles de l'islam.

Un homme vient. Un homme que l'on croyait prisonnier par la grâce divine à une mission sainte, à une mission noble, à une mission humaine.

On le croyait prisonnier sans intelligence pour comprendre que les intérêts en présence et surtout sans devoir que le rôle d'opérateur impose toujours à quiconque veut intervenir en l'aire.

Cet homme n'a pas compris cela. Erreur par des premiers succès qui ne sont pas à mettre sur le compte de sa valeur il a confondu sa cause avec celle des autres, il a voulu surtout se payer le suprême luxe d'une royauté d'opérateur sur des êtres qui ne lui demandaient qu'un peu plus d'espace qu'un peu plus de pain.

Il s'est imaginé qu'une opposition dévouée par la nécessité de composer avec des puissances qui le dépassaient de mille soulèvements et qui lui font sentir aujourd'hui bien lourdement qu'il a été trop bon dans la sous-estimation d'une réalité dont il ne peut pas être le maître et dont il ne vendra jamais à bout ni boucra le tuer rapidement au but tactique.

Le mouvement issu de la délégation de 1933 est certainement produit d'autres résultats et du rôle de chancelier que s'était assigné l'homme

qui a eu le bonheur de voir tout un peuple suspendu à ses lèvres. Il était demeuré dans l'attente du jour où lui lançant un toule franchisé ses a-tout dans le jeu algérien.

Il y a quelque temps il est le même l'ancienne idée de coller son nez au sein de la commission internationale, cette commission qu'il combattait avec tant d'ardeur, par ses impudentes paroles : « Enfin, après trois ans d'efforts, le motion est enfin arrivée ». Pour qui le motion ? Seulement pour celui qui après avoir lancé pris de huit millions d'êtres dans une triste aventure s'appretait à déposer les armes parce que son petit orgueil avait reçu une maigre satisfaction.

Cette motion, voulez-vous la connaître ? C'est le massacre de tous les efforts faits en faveur de la cause indigène. C'est l'enterrement du projet Vialatte. C'est le renvoi aux Calédoniens du projet Guernin. C'est l'opposition irrédicible (en pouvait-il être autrement ?) de l'administration à toute mesure sollicitée en faveur des indigènes. C'est la quarantaine imposée à tous ceux qui ont osé demander un service quelconque des autochtones.

C'est la négation, c'est la négation c'est enfin jusqu'à l'oubli volontaire, par tactique, du sacrifice de ceux qui ont donné une partie de leur sang pour sauver leur pays et qui ont sur la mesure un peu plus de droits que n'en peuvent espérer les grands bacheliers de notre politique.

Tous sont rendus responsables des méfaits d'un homme et de quelques sottises qui ont été un incertain sort au nom d'un certain avenir de celui qu'ils appellent un chef. Le motion semble étrangement à ce qui reste d'un champ de bataille sur lequel s'est abattu un violent drame !

Et maintenant ? Quelle glace restait-il à connaître pour que le naufrage des revendications musulmanes soit consommé ?

Vers quels horizons glorieux dépasser les musulmans doivent-ils désormais tourner leurs regards ? On ne peut plus appeler politique générale l'aspect de camouflage qui frappe la folie auquel s'attachent les « matres de Phéar ». On se rend compte que l'espèce de chantage employé avec certaines autorités ne peut plus être pris au sérieux comme il l'est bien clair que cette distinction grossière déshabille entre le Chef de la Colonie et ses services des affaires indigènes, ne réussit pas à attirer les effets d'une rançon noble. On désire équilibre non satisfait. Cette rançon d'un homme, le bon peuple d'Algérie ne doit pas la partager. A une action menée pour la satisfaction d'intérêts immédiats, évalués en milliers de Agnes, doit répondre une action moins rude, plus franche et dont les résultats peuvent ne pas être espérés. Que les musulmans d'aujourd'hui, nous parlons de ceux de

(La suite au bas de la 2ème page)

نسخة من جريدة صوت الأهالي

la voix des indigènes

الملحق رقم : 06





## CHARTRE REVENDICATIVE DU PEUPLE ALGERIEN MUSULMAN.

Les grandes lignes de cette charte revendicative - que la Fédération des Elus musulmans du département d'Alger a fait sienne - seront développées, le 5 Juillet prochain, dans la grande réunion que donnera le Comité Exécutif issu du Congrès du 7 Juin 1936.

Du Congrès Musulman Algérien s'est dégagée une règle précise : confrontation dans un libre jeu et dans une atmosphère de réconciliation générale de toutes les tendances.

Du même Congrès est sortie, sous forme de motion, adoptée à l'unanimité, une mission non moins précise : formation immédiate d'un Comité Exécutif du Congrès, ayant pour tâche de rassembler, de rallier et de coordonner les efforts, pour la réalisation de la charte revendicative des musulmans algériens. Une commission provisoire, composée de trois élus, 3 oulamas et 3 militants, fut désignée pour mettre sur pied le comité exécutif définitif.

La commission provisoire en possession des dossiers s'est mise aussitôt à l'oeuvre. Elle peut, d'ores et déjà :

- 1° Présenter au public les grandes lignes de la Charte revendicative.
- 2° Annoncer pour le 5 Juillet prochain la réunion à Alger des délégués des différents centres géographiques de l'Algérie qui auront à choisir dans leur sein le Comité Exécutif définitif.

La Commission provisoire de Coordination.

### CHARTRE REVENDICATIVE.

Basé sur une large documentation, documentation puisée aux sources les plus sérieuses, étudié et adapté dans ses parties par les couches les plus profondes de la population, le présent cahier est désormais la CHARTRE REVENDICATIVE DU PEUPLE MUSULMAN.

Le Congrès a adopté :

- 1° Suppression de toutes les lois d'exception.
- 2° Rattachement pur et simple à la France, avec suppression des rouages sociaux : Délégations Financières - Communes Mixtes - Gouvernement Général.

الملحق رقم : 09

ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري

المصدر ANOM/ GGA/ Boite 12H13

3° MAINTIEN DU STATUT PERSONNEL avec réorganisation de l'Administration Judiciaire dans un sens rationnel et plus conforme à l'esprit du droit musulman (Codification de ce droit).

SEPARATION DE L'EGLISE ET DE L'ETAT : Application de toutes les lois édictées en vertu de ce principe.

Restitution immédiate de tous les édifices religieux à la Communauté Musulmane qui pourra en jouir et en disposer par l'organe de cultuelles régulièrement constituées.

Entretien des édifices religieux et de leurs desservants sur les revenus des biens Habous.

Abrogation de toutes les dispositions d'exception concernant la langue arabe et tendant à la classer comme langue étrangère.

Liberté d'Enseignement pour la langue arabe et d'expression pour la presse arabe.

4° REVENDICATIONS D'ORDRE SOCIAL : Instruction obligatoire pour tous les enfants des deux sexes : mise en chantier immédiatement d'un vaste programme de constructions scolaires.

Fusion des deux Enseignements : Des européens et des indigènes.

Développement des œuvres d'Assistance : HOPITAUX, INFIRMERIES, INFIRMIERES VISITEUSES, REORGANISATION DU SYSTEME ACTUEL.

Fourneaux économiques pour tous les chômeurs.

Création de caisses de chômage.

5° REVENDICATIONS D'ORDRE ECONOMIQUE :

1) A travail égal, salaire égal.

2) A mérite égal, grade égal.

3) Répartition de l'aide qu'apporte le budget Algérien à l'Agriculture, au Commerce, à l'Industrie, à l'Artisanat, proportionnellement aux besoins, et sans distinction d'origine.

4) Création de coopératives agricoles et de centres d'éducation du fellah.

5) Arrêt des expropriations.

6) Répartition des grands domaines inexploités entre les petits fellahs et ouvriers agricoles.

7) Atténuation des rigueurs du Code forestier.

7° REVENDICATIONS D'ORDRE POLITIQUE :

Amnistie pour tous les délits politiques.

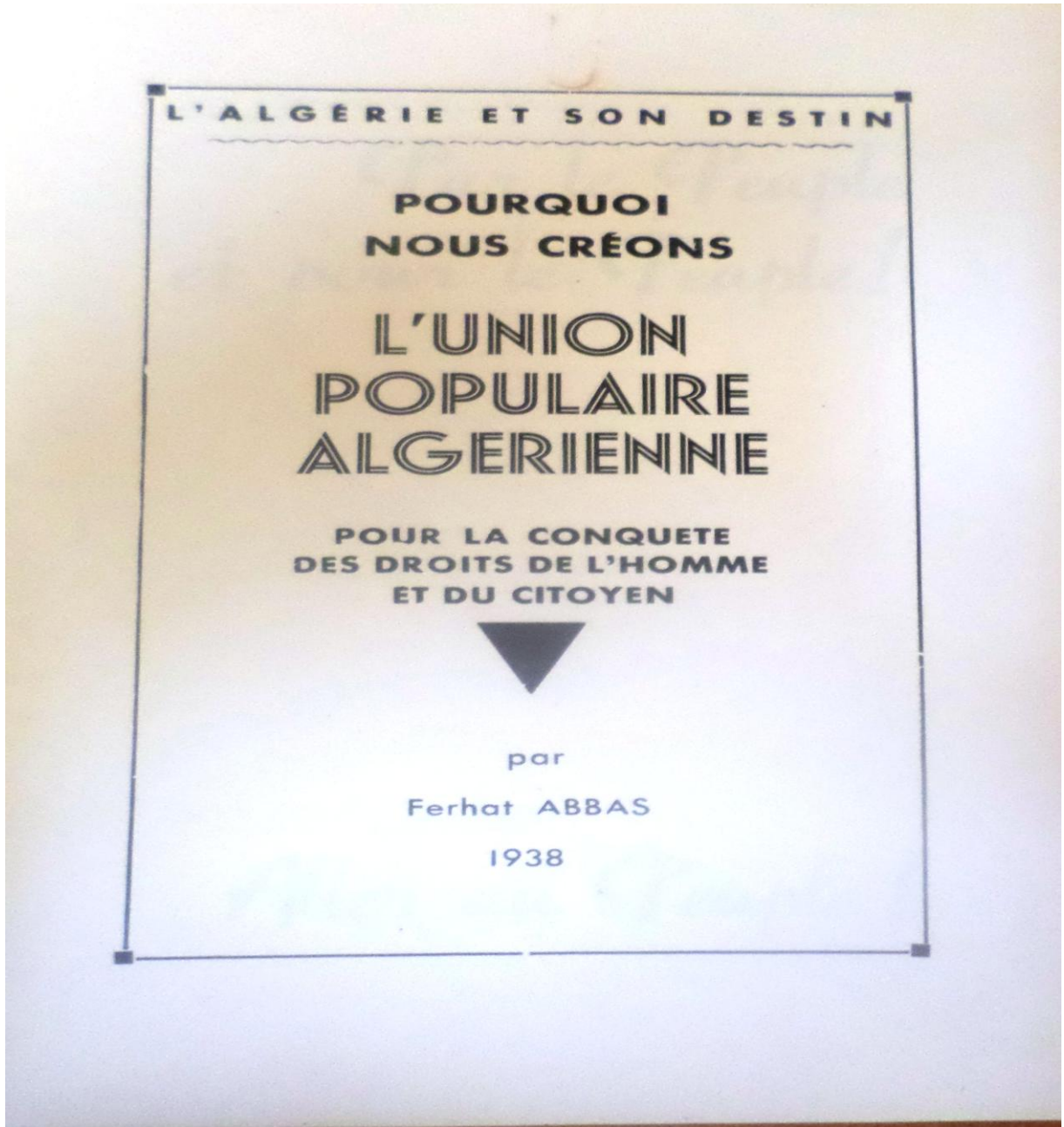
Collège électoral commun pour toutes les élections.

Eligibilité pour tous les électeurs.

Suffrage universel.

Représentation au PARLEMENT.

LA COMMISSION DE COORDINATION.



الملحق رقم 10 :

يمثل الكتيب الذي وضعه فرحات عباس للدعاية لمشروعه الخاص بتشكيل

حزب اتحاد الشعب الجزائري

المصدر : ANOM/ GGA/ Boite 9H45.

## Avant-Propos

« L'Union Populaire Algérienne » est sortie des délibérations approfondies de la Fédération des Elus musulmans de Constantine.

Mes collègues et compagnons de lutte, en me chargeant de créer ce parti, ont tenu à combler une grave lacune politique. De ce fait, notre action entre dans une phase nouvelle.

Dans notre journal, « L'Entente », j'ai fait appel, en août dernier, aux premiers cadres du parti et à toutes les volontés impatientes d'agir.

Des trois départements, comme de la Métropole, de nombreux militants, connus ou inconnus, m'ont spontanément répondu.

Qu'ils soient remerciés et félicités ! Ma tâche s'en trouve fortement allégée.

Avant de poursuivre la mission qui m'a été confiée, j'ai cru indispensable de rappeler à tous, les principes fondamentaux de notre action, dans le passé et dans l'avenir.

Nous devons d'abord agir en pleine clarté, dire la vérité au pays, dissiper les nuées qui l'empêchent d'être plus attentif à son destin et assumer sans timidité, ni faiblesse, toutes nos responsabilités.

Les pages qui suivent répondent à ces inéluctables nécessités. Elles sont exclusivement inspirées par la passion de servir une Algérie, qui ne pourra, sans mentir, se dire française, que lorsqu'elle aura guéri les honteuses blessures de sa plèbe musulmane.

Car, selon la pensée de Jaurès, la fleur éclatante de la civilisation française ne peut s'épanouir sur un fonds de misère et d'esclavage.

1<sup>er</sup> septembre 1938.

F. ABBAS.

# DÉCLARATION

*L'Algérie est française depuis cent-huit ans. Elle n'en demeure pas moins :*

*La terre où ceux-là mêmes qui travaillent meurent de faim.*

*La terre où l'enfance erre dans les cités et à travers les campagnes, privée d'écoles et sans hygiène.*

*La terre des féodaux et de l'arbitraire.*

*L'heure est grave et notre existence est en danger. La terrible crise actuelle a aiguisé les appétits des hommes et des nations. Nous sommes l'enjeu principal de la conflagration générale de demain. Cela durera tant que nous nous complairons dans notre état de déchéance sociale.*

*Malheur aux peuples faibles!*

*Il serait criminel de perpétuer notre faiblesse et de conserver cette attitude pitoyable de mendiants qui, pour subsister, s'accrochent en désordre à tout et à rien. Il est temps de devenir au sein de la Nation française une force susceptible de renforcer le faisceau des forces amies.*

*A l'extérieur, le monde s'agite et risque à chaque instant de nous entraîner dans un cataclysme sans précédent. A l'intérieur, les partis, les classes, les castes s'organisent en unités de combats politiques et économiques.*

*L'heure est venue pour nous d'entrer dans le concert des luttes quotidiennes et de nous imposer à l'ensemble du pays, en unifiant nos volontés et en disciplinant nos efforts. Ce qui est vrai pour la classe ouvrière l'est également pour nous: l'éman-*

*l'émancipation de l'indigène sera l'œuvre de l'indigène  
lui-même.* ||

*Musulmans Algériens!*

*Pour que notre peuple n'ait plus faim,*

*Pour l'Ecole démocratique,*

*Pour l'Egalité civique entre tous les habitants de  
l'Algérie française,*

*Venez à l'Union Populaire Algérienne!*

*En avant pour la conquête de nos droits!*

بیبلیو نر افیا

## Archives nationales d'outre mer.

- ANOM /G.G.A./boite 13H1. Elections Indigènes Avant 1914
- ANOM/ G.G.A/ boite 9H38.Dossier Bendjelloul
- ANOM/ GGA/ boite 10H88, note au sujet de la situation politique indigène dans le département de Constantine 1939
- ANOM/ GGA/ boite 15H18. Extraits traductions Brochures
- ANOM /GGA/ boite 9h45.Nationalisme Algérien
- ANOM/ GGA/ boite 9h30, surveillance politique des indigènes département d'Oran

## La bibliothèque nationale de France.

- MCF. LKS8- 1648, Morsly Taieb, contribution à la question indigène en Algérie Constantine, imprimerie Jérôme marle et f. hipon, Constantine 1894.
- MCF.8-F-18978, Fekar, Ben Ali, l'usure en droit musulman et ses conséquences pratiques, thèse pour le doctorat en sciences politiques et économiques, université de Lyon, faculté de droit, 17 juin 1908, Lyon.
- MCF.8-LK8-2480, Hesnay Lahmek, lettres Algériennes, Jouve et clé éditeurs paris VI, 1931.
- 8-LK8-2574, Hassan, comment périra l'Algérie française, éditions Attali Constantine 1938.

• المصادر والمراجع:

• المصادر باللغة العربية :

- عباس (فرحات)، الشاب الجزائري، الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة، متبوع بتقرير الى المارشال بيتان، ترجمة: أحمد منور، مطبوعات المسك 2010.
- الشهاب، أكتوبر 1930، الجزء التاسع المجلد السادس، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 2001.

- المدني توفيق (أحمد) ، حياة كفاح مذكرات الجزء الثاني 1925-1954،  
الطبعة الأولى 1977، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988.
- مذكرات مصالي الحاج، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007.
- المراجع باللغة العربية :
- بن العقون ابراهيم (عبد الرحمن) ، الكفاح القومي و السياسي، الجزء الأول  
➤ أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الجزء  
الثاني، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1983.
- - - - - - ، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء  
الثالث، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
- - - - - - ، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس 1830-1954 دار  
الغرب الإسلامي 1998، الطبعة الأولى
- - - - - - ، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء السادس 1830-1954، دار  
الغرب الإسلامي 1998، الطبعة الأولى.
- بوخوش (الصادق)، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، مقارنة دراسة  
الخلفية، غرناطة للنشر و التوزيع.
- غولدزيغر راي (آني) ، جذور حرب الجزائر 1940-194، من مرسى الكبير  
الى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود ، دار  
القصبة للنشر 2005.
- لوكورغرانميزون (أوليفي) ، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب و الدولة  
الاستعمارية، ترجمة: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007،
- برفيللي (غي) النخبة الفرنكفونية 1880-1962، ترجمة: حاج مسعود، أ.  
بكلي، ع. بلعربي، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007.
- بن نبي (مالك) ، مذكرات شاهد للقرن ، الطبعة السادسة، دار الفكر، القدس،  
2009.

- تقيّة (محمد)، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز و المال، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر 2010.
- تورين (إيفان) ، المواجهات الثقافية في الجزائر، المستعمرة المدارس و الممارسة الطبية و الدين 1830-1880، ترجمة محمد عبد الكريم أورغلة المراجعة و الإشراف مصطفى ماضي، دار القصة للنشر الجزائر 2005.
- جوليان أندري (شارل) ، إفريقيا الشمالية تسير - القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقصم، فتحي زهير، الحبيب شطي، مراجعة فريد السوداني، دار التونسية للنشر، 1976 تونس
- حلوش (عبد القادر)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، طبعة 2010.
- حمدي (أحمد) ، جذور الخطاب الإيديولوجي الجزائري، دار القصة للنشر 2001.
- زوزو (عبد الحميد) ، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985.
- سماتي (محفوظ) ، الأمة الجزائرية، نشأتها و تطورها، ترجمة محمد الصغير بناني، بوشعيب عبد العزيز، منشورات دحلب.
- الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، ترجمة حافظ الجمالي، مراجعة مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر الجزائر 2007.
- صاري (جيلالي) ، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954 ، الطريق الإصلاحية و الطريق الثوري، ترجمة : عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987،
- العسلي (بسام) ، الأمير خالد الهاشمي. دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ-1986.

- قتان (جمال)، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-
- 1914، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- ----- ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994.
- قداش (محموظ) ، الأمير خالد، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية 2009.
- -----، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الاول 1919-1939، ترجمة: أمحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2011.
- لونيبي (إبراهيم) ، بحوث في التاريخ الاجتماعي و الثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومه 2013،
- مراد (على) ، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني و الاجتماعي 1925-1940، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة الجزائر 2007.
- مهديد (إبراهيم) ، القطاع الوهراني ما بين 1850-1919 دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافية و الهوية الوطنية، منشورات دار الأديب 2006.
- ----- ، الدور الاصلاحى و النشاط السياسى للشيخ محمد البشير الابراهيمي، على نهج جمعية علماء المسلمين الجزائريين 1931-1944، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
- الميلي (محمد)، المؤتمر الإسلامى الجزائرى، مطبعة هومه الجزائر 2012.
- يحياوي مرابط (مسعودة) ، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد الثاني، ترجمة: محمد معراجي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

المصادر باللغة الفرنسية

- Fekar (Ben Ali), L'œuvre française en Algérie, in Société normale de géographie, Bulletin du 1<sup>er</sup> trimestre de l'année 1905, janvier mars, Rouen imprimerie de Espérance Cagnard, 1905.
- -----, La représentation des musulmans algériens, in Revue la du monde musulman, volume VII, janvier-février 1909, numéro I, II.
- Benhabyles (Cherif), l'Algerie française vue par un indigène, Alger imprimerie orientale Fontana frères 1914.
- Benoist Gustave, de l'instruction et de l'éducation des indigènes dans la Provence de Constantine, paris librairie hachette Gle, éditeurs 1886.
- Cadi (Cherif), Terre d'islam, Charles Lavauzelle et Gie, imprimerie Heintz Frères Oran.
- Delasous (Achille), métropole et colonies, la conquête morales des indigènes, Alger librairie pour tous, 1913,
- Démontes (Victor), le peuple algérien essai de démographie, Alger, imprimerie Algérienne 1906
- Fikri (Abdelkader), A travers la presse musulmane, in Revue Notre rive, deuxième année, novembre 1928..
- G,J, la presse indigène en Algérie in questions nord africaines, revue des problèmes sociaux de l'Algérie de la Tunisie et du Maroc, 2 emme Année, 15 Avril 1936.
- Hamet (Ismail), la naturalisation des indigènes Algériens, in congres de l'Afrique du nord, tenu a paris du 06 au 10 octobre 1908.
- -----, les musulmans français du nord d'Afrique, librairie Armand colin, paris 1906, revue la du monde musulman, volume VII, janvier-février 1909, numéro I, II.

- Hassan, comment périra l'Algérie française, éditions Attali Constantine 1938.
- Kessous (Mohamed Al Aziz), La vérité sur le malaise Algérien, Bône « Algérie » 1935,
- Mekaci (Kaddour), la faillite de la naturalisation individuelle en Algérie et l'octroi des droits politiques aux musulmans dans le statut personnel, imprimerie de l'Ain sefra Mostaganem, 1936.
- Melia (Jean), le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie, cinquième édition, paris
- -----, Pour la représentation parlementaires des indigènes musulmans d'Algérie, paris XVI.
- -----, l'Algerie et la guerre 1914- 1918, paris librairie plon Nourrit et Cie, imprimeurs editeurs 1918.
- Mercier (Ernest), la question indigène en Algérie au commencement du XX siècle, paris Augustin Ghailamel éditeur 1901
- Mesmy (A), Le statut des indigènes algériens, paris, Henri Charles Lavauzelle, 1913
- Millet (Philippe), les jeunes algériens, in revue de paris vingtième année, tome sixième , novembre 1913.
- Montagne (Robert), la fermentation des partis politiques en Algérie, in revue politique étrangère n°2,1937 , 2eme année .
- Poulard (Maurice), l'enseignement pour les indigènes en Algérie, Alger imprimerie administrative Gojosso 1910
- Sans Auteur, pro Algéria, édition privée à l'imprimerie du château d'eau, paris, 1933.
- Vignon (Louis), un programme de politique coloniale les questions indigènes, paris librairie plon-nourrit et cle imprimeurs éditeurs 1919.
- Viollette (Maurice), L'Algerie vivra-t-elle ?, Paris librairieFelix Alcan 1931.
- Wahl (Maurice), l'Algérie, paris librairie Germer baillère 1882.

المراجع باللغة الفرنسية

- Ammara Benmansour (Leila), ferhat Abbes, l'homme de la presse, Alger , livres edition Alger 2013.
- Bouverse (Jacques), un parlement colonial ? les délégations financières Algérienne ( 1898- 1945) le déséquilibre, tome I. publications des universités de Rouen et du havre 2010
- Ageron Robert (Charles), l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition 1975, paris.
- -----, les musulmans algériens en France 1871-1919, Tome second, presses universitaires de France 1968.
- Djeghloul (Abdel kader), élément d'histoire culturelle Algérienne, collection patrimoine enal, entreprise nationale du livre Alger 1984.
- Gallissot (René), dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, édition Barzakh, Alger2007
- Ihaddaden Zoheir, l'histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'en 1930, Enal entreprise nationale du livre.
- Kadri Aissa, instituteurs et enseignants en Algérie 1945-1975, histoire et mémoires, kartala 2014.
- Lanasri (Ahmed), la littérature de l'entre deux guerre, publisud 1995.
- Meynier Gilbert, l'Algérie révélée, éditions el maarifa 2010.
- Sekfali (Abderrahim), L'école et la société, la question scolaire devant les assemblées du constantinois 1880- 1940, éditions El Musk 2012.
- Sekfali (Abderrahim) le rôle des instituteurs dans la vie politique et sociale du département de Constantine
- Smati Mahfoud, Les jeunes algériens, correspondances et rapports, Thala édition, Alger 2011.

- -----, les élites Algérienne sous la colonisation française, édition Dahleb.
- Serge Joun, et les autres, l'école en Algérie 1830-1962 de la régence au centre sociaux éducatifs, édition pubisud 2001.

● الدراسات والمقالات

● باللغة العربية

- بخوش (صبيحة) ، الدور الاستعماري للمدرسة الفرنسية في الجزائر، ضمن مجلة حوليات التاريخ و الجغرافيا، مجلة محكمة تصدر عن مخبر التاريخ و الجغرافيا التطبيقية بالمدرسة التطبيقية بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة الجزائر العدد رقم 3 - ماي 2011. ص78
- البوشيخي (الشيخ) صحافة التيارين الإصلاحية والتقليدية البصائر والبلاغ الجزائري نموذجاً مجلة عصور العدد 16 / جوان - ديسمبر 2010 كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية جامعة وهران.
- بوقرن (عبدالله) ، دور المدرسة الاستعمارية في الاستلاب الحضاري، مجلة المعيار، دورية علمية تعنى بالدراسات الإسلامية والاجتماعية، تصدرها كلية أصول الدين والشريعة و الحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، العدد 10.

● باللغة الفرنسية

- Ageron Charles (Robert), enquête sur les origines du nationalisme algérien, l'émir Khaled, petit fils d'Abdel Kader fut il le premier nationaliste algérien ? in revue de l'occident musulman et la méditerranée, n° : 21, p : 21.
- Merdaci (Abdel Ali), de l'assimilation a l'association, histoire et idées dans la littérature algérienne, in expression, n ° : 08 /octobre 2009 revue du département de langue et littérature française université mentouri Constantine.
- Millet (Philippe), les jeunes algériens, in revue de paris Vingtième année, tome sixième , novembre 1913.

- Mouton Renéé (Marie), l'Algérie devant le parlement français de 1930- 1938, in revue française de sciences politiques 12eme année, n° :01, 1962.
- Montagne (Robert), la fermentation des partis politiques en Algérie, in revue politique étrangère n°2,1937 , 2eme année.

● الرسائل الجامعية :

● باللغة العربية

- بختاوي (خديجة) ، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران 1870-1939، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران 2012-2013.
- بلحاج (ناصر)، مواقف الجزائريين من التجنيد، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية بوزريعة 2004-2005.
- بن طيب (بن جلول)، مسألة الهوية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1954، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس 2009-2010.
- بوهند (خالد)، النخب الجزائرية 1892-1942، نسبها نشأتها و حركتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، تخصص الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2010-2011.
- ثنيو (نورالدين)، قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي ومحمد الأمين لعمودي خلال الثلاثينيات، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 1997.

- حباطي(عايدة)، التجنس وموقف الجزائريين منه 1919-1939، ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة منتوري قسنطينة 2003-2004.
- صافر(فتيحة)، كتابات الجزائريين في الصحافة الاستعمارية الفرنسية 1919-1945، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، 2003-2004.
- العمري(طاهر)، النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع 1900-1940، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 2003-2004.
- لونيسي(رابح)، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق و الاختلاف، 1920-1954 دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية الجزائر 2003-2004

باللغة الفرنسية

- Ben Ali( Zineb), Le discours de l'essai de la langue française en Algérie, mises en crises et possibles devenir, 1833- 1962, Vol.2, thèse présentée sous la direction de Madame la professeur Auriée Roche,1997-1998,université de Aix-en-Provence Marseille, département littérature française.
- Drihem (Sakina), des élites Algériens dans l'impasse : la fédération des élus musulmans du département de Constantine 1930-1939, mémoire de DEA, Monde Arabe 1999-2000 université de Provence Aix Marseille.
- Ferenc (Hardi), discours idéologique et quête identitaire dans le roman algérien de la langue française de l'entre deux guerre, thèse de doctorat université lumière Lyon 2 faculté des lettres, sciences des langages et arts, 2000.

- Hadad (Mustapha), le constantinois entre deux guerre socio-economiques ou la metamorphose d'une grande region de l'Algerie, vol I doctorat d'etat es lettres et sciences humaines option histoire, université de provence Aix Marseille 1994.
- Marynower (Claire), être socialiste dans l'Algérie coloniale, thèse de doctorat en histoire, institut d'études politiques de paris, 2013.
- Sekfali (Abderrahim) le rôle des instituteurs dans la vie politique et sociale du département de Constantin.

• الجرائد

• الجرائد باللغة العربية :

- الشهاب، أكتوبر 1930، الجزء التاسع المجلد السادس، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى 2001.

I - الجرائد الأهلية ( الجزائرية ) بالفرنسية

• **Alhack**

Alhack, n°38 du 29/juin/1912.

• **Attakadoum**

- Attakdoum , du 15 septembre 1923
- Attakaddoum, du 01 janvier 1926
- Attakadoum,du 01 au 06 septembre 1927.

• **Entente (L)' franco- musulmane**

- Entente ( L'), du 20/ aout/ 1935.
- Entente (L'), du 28/ Aout/ 1935
- Entente (L'), du18 /septembre/ 1935.
- Entente (L') du 09/ septembre/1937
- Entente (L), du 19/ septembre/ 1935.
- Entente (L'), du 24/ octobre/ 1935.
- Entente ( L), du 31/octobre/1935.
- Entente (L), du 27 janvier 1938

- Entente (L') du 03/ février/ 1938.
- Entente (L') du 09/ juin/1938.
- Entente (L') du 30/ juin/ 1938.
- Entente ( L') du 08/ juin /1939
- Entente (L'), du 13/ juin /1939.
- **Etendard (L')**
- Etendard (L'), n° : 01 du 20 novembre 1910.
- **Islam (L')**
- Islam ( L') du 23/decembre/1909
- Islam (L) du 26/juillet/1910
- Islam (L') du 27/juillet/1910
- Islam (L') du 18/novembre /1910
- Islam (L') du 28 Avril 1912.
- Islam (L') du 19/novembre/1912
- Islam (L'), du 31/decembre/1912
- **Rachidi (Le)**
- Rachidi (Le) du 03 mai 1912.
- Rachidi ( Le) du 18 mai 1912.
- **voix (La) des humbles**
- Voix (La) des humbles, n°1/ mai/1922.
- Voix (La) des humbles, n°02/ juin/1922
- Voix (La) des humbles, n° :03/ juillet/ 1922,
- Voix (La) des humbles, n° :07/ novembre/1922
- voix (La) des humbles, n° : 38 / octobre 1925
- Voix (La) des humbles, n° :39/ novembre/ 1925..
- voix (La) des humbles, n° :54/ novembre/ 1927
- voix (La) des humbles, n° :55/ décembre/ 1927-
- Voix (La) des humbles, n° : 56/ janvier/1928.
- Voix (La) des humbles, n° : 57/ février/ 1928
- Voix (La) des humbles n° :60/ mai/ 1928
- Voix (La) des humbles, n° : 72/ mars/ 1929
- Voix (La) des humbles, n° :75/ juin/ 1929.
- Voix (La) des humbles, n° :76/ juillet/ 1929.
- Voix (La) des humbles, n° :78 / novembre/ 1929

- Voix (La) des humbles, du 15/ novembre/ 1930
- Voix (La) des humbles n° : 98/ Avril 1931.
- Voix (La) des humbles, n° : 154, Mars 1935
- Voix (La) des humbles, n° : 162, novembre 1935 .
- Voix (La) des humbles, n° : 163/ Décembre/1935.
- Voix (La) des humbles, n° :156/ mai /1935.
- Voix (La) des humbles, n° 181-182/ juin- juillet/ 1937.
- Voix (La) des humbles, n° :187/Aout/1938.

• **Voix (La) indigènes.**

- Voix (La) indigène, du 13 juin1929
- Voix (la) indigène , du 18/juillet/1929
- Voix (La) indigène ,du 27 novembre 1929.
- Voix (La) indigène, du 01/ mai /1930
- Voix (La) indigène du 15/ mai/ 1930..
- Voix ( La) indigène, du 28/mai/1931.
- Voix (La) indigène, du 04/juin/1931
- Voix La indigène , du19 /mai /1932.
- Voix (La) indigène, du 05 janvier 1933.
- Voix (La) indigène, du 11/ Aout/1936
- Voix (La) indigène, du 25/ mars /1937.
- Voix (la) indigène, du 24/ septembre/1937.
- Voix (La) indigène, du 12/novembre/1937
- Voix (la) indigène, du 26/ novembre/1937
- Voix (La) indigène, du 28/ décembre/1937
- Voix (La) indigène, du 11/ février/1938.
- Voix (La) indigène, du 22/ février/1938.

• **Ikdam (Al)**

- Al Ikdam , du 20/ juin/1933
- Al Ikdam., du 10/Avril/1934

**Rachidi (Le)**

- Rachidi (Le), du 05 Décembre 1911
- Rachidi (Le), du 01 mars 1912.
- -Rachidi (Le), du 19 Avril 1912.

- **Rappel (Le)**

- rappel (Le), du 31 mars 1939.
- rappel (Le), du 19 mai 1939.
- rappel (Le), du 26 mai 1939.
- rappel (Le), du 02 juin 1939.
- rappel (le), du 30 juin 1939.
- rappel (Le), du mai- 1940.

## II - الجرائد الفرنسية

- **Le progres de sidi bel abbes**

- Progrès( Le) de Sidi Bel Abbes, du 19 mars 1935
- Echo (L') D'Alger**
- Echo (L')d'Alger N° du 26- mars-1919.

- **Oran républicain**

- Oran Républicain, du 26 /février/ 1937
- Oran Républicain, du 05/ mars/ 1937.
- Oran Républicain, du 11/ mars/ 1937.
- Oran Républicain, du 06/ mai /1937.
- Oran Républicain, du 14/ mai/ 1937.
- Oran Républicain, du 21/ mai/ 1937.

- **Oranie (L') populaire**

- Oranie (L') populaire, du 04 juin 1938

- **شبكة الانترنت**

- **CAIRN.INFO**

- CAIRN.INFO, Cherchari Mohamed (sahia) indigène ou l'impossible universalisation du suffrage, in presses universitaires de France, revue française de droit constitutionnel 2004/4 n° : 60.

- CAIRN.INFO, Claire marynower, reformer l'Algérie ? des militants socialistes « en situation coloniale » dans l'entre deux guerres, presse de sciences politiques, 2011/1- n° :13
- CAIRN.INFO, Cole,Joshma les émeutes anti juives en Constantine Aout 1934, presse de sciences politiques vingtième siècle revue d'histoire, 4-2010, n° : 108.
- CAIRN.INFO Weil Patrick, le statut des musulmans en Algérie coloniale, Une nationalité française dénaturée Asso. Française pour l'Histoire de la Justice | *Histoire de la justice*2005/1 - N° 16, pages 93 à 109.
- CAIRN.INFO, Zessin (Phillipp), presses et journalistes indigènes en Algérie coloniale ; l'année 1890—année 1950, in découverte le mouvement social n° : 236 du 3/2011.

● **GALLICA/ bnf**

● المداولات والمناقشات للمندوبيات المالية الجزائرية

- Assemblée financières Algériennes, session de mai- juin 1924, n° 04, Délégation indigène( section Arabe et Kabyle ) Alger imprimerie nord Africaine 1924.
- Conseil Général du département de Constantine, Session octobre 1935, procès-verbaux des délibérations du conseil général, tome II Constantine Braham imprimeur-éditeur 1935.
- le conseil supérieur du gouvernement, session ordinaire de 1935, documents divers, procès-verbaux des séances du conseil supérieur, Alger imprimerie solal,1935
- Délégations( Les) financières algériennes, Assemblée plénière session 1908, Alger Imprimerie Administrative Victor Heintz 1908.
- Délégations (les) financières Algériennes, session de mai 1910, n° :04 Délégation indigène (Arabe et Kabyle) Alger imprimerie administrative victor Heintz 1910.

- Délégations (les) financières session de mai 1912, n° : 05 délégation indigène( section Arabe, Kabyle) Alger imprimerie administrative victor heinz 1912.
- Délégations (les) financières Algériennes, session de mai- juin 1920, n° :02. Alger, imprimerie administrative Emille Pfiste 1920
- Délégations (Les) financières algériennes (session ordinaire de mai- juin 1921) N°1, Alger, imprimerie administrative Emille Pfister, 1921.
- Délégations (Les) financières algériennes (session ordinaire de mai- juin 1921) N°4, Délégations indigènes (section Arabe et kabyle) Alger, imprimerie administrative Emille Pfister, 1921,
- Délégation (les) financières algériennes, session mai- juin 1928, Délégation indigène ( Section Arabe et Kabyle) Alger solal 1928..
- Délégation (les) financières algériennes, ( Section Arabe et Kabyle)novembre 1934, Alger solal 1934.
- Délégations (les) financières, session extraordinaire de novembre 1935, n° :02, Alger imprimerie solal, 1936.
- Délégations (les) financières Algériennes, session de mai – juin 1936, n°4 Délégation indigène section arabe.et kabyle Alger Imprimerie solal 1936.
- Délégations (Les) financières Algériennes, session ordinaire de mai- juin 1937, n° :01, Alger Ancienne imprimerie Victor Heintz, 1937.

● مؤتمرات الحزب الاشتراكي SFIO

- parti Socialiste (Le) (Section française de l'international, congrès XXXIII national, tenu à paris les 30-31 mai et 1 juin 1936, librairie populaire, paris.
- parti socialiste (Le) ( section française de l'internationale ouvrière XXXIV, congres national tenu à paris.

● المجلة الاهلية

- Revue (La)indigène, n° : 65, du septembre 1911
- Revue (La) indigène, n° : 66, octobre 1911.

- Revue(la) Indigène n°74, juin 1912..
- Revue (la) Indigène n°75, juillet 1912.
- renaissance (La) n°08 du 23 février 1929

# الفهرسة

## الفهرسة

مقدمة.....

مدخل.....15

الفصل الأول ظهور النخبة الجزائرية المفرنسة تشكيلاتها، صحافتها، نواديها،

جمعياتها.....79-32

I - ظهور النخبة الجزائرية المفرنسة.....33

II - تطوراتها وتشكيلاتها.....49-39

1- الشبان الجزائريين.....39

2- فيدرالية المنتخبين المسلمين.....40

3- جمعية المعلمين من أصل أهلي.....46

4- جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا.....48

III- الصحافة.....50

IV- النوادي و الجمعيات.....74

الفصل الثاني المواقف من القضايا السياسية.....129-80

I - النخبة المفرنسة وقانون التجنيد الإجباري.....81

II - مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من مسألة التجنس.....91

1- التجنس بموجب سناتوس كونسلت 14 جويلية 1865.....91

2- التجنس بموجب قانون 04 فيفري 1919.....93

3- التجنس من خلال مقترح مشروع بلوم - فيوليت.....99

III- مسألة التمثيل الانتخابي.....105

1- مطالب الشبان الجزائريين بحق التمثيل.....105

2- مطالبة جمعية المعلمين من اصل اهلي بالتمثيل الانتخابي.....111

114.....	3- مطالبة النخبة المفرنسة- السياسية – بحق التمثيل
122 .....	IV- مسألة الوطنية ووجود الأمة الجزائرية
122.....	1- موقف الشبان الجزائريين
123.....	2- موقف المعلمين من أصل أهلي
126.....	3- مواقف النخبة المفرنسة (المنتخبون)
155-130.....	<b>الفصل الثالث المواقف من القضايا الاجتماعية</b>
131.....	I- المطالبة بالتعليم للأهالي ( الجزائريين)
131.....	1- الشبان الجزائريين ومسألة التعليم
133.....	2- المعلمون من أصل أهلي ومسألة التعليم
136.....	3- النخبة السياسية – المنتخبون- ومسألة التعليم
140.....	II- قضايا المرأة المسلمة الجزائرية
140.....	1- المطالبة بالتعليم للفتيات
146.....	2- مسألة الحجاب عند المرأة الجزائرية
150.....	3- مسألة الزواج من الفرنسيات ( الزواج المختلط)
156.....	III- مسألة الهدام ( اللباس)
175-160.....	IV- مسألة اللغة و الإسلام
160 .....	1 مسألة اللغة العربية
168.....	2 للموقف من الإسلام
-176.....	<b>الفصل الرابع المواقف من القضايا الاقتصادية</b>
177.....	I- الاهتمام بالملكية العقارية للأهالي ( الجزائريين)
192-185.....	II- المطالبة بتحسين أوضاع الفلاحين
185.....	1- منح القروض والمساعدات المالية للفلاحين

- 2- الدعوة إلى حماية الفلاحين من مشكل الربا وفوائد القروض.....189
- III- التنفيذ بنظام الخماسة و الدعوة إلى مواجهة البطالة.....193 - 206
- 1- التنفيذ بنظام الخماسة.....193
- 2- الدعوة إلى مواجهة البطالة في وسط الأهالي ( الجزائريين).....196
- V – الدعوة إلى إصلاح النظام الضريبي.....201
- الفصل الخامس المواقف من النظامين الإداري والقضائي في الجزائر.....207-230**
- I- التنفيذ بالنظام الإداري.....208
- 1- الدعوة إلى إلغاء البلديات المختلطة ومنصب القايد.....208
- 2 - المطالبة بإلغاء المندوبيات المالية ومنصب الوالي العام.....214
- II- التنفيذ بالنظام القضائي الفرنسي و الدعوة إلى إصلاحه.....217-
- 1 -المطالبة بإلغاء قانون الأهالي ( الانديجينا).....217
- 2 - الاعتراض على نظام المحاكم.....219
- 3 -المطالبة بتعديل قانون الغابات.....222
- الفصل السادس علاقات النخبة المفرنسة بالتيارات الوطنية الجزائري.....231-268**
- I - النخبة التقليدية.....232
- II- الأمير خالد.....241
- III – التيار الاستقلالي (نجم شمال افريقيا- حزب الشعب الجزائري).....247
- 1- نجم شمال أفريقيا.....254
- 2- حزب الشعب الجزائري.....238
- III- جمعية العلماء المسلمين.....257- 268
- 1 -تأييد تشكيل الحركة الإصلاحية ( جمعية العلماء المسلمين).....257
- 2 -انتقاد النخبة المفرنسة للحركة الإصلاحية.....259
- 3 -التقارب بين النخبة المفرنسة- المنتخبون- وجمعية العلماء المسلمين.....266

312-269	المستوطنين..... الفصل السابع العلاقات مع التيارات السياسية الفرنسية ، الجمعيات ، الإدارة المحلية
270	I- علاقة النخبة المفرنسة بالأحزاب اليسارية.....
270	1- العلاقة بالحزب الاشتراكي (SFIO)، والحزب الراديكالي الاشتراكي.....
272	2- التقارب بين النخبة المفرنسة والحزب الاشتراكي و الراديكالي الاشتراكي.....
276	3- علاقة النخبة المفرنسة بالحزب الشيوعي الفرنسي PCF.....
283	II – علاقة النخبة المفرنسة بأحزاب اليمين.....
286	III- الجمعيات الفرنسية.....
289	IV- الإدارة المحلية الفرنسية.....
301	V- المستوطنين الفرنسيين.....
313	الخاتمة.....
346-317	الملاحق.....
363-347	البيبلوغرافيا.....